صلاح بدرالدين



الكورد و العرب

اتحاد اختياري و شراكة عادلة

(بحوث نظرية)



الفهرس

الفصل الخامس :
الفدرالية هي الحل كتجسيد لمبدأ حق تقرير المصير والاتحاد الاختياري

الوثائق

مقدمة

تجتاح شعوب العالم موجه هائلة من التجديد واعادة البناء والتكوين في هوياتها الذاتية القومية، في ما بعد الحرب الباردة وفي ظل اصطفافات وافرازات تعاظم القطبية الاحادية، وانتشار العولمة، والاقتراب من انجاز هيكلية النظام العالمي الجديد والعودة الى اعادة بناء الدول على انقاض الامبراطوريات والمركزية المطلقة لمصلحة اعادة الاعتبار لمبدأ حق تقرير مصير الشعوب والقوميات والاستجابة لارادة المضطهدين منذ قرن بالتحرر والانعتاق، واحياء الديموقراطية على قاعدة التغيير واجراء تعديلات واصلاحات جذريه على انظمة بالية ومتخلفة لتتواكب مع ركب التطور والتقدم، وتبديل مناهج التعليم التي لم تعد تصلح لتربية الجيل، وازالة الغبن التاريخي عن كاهل المرأة لتصبح شريكة حقيقية للرجل على صعيد نشدان الحياة السعيدة والتعايش والتعاون.

وتكاد تتشابه سمات هذه المرحلة وعناوين اتجاهاتها البارزة مع معالم المرحلة التي اعقبت الثورة الفرنسية عندما انتشرت مبادئ ديموقراطية وليبرالية واشتراكية بين اوساط شعوب اوروبا، وشهدت القارة حينذاك صعوداً بارزاً ومتنامياً للافكار القومية في اطار التحرر وحق تقرير المصير والاستقلال الوطني والتي تصدرتها البورجوازية وحملتها الطبقات الشعبية والاوساط الجماهيرية الواسعة . حيث استطاعت هذه التوجهات والتحركات الجديدة مواجهة الكنيسة فانحسرت نفوذها وسقطت مفاهيمها حول قضايا الشعب والحقوق القومية والديموقراطية والمساواة والسلطة ومراكز القوى ودور الملك والامبراطور وعلاقة الدين بالدولة.

في منطقة الشرق الاوسط التي تعيش الآن اجواء اوروبا في اعقاب الثورة الفرنسية، تبدو الصورة اكثر وضوحاً والمهام معروفة واكثر شفافية والعنوان الابرز هو استكمال انجاز المسألة الوطنية التي لم تحل بعد منذ اكثر من قرن رغم المحاولات الفاشلة لانظمة التحرر الوطني بعد الاستقلال وهي تتضمن اساساً قضايا حرية الشعوب والقوميات وتعايشها السلمي ومبدأ حق تقرير المصير ونشر الديموقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية في توزيع الثروة وادارة السلطة والتناوب عليها نتيجة الانتخابات الحرة

والقبول بحكم الاغلبية ومعارضة الاقلية، والامتثال لبنود الدستور الذي يقبله المجموع والذي يضمن وجود الآخر والتعددية القومية والثقافية والسياسية.

عامل آخر اندمج مع رياح التغيير في الشرق الاوسط والذي عززها واضاف اليها بعداً جديداً وهو استخلاصات ونتائج احداث 11 سبتمبر علم / 2001 في الولايات المتحدة الامريكية، والنهج التغييري الحديث للادارة الامريكية حول قضايا الشرق الاوسط والمواقف من انظمتها بما فيها الحليفة التقليدية لها، واقتراب هذه الادارة من مواقع الشعور والاحساس بمخاطر وامراض وثغرات هذه المنطقة التي كانت مسرحاً لاكثر من نصف قرن للصراع بين الجبارين السوفيتي والامريكي حول النفوذ. ومهملة تنتظر الاقدار ومرتعا للمواجهات العرقية والايديولوجية والاستنزاف والحروب بالوكالة كوجه من اوجه الحرب الباردة غير العادلة بين القطبين.

تشكل المسألة القومية منذ انتهاء الحرب الباردة واتخاذ الادارة الامريكية مركز الصدارة في السياسة الدولية المحرك الرئيسي في ادارة الازمة على الصعيد العالمي حتى لو لم يجري الاعتراف بذلك من جانب الفرقاء المعنيين وصناع القرار، ووسائل الاعلام التي مازالت تدار من جانب القوى القديمة التي لم تأبه بعد لحقائق العصر، ان ما جرى في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق ويوغسلافيا السابقة منذ العقد الاخير للقرن العشرين يوضح بجلاء السمة القومية للاجراءات والحروب والنتائج ، فقد تم تفكيك المركزية الادارية والدولتية للامبراطورية السوفييتية والفدرالية اليوغسلافية الاشتراكية على اساس قومي وحسب ارادة الشعوب المقهورة وفي أطر جديدة (استقلال تام – فدرالية) وحسب ارادة واختيار الناخبين من ابناء تلك الشعوب والقوميات وباشراف دولي. وما جرى في آسيا لايختلف من حيث المبدأ عن المنهج العام فقد تم اعادة بناء (افغانستان) حسب مؤتمر (بون) الذي ضم ممثلي جميع الشعوب والقوميات الافغانية الى جانب ممثلي (القومية البشتونيه) السائدة على قاعدة التعددية والاعتراف بحقوق الآخر واحترام ارادة الطرف المقابل وحسب مبدأ الشراكة في الحكم والادارة والبناء، وفي (اندونيسيا) تم الاستجابة لارادة شعب (تيمور الشرقية) في الاستقلال القومي واعلان الدولة المستقلة وبدعم وتجاوب دولي منقطع النظير.

في القارة السوداء كان الامر اكثر جلاء والمساهمة اكثر شمولية وخاصة في تجربة (جنوب السودان) حيث جرت الوساطة (الامريكية–الاوروبية–الافريقية) بين طرفي الصراع وتمت الموافقه من الطرفين على اعادة تشكيل السودان الجديد من كونفدرالية اتحادية بين الشال والجنوب على اساس تقسيم السلطة والثروة وحسب مبدأ حق تقرير المصير.

في هذا المجال علينا عدم اهمال دافع آخر جوهري لعب دوراً محورياً في جلب الانتباه الى المسألة القومية وضرورة حلها والاقدام على انجازها في القارات الثلاث وهو العلاقة العضوية بين هذه المسألة

من جهة وبين الحرب العالمية ضد الارهاب التي لاتتوقف فقط على العمل العسكري والمواجهة العنيفة بل تتطلب في اكثر جوانبها المعالجة السياسية والثقافية والاقتصادية، فعلى ضوء الابحاث والدراسات تم التوصل الى حقائق جديدة في اسباب بروز الارهاب ومن اهمها أن الساحات التي تفتقر الى مبادئ المساواة بين الشعوب وتشهد قمع واضطهاد القوميات وعدم الاعتراف بحقوقها وتهميشها هي الاكثر قبولاً لنمو الخلايا الارهابية وخاصة من جانب ابناء الشعوب المقهوره لذلك رأت مصادر القرار في العالم وخاصة في امريكا واوروبا أن من المستحسن معالجة قضايا الشعوب والقوميات ووضع اسس ومبادئ عادلة لحلها في مختلف دول العالم وقاراتها.

ومن هنا فان مهمة التصدي لمعالجة المسألة القومية بكل تجلياتها وعلى الصعد المحلية والاقليمية والعالمية باتت جزءً لايتجزأ من مهام مواجهة الارهاب، واسقاط الدكتاتوريات، ونشر الديموقراطية، واجراء التغييرات والاصلاحات على نظم الحكم ومناهج التعليم وهذه المهام بمجملها كل لايتجزأ ولا يجوز التخلي عن أي جانب من جوانبها اذا كان الهدف التوصل الى الحلول وليس العكس.

الانظمة في الدول المقسمة لكردستان والشعب الكردي هي اما ان تكون شمولية أو دكتاتورية أو تيوقراطية أو انتقالية (كما في العراق) وهي تشترك معاً في النزعة الشوفينية ورفض الاخر الكردي وعدم الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير المصير حسب اختياره وارادته الحره . لذلك فان هذه الانظمة في طور انتقالي تنتظر مصيرها اما في التغيير الجذري وبالطرق المختلفة، أو بتحسين سلوكها وتغيير دساتيرها واجراء مصالحه وطنية شاملة تكفل بناء الدول الحديثة ذات المواصفات المطلوبة محلياً وعالمياً.

ومن هذا المنطلق نحاول التصدي لمهام التغيير ومناقشة قضايانا المشتركة مع الشعب العربي والشعوب التركية والايرانية، منطلقين من حقيقة أن مناقشة الموضوع القومي الكردي بما هو حق تقرير المصير واتحاد اختياري وشراكة عادلة وطرح الافكار والمشاريع حوله، هو مساهمة في الوقت ذاته في البحث عن سبل انجاز مهام تحقيق الديموقراطية والتقدم الاجتماعي و التآخي بين الشعوب وازالة الدكتاتورية والتوصل الى المجتمعات الحره الموحدة ومحاربة الارهاب (ارهاب الدولة والافراد) وبالاخير بناء الدولة العصرية الحديثة التي تتعايش فيها كل الشعوب والقوميات التي يكفل الدستور حقوقها ويضمن مستقبلها .

اربيل /اذار - 2004

الفصل الأول

موقـع الكـرد و دوره في تحقيق الاستقرار وحوار الثقافات

محاولة في تحديد موقع الكرد ضمـن المعادلة الإقليمية لتوازن المصالح

فتحت عملية حرية العراق وانهيار النظام الدكتاتوري الباب على مصراعيه من جديد لتناول المسألة العراقية بكافة جوانبها وبشكل اخص القضية الكردية وذلك في اطار النقاش الواسع الذي تشهده الساحتان الإعلامية والثقافية في بلدان منطقة الشرق الأوسط واوروبا وحتى أمريكا حول مسألتي الحرب والسلام في العراق، وهل أن اقدام التحالف على شن الحرب وإسقاط النظام يعد تحريرا أم احتلالا أم غزواً. وهل أن العملية ستتركز على العراق أم ستطال دولا ومناطق اخرى لاجراء التغييرات وتعديل خارطة الشرق الاوسط الجيوسياسية، وهل ان الاستراتيجية الامريكية من وراء هذه الحرب تقتصر على صيانة وتعزيز مصالحها المعروفة في المنطقة أم انها تسير وفق خطة مدروسة تستهدف الالتفات ايضاً الى مصالح شعوب المنطقة ومحاولة (التوفيق) بين الجانبين حتى لو كان ذلك على حسب جانب من تحالفاتها القديمة مع مجموعة من انظمة الشرق الاوسط اللاديمقراطية انسجاماً مع كونها القطب الاوحد الذي يتحكم بقيادة العالم وتهمها مسؤولية الامن والاستقرار. ضمن هذا السياق تشهد القضية الكردية في العراق والدور الكردي في مستقبل البلاد وللمرة الاولى اهتماماً متزايداً وملحوظاً من متابعي الشأن العراقي يتراوح بين التناول الموضوعي والنظرة المسؤولة وبين الطرح الشوفيني بادانة علاقاتهم الامريكية والتشكيك بنياتهم حول وحدة العراق.

ومحاولة في الاحاطة بهذا الموضوع والاجابة على مختلف التساؤلات المثارة وكاسهام في سلسلةالنقاش التي يبدو أنها ستطول باطراد ولن يتوقف قريباً أبداً بالتوقف عند القضايا التالية:

1-عملية (حرية العراق) لم تشكل الحالة الوحيدة في تغيير الانظمة عبر تدخل خارجي، وقد سبقتها حالات اخرى في التاريخ، وفي عصرنا الراهن وتحديداً في السنوات الاخيره شهدت اوروبا حرباً من جانب الحلف الاطلسي بقيادة عسكرية امريكية على (يوغسلافيا) السابقة مستهدفة نظام حكم الدكتاتور (سلوبودان ميلوسييفج) الذي اقترف جرائم التطهير العرقي بحق الشعوب والقوميات المغلوبة على امرها، ومارس القمع السياسي ضد خصومه وانتهك حقوق الانسان، كما شهدت (آسيا) حرباً مماثلة بقيادة عسكرية امريكية ايضاً ضد نظام (طالبان) الرجعي المتخلف المعادي لحق الشعوب وحريتها والذي حول افغانستان الى ساحة للارهاب والاعتداءات ومرتع لمنظمات ارهابية عالمية مثل تنظيم (القاعدة) في هذه الحالات الثلاث التي حدثت في قارات متباعدة كان هناك اولا تشابه في طبيعة الانظمة الحاكمة (الدكتاتورية–الاستبداد–الارهاب–رفض التغيير) وثانيا عجزت الشعوب في البلدان الثلاث وقواها الوطنية والديموقراطية من التمكن من تحقيق التغيير وايجاد البديل الديموقراطي عبر النضال والاعتماد على الذات رغم تقديم الضحايا بمئات الآلاف . وثالثاً وقوف الانظمة الثلاث عقبة أمام التحولات الجاريه والتي مازالت تجري منذ توقف الحرب الباردة واصرارها على مواجهة حقائق العصر ووقف دولاب التطور تحت ظل شعارات التطرف والتعصب والايديولوجياً القومية الشوفينية أو الدينية المتزمتة أو الاثنتين معاً. ورابعاً سكوت العديد من الانظمة المجاورة للثلاثي البائد عن المخاطر والتهديدات المترتبه بل تورط البعض في التواطئ لقاء مصالح ضيقه وهذا التواطئ لم يتوقف على حكومات بل شمل قوى وحركات سياسية وشخصيات في مختلف بلدان العالم ، وهذا ما ضاعف من خطورة حدوث الاعمال الارهابية على غرار ما حدث في 11 سبتمبر / 2001 بحيث لن يكون هناك مكان آمن على الكرة الارضية. وخامساً واخيراً تناقض وجود ذلك الثلاثي المنهار وخاصة النظام العراقي مع محاولات تشكل النظام العالمي الجديد واعادة ترتيب الاوضاع الاقليميه بما يتوافق مع مصالح القوة العظمى المنتصرة في الحرب العالمية (الثالثة) " الحرب الباردة " ومن ضمنها تحقيق الاستقرار وحل مسألة الصراع (العربي–الاسرائيلي)، وتوفير المستلزمات الضرورية لأمن الطاقة في الخليج العربي استخراجاً، وتسويقاً، وتسعيراً.

2-في سنوات القرن التاسع عشر تعرضت شعوب العالم وفي مقدمتها الشعب الكردي الى حروب استعمارية عدوانية نتجت عنها الخراب والتدمير والتقسيم والسيطرة على الموارد واستغلال الطاقات لصالح المستعمرين الذين جاؤوا محتلين ومستوطنين لسنوات طويلة معتمدين على معادلتهم الشهيره (فرق تسد) وفي العصر الجديد عشية القرن الحادي والعشرين تشهد البشرية

نوعاً جديداً من الحروب تستهدف انظمة بعينها وليس دولا أو شعوباً وتساهم في خلاص الشعوب من القهر والعبودية وظلامية القرون الوسطى وذلك عبر التنسيق والتفاهم وخاصة في حالة الحرب العراقية مع قوى المعارضة الوطنية بل بناء على الحاحها منذ عقود للتدخل وازالة النظام الدكتاتوري والعمل على اعادة العراق شعباً ودولة الى الموقع الطبيعي في المشاركة الايجابية في بناء وتعزيز العلاقات الاقليمية على قاعدة التعاون والتكامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. منذ عقود وقوى المعارضة الديموقراطية التي كانت تمثل الرأي الآخر المواجه للنظام البائد وبما تمثل من قوى واحزاب واطياف كانت تدعو الى اسقاط النظام وتحاول ذلك اعتماداً على قواها الذاتية، ولما عجزت امام الآلة القمعية الرهيبة للنظام استنجدت بالدول العربية والاسلامية، وبالقوى العالمية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية بعد انتهاء الحرب البارده. وهذا يؤكد توفر نوع من الشرعية الوطنية العراقية لجهة الحرب التي شنت على النظام واسقطته بدعم واسناد المعارضة الوطنية العراقية نفسها. حيث التقت المصالح الوطنية للشعب العراقي مع المصالح الآنية للقوة العظمى حول هدف اسقاط النظام أما بعد ذلك فهناك امكانية لتطوير هذه الشراكة لصالح الطرفين الى حين.

3-طوال سنوات القرنين التاسع عشر والعشرين قرنا (الاستعمار والحروب العدوانية والابادة) وخلال مسيرة كفاح حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لم نسمع أن احدى حركات التحرر لدى الشعوب المناضلة من اجل الحرية والاستقلال قد استنجدت با(الامبريالية الامريكية) لمد يد العون والمساعده اليها، ونشهد الآن ان هذه (الامبريالية) قد قامت (بدعوة أو طواعية) بتحرير شعوب يوغسلافيا السابقة، وافغانستان والعراق، وقبل ذلك تيمور الشرقية وقامت بالاشراف على مفاوضات السلام بين جبهه تحرير جنوب السودان والحكومة، وقبل ذلك رعت المصالحه بين فصيلين كرديين عراقيين وتقوم اليوم بالمساهمة في حل النزاع (الفلسطيني- الاسرائيلي) عبر الالتزام المعلن في الجمعية العمومية لهيئه الامم المتحدة باقامة الدولة الفلسطينية المستقله، وكما هو معلوم فان منظمة التحرير الفلسطينية التي تشكل اهم حركة تحرر وطني في العصر الحديث طالبت منذ سنوات باعتراف امريكي بوجودها وشرعيتها والتحاور معها وكان الجانب الامريكي بسبب علاقاته الخاصه المعروفه مع اسرائيل يمانع ويماطل ويتردد إلى أن جاء وقت الحسم حيث التطورات الراهنة تشير الى امكانية تسوية القضية الفلسطينية عبر مشروع (خارطة الطريق) خاصة بعد الاعلان عن تشكيل أول حكومة فلسطينية برئاسة السيد محمود عباس.

من جهة اخرى هناك وكما هو ملاحظ ومعلن تغير عميق في الخطاب السياسي للادارات الامريكية منذ انتهاء الحرب الباردة فعلى سبيل المثال قادت الولايات المتحدة الامريكية الحرب على النظام العراقي تحت شعارات وعناوين التغيير الديموقراطي واحترام حقوق الانسان وازالة اسلحة الدمار الشامل،

والقضاء على جذور الارهاب، وازالة حكم الفرد الدكتاتور، والحزب الواحد، ودعم حقوق القوميات والاقليات الاثنية والدينية والمذهبية ونصرة المظلومين وارساء قواعد العدالة الاجتماعيةوالحريات والمنافسة الاقتصادية وهذه الاجنده الامريكية المعلنة لاتختلف عن برنامج الحركة الوطنية العراقية بكافة تياراتها ومشاربها بل يجوز ان تكون متقدمة على بعضها.

ان هذه الحقائق تصطدم كل لحظة بخطاب قديم مازال يصدر بين الحين والآخر ليس من (ايتام النظام البائد) فحسب بل من بعض مثقفي انظمة عربية واحزاب حاكمة وغير حاكمة والذي يمتلئ مغالطات واوهام بترديد مقولات على شاكلة ((وجود مؤامره (امريكية–صهيونية–غربية) لتقسيم العراق والمنطقة واقامة كيانات "عنصرية اثنية طائفية"))، والدعوة الى رحيل القوات الامريكية فوراً، ان هذا الخطاب يرمي من وراء اطلاق التحذيرات والدعوات الى الخروج عن النص ودفع الجماهير الى (الالتهاء) بامور لاتخرج عن نطاق (الكلمات والخطب الحماسية) ونسيان القضية الاساسية وهي ضرورة التغيير والاصلاح السياسي والاقتصادي واعادة النظر في الدساتير والقوانين وطرق الحكم والعلاقات الاجتماعية في بلدان المنطقة، كما انه يرمي وبصورة اوضح الى (لبننة) الوضع العراقي عبر التدخلات الاقليمية ووضع اسس لاحياء مناطق نفوذ لدول الجوار والتخريب بعد ذلك على مشروع الشعب العراقي وبرنامجه الوطني وتفتيت المجتمع العراقي باحياء روابط مذهبية بديلاً عن الانتماء الوطني كما حصل في لبنان منذ عقود.

كما يحمل هذا الخطاب مفردات اخرى من قبيل ان بديل النظام السابق سيكون حكم الطائفة الشيعية بقيادة ايران وهذه الذريعة الفارغه من اي مضمون واقعي والتي رفعتها انظمة عربية في وجه الرئيس جورج بوش الاب خلال عملية تحرير الكويت ادت الى توقف القوات الامريكية امام ابواب بغداد ودفعت الامور باتجاه قمع انتفاضه الشعب العراقي في الجنوب وفي كردستان فهل تحاول تلك الانظمة بالذات التلاعب بمثل هذه المفردات مرة اخرى بالنسبة للعراق أو ما يتعلق بذريعة مماثلة بان بديل حكم حزب البعث في سورية هو الاصولية الاسلامية . فلماذا هذا الاستخفاف بقدرات شعوب العراق وسورية وبارادتها وخياراتها الوطنية الديموقراطية . وهل ان سقوط النظام العراقي قد خلف فعلاً الحرب الاهلية، والتقاتل وحكم الطوائف وتقسيم البلد.

4-لقد حققت كل من التجربتين اليوغسلافية والافغانية النجاح في ازالة انظمة الحزب الواحد الدكتاتورية الشوفينية واعادت الى شعوبهما حق تقرير المصير ولاشك ان التجربة العراقية ستحقق نجاحاً اكبر بحكم موقع العراق وغناه وتعدديته القومية والحضارية وامتداداته الثقافية في دول الجوار، وكذلك بسبب وقوع العراق في منطقة تقع على رأس اهتمامات الولايات المتحدة الامريكية واوربا واليابان وليس سراً ان التعامل الدولي مع العراق من خلال الحرب على النظام

وحصاره بالسابق ودعمه ورعايته الآن يصب في اتجاه تحقيق دمجه مع سائر دول المنطقة بالعالم المتمدن عبر بناء المؤسسات المدنية وتحقيق الديموقراطية وانتخاب الهيئات الادارية والبرلمانية والتي ستقوم بدورها في اقامة السلطات التنفيذية، وتعزيز استقلالية السلطة القضائية واطلاق الحريات السياسية والثقافية والاعلامية وتضمين حقوق الشعوب والقوميات العراقية في الدستور الدائم والقوانين النافذه. وكما هو معلوم فان عملية الدمج على الصعيد العالمي قد مرت عبر ثلاث موجات. الاولى في عصر الاستعمار التقليدي حيث تم الدمج بالقوة وبصوره تعسفيه والثانية خلال حقبة الحرب البارده حيث قام كل طرف من طرفي الصراع بدمج الآخرين بالايديولوجيا والمساعدات والثالثه مانشهدها الآن حيث تجري عملية الدمج الديموقراطي ومن خلال التعاون وتوافق المصالح والحوار. وفي هذا السياق يبدو واضحاً مدى التوافق حول ضرورة الغاء نماذج ثلاث من انظمة الحكم في منطقة الشرق الاوسط التي تشكل عقبة في طريق التقدم وهي النماذج البعثية، والايرانية والتركية وهي اضافة الى نماذج اخرى في العالم العربي ساهمت في اطالة عمر نظام صدام حسين عندما اخترقت قرارات (العقوبات الذكية) وعقدت اتفاقات (التجارة الحرة) مع بغداد وساهمت في تهريب النفط وايصال المواد الممنوعه، وهي مسؤولة ايضاً عن اطالة معاناة الشعب الفلسطيني.

5- اما بشأن القطبية الدولية الاحادية أو المتعدده فهي ليست من اختصاصات الشعوب المقهورة والدول الصغيرة ولايمكنها اقرارهذا أو ذاك وهي قضية تهم القوى العظمى منذ بداية القرن التاسع عشر. فقد جرى تشكيل النظام العالمي منذ مؤتمر (فيننا) عام **1815** على اساس تعدد الاقطاب وفي ظله لم تتوقف الحروب حيث نشبت حربان عالميتان وراحت ملايين الضحايا وعم الفوضى وعدم الاستقرار في معظم بلدان ومناطق العالم ، وبدأت (الحرب الباردة) والحروب بالوكالة وحروب الخليج، وظهر نوع جديد من الحروب: حرب الارهاب والحرب على الارهاب، وحتى عشية القرن الجديد وتحت مظلة التعددية القطبية بقيت شعوب عديدة محرومة من حق تقرير المصير وفي المقدمة الشعبان الكردي والفلسطيني.

وخلال الحرب الاخيره على نظام بغداد ولدى ظهور تكتل اوروبي من: فرنسا والمانيا وروسيا في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها حول مصالح تجارية وادوار اقليمية ودولية بدأنا نسمع اصواتاً عربية تكيل المديح والثناء لموقف الدول الثلاث وتعتبرها انظمة تقدمية صديقة لقضايا العرب وتطالب بضرورة تكريس مبدأ التعددية القطبية بمشاركة هذه الدول الثلاث الى جانب القوة الاعظم. لقد تناسى اصحاب هذه الاصوات أن تلك الدول تبحث عن مصالحها أولاً واخيراً، وهي كانت تاريخياً الخصم والعدو لشعوبنا من خلال الاستعمار والانتداب والنهب والتقسيم، وهي المسؤولة عن اتفاقية (سايكس- بيكو) السيئة الصيت التي قسمت العالم العربي وهي التي اصدرت وعد بلفور في اقامة اسرائيل. واذا

كان الوضع قبل انتهاء الحرب البارده بالشكل الذي عرضناه فلماذا الاصرار على العودة مجدداً الى جحيم القطبية التعددية. نعتقد أن القطبية الاحادية (وهي ليست من صنعنا) اذا سادت فلن تكون نهاية العالم، بل بالعكس تماماً فان ذلك القطب الاوحد سيحاول تحقيق الامن والاستقرار في العالم بمعزل عن المنافسات والتخريب على البعض. وفيما يتعلق بالوضع الكردي علينا وضع النقاط على الحروف فالقضية الكردية لم تحظ باي اهتمام خلال نصف قرن من (القطبية التعددية) ومنذ عقد من السنين وتحديداً بعد توقف الحرب البارده عادت القضية الى الواجهه ويجب الاعتراف بالجميل للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها اللذين قاموا بحماية شعب كردستان العراق منذ عام 1991 وحتى الآن كما قامت الادارات الامريكية برعاية المصالحة (الكردية–الكردية) وبناء علاقات سياسية مع كرد العراق وكذلك سمحت بعقد اتصالات مع سائر فصائل الحركة التحررية الكردية في ايران وسورية وتركيا. والآن هناك تحالف وثيق وعمل مشترك بين كرد العراق والولايات المتحدة الامريكية كما أن هناك موقف متطور تجاه حق تقرير المصير لشعب كردستان على اساس الخيار الفدرالي في اطار العراق الديموقراطي الموحد. ومن هنا فليس من مصلحة الكرد والقضية الكردية التمسك بمقولة ضرورة نشوء (القطبية التعددية) على الصعيد العالمي لانها لاتشكل مطلباً آنيا ملحاً في المرحلة الراهنة. هناك معادلة جديدة بدأت تتشكل اسسها منذ عقد مضى في كردستان العراق تستند الى مبدأ التوافق في المصالح مع الولايات المتحدة الامريكية وهي قابلة للتطويرو التعزيز في المستقبل المنظور خاصة وان الجانب الامريكي وكما يبدو من استراتيجيته الراهنة يبحث عن تحالفات جديدة في المغطقه وذلك من اجل دعم مصالحه بالدرجه الاولى، ويبدي ميلاً نحو اجراء تغييرات في سياسته التقليدية السابقة التي كانت اقرب الى الانظمة المستبده وفي موقع العداء لحركات التحرر والدول النامية المستقله.

6- هناك اسباب موضوعية اخرى تدفع الكرد الى التمسك بمبدأ بناء وتعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية في العراق وخارج العراق ، واولها تشخيص الجانب الامريكي الصائب لطبيعة معظم الانظمة المقسمة لكردستان والذي يصفها بالدكتاتورية، والارهابية والاستبداد، ودعوته الى تغيير تلك الانظمة ليس عبر الاسلوب العسكري بل بواسطة الضغوط السياسية والاقتصادية وعبر الانتقال السلمي الى الديموقراطية والتعددية وازالة انظمة الحزب الواحد وتغيير الدساتير والقوانين بما يتوافق مع ارادة شعوب تلك البلدان ومن هنا فان الموقف الكردي لن يكون ضد هذه المبادئ والاهداف كما لم يكن ضد الحرب في العراق لقد عارض البعض الحرب من اجل مصالحه، والبعض الآخر من اجل معاداة الولايات المتحدة الامريكية، والبعض من اجل السلام العالمي، اما الشعب العراقي ومن ضمنه الشعب الكردي فقد أيد الحرب من اجله ايضاً اذ لكل طرف مصالحه ومستقبله. وهذه حقيقة يجب ان يستوعبها الاصدقاء ويتقبلها الاشقاء. فالحركة التحررية الكردية ومنذ حوالي

(70) عاماً تدعو الى الحوار والحل الوطني الديموقراطي للقضية الكردية والى التآخي القومي والوئام ولكن دون جدوى.

ان الكرد مستبعدون من الخطاب السياسي العربي ومن المشاريع العربية ومن برامج الاحزاب العربية الحاكمة والمعارضة ومن ميثاق جامعة الدول العربية. وهذا يعني ان الكرد ليسوا في حساب جدول المصالح العربية ومستبعدين وجوداً ومصالح ومستقبلاً وهم بالنهاية مجبرون للبحث عن صياغة مشروعهم وتحديد مصالحهم القومية بمعزل عن مصالح القوى السائده الحاكمة في العالم العربي وتركيا وايران ايضاً، لانها ببساطه لاتمثلهم والواقع الجديد الذي يحمل في طياته بداية تشكل مصالح قومية كردية يبرز الآن بشكل واضح في كردستان العراق مع مايحمله هذا الواقع من اشكاليات وتداعيات وما ينتظره من نتائج ووقائع، ويقيناً فإن تلك المصالح لاتتناقض ابداً مع مصالح شعوب المنطقة. لقد برزت الميول الجانبيه المعادية لطموحات الشعب العراقي قبل وخلال الازمة العراقية بشكل فاقع وخاصة من جانب الدول المجاورة فحتى عملية تحرير العراق كانت انظمة الجوار تحاول الامساك بالوضع العراقي من خلال التحكم باطراف المعارضة العراقية السابقة ليس عبر لقاءي استانبول والرياض والصلات الثنائية والثلاثية فحسب بل باساليب اخرى وبواسطه وكلاء محليين. تركيا عبر التركمان، وايران عبر القوى الشيعية وسورية عبر منظمات حزب البعث وبعض الشخصيات، وبدرجه اقل السعودية والامارات عبر التيارات والعناصر السنية، وضمن هذه المعادلة كانت الحركة القومية الكردية موضع تجاذب بين الانظمة الثلاث (تركيا–ايران–سورية) تارة بالضغط والاكراه واحيانا بتسعير الخلافات الداخلية والاقتتال (الكردي–الكردي) وذلك حسب خطه استيعاب الوضع الكردي واختراق امن كردستان بواسطه افراد ومجموعات معروفه، واذا علمنا في هذا المجال مدى تغلغل هذه الانظمة واجهزتها الامنية من خلال اللقاءات والصلات العلنية والسرية مع مختلف الاطياف السياسية والمجموعات الكردية ، والتركمانية، والآشورية والشيوعية، والاسلامية والعشائرية فاننا لن نستغرب ما كانت تهدف اليه هذه الانظمة وكأحد الامثلة فقد تحولت نقطة عبور (الخابور) التي تربط بين سورية واقليم كردستان العراق كأحد اهم محطة مخابراتية سورية لجمع المعلومات وتجنيد المخبرين، مستغلة العبور الاضطراري للمواطنين من اكراد وغير اكراد خاصه بعد الاجراءات القاسيه التي فرضتها السلطات التركية والايرانية على المعابر الحدوديه المشتركه. وهناك مئات الحوادث التي تعبر عن تلك المعاناة التي عاشها ابناء كردستان العراق جراء عمليات الابتزاز من جانب اجهزة الامن السورية المشرفه على ذلك المعبر، وهكذا نرى ان انظمة الجوار العراقي كانت منشغله بادارة الازمة العراقية عاملة على الحفظ على الوضع القائم وفارضه كل القيود على المعارضه الوطنية وبالاخص على الحركة القومية الكردية محاولة النيل من انجازاتها والقضاء على تجربتها.

7- يواجه النموذج العراقي في الخلاص من الدكتاتوريه عبر الدعم الخارجي من جانب الولايات المتحدة الامريكية تحديات عديده من ابرزها مهمة انجاز حل المسألة القومية الكردية بشكل خاص وقضايا القوميات الاخرى غير العربية بصورة عامة. هذه المهمة التي عجزت الحكومات العراقية المتعاقبة عن ايجاد الحل الجذري الحاسم لها والتي أدت الى استنزاف طاقات العراق البشريه والمادية منذ الاستقلال. ليست اهمية حل القضية الكردية تكمن في حل مسألة عراقية وطنية داخلية فحسب بل تتجاوز ذلك نحو العمق الاقليمي والبعد الخارجي أي أن هذا التحدي يواجه الدول الحليفة ايضاً ويختبر جديتها ومدى التزامها بمبادى حق الشعوب وحقوق الانسان ومدى صدقية شعاراتها المرفوعه حول حرب حرية العراق، خاصة وانه تبين لها مدى الترابط بين ترك مسألة القوميات دون حل وبين نمو الارهاب حيث ساحات الشعوب المقهوره تشكل مرتعاً لظاهرة الارهاب من جانب الافراد والمجموعات وكذلك من جانب الدول. اضافة الى العمق الاقليمي للقضية الكردية ووجود قضايا كردية بالدول المجاوره للعراق، وفي نجاح النموذج العراقي لحل القضية الكردية من خلال النظام الفدرالي فإن ذلك سيشكل تجربة لتحقيق السلام القومي والتعايش في سائر بلدان المنطقة على اساس ديموقراطي سلمي وفي اطر البلدان القائمة.

لاشك أن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية يحمل شعوراً بالانتصار السهل في العراق وهو في وضع الواثق من نفسه على امكانية مواصلة عملية التغيير السلمي في اماكن اخرى ولذلك فهو احوج ما يكون الى تحقيق التوصل الى حل القضايا القومية العالقه وخاصة الكردية والفلسطينية اللتان تشكلان معاً آخر اهم حركات التحرر الوطني في الشرق الاوسط. ومطلوب من التحالف ان يثبت لشعوب المنطقة ولشعوب العالم ان في الامكان تطبيق ماجرى في يوغسلافيا بخصوص حقوق الشعوب في العراق ايضاً واثبات انه مؤهل لتفهم طموحات الشعوب بعد أن عجزت هيئة الامم المتحدة طوال نصف قرن من انصاف الشعبين الكردي والفلسطيني، وبعد ما سكتت اوروبا (حفاظاً على مصالحها) على معاناة الشعبين ولم تبادر الى تقديم مشاريع ومبادرات عملية بهذا الخصوص، وبالاخير فإن الولايات المتحدة الامريكية أمام المحك بوزنها ومصداقيتها وزعامتها الاحادية.

ان النجاح في حل المسألة الكردية في العراق عن طريق قيادة وطنية عراقية شرعية ودعم دولي من جانب التحالف سيمهد الطريق لمتابعة الحلقات الاخرى في سلسلة الحالة الكردية في الشرق الاوسط وذلك بقيلم الحكومة العراقية الحرة الديموقراطية الفدرالية باطلاق مبادرة سلمية بدعم واسناد دوليين تتحقق في اطار مؤتمر (اقليمي–دولي) لحل المسألة الكردية في المنطقة على اساس من التعايش والاعتراف بالحقوق وفي اطر الدول القائمة وذلك بحضور ومشاركة البلدان الاربعه وممثلي الشعب الكردي ورعاية القوى الدولية وهيئة الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية لوضع الاسس والقواعد

الضامنة لحقوق الكرد القومية والديموقراطية وتعزيز دعائم الوحده الوطنية والعيش المشترك في هذه البلدان حتى يسود السلام والوئام دون تفريق بين جميع الاطياف والشعوب والقوميات والثقافات .

العراق الجديد والحركة التحررية القومية الكردية

2003/7/29

مـدخل :

بعد الحرب العالمية الاولى بدأت التغييرات بتفكيك الامبراطوريات ووضع اسس لاقامة دول وكيانات اصغر. واستكملت في الحرب العالمية الثانية بعد منح الاستقلال واعادة التوازن الى العلاقات الدولية حسب حجم ودور القوى المنتصرة وعلى اساس التنافس السلمى بين الشرق والغرب وقامت اوروبا بمهمة الاضطلاع بصياغة التوازن الجديد. وفي حقبة الحرب (الباردة) التي دامت حتى تسعينات القرن المنصرم كان الصراع على اشده حول المصالح والمواقع بين القطبين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية والشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي. بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وسقوط القطب السوفيتي تم تفكيك الدول الاشتراكية السابقة المتعددة القوميات والتي قامت على ضوء تجربة الحل الاشتراكي السوفيتي للمسألة القومية وتحت ظل شعارات: حق تقرير المصير والفدرالية والحكم الذاتي والادارة المحلية والوحدات القومية تلك التجربة التي لم يكتب لها النجاح بسبب التطبيق الخاطئ للمبادئ والشعارات والتعامل الحذر مع المسألة القومية في اجواء تغليب العوامل (الاجتماعية- الطبقية).

قادت الولايات المتحدة الامريكية عملية التغيير كقوة عظمى بالتعاون مع حلفائها الغربيين في ظل شعارات واطروحات : الديموقراطية وحق الشعوب ، وحقوق الانسان وحرية السوق وعادت بذلك الى مبادئ الرئيس ويلسون الاربعة عشر بعد أن تخلت عنها طوال مرحلة الحرب الباردة لمدة تزيد على نصف قرن دعمت خلالها الانظمة الاستبدادية وتورطت في الحاق الاذى بالعديد من حركات الشعوب الوطنيه والثورية مباشرة او عبر وكلاء محليين ، وقد اضافت الولايات المتحدة الامريكية في انفتاحها وانطلاقتها الجديده بنداً هاماً اساسياً الى اجندتها يتعلق بقضايا الشعوب والقوميات بعد أن اهملت ذلك بسبب اشكالية فهمها للمسألة القومية والتأثر بالتجربة الامريكية الذاتية في تشكل (الامة – الوطن – الدولة).

ويمكن تلمس بداية الالتفات الامريكي الى محنة الشعوب المضطهده وقضاياها المشروعة في تجربة شعوب يوغسلافيا السابقة ومبادرتها النشطه والحاسمة في معالجة الوضع هناك عسكرياً وسياسياً بعد أن عجزت اوروبا والامم المتحدة عن انجاز المهمة . ولاشك أن احداث 11 سبتمبر / 2001 قد دفعت بالسياسة الامريكية اكثر نحو تفهم قضايا الشعوب والقوميات والاقليات في العالم خاصة أنه تبين للمراقبين بأن البلدان المتعددة القوميات والتي لم تنجز بعد حل المسألة القومية وانصاف المضطهدين ويجري فيها حرمان القوميات وقمعها من جانب القوميات الغالبة والسائدة هي البلدان

الاكثر عرضة لنمو ظاهرة الارهاب والارهابين بسبب الحرمان والظلم واساليب الاضطهاد والابادة العرقية وردود الفعل عليها. ولم يتوقف الامر على قضايا شعوب يوغسلافيا بل حققت المبادرات الامريكية باتجاه مناطق التوتر القومي وساحات الصراع بين الاثنيات من فلسطين حيث الاعلان عن الالتزام بقيام دولة فلسطينية مستقلة وخارطة الطريق الى تيمور الشرقية التي نالت الاستقلال وجنوب السودان حيث الاشراف على عقد اتفاقية (مشاكوس) والتاميل في سريلانكا والحوار السلمي المتواصل، وافغانستان التي جرى خلال اعادة تكوينها الاخذ بعين الاعتبار مسألة العلاقة بين شعوبها وقومياتها المتعدده وتوزيع السلطة والثروة على ضوئها وقد دشن مؤتمر (بون) للمصالحة الافغانية قاعدة معبرة عن التكوين العادل الجديد بين العناصر الافغانية المعبر عن تعددية قومية ثقافية والذي انعكس في تشكيل السلطة الانتقالية التي كرست موقع الرئاسة لقومية البشتون ذات الاغلبية رغم كونها كانت تشكل باغلبيتها الساحقه قاعدة لتنظيم (طالبان).

بالنسبة للعراق وكما يعلنها اصحاب القرار والاستراتيجيون الامريكيون هو اعادة تكوينه كهدف أساس بعد انهيار النظام الدكتاتوري رغم ان الحرب قد وقعت تحت عدد من الشعارات مثل القضاء على اسلحة الدمار الشامل (وقد يكون النظام البائد بطبيعته احد هذه الاسلحه) وتحقيق الديموقراطية وتوفير الامن والاستقرار لكافة قوميات وفئات الشعب العراقي. وكما هو معروف فان التغيير في الحالة العراقية يعني:

1-ازالة الدكتاتورية وحكم الحزب الواحد واحتكار القومية الواحده والطائفه الواحده، والمؤسسات الامنية والعسكرية الخاصه ومحو وتصفية كل المفردات والمصطلحات التي تشير الى سلطة الحزبية والفردية وهي من بقايا مخلفات الحرب الباردة والعقليه الشمولية تأخر موعد زوالها لعقد من الزمن أو اكثر وشكلت في تجربة العراق وتجارب مشابهة اخرى عقبه أمام تشكل النظام العالمي الجديد.

2-وما يتعلق بالبند الآخر في المهمة والهدف اي تفكيك العراق واعادة تكوينه من جديد قومياً وطائفياً واداريا ومؤسساتياً بما يتناسب مع ارادة شعب العراق ومنطق العصر والثقافه المستقبليه فان الخطوات لتحقيق ذلك تسير ولوببطئ ولاشك أن العمليه لن تكون سهلة التحقيق وقد شهد العراق في تاريخه سابقة في هذا المجال عندما قام الاستعمار البريطاني بتفكيكه وبنائه من جديد بعد سلخه من الامبراطورية العثمانية في عشرينات القرن الماضي.

3-اما حول مستقبل المنطقه فان القوة الاعظم وحسب رؤية مصدر القرار في ادارتها لن يستقيم الوضع الديموقراطي المنشود في العراق ولن يترسخ اذا لم يجري بناء شرق أوسط جديد وعلى اسس حديثه وفي اطار تغيير جيوسياسي كما تضمنته مبادرة – باول – بدء بالاصلاحات في مناهج التعليم

والتربية ، والقضاء على الاصوليه والميول الدينيه المتطرفه وتحويل الحكومات والانظمه القائمة الى كيانات ومؤسسات ديموقراطية تعددية منتخبه من الشعوب وتوزيع الثروه بشكل عادل في قطاعات ابناء تلك البلدان وتسريع عمليه التنميه والبناء والحد من صنع واستيراد اسلحه الدمار الشامل وتحريم الاسلحه النوويه.

4-التعامل المباشر في ذلك المناخ السلمي الديموقراطي مع المسألة القومية من جانب الادارة الامريكية والقوى الحليفه. في الصراع (الفلسطيني– الاسرائيلي) على اساس (خارطة الطريق) وفي جنوب السودان حسب اتفاقية (مشاكوس) وفي كردستان العراق حسب اتفاقيه (واشنطن) ودعم الفدرالية بعد حماية كردستان منذ عقد وقد بات معلوماً أن الادارة الامريكية باتت في وضع المتابع لقضايا الشعوب والقوميات في الشرق الاوسط والعالم ، وتحاول منذ سنوات وعبر مؤسساتها المختلفه الاطلاع على الوضع الكردي في المنطقه والتحاور مع الحركة السياسية الكردية في البلدان الاربعه التي تقتسم الشعب الكردي لتحقيق المزيد من الاحاطه بما يجري وفهم البرامج السياسية للاحزاب والمنظمات الكردية وعلاقاتها مع المحيطين الوطني والخارجي، وقد تسربت مجموعة تقارير ودراسات امريكية من مراكز بحثيه ومؤسسات تابعه للخارجيه والكونغرس والمخابرات ووزارة الدفاع منها نشر وبعضها محدود التداول تدور في معظمها حول واقع ومستقبل الكرد في الشرق الاوسط واستشراف حلول ومشاريع لمعالجه القضية الكردية. واهم تلك التقارير ما تقدمت به بعثة امريكية أوفدتها الاداره الى بعض بلدان الشرق الاوسط بشكل غير معلن منذ بداية تولى الرئيس بوش مقاليد الحكم.

ان الاهتمام الامريكي بالقضية الكردية يأتي في سياق الانفتاح على حركات التحرر منذ توقف الحرب البارده في اطاره العام ، ولاشك ان هناك اسباب خاصة ودوافع اضافيه منها الموقع الاستراتيجي لكردستان والحاجه الامريكيه لحلفاء جدد، وحافز جديد هو الدور الايجابي للكرد في تحرير العراق وتحالفهم الوثيق والصادق مع التحالف والالتزام بالاتفاقيات مما اقنع الجميع بان كردستان يمكن أن يكون نموذجاً للتحولات الديموقراطية مقارنه بمناطق العراق الاخرى وفي مجال تعايش الاقوام وحوار الثقافات والاديان.

لاشك أن متابعه الوضع الراهن بدقه توصلنا الى قناعه بأن النجاح في بناء العراق الجديد يعد الخطوة الاخيره في تشكيل النظام العالمي الجديد الذي هو قيد التشكل منذ حوالي العقد. ولم يكن النظام العراقي البائد وحده العائق في هذا التشكل بل هناك انظمة وحكومات اخرى ليس من مصلحتها تحقيق هذه الحتمية التاريخية وتحاول قدر الامكان تأجيل حدوثها الذي مجرد تحقيقها سيكون مناسباً لايجاد

الحلول الجذريه ليس للقضية الكردية فحسب بل لقضايا (البربر) في شمال افريقيا و (الاقباط) في مصر، و(الشيعه) في السعوديه وقوميات وشعوب ايران بالاضافه الى قضيتي فلسطين وجنوب السودان.

انعكاسات التغيير الحاصل في العراق والمرتقب في المنطقه على القضية الكردية:

لاشك أن الحركة السياسية الكردية في كردستان العراق تشكل المركز الاهم منذ ثورة ايلول بقيادة البارزاني الخالد وحتى الآن. وان اي تبديل ايجابي في كردستان العراق سينعكس بشكل فوري على باقي الاجزاء . ومن هذا المنطلق فان العراق الجديد وما يؤمل من دور للكرد فيه وتحسن في اوضاعهم على اساس تثبيت الفدرالية والمشاركة في ادارة العراق ككل سيشكل تقدماً هائلاً للقضية القومية الكردية الى جانب رياح التغيير المرتقبه في الجوار والمنطقه. وتضع الحركه الكرديه خارج العراق آمالاً كبيره على على نجاح تجربة العراق في حل المسأله الكرديه خاصه والقوميه عامة.

وتضع الحركة الكردية خارج العراق آمالاً كبيرة على نجاح تجربة العراق في حل المسألة الكردية خاصة والقومية عامة ان مجرد نجاح التجربة العراقية في ظل الحرية والديموقراطية هو بمثابة التحدي الاكبر للانظمة التي تحكم الشعب الكردي باساليبها وادارتها الامنية للمسألة الكردية باسم القومية والامن القومي، والدين والاخوه الاسلاميه تارة وعبر الاسلوب العسكري والقوة تاره اخرى. ان ذلك يعني فشل تلك النماذج والاساليب وتعرية منابعها الايديولوجية الشوفينية خاصة وانها قامت لعقود في تضليل شعوبها. فحزب البعث القومي يعود القهقرى ولايجد ما يحتمي به سوى الشعارات الاسلامية، والخمينية تخرج من تحت عباءة الله اكبر لتتحول قومية فارسيه اصوليه، وتركيا الكماليه تتحايل وتتراقص بين العلمانيه والاسلاميه وكلها نماذج رجعية ضد الحداثه والتقدم معرضه للسقوط في اطار نظام اقليمي بدأ يتهاوى، ونظام عالمي متجدد قيد التشكل على انقاض مؤسسة هيئة الامم المتحدة التي عجزت عن ايجاد الحلول لاهم مسالتين قوميتين في عصرنا. الكرديه والفلسطينية. ومن المتوقع والمأمول ان تحقق الحركة القومية الكردية في كردستان العراق بعض الخطورات من اجل ان تتمكن من التهئ للمستقبل وقطف ثمارعمليه تحرير العراق وتحقيق المكاسب وصيانتها وتثبيتها وأولى الخطوات تبدأ في اعادة النظر الى الجسم التنظيمي واعادة تعريف الحزب والعمل الحزبي وعلاقه ذلك بالعمل القومي، فمن الواضح ان الكرد وحركتهم السياسية مازالوا بأمس الحاجه الى العمل التنظيمي ولكن باسلوب جديد وبرنامج جديد وأطرجديدة ان ساحة كردستان العراق من اكثر الساحات القومية قابلية لهذه العملية والمراجعه لان البديل يكاد يكون جاهزاً اذا ما اعيد صياغته واقصد نهج البارزاني كاطار لكردايه تي عصرنا الراهن. وتبديل المفهوم الحزبي للعلاقات (الكردية–الكردية) الى المفهوم القومي الذي سينهي الخلافات السابقه التي اتسمت بالعداء والصراع التناحري. اما الخطوة الاهم فتتعلق بمسألة

العلاقات القوميه حيث من المنطقي ان يبادر المركز الى طرح المشروع القومي الجديد على الاطراف واقتراح برنامج يحدد اسس العلاقات وطبيعتها المستقبليه واهدافها لان العمق الكردستاني هو الذي يحيط بكردستان العراق من مختلف الجهات، واذا كانت الظروف السابقه التي احاطت بمسألة علاقة كرد العراق بالجوار والاسباب الامنية ومتطلبات العبور، والسفر والعلاقات الاقتصادية قد روعيت خلال اكثر من ثلاثة عقود والتي كانت آثارها سلبيه وقاسيه وان كانت مفهومة لدى النخب السياسية الكردية هنا وهناك فانها في غالب الاحيان لم تكن مفهومة لدى عامة الشعب الكردي من وراء الحدود. الآن وبعد تحرير العراق فان هذه الاسباب في طريق الزوال وهذا يعني ازالة عقبات اساسية امام التواصل القومي (الشعبي والسياسي) وامكانية اصلاح الخلل في العطل الذي نشأ في جسم العلاقات (الكردية–الكردية). خاصة وان شعب كردستان العراق وهو بعيش في اجواء السلم والاستقرار لم يعد بحاجه الى الاستنجاد بمساعدة الجوار المشروطة.

وهذا كله سيعيد الحياة الى الدور القومي المركزي لكردستان العراق بعد ان ادت الاسباب السالفه الذكر الى تعطيل ذلك الدور القومي الكردستاني كما انه سيحد من تدخلات ونفوذ الجوار ومن الامثله : قرار برلمان كردستان في رحيل (القوات العسكريه التركيه) واغلاق عدد من مكاتب (المخابرات الايرانية) وينتظر أن تحصل خطوات اخرى على هذا الطريق. هناك مجال واسع في المستقبل بأن تحاول الادارة الفدرالية في كردستان (واذا سمحت الصلاحيات الدستوريه والقانونيه في العراق الجديد) الى عقد اتفاقيات حدوديه وتجاريه شفافه ومعلنه مع سلطات دول الجوار دون الحاجه الى صلات امنية سرية وغير معروفه ودون الرضوخ لشروط قاسيه ومذله من جانب السلطات المجاورة التي اساءت الى علاقات الكرد مع الشعوب العربية والتركية والايرانية .

من جهه اخرى وعلى ضوء تكوين العراق من قوميتين رئيسيتين من المشروع ان يقوم عرب العراق وكرد العراق باداء التزاماتهم القوميه تجاه اشقائهم العرب والكرد خارج العراق ومن هنا يجب التنبه من الآن لهذه المسأله خاصة في مرحلة وضع الدستور والقوانين وتحديد الصلاحيات. ومن الجوانب الهامه على الصعيد الكردي مراعاة العمق الكردستاني وترجمة ذلك بعلاقات ثقافية وفنية واجتماعية مع هذا العمق، وتعميق التبادل والتواصل وكذلك العمل من اجل أن يكون العراق الجديد نصيراً للقضيه الكرديه في المنطقه ومتضامناً مع حقوق الاكراد المشروعة، كما من الواجب تحويل كردستان العراق الى ساحة رئيسيه نشيطه في مجال جمعيات الصداقه بين الكرد والعرب والايرانيين والاتراك، وحوار الاديان والثقافات واقامة معاهد ودورات تدريبيه وحلقات دراسية في مجال حل المسأله القوميه وتعايش الشعوب والقوميات والاديان والمذاهب، وتحويل تجربة كردستان العراق الى نموذج لعلاقات الاخوة بين القوميات وحل المسأله القوميه عبر الحوار السلمي والمفاوضات . من جهة اخرى وللاسباب السالفه الذكر فقد ابتعدت الحركه السياسيه في كردستان العراق عن القوى والمنظمات

والمؤسسات غير الحكومية في البلدان المجاوره وكذلك قطاعات الرأي العام والاعلام من عربيه وتركيه وايرانيه وكذلك حركات المعارضة الوطنية الديموقراطية التي يجب تعزيز العلاقات معها وتطويرها في الظروف الجديده والحفاظ على وشائج الصداقة والتعاون بين الطرفين لمصلحة قضايانا المشتركه. ونشاهد الآن مايحصل الآن في بغداد حيث القوى السياسيه الكرديه تعيد علاقاتها السابقه مع تلك القوى العربيه التي كانت لها ادوار مشهوده في تاريخ العراق، وكانت صديقة للشعب الكردي بعد أن تحسنت الظروف وانعدمت الاسباب المانعه.

لقد كان من حق كرد العراق على الكرد في الاجزاء الاخرى ومنذ عقود تقديم الدعم والمسانده والحفاظ على التجربه الفدراليه الديمقراطية، الآن من حق الكرد الاخرين على كرد العراق القيام بواجب تهيئة الظروف لتحقيق مؤتمر المصالحه القوميه في ظل العراق الحر الجديد وفي اجواء الاحتفال بمئوية البارزاني الخالد.

ان ازالة ثقافة الخوف في عموم العراق والتي تقتضي تصفيه آثار النظام السابقه وتتطلب ازالة هذه الثقافة من كردستان محو وتصفية اسباب الاقتتال (الكردي–الكردي) والتحول نهائياً ودون رجعه الى الصراع الفكري الخلاق والمنافسه السياسيه الحضاريه في اطار الـ(كوردايةتي) وقطع الطريق على دواعي الخوف من المستقبل من سطوة الاصوليين الاسلاميين الذين يعملون في الخفاء، والعمل على ازالة كل الذرائع والاسباب التي كانت تجلب الخوف من الفتن ذات الطابع القومي والديني بالانفتاح والاعتراف بحقوق الآخر والحوار.

عامل جديد يطرأ على معادلة العلاقات الاقليمية والدوليه يصب لمصلحة الحركة التحررية القومية الكردية وهو ان التجربه الامريكية في العراق وقبلها في كل من يوغسلافيا وافغانستان قد اوضحت انتفاء الحاجه الماسة الى حروب بالوكالة عبر الحلفاء المحليين التقليديين وقد وقعت انعطافه معبره ومؤشره بهذا الخصوص عندما جرى حرب حرية العراق بمعزل عن اي دور يذكر لحلفاء امريكا التقليديين في المنطقه (تركيا–اسرائيل–السعودية–الاردن) وهذه الحقيقة تظهر انخفاض قيمة الدور التركي في الاستراتجيه الامريكية بالمنطقه مستقبلاً ولاشك ان ذلك سيصب لمصلحة حل المسأله الكرديه في المنطقه حلاً عادلاً سلمياً. كما من المفترض ان يؤدي ظهور هذا المتغير الجديد الى تراجع الموقف التركي التقليدي المعادي للكرد باتجاه الواقعية والاعتدال.

ان التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية الذي قام بدور المنقذ في اطاحة النظام السابق والذي له علاقات وثيقه مع الحركه السياسيه الكرديه يدعو الجميع الى "التكيف مع المعطيات الجديدة" والدعوة هذه تعني اهتزاز الثوابت القديمة في الافكار والمواقف والممارسات فهل يستطيع الكرد وحركتهم القوميه الترفع الى مستوى الحدث والمسؤوليه وتقديم البرنامج الجديد واستثمار نتائج

تحرير العراق كردياً وتشويق الطرف الآخر (التحالف) في تطوير علاقات الصداقه والعمل المشترك في اطار صيانه مصالح الطرفين على المديين المنظور والبعيد.

وفي الجانب الامريكي الذي يقود التحالف له مصالح متعددة الاوجه في منطقه الشرق الاوسط تتجاوز العراق وقضايا الشعوب والقوميات والتغيير بدءً بأمن اسرائيل ومروراً بالنفط وا انتهاء بمسوؤليته كقطب واحد عن رعايه المصالح الاستراتيجية. وقد كنا سمعنا مراراً وتكراراً قبل تحرير العراق من اوساط الادارة الامريكية ومازلنا نسمع ولو بوتيرة اقل ان النية تتجه الى اجراء تغييرات شامله في الطريق وفي بلدان الشرق الاوسط عامة وتحقيق الديموقراطيه وازالة انظمة الاستبداد أو اصلاحها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والآن وبعد اسقاط النظلم نلاحظ خفوت تلك الدعوات الجريئه والحاسمه وبدأنا نسمع خطاباً أقل تفاؤلاً من جانب رجال الادارة الامريكية ومخططيها الاستراتيجيين من امثال (ستانلي كورتز) بالنسبه للديموقراطيه في العراق وصعوبتها وتعقيدات المجتمع العراقي والدعوة الى اصلاحات تدريجيه والتعامل مع نسيج الشعب العراقي بما فيه العشائر والزعامات وليس العمل ضده. كما أن التقرير السنوى للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيه الذي صدر في لندن حديثاً يستشف بان الولايات المتحدة الامريكية اقل التزاماً في فرض رؤيتها شرق اوسط ديموقراطي بعد سقوط نظام صدام وان ارساء الوحده والديموقراطيه في العراق سيكون صعباً، ويشكك في تحلي الاداره الامريكية بالصبر الكافي للمضي حتى النهايه في رؤيتها حول بغداد والدول الاخرى بالمنطقة. كل ذلك يدفعنا الى التساؤل حول مدى امكانية قوات التحالف في تحقيق. التوازن بين هذه المصالح والمواقع بكل اشكالياتها راهناً ومستقبلاً والى اي مدى سيحقق النجاح بعدم الاخلال بجانب لصالح جانب آخر.

الكورد في مواجهة الإرهاب

اعادت العمليتان الارهابيتان الدمويتان في اربيل عاصمة اقليم كردستان الفدرالي في الاول من شباط الذي صادف اول أيام عيد الاضحى معضلة الارهاب الضارب اطنابه في مختلف انحاء العراق منذ سقوط الدكتاتورية الى واجهة الاحداث اللافته مرة اخرى، كما أن توقيتها من جهة واستهدافها لقيادات سياسية وحكومية وادارية كردية رئيسية من جهة اخرى تطرح تسأولات عديده ومشروعة حول الاهداف السياسية المتوخاه، والجهات المخططه ذات المصلحة، والادوات المنفذه والظروف المحيطه بها القريبة منها والبعيدة واسباب استهداف عاصمة الاقليم والجهتين الكرديتين السياسيتين الرئيسيتين وبذلك نكون امام بعدين مفصليين من ابعاد تحديات الارهاب :

1-البعد الوطني العراقي:

من المعلوم أن القوى والاطراف الارهابية الاقليمية والعالمية وجدت في حرب تحرير العراق فرصة لاعادة احياء نشاطها والتعويض عما خسرته في مناطق اخرى من العالم عبر افتتاح معركة جديدة في الساحة العراقية وتصفية حساباتها مع الولايات المتحدة الامريكية، وقد تلاقت مصالح عدة جهات في آن واحد حول جملة من الاهداف ومنها مناهضة استعادة السيادة والامن والاستقرار من جانب الشعب العراقي، ووقف محاولات بناء الدولة العراقية الديموقراطية التعددية الفدرالية، وقطع الطريق على فكرة ان يتحول العراق الجديد نموذجاً لمواصلة التغيير والاصلاح في الجوار وفي دول منطقة الشرق الاوسط حتى يتسنى للانظمة الدكتاتورية والاستبداية أن تواصل استغلالها وتسلطها على رقاب الشعوب وحتى لاتنجح المطامح والاهداف المشروعه لشعوب المنطقة في تطلعاتها المستقبليه الى بدائل ديموقراطية لانظمة الحكم الفاسده القائمة، وبالتالي حتى تصل الطموحات الى ادنى درجاتها ويدب اليأس في نفوس المناضلين من اجل التغيير والاصلاح ويصبح القبول الدولي والاقليمي بانصاف الحلول والعودة الى الاقتداء بانظمة حكم على غرار النظام التركي وحكومته (المسلمة – المعتدلة والعلمانية) كما يحلو للبعض تسميتها.ان هذه الاطراف المتورطه في الاعمال الارهابية والتي تتوزع الادوار وتتعاون منذ عهد الرئيس العراقي المخلوع ونظامه الدكتاتوري المنهار عباره عن مخططين، وممولين، ومنفذين، ومصفقين، ومتفرجين من خارج العراق بالدرجة الرئيسية ومن الجوار الاقرب وكذلك من مجموعات وصلت من وراء الحدود واخرى مقيمة وهي جميعها دون استثناء تحمل عقائد اصولية متزمته وشوفينية جامده، وكل عملية تقوم بها تحمل رسالة سياسية وهدفا واضحاً لدى مصدر القرار. فالتفجيرات الاخيره التي حصلت في الاسبوعين المنصرمين في مختلف انحاء العراق حملت رسالة اكثر من واضحة موجهة الى هيئة الامم المتحدة التي قررت ارسال وفد للاطلاع واقرار ما اذا تتوفر امكانية اجراء انتخابات عامة في العراق قبل نهاية شهر حزيران القادم كما هو مقرر، والرسالة السياسية هي

العمل على الغاء أو تأجيل الانتخابات حتى تزداد فرص الاعمل الارهابية ويستمر الفوضى وعدم الاستقرار ويدوم (الفراغ الشرعي).

2- البعد القومي الكردستاني :

للشعب الكردي تاريخ طويل مع الارهاب المنظم أو ارهاب الدولة حيث تعرض طوال مراحل وجوده ومنذ عهود الامبراطوريتين العثمانية والصفوية وحتى الآن مرورا بالدول التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية والتي اقتسمت كردستان. الى مختلف صنوفه واشكاله من ابادة، واقتلاع وتهجير، وتبديل التركيب الديموغرافي للكرد ووطنهم، والتطهير العرقي، وتعريض وجودهم القومي والبشري والتاريخي الى (التعريب والتتريك والتفريس) كل ذلك من تجليات الفعل الارهابي المنظم الذي يتعرض له الكرد حتى اللحظه ولذلك يمكن القول ان هذا النوع من اساليب قهر الانسان وتدميره وابادته ليس غريباً ومفاجئاً في الساحة الكردستانية والجديد في هذا المجال هو تطوير الارهاب كمنظومة وآليات ونوعية واهداف سياسية وتوسيع مجاله من حدود الدول والانظمة ليشمل المنظمات السرية الاصولية والمجموعات التي تعيش على (الارتزاق) والافراد بحيث وصلت المنظومات الارهابية الى مصاف (المافيات–العالمية) وسبقتها باشواط بعد أن اضيفت الى (اجندتها) العقائدية الاصولية اهداف سياسية ومالية واختلطت الدعوات الايمانية بالمشاريع الاقتصادية وتجارة اسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا التدميرية والسيطرة على مقدرات الناس والبلدان كما حصل لافغانستان ابان حكم طالبان عندما سيطر تنظيم (القاعدة) وزعيمها (اسامه بن لادن) على زمام الامور.

ان ما تواجهة الحركة التحررية الكردستانية عامة وفي كردستان العراق على وجه الخصوص من تحديات ارهابية في المرحلة الراهنة تعود بالاساس الى افرازات الايديولوجية الشوفينية المثلثة الاضلاع: قومي علماني، واصولي ديني، وسلطوي دكتاتوري، وقد التقت الجماعات والجهات التي تدين بالولاء لهذه المفاهيم والعقائد والمواقف أو التي تحكم بلدانا وتقود انظمة على اهداف موحدة تجاه الشعب الكردي وحركته القومية التحررية الديموقراطية باتجاه مواجهتها والنيل منها بكل الوسائل الممكنه بما فيها اسلحة الدمار الشامل وعمليات الابادة ومحاولات تصفية رموز الكرد وقادتهم السياسيين والثقافيين ومناضليهم، وستواجه الحركة القومية الديموقراطية الكردستانية في المرحلة القادمة وعلى المدى المنظور هذه القوى والمجموعات الارهابية المتحالفة في خندق واحد والتي باتت تشكل المصدر الاساسي للخطر على الامن القومي الكردستاني. والعدو الرئيس للكرد وقضيتهم، وسيتخذ الصراع مع هذا العدو مختلف الاشكال والوسائل المعروفه وغير المعروفه فالى جانب استمرارية الصراع مع الانظمة الشوفينية وارهابها ومخططاتها ستواجه الحركة الكردية ارهاب العقائد الاصولية وارهاب دعوات التخلف والظلامية والارهاب ضد المرأة والحريات والابداع والتقدم، ولاشك

أن ما سيواجهه الكرد مستقبلاً يؤهلهم ليقوموا بدور يتجاوز حدود كردستان الى الساحتين الاقليمية والدولية، ويأخذوا مكانهم في الحرب الكونية الشاملة الدائره منذ اعوام ضد الارهاب العالمي.

لقد شهدت ساحة كردستان العراق وتحديداً عاصمة الشرعية الكردستانية (اربيل) تفجيرات انتحارية متتالية استهدفت اثنتان منها وزارة الداخلية، والاخيرتان الحزبين الرئيسيين اللذين يقودان الحركة السياسية والحكومة في توقيت بالغ الدقه ومعبر في الوقت ذاته، نعم بدأت العمليات بعد الاعلان من (اربيل) عن موقف شعب كردستان تجاه العراق الجديد والفدرالية الكردستانية وبعد انخراط الفئات الشعبية والجماهير الواسعه في عملية التحضير لاجراء الاستفتاء العام ليقرر الشعب مصيره. وبعد أن نشط ممثلو شعب كردستان في مجلس الحكم والوزاره انطلاقاً من حرصهم على بناء العراق الجديد وتقديم كامل الدعم من اجل التوصل الى بديل ديموقراطي تعددي فدرالي، وبعد أن توطدت علاقات الصداقة والتحالف بين شعب كردستان من جهة وقوى التحالف وحكومتى الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من جهة اخرى. وبعد أن تبين للقاصي والداني نجاح التجربة الديموقراطية في كردستان واعتراف الخصم قبل الصديق بامكانية تحول هذه التجربة الى نموذج يقتدى به في الداخل والخارج، وبعد أن بانت امكانية حل المسألة الكردية في العراق على اساس الخيار الفدرالي والاتحاد الاختياري وليس عن طريق الحل العسكري ووسائل الابادة وادارة الازمة بالمنظور الامني، منذ عقود من جانب الانظمة الغاصبة لكردستان في البلدان الاربعة.

وقد بدأت الاعتداءات الارهابية بعد ان قامت وسائل اعلام عربية رسمية وغير حكومية بنشر الافتراءات وتعبئة الرأي العام العربي ضد شعب كردستان واتهام الكرد بايواء مجموعات اسرائيلية واستخدام قواتها العسكرية أو بيع الاراضي لليهود أو السماح لشركات اسرائيلية بالعمل في كردستان، أو الادعاء زوراً بأن شعب كردستان بصدد الاقدام على الانفصال عن العراق أو ان الفدرالية ستقود الى الانفصال. واعلنت بذلك حرباً اعلامية شعواء على القيادات السياسية الكردية. ان هذه الاضاليل والحرب الاعلامية القذره والحملة الظالمة التي مازالت مستمرة والتي صدرت عن انظمة عربية مجاوره للعراق والتي تغتصب اجزاء من كردستان أو وسائل اعلاميه تابعه لها او جماعات الاسلام السياسي والقومجيين من الصحافيين والكتبه من مرتزقه الانظمة ومؤسساتها ومن افراد مرتدين محسوبين على اليسار انما تدعو من وراء حملاتها الى (الجهاد) ضد شعب كردستان وقيادته السياسية، والى ارسال (الانتحاريين– المعبئين)، واكثر من ذلك فقد سمعنا اصواتا عديده من رؤساء دول مثل الرئيس (بشار الاسد) ومن صحافيين واعلاميين ومن رؤساء منظمات ومرجعيات وزعامات دعت الحكومة التركية (جهارا) الى التدخل العسكري في كردستان العراق وابادة الكرد واحتلال مدنهم ومناطقهم. الم تكن زيارة الرئيس الاسد الى تركيا مقدمة لتصعيد المواجهة الارهابية ضد الكرد، ألم تشكل الاتفاقيات الامنية الثنائية

والثلاثية مؤشراً سياسياً وميدانياً على اطلاق الحملة الارهابية ضد شعب كردستان والنيل من وضعهم المستقر ؟ تساؤل اخير: لماذا لاتحصل الاعمال الارهابية في كل من دمشق وطهران ؟ .

الفصل الثاني

موقف الانظمة في الدول المقسمة لكردستان من قضايا التحرر والاصلاح

اوقفوا هذا المسلسل الشوفيني

كعادته يستمر النظام السوري في نهجه القديم في سياسته الداخلية وهاجسه الوحيد هو الحفاظ على موقعه التسلطي حتى لو كان ذلك عبر اثارة الفرقة والانقسام بين ابناء الشعب السوري وقومياته واطيافه السياسية. مستغلاً حالة الحرب على النظام العراقي وانهياره باسرع ماكان متوقعاً، وتداعياتها وانقسام القوى السياسية السورية والعربية والعالمية حولها خاصة اذا كانت من وزن سقوط النظام العراقي دكتاتوراً ونهجاً وسياسة. وبدلاً من مراجعة الموقف والحسابات واعادة النظرفي طبيعة النظام البائد في بغداد أو موقف تحريض العراقيين على الثورة والمقاومة والانتحار، أو موقف (ركوب الرأس) والاصرار على الامتناع عن الاصلاح السياسي والتغيير على مستوى الدستور والسلطة والحكم. يقوم النظام ومؤسساته الامنية على وجه الخصوص في مختلف المناطق السورية واماكن تواجد ابناء الشعب الكردي بعملية تحريض عنصرية ومعاقبة الاكراد انتقاماً من سقوط نظام صدام حسين واتهام الكرد بالخيانة والعمالة للاجنبي والامريكان بالترافق مع توجيه نفس الاتهامات الى اشقائنا كرد العراق والصاق كل الافتراءات بهم من اعمال النهب والسلب ليس في الموصل وكركوك فحسب بل في تكريت، وبغداد، والبصرة. علما بأن موقف القيادة الكردية في العراق اتسم بالصدق والواقعية والاتزان

والالتزام بالمبادئ الوطنية العراقية، والحرص على العلاقات الكردية – العربية ورفض كل مظاهر الانحراف التي حصلت في مدن ومناطق عراقية.

واذا كان قيام النظام بتنفيذ مخططاته العنصرية لايفاجيء احداً. فان ما يحز في النفس هو مشاركة افراد وفئات سياسية محسوبة على التيار الوطني الديموقراطي في هذه اللعبة الخطيرة ومازالت ابواقها الاعلامية تصب الزيت على النار عبر صحف ومطبوعات ومواقع – انترنيت – ورسائل الكترونية في الداخل والخارج.

ليس سراً أن نتائج سقوط نظام دكتاتورية الحزب الواحد في بغداد مازالت تتفاعل في سورية ، وليس واضحاً بعد ما ستؤول اليه الامور في المستقبل القريب حيث هناك تململ واضح في صفوف الشعب السوري وبين اوساط قواه الديموقراطية وغيرها من المؤسسات الرسمية والشعبية ، فهناك على سيل المثال عملية (تمرد) داخل السجون من جانب الموقوفين السياسيين وخاصة في سجون (حلب) و(المسلمية) والسجن المركزي في (عدرا) قرب دمشق، وقد اضطرت السلطات في حلب الى استدعاء كتيبة عسكرية لحفظ النظام من خارج المدينة بقيادة العميد – رياض خريط – وهو من سكان مدينة دير الزور ومعروف بصلاته السابقة مع نظا صدام وبمواقف شوفينية عنصرية ، حيث يقوم الآن بمهمته في سجن حلب ويصب جام غضبه على السجناء الاكراد اهانة، وتعذيباً.

لقد بلغت حالات الاعتداء على المواطنين الاكراد منذ سقوط نظام بغداد في مختلف المناطق الكردية وغير الكرية في سورية، خمسون حالة تفاوتت بين اطلاق النيران، والاعتداء بالآلات الحادة، والضرب بالايدي، والاستدعاء الى مراكز الامن، كما تم طرد مجموعة من الطلبة الكرد من معهد المعلمين في (عين العرب) وجامعة (حلب).

من الواضح أن مخطط النظام سيلاقي الفشل لان الحركة الوطنية الديموقراطية الكردية في سورية لن تنجر الى معركة وهمية من صنع الاجهزة، وستظل ملتزمة بمبادئها القومية والوطنية وباواصر الاخوة الكردية – العربية، وبقاعدة التضامن الوطني تجاه العدو المشترك وبضروات التغيير الديموقراطي في البلاد التي تنادي بها منذ اكثر من نصف قرن وليس منذ انهيار النظام البعثي العراقي.

" القبرصة " – التركية – لن تتكرر في العراق

لاسبابها الخاصة رفضت الحكومة التركية ان تكون جزءً عسكرياً وسياسياً ولوجستياً من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحده الامريكية في حربه على النظام العراقي ، وهي اسباب تتوزع بين تعقيدات الوضع الداخلي والصراع المستتر بين حكومة حزب العدالة والتنميه ذو التوجه الاسلامي وبين مجلس الامن القومي الذي يقوده الجيش صاحب اليد الطولى في تقرير السياسه التركيه على الصعيدين الداخلي والخارجي ، والاسباب الخارجيه المتعلقه بصلابة الموقف الامريكي وحسمه تجاه اي تدخل خارجي في شؤون العراق وخاصة من دول الجوار اذا لم يكن تحت راية قيادة التحالف في ظروف الحرب ومرحلة اسقاط النظام وتطبيع الوضع الداخلي واقامة الحكم الديموقراطي التعددي من مختلف قوى الشعب العراقي .

لقد تمسك الجانب التركي خلال مفاوضاته مع ممثلي الحلفاء بشروط تعجيزية ظنا منه بأن الحليف الامريكي سيستجيب مضطراً لتلك الشروط لحاجاته العسكريه – اللوجستية – الى تركيا ، وذلك بطرح مطالب ماليه خياليه وسياسيه وعسكريه ومن بينها التدخل العسكري في كردستان العراق دون اذن أو توجيه من قياده الحلفاء، وتأمين حصه من نفط الموصل وكركوك ورفض فدراليه كردستان العراق ونزع اسلحة قوات – البيشمةركه – والمشاركه في تقرير مصير الحكومة المقبله في العراق ، والاعتراف بدوره في الوصاية على الاقليه التركمانيه ، هذه الشروط التي استندت الى طموحات غير مشروعه وذرائع باطله تخفي من ورائها ميولاً شوفينية عنصرية ومطامع عدوانيه تجاه ارض العراق وخيرات العراق وسيادة العراق ، فاقت في دوافعها التوسعية اهداف الاستعمار التقليدي الذي شاهدته وعانت منه شعوب منطقه الشرق الاوسط والعالم بعد الحرب العالميه الاولى في القرن الماضي .

لقد استندت السياسه التركيه الى تقديرات خاطئه من الاساس عندما وضعت احتمالا بالاستناد الى تقديرات الجنرالات الاتراك بأن قوات الحلفاء ستهرع الى الجيش التركي تطالب بمد العون العسكري من اجل تحرير العراق، عبر تسخين الجبهه الشماليه التي مازالت – باردة – حتى الآن والنظام قد سقط، ولكن حسابات السياسه التركيه اصطدمت بهزيمه القوات العراقيه باسرع ماكان متوقعاً وعدم المقاومة واختباء القيادتان السياسيه والعسكريه منذ الاسبوع الثاني للحرب مما اسقط من الحسابات ضرورات الدعم العسكري التركي الذي لوحصل لكان ثمنه باهظاً على حساب شعب العراق وسياده العراق وبالاخص على حساب شعب كردستان العراق . العامل الآخر الذي قطع الطريق على – الذرائع – التركيه والحاجه الى الدعم العسكري التركي هو التنسيق الكردي – الامريكي والتعاون وتصميم القياده السياسيه الكرديه على ابعاد الساحه الكردستانيه عن اتون الحرب والاقتتال وتقديم الدعم الممكن لقوات

الحلفاء في الجانبين السياسي والجغرافي – الميداني دون استعجال قوات – البيشمةركه – في المواجهات العسكريه أو الهجوم أو الدخول في مدينتي – كركوك و – الموصل – إلا بقدر ما تتطلب الضرورات الامنية الوقتيه والسريعه لتعود بعد ذلك الى مواقعها تاركه الامر لقوات الحلفاء . اما العامل الثالث فهو التحالف الوثيق بين المعارضه الكرديه وبين المعارضه العربيه العراقيه بمختلف فئاتها والاتفاق على الخطوط العريضه لمستقبل العراق ، والوقوف صفاً واحداً أمام اي تدخل عسكري من اية دولة من دول الجوار وخاصة الدولة التركيه ، بحيث تحول رفض التدخل العسكري التركي الى شعار وطني عراقي وليس كردي فقط . والعامل الرابع والاخير هو معرفة النظام التركي بشكل اكيد بأن تدخله العسكري لن يكون سهلاً وسيلاقي مقاومة حقيقية من الجانب الكردي مع ما يخلق ذلك من مصاعب ميدانيه ، ورفض عالمي امريكي واوروبي .

بقي أن نشير في هذا المجال الى بعض المحاولات – الخبيثه – من جانب اطراف رسميه عربيه ومؤسسات اعلاميه تقف من ورائها ازلام النظام العراقي البائد . التي قامت بتحريض متواصل مازال جارياً لدفع تركيا الى التدخل ليس حرصاً على المصالح التركيه أو مستقبل الشعب العراقي بل من اجل الحاق الاذى بعملية – حرية العراق – وتوجيه ضربه الى شعب كردستان المسالم وتصفية منجزاته التي حققها بفضل تضحياته منذ عشرات السنين .وكذلك كانتقام لمصير نظام بغداد المقبور .

ان العقلية السياسيه التي تدفع هذه الاطراف هي نفس عقلية النظام الصدامي البائد والتي تعيش على حساب الآخرين ونفيهم والمتعودة على زرع الفتن والقلاقل في الساحات الاخرى على غرار ما حصل في لبنان وبسط نفوذها ، ورعاية ميلشييات وعصابات مسلحة لاملاء شروطها وابتزاز الشعوب والاوطان عبر فرض الخوة والاتاوات ، وقد كان واضحاً منذ الايام الاولى لعمليه – تحرير للعراق – ان البلدان الثلاثه المجاوره للعراق (تركيا – ايران – سوريه) لها مطامع من هذا النوع وسجلها مليء بالمخططات والمؤامرات التي لاتتورع ان تستند على الشعارات والذو رائع الدينيه والطائفيه والعنصريه كما حصل في – قبرص – و – لبنان - . لقد غاب عن هؤلاء بان سقوط نظام صدام هو سقوط لهذه العقلية بالذات وانتهاء لمرحلة – الاعمال السريه – وادارة الازمات من جانب اجهزة الامن ومجموعات المستفيدين من الدوائر الحزبيه والطائفيه والعائلية التي لن تحمي الدكتاتور في نهاية المطاف كما حصل لطاغيه العراق في عصرنا الراهن . عصر الشفافيه وحق الشعوب في تقرير مصيرها والتدخل الخارجي لصالح الديموقراطيه والتغيير ورد العدوان.

العنوان الكردي لرحلة – ميرو – التركية

يشكل النظام السياسي في سورية منذ مايزيد على أربعة عقود نموذجاً متكاملاً واضحاً لجوهر النمط البورجوازي الشرق اوسطي المتسم بالذبنبة والتردد والتلون واللامبدئية المستعد دوماً للتراجع مائة وثمانون درجة والتقدم عندما ينتفي السبب، الرافع لاكثر الشعارات راديكالية وقومية والممارس لأشد الخطوات يمينية وشوفينية في الوقت ذاته ، المتغني بالمساواة والديموقراطية الشعبية والمنتهج على ارض الواقع أقسى انواع الدكتاتورية وسلطة الحزب الواحد والطائفة الواحدة، وبعباره يدعي الشئ ويمارس نقيضه.

هذا النمط كما هو معروف يختلف عن طبيعة الأنظمة البورجوازية التاريخية التي تنشأ عبر عملية اقتصادية اجتماعية ثقافية مكتملة الحلقات ومدروسة بعيدة عن القفزات وحرق المراحل ولم تغتصب السلطة بواسطة الانقلابات العسكرية بل اكتسبتها عبر صناديق الاقتراع وارادة الشعوب وهي في ادارتها للحكم لاتحتاج الى (جيوش) الأجهزة الأمنية والمخابرات وارقى انواع الأسلحة الخاصة بتفريق التظاهرات السلمية وقمع الجماهير. وفي الوقت ذاته تدير دفة السياستين الداخلية والخارجية حسب ما تراه وتقرره المؤسسات الديموقراطية المعبرة عن ارادة الشعوب بكل وضوح وشفافية على ضوء مصالح الوطن العليا وبمعزل عن المنافع الأستئثارية الضيقة للطوائف والقوميات والأحزاب والفئات وهي بذلك تتخذ المواقف السلمية الثابته والمدروسة والمعرضه للنقاشات وحتى الطعن والاعتراض من القوى السياسية داخل الحكم وخارجه وبشكل خاص من المعارضه الوطنية.

تظهر ملامح النمط البورجوازي الشرق أوسطي بوضوح شديد على مسيرة العلاقات التي أقامته حكومات بلادنا مع الجارة تركيا في العقود الأخيره. ذلك البلد الذي تحكمة الطغمة العسكرية منذ انبثاق الجمهورية الكمالية قبل اكثر من سبعة عقود علانية أو من وراء الستار ، والمنضوية تحت لواء حلف – الناتو – وما قبلها من الاحلاف والتجمعات العسكرية والأقتصادية والمنظومات الدفاعية الأقليمية لمواجهة شعوب وبلدان المنطقة في سعيها للتحرر والأستقلال والتنمية ومن بينها الشعب السوري الذي فجع منذ ثلاثينات القرن الماضي باقتطاع لواء الأسكندرون واجزاء من الأراضي السورية على طول الحدود المشتركة ومن بينها اجزاء من المناطق الكردية .

ففي حين تتشدق حكومات بلادنا في ظل النظام السياسي القائم وعبر بعض الكتب المدرسية التاريخية والجغرافية بالتمسك باللواء السليب والمناطق الاخرى بدأت تزيل حتى تلك الشعارات في الأعوام الأخيرة وفي حين كانت تمتلئ ادبيات الحزب الحاكم بالنعوت والمصطلحات في وصف الحكومات التركية اقلها – الرجعية – والعميله للامبريالية –والمغتصبة – والمتحالفة مع اسرائيل والصهيونية –

نرى ان هذا الخطاب بدأ بالتراجع والاختفاء في وقت لم يتغير النهج السياسي لحكومات تركيا قيد انملة ، ولم تتزحزح قناعات الطغمة العسكرية التركية ومجلس الأمن القومي الحاكم – فعليا – حول قضايا الخلاف – سابقاً – ابداً . وهذا ان دل على شئ فانه يدل على ان – التلون – حصل في الطرف السوري وان – التغيير – نحو الأسوأ طبعاً قدتم في – خندقنا - ، وان شعارات التحرير ومواجهة الأمبريالية والصهيونية وتخليص اللواء واعادة حقوق سورية اصبحت من الماضي بشكل عملي رغم أن تلك الشعارات مازالت مرفوعة على جدران القيادتين القطرية والقومية وتنطق بها من على شاشات التلفزة وعبر الأثير فقط لاغير . نقول ذلك لان الكف عن طرح تلك الشعارات – ولوانها مرفوعه للاستهلاك – لم يتم عبر عملية ديموقراطية في سورية ومن خلال ارادة الشعب السوري ولم يجر ذلك كما ذكرنا في خضم التحولات الوطنية الديموقراطية المطلوبة بالحاح في هذا المرحلة بالذات ومن ضمنها احتمالات اجراء التغيير الشامل في مجمل الخطاب السياسي السائد واعادة النظر – ومن منطلق مصالح الشعب السوري – في مختلف جوانب السياسة الخارجية ومن ضمنها العلاقات مع دول الجوار وبينها تركيا .

رحلة السيد رئيس الحكومة السورية – مصطفى محمد ميرو – الحالية الى –تركيا – ليست عادية بل هي تتويج لتكتيك قديم طال ما اتبعه النظام السياسي منذ عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد على حساب استراتيجية سورية تاريخية ثابته منذ عهد الأستقلال، والتكتيك ينطلق كما هو معروف من مفهوم صيانة النظام والحفاظ على تماسكه مهما كلف ذلك من تنازلات – استراتيجية – حتى لوكانت على حسب الثوابت القومية والوطنية " وهذا المفهوم يشكل احد دعائم النمط البورجوازي الشرق اوسطى " قس على ذلك كافة اشكال التعامل والمواقف السياسيه مع ومن منظمة التحرير الفلسطينية الى درجة تصفية قواها عسكرياً ومواجهتها في لبنان ، والتدخل العسكري والسياسي في لبنان لصالح اليمين الفاشي غالباً وقوى اليسار تارة والمستمر حتى الآن والأدارة المتناقضة للعلاقات السورية مع بعض فصائل المعارضة العراقية – قبل تحرير العراق – ونظام صدام حسين المقبور والصلات السرية مع ايتام النظام السابق الآن مع تقديم المعلومات الاستخبارية لوكالة المخابرات الأمريكية ، والعمل على خلق بؤر ومجموعات موالية ذات الصبغة – الطائفية – في العراق لاستغلالها كما حصل في لبنان ومن ثم مقايضتها بمصالح خاصة بالنظام اذا لزم الأمر .

العنوان الكردي للزياره :

قبل أن يحط الرحال في انقره بيومين اختار السيد – ميرو – صحيفة – الصباح – (التي تعبر عادة عن الأوساط العسكرية والأمنية التركية) ليبعث عبرها برسالة الى من يعنيه الأمر مفادها : " ان تركيا وسوريا وايران بالأضافة الى الدول الأخرى تحتاج الى العمل معاً بشكل اكبر لاننا لوبقينا لوحدنا

فسيصبح من السهل تكرار ما حدث في العراق " و " أن العالم كله على علم بالسياسة الأمريكية الرامية لاقامة نظام جديد في الشرق الأوسط " و " أننا يجب ان نعزز الروابط فيما بيننا من اجل مقاومة جهود الولايات المتحدة لاعادة تشكيل الشرق الأوسط " وقد فسرت الصحيفة ذاتها اقوال السيد – ميرو – بالقول : (ان الدول الثلاث تخشى من اية خطوة باتجاه اقامة منطقة حكم ذاتي للأكراد شمال العراق قد تثير الاضطرابات في اوساط الاقليات الكردية فيها) هذه التفسيرات التي رشحت الأوساط المطلعه أن تكون صحيحة وان الوضع الكردي في العراق والمنطقة كان من احد البنود الرئيسية على جدول اعمال الوفدين وبناء على الاقتراح السوري .

ليست هذه المرة الأولى التي تبادر فيها الأوساط الحاكمة في بلادنا بتقديم المقترحات والمخططات للانظمة التي تحكم البلدان المقسمة لكردستان حول معالجة القضية الكردية بالطرق العسكرية والأمنية أو عبر الأستيعاب السياسي وخنق أية حركة كربية وطنية تحررية في المهد وضرب القوى الكردية ببعضها كما حصل سابقاً بواسطة حصان النظام السوري المفضل – ث ك ك – واندفاعه نحو الاقتتال الكردي – الكردي في كردستان العراق باشراف مباشر من الاوساط الحاكمة في دمشق وطهران وانقره . ذلك الاقتتال الذي انتقلت دفته من – ث ك ك – الى – اوك – وبالعكس والذي كان تتويجاً للقاءات الثلاثية التي بدأت منذ عام 1992 ولم تتوقف حتى الآن وكان قد حصل اللقاء الأول بناء على اقتراح وزير الخارجية السوري – فاروق الشرع – وليس من شك بأن طرد أو تسليم – عبدالله اوجلان – من دمشق للنظام التركي كان من نتائج اللقاءات الثلاثية والأتفاقيات الأمنية الثنائية والثلاثية والتي تطورت الى اعلى درجاتها في اتفاقية – اضنه – الأمنية بين النظامين السوري والتركي والمخصصه لتصعيد المواجهة مع الحركة القومية الكردية ليس في البلدين فحسب بل على صعيد المنطقه برمتها.

الآن وفي هذه المرحلة وبعد تحرير العراق واسقاط الدكتاتورية والافاق المشجعه لمستقبل الشعب العراقي نحو الديموقراطية والسلم الأهلي واقامة النظام الوطني الديموقراطي الفدرالي التعددي يحقق فيه شعوب العراق طموحاته واهدافه ، ويقرر في ظله الشعب الكردي مصيره حسب ارادته وخياره دون ضغط أو اكراه ، واحتمالات انتقال – عدوى – التغيير والاصلاح والدمقرطه الى دول الجوار والتحركات الشعبية الصاعده في تلك الدول تشير الى توقعات حدوث مفاجآت سارة لازالة الدكتاتوريات والأنظمة الشوففينية والأتيان ببدائل شعبية ديموقراطية منتخبه.

نقول في ظل هذه الأجواء الحبلى بالآمال والطموحات المشروعه يحمل السيد – ميرو – ناقوس الخطر – (خطر حدوث تغييرات ديموقراطية وخطر حصول الكرد على حقوقهم الشرعية) ويلهث باتجاه نظام دكتاتوري آخر معروف بعدائه الشديد لكل ماهو كردي مستنجدا به لاقامة تحالف (المذعورين)

بضم نظام القهرو الاستبداد والتخلف في طهران ، والبحث عن (شراكة عنصرية) في منطقة الشرق الأوسط لمواجهة حقائق التاريخ والجغرافيا ومنطق العصر وارادة الشعوب في المصالحة واحقاق الحق والأعتراف المتبادل وترسيخ علاقات التآخي والصداقة والعيش المشترك والسلم المجتمعي على قاعدة الاعتراف المتبادل بالحقوق والاتحاد الاختياري والتعايش بوئام . نعم انها ارادة الشر من اجل أن لاينعم الشعب العراقي البطل بحريته التي استعادها بعد تقديم الملايين من الضحايا والعشرات من المقابر الجماعيه خير دليل على مانقول . ومن اجل أن لاتنجح التجربة العراقية التي حملت طريقة جديدة تجلت في تقديم الدعم الخارجي من جانب الحلفاء كااحد اوجه مبدأ التدخل الانساني لصالح الشعوب وان لاتشكل حل القضية الكردية في العراق على اساس مبدأ تقرير مصير كسابقه نموذجية سلمية عادله يحتذى بها في المنطقة.

في جميع الأحوال يقوم السيد – ميرو – بتنفيذ ما يملى عليه من مصدر القرار في النظام السيلسي وهو الرجل المناسب لتنفيذ هذه المهمة – غير المشرفه – خاصة وان سجله لايخلو من التعصب القومي والممارسات العنصرية تجاه الشعب الكردي في سورية منذ كان محافظا للجزيرة – الحسكة – ذات الثقل الكردي حيث قام بواجبه – العنصري – على اكمل وجه في مجال التهجير واسقاط الجنسية عن ابناء الكرد وحرمانهم من حقوق المواطنه وعمليات التعريب . كما أنه وخلال الفترة القصيره التي عمل فيها محافظاً لحلب اصدر قرارات عنصرية باغلاق سبع محلات كانت تبيع اشرطة تتضمن الأغاني الكردية وفي عهده – الميمون – بعد ان اصبح رئيساً للحكومة تصاعدت عمليات اعتقالات وملاحقات ضد المناضلين الكرد في المناطق الكردية وفي حلب والعاصمة دمشق التي قامت فيها مظاهرة الأطفال الكرد السلمية أمام مكتب (اليونيسيف).

من احدى نتائج احداث سبتمبر / 2001 في الولايات المتحدة الامريكية تعرض ميزان القوى والتقسيمات السياسية في العلاقات بين دول ومحاور الشرق الأوسط من جهة وبينها وبين امريكا من جهة اخرى الى هزة عنيفة طالت كل البنى السابقه وخاصة وشائج العلاقات الثنائية بين دول محسوبة على الخندق الغربي واخرى كانت في فلك المعسكر الشرقي سابقاً وقد أدت سيطرة من اسموهم – بالمحافظين الجدد – خطأ وهم - واقعييون ليبراليون ديموقراطييون – على مقاليد توجيه السياسة الخارجية وبكلمة أدق التأثير الشديد في مسارها الى التسريع في عملية الفرز المستمر في الشرق الأوسط عبر مواكبة دراسية تحليلية من جانب اولئك الليبراليين ومن مجموعة من نخبهم الثقافية والفكرية والسياسية الذين نشروا جملة من الأبحاث والدراسات الجادة والغنية بتفاصيل دقيقة واضطلاع واسع على حقيقة الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وسبل معالجة قضاياها المستعصية على الحل منذ معاهدة سايكس – بيكو الأوروبية وحتى الآن وذلك وبدون شك بالتوافق مع مصالح الولايات المتحدة

وأمنها واستراتيجيتها الجديدة . وبالأصح محاولة ايجاد روابط وجسور بين تلك المصالح وبين عملية حل ازمة الديمقراطية والسلطة والأقتصاد والحريات لشعوب المنطقة . وقد تبوأ بعض هؤلاء مواقع حساسة في ادارة الرئيس الحالي (جورج بوش) وتحولوا بحكم المسؤولية الى اكثر من معنيين بايجاد السبل (العسكرية والسياسية والأقتصادية) لمواجهة الأرهاب العالمي والقضايا الأخرى ذات الصلة بمسألة الحرب والسلام والأستقرار في المنطقة ومن ضمنها حكاية الأنظمة الدكتاتورية الشمولية والتيوقراطية والعسكرية أي بعبارة أوضح قضية الديموقراطية والتغيير والأصلاح . وبالقدر ذاته من الأهمية قضية الشعوب والقوميات والأثنيات ودورها وموقعها وتأثيراتها على مسار الأحداث وفي – تفريخ – الأرهاب اذا بقيت دون حل ومن ثم الحركات الأصولية الدينية والمذهبية. جميع هذه القضايا التي – افردت على الطاولة – دفعت باتجاه الشروع في فتح الأبواب امام اعادة النظر في مجمل العلاقات الأمريكية حتى مع الحليف التأريخي الموثوق – اوروبا – وشركاء حلف – الناتو – ناهيك عن انظمة حليفة وتابعه مثل تركيا والسعودية ومصر أي اعادة هيكلة العلاقات الدولية وفي هذه المرة من منطلق امريكي كبداية لمرحلة جديدة بعد انتهاء الحرب البارده وترسيخ النظام العالمي المنشود . بعد أن سبق وتكررت هذه العملية – التاريخية – لمرات عدة وخاصة بعد كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية.

عوامل جديدة للتقارب السوري التركي :

توقف الحرب البارده كان ايذاناً بحدوث تطورات سياسية كبرى على الصعيد الكوني واصبحت الأنظمة في الدول المحسوبة على استراتيجية المعسكرين اكثر تعرضا للاهتزاز ومواجهة الأقدار والمصائر غير المعلومة بسبب عدم الحاجة اليها كالسابق في الصراع الذي توقف من حيث الموقع والدور السياسي والعسكري وفي هذه الحالة بات مطلوباً منها اعادة النظر وتعويض الأضرار الأقتصادية والمراجعة الأيديولوجية والتوافق مع ظروف ومتطلبات المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية . وينطبق الوضع هذا بشكل أو بآخر على الحالتين التركية والسورية .

ثم جاءت احداث سبتمبر لتزيد الطين بلة وتكشف نهائياً عن الحقائق المرة بالنسبة لمثل هذه الأنظمة ومصيرها ومألها والخيارات الضيقة امامها . كما ان الحرب المعلنه على الأرهاب وضعتها أمام محك أتخاذ الموقف المطلوب واداء ماهو ضروري وفوري على الصعيد الداخلي والتغييرات والأصلاح كتوجه لقطع دابر الأرهاب وازالة اسباب نموه . وبوقوع حرب – حرية العراق – وازالة الدكتاتورية بدأت الأنظمة في الشرق الأوسط ومنها سورية وتركيا تعد العده لمواجهة الأسوأ .

رشحت التطورات المتواصلة منذ احداث سبتمبر ارضية خصبة لبروز عوامل جديدة في التقريب اكثر بين النظامين ومنها :

- اتخاذ موقف متقارب من الأزمة العراقية . لضمان أمرين اساسيين وهما قطع الطريق على توجه التغيير الشامل في الشرق الأوسط بعد تحرير العراق وتشخيص – الخطر الكردي – كأولوية راهنة في استراتيجية وتكتيكات الجانبين ، وقد تجلى هذا الموقف في مبادرات ثلاث : سورية : بعقد قمة (سورية – سعودية – مصرية – أردنية) . وتركية: عبرت عن نفسها بتحرك واسع لرئيس الوزراء التركي آنذاك – عبدالله غول – وزيارات مكوكبة الى معظم العواصم العربية وايران ، وايرانية: حملها وزير الخارجية – كمال خرازي – وتقضي بعقد قمة (ايرانية – تركية – سورية – مصرية – سعودية – اردنية – كويتية) والجامعة العربية والأمم المتحدة أي تحقيق هدف تغيير سلمي في العراق باشراف عربي – اسلامي – دولى .

- تمخض عن هذه المبادرات والتحركات لقاء – استانبول الذي فشل عملياً في تحقيق اية خطوة ، بسبب عجز ممثلي الدول المجتمعة عن التأثير في الأحداث أو الوقوف أمام الأراده الدولية مضافاً الية التناقضات الجاده بين مواقف تلك الدول بشأن القضايا المطروحه وخاصة القضية العراقية . لذلك لم يبق امام النظامين السوري والتركي الا الأجماع على المضي بشكل ثنائي على امل تحقيق حلف ثلاثي بانضمام ايران والعمل على مواجهة المسألتين الرئيسيتين العامة(التغيير والاصلاح) وخاصة (الكردية)، وقد كان واضحاً ان الجانب التركي وباشراف مباشر من السيد غول بعد التنسيق مع مجلس الأمن القومي سعى بحماس منقطع النظير الى القيام بدور في تحقيق الهدف المنشود المشترك وكان تكليفه للاستاذ الجامعي مستشاره الخاص – احمد داود اوغلو – والمحسوب بالوقت ذاته على الأوساط العسكرية والمتحدر من اصول يهودية – الدونما – دليلاً على ذلك الأهتمام خاصة وان الأخير صاحب نظرية خاصة تستند الى العنصرية الكمالية الطورانية تجاه الشعب الكردي وقضيته العادلة . وهو كان قد اعتبر العراق بمثابة الضلع الشرق اوسطي الثالث بعد الضلعين الأوروبي (يوغسلافيا السابقة – والآسيوي – افغانستان) الذي سيؤدي الى احداث تغييرات وتفكيك واعادة بناء في المنطقة. مما يستدعي المواجهة الجاده والمعالجة السريعة.

- خلال زيارة السيد عبدالله غول – الى سورية ابان حرب تحرير العراق فانه حصل على موافقه سورية على أي تدخل عسكري تركي اذا كان الهدف خنق التوجهات الكردية وتصفية مكاسبهم ، وانجاز عقود اقتصادية بين الطرفين من بينها افتتاح معابر جديدة وتشغيل الخط الحديدي (نصيبين – تل كوضر) على حساب اغلاق الخط المعمول به في نقطه عبور – ابراهيم الخليل – التي يشرف عليها حكومة اربيل وذلك بهدف حرمان كردستان من أي موارد اقتصادية أو اية ميزة تجارية، اضافة الى تعزيز العلاقات الأمنية التي دشنتها اتفاقية اضنة عام 1998. ومن اجل انجاح هذه التوجهات بادر السيد – عمروموسى – امين عام جامعة الدول العربية المعروف بميوله القومية الشوفينية تجاه قضية الشعب

الكردي وقربه من الأوساط الحاكمة في سورية الى اقتراح انضمام تركيا الى الجامعة العربية كعضو مراقب وذلك كبادره تشجيع للنظام التركي للمضي قدما في تقاربه مع سورية على حساب الشعب الكردي ومستقبل العراق ايضاً.

لم يمض وقت طويل على زيارة السيد – ميرو – الى تركيا حتى ثم تحقيق احدى نتائجها بالسرعة القصوي وذلك بتشغيل الخط الحديدي المومى اليه والذي يبلغ طوله حوالي 80 كم في الأراضي السورية ويربط العراق بتركيا في نقطه – نصيبين – وذلك لنقل البضائع بطريقة – الترانزيت – والغريب انه اذيع بأن الأطراف الثلاثة قد اتفقت على تشغيل الخط ولاندري من هي الجهه المخولة للاتفاق من الجانب العراقي.

هل هناك من نتائج جديدة ستنعكس على الوضعين الكردي والعراقي وما هو موقف قوى التحالف وهل أن تحرك النظامين تكتيك لجلب الانتباه أو اوراق لاستخدامها وقت الحاجه أو ان كل ذلك سيذهب هباء . لاشك أن المستقبل كفيل بالاجابة.

[الجيش التركي في كردستان هل هو قوة احتلال ؟]

2003/7/22

قصة الحضور العسكري التركي في الاراضي العراقية بعد انهيار الامبراطورية العثمانية تبدأ منذ بداية تسعينات القرن المنصرم كتعبير عسكري عن السياسة الكردية للجمهورية التركية الكماليه المتسمة حتى الآن بالتشدد والشوفينية والقمع والالغاء. ليس حيال اكرادها فحسب بل تجاه كل ماهو كردي وخاصة في كردستان العراق التي حقق ابناؤها بفضل تضحياتهم منذ اكثر من قرن من تحقيق جمله من المكاسب والانجازات ابتداءً من تحقيق الحكم الذاتي في (11) من آذار لعام 1970 كثمرة من ثمار ثورة ايلول القومية التحررية بقيادة البارزاني الخالد وانتهاء باعلان الفدرالية وتشكيل الحكومة الاقليمية والتأسيس لتجربة ديمقراطية ناجزة خلال اكثر من عقد بقليل.

شكلت اللقاءات الثلاثية بين العواصم الثلاث (انقره ـ دمشق ـ طهران) وبمبادرة تركيه منذ علم 1992 والتي جرت بتناغم وتنسيق مع الاتفاقات الامنية المبرمه بينها حلفاً معادياً للشعب الكردي شبيها باحلاف واتفاقيات سعداباد وبغداد والمعاهده المركزيه ولكن باطار آخر وصورة اخرى واساليب متطوره. حتى الهدف المعلن ركز على حجج من قبيل ـ ملئ الفراغ الامني في شمال العراق ـ بعد انسحاب الاداره المركزيه ، ومواجهة ارهاب ب ك ك ـ وغير ذلك من الذرائع الملتويه التي تخفي الاهداف الحقيقية.

على الصعيد العملي شهدت الاراضي العراقية المجاوره للحدود مع تركيا عشرات الاختراقات والتدخلات والهجمات الجويه والبريه من جانب الجيش التركي الذي بدأ يستبيح سيادة العراق وحرمة المدن و البلدات والقرى ابتداءً من ـ زاخو ـ ومروراً بـ ـ دهوك ـ وانتهاء بـ ـ بامرني ـ الى درجة التمركز الدائم في بعض المواقع (حسب المصادر المطلعه هناك ما يقارب الخمسة آلاف عسكري تركي في الاراضي العراقية وفي منطقه كردستان بالذات).

بعد ان أقدمت قوات التحالف على اعتقال واستجواب احدى عشر عنصراً من القوات الخاصة والذي عرف بحادث ـ السليمانية ـ الذي فسرته وزارة الخارجيه الامريكيه بقضية اشتباه في قيامهم بأنشطه مثيره للاضطراب واشتراكهم في مخطط ارهابي لمحاولة اغتيال السيد محافظ كركوك المنتخب باشراف الادارة المدنية للتحالف، يطرح تساؤل بالحاح شديد وهو اي سند شرعي قانوني يستند اليه الوجود العسكري التركي في كردستان العراق ؟ للاجابة على ذلك من المفيد استعراض الحقائق والتطورات التالية :

أولاً : جميع الاختراقات العسكرية لحرمة الاراضي العراقية جاء برغبة الطرف الفاعل وانطلاقاً من مبرراته السياسيه الداخلية ودواعيه الخاصة بالشعار الفضفاض - الامن القومي . حتى باتت هذه الذريعه الاساس الوحيد تقريباً بعد انتفاء أو تراجع العامل الاسلامي بقيام الحكومه الجديده في ابقاء الطغمة العسكرية في موقع مصدر قرار السياسه التركيه والتحكم بمصير شعوب تركيا على حساب المجتمع المدني والديموقراطية والحريه والتقدم وهذه الحقيقة تطرح بكل وضوح مسألة كون التدخلات العسكريه كحاجة موضوعيه وضروريه وملحة لبقاء العسكر التركي في قمة سلطه القرار.

ثانياً : قدوم القوات التركية للفصل بين قوات الحزبين الكرديين المتقاتلين قبل اعوام كان بناءً على رغبة - اضطرارية - من حزبين سياسيين ومنذ سنوات لم بعد هناك اقتتال وليس هناك من مبرر لبقاء القوات التركية ، في هذه الحاله يجب الاعتراف بأن طلب الحزبين لجلب القوات التركيه حينذاك لايعبر عن وضع قانوني مشروع لامحلياً ولا اقليمياً لذلك لم يستند التدخل العسكري التركي حينذاك كجيش دولة مستقله عضو بهيئة الامم المتحده وملتزمة ببنود القانون الدولي وسياده الدول على أي مسوغ قانوني شرعي. والآن فان السلطه التشريعية المنتخبه في كردستان - المجلس الوطني - والذي يتمثل فيه مندوبو الحزبين تطالب علنا وبالاجماع بوجوب الانسحاب العسكري التركي وعلى الفور.

ثالثاً : هناك حالات وتجارب مماثلة من حيث مبدأ التدخل العسكري حصلت وتحصل بين الحين والآخر في بعض بلدان العالم والشرق الاوسط وهي باغلبيتها تختلف كلياً عن الحالة التركية وسوابقها ان كان ماحصل منها في قبرص وادى الى تقسيم الجزيره الآمنة او ما يحصل الآن في كردستان. الحالات الآخرى حصلت اما بطلب رسمي من حكومات أو شعوب بدواعي الانقاذ والتدخل الانساني ووقف الحروب الاهليه وعمليات الابادة، والطرد الجماعي، أو عبر توصيات وطلبات جماعيه من مؤسسات اقليمية شرعيه أو استجابة لنداءات الامم المتحدة. في الحالة التركية حصل التدخل العسكري بهدف الاساءة الى شعوب وقوميات اخرى، وتقسيم بلدان (قبرص)، واثارة العنصرية والاحقاد القوميه، (تركمان العراق) واتباع الوسائل الارهابية وعمليات الاغتيالات (حادث السليمانيه).

رابعاً : تشكل الحاله التركية في التدخل العسكري وفي الوضع الكردي المشخص ظاهرة فريدة من نوعها ففي حين يمارس هذا الجيش عملياً قهر واذلال شعب كردستان تركيا ويحكمه بالقوانين العرفية الاستثنائية والصلاحيات الخاصه الطارئه محولا كردستان تركيا الى ثكنه عسكريه ومنطقه يجوز فيها كل شئ - وكل من يمر عبر بوابة ابراهيم الخليل نحو ديار بكر مروراً بسلوبي وجزيره ، ونصيبين سيعلم على الفور الظاهر والمدفون في الشوفينية التركيه وصلاحيات جنودها في الامعان العنصرى بالتعامل مع الكرد لافرق من اي جزء يكون - بل يقوم بدور المستعمر بجميع مواصفاته واكثر . نفس

هذا الجيش بمراتبه واصنافه واجهزته يكرر احتلاله للكرد في جزء آخر من كردستان وهو نوع جديد مزدوج من المفارقه أن يحصل في ظل العولمة والنظام العالمي الجديد وبداية القرن الحادي والعشرين فهل تحولت كردستان الى بلد المفارقات.

خامساً : اذا كان الوجود العسكري التركي في كردستان العراق يشكل احتلالاً بامتياز ويفتقر الى اية شرعيه محليه واقليميه ودولية فما هو موقف المحتل الشرعي بقرار الامم المتحده والوصي على العراق الانتقالي والمقصود قوات التحالف وقوتها الرئيسيه الولايات المتحده الامريكيه ، اليس هو المؤتمن على سلامة ووحدة الاراضي العراقية وسيادة الوطن والشعب والكيان . ثم أين دور الامم المتحده وممثلها في بغداد اليس من صلب واجباتهم ومهامهم الحفاظ على وحدة وسياده البلد كما ينص عليه قرار انتدابهم لمهلم البناء السياسى والاقتصادي والاجتماعي للشعب العراقي والدولة العراقية. ثم اين الصوت العربي والمزايدات الكلاميه حول صيانة وحدة العراق التي نسمعها ليل نهار.

واخيراً اين صوت الشعب العراقي بجميع قومياته وطوائفه وفئاته السياسيه الا يستأهل احتلال جزء من الوطن ولو احتجاجاً او تظاهرة سلميه أو رفع مذكرة؟

ماذا وراء دعوة أيران

بعد يوم من تصريح السيد رئيس الدولة السورية الذي أعرب فيه عن الاشادة بالموقف التركي من الازمة العراقية وبتطور العلاقات السورية – التركية , وباعلان صريح حول الاشتراك معاً في مواجهة مخاطر التقسيم والاتفاق والتنسيق ووحدة المصالح تجاه هذه المسألة التي تتعلق بالقضية الكردية , ذلك التصريح الذي حمل في طياته العديد من المعاني والدلائل بخصوص الوضع الكردي في العراق خاصة والمنطقة بشكل عام . فقد كشف بشكل مبطن عن وجود اتفاقيات منذ سنوات وتطور في العلاقات السورية (التركية الامنية) خاصة بعد طرد زعيم – ب ك ك – أو بالاحرى تسليمه بناء على طلب تركي مقرون بالضغط والتهديد والذي اعقبه اتفاق " اضنة " الامني بين الجانبين , ومما يستشف من تصريح الرئيس السوري فان التنسيق الامني حول المسألة الكردية ماض بنجاح وفي تطور خاصة بعد زيارة (غول) الى دمشق ومن بعده زيارات متبادله ومستمرة بين مسؤولي الامن ووزارتي الداخلية في البلدين وممثلي الامن العسكري بمواكبة مستشار (غول) احمد داوود أوغلو.

نقول بعد يوم واحد من هذا التصريح الصحافي، دعا وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية (كمال خرازي) تركيا وسورية الى التشاور مع بلاده بشأن المسألة الكردية معتبراً أنها (مصدر قلق مشترك) بين الدول الثلاث في ظل الحرب الدائرة على العراق . وقالت وكالة الانباء الايرانية الحكومية ان (خرازي) اعرب خلال مكالمة هتفية مع نظيره التركي (غول) عن " قلقه " من احتمال تدفق اللاجئين ومن رد الفعل الكردي. وقال خرازي بحسب الوكالة ان(المسألة الكرديه هي مصدر قلق مشترك لايران وتركيا وكذلك سورية). والآن ماذا تعني هذه التوجهات في هذا الوقت بالذات. ماذا ترمي اليه هذه الدعوات المتسمة بالعداء تجاه الشعب الكردي وقضيتة العادلة؟

اولاً : بادىء ذي بدء نقول بان مواقف انظمة هذه الدول الثلاث – اضافة بطبيعة الحال الى نظام بغداد – التي تحمل ايديولوجية قومية شوفينية تجاه الشعب الكردي ليست جديدة ولاتفاجيء احداً، وهي كانت قد عقدت مؤتمرات ومباحثات ولقاءات علنية وسرية ، دبلوماسية وامنية، سياسية وعسكرية منذ أن انبثق النظام الفدرالي بارادة شعب كردستان العراق منذ عام 1992 ، وقد تواصلت اللقاءات الوزارية الامنية في كل من دمشق وانقرة وطهران لعدة سنوات تارة باسم صيانة الامن القومي لبلدانها واحيانا تحت حجة (ملئ الفراغ الامني) في شمال العراق، انتهاء بمحاربة (الارهاب) ولكن الهدف الحقيقي كان احتواء الفدرالية الكردية وتسعير الاقتتال الكردي الكردي والقضاء على التجربة الكردية الديموقراطية المسالمة وواد التطلعات القومية المشروعة لشعب يرزح تحت نير الاضطهاد ويحرم من ابسط الحقوق الانسانية ويتعرض الى الابادة والتهجير والاقتلاع.

ثانياً : شكل لقاء (استانبول) السداسي انعطافة جديدة بالنسبة لعودة العلاقات الثلاثية السابقة التي توقفت وتحولت ثنائية لاسباب لم تعد موجودة الآن وخاصة ما يتعلق بالدعم التكتيكي لـ – ب ك ك – من جانب دمشق وطهران . وكان اللقاء السداسي مناسبة لتفاهم العواصم الثلاث مجدداً التي تجمعها على الاقل المواقف الشوفينية المشتركة من "الخطر الكردي" خاصة وانها لم تبادر أي منها طوال العقد المنصرم من الاقدام على ايجاد حلول ديموقراطية لقضايا (اكرادها) ولم تغير قيد انملة من نهجها القديم في (ادارة الازمة الكردية) عبر المنظور الامني العسكري.

ثالثاً : جاءت الازمة العراقية والحرب الجارية الآن ودنو سقوط نظام بغداد وما يترتب على ذلك من استحقاقات ، وتداعيات وما ينجم عنه من تأثير على دول الجوار خاصة في مجال حصول تغييرات باتجاه الديموقراطية والانفتاح وحل المسائل العالقة بما فيها المسألة القومية وخاصة القضية الكردية في تلك البلدان بالذات ، جاءت هذه التطورات لتفاجئ انظمة هذا البلدان – كل في مجالها – ولتزيد من مخاوفها حول جانبين : الاول مصير انظمتها الدكتاتورية والشوفينية والعنصرية والطائفية ومسألة التغيير على الطريقة العراقية أو سلمياً تحت ضغط الاحداث والهبات الشعبية ، والثاني حل المسألة الكردية في هذه البلدان حسب المباديء الانسانية والاصول الديموقراطية هذا الحل الذي لن يكون خارج اطار التطور الوطني الديموقراطي العام لهذه البلدان وفي نطاق وحدتها وتلاحم شعوبها وتآخيها.

رابعاً : ان هذه الدعوات من دمشق وطهران والموقف التركي الحذر والمملوء عنصرية وحقداً على جميع اكراد العالم وليس اكراد تركيا فحسب تعبر عن مدى خوف هذه الانظمة بسبب وبدون سبب وعن عمق ازمتها الراهنة: ازمة مع الارادة الدولية، وازمة مع شعوبها، وازمة مع نفسها وازمة مع جيرانيها وازمة في علاقاتها ومواقفها فالنظامين السوري والايراني يعيشان هاجس ما بعد تحرير العراق وانتظار الدور بقلق ولذلك يغازلان النظام التركي ليل نهار. ويتعاملان معه بازدواجية مكشوفة فمن جهة يتهمانه بانه ضمن المخطط الامريكي ومتحالف مع اسرائيل ومن جهة اخرى يطالبانه بالتنسيق ويشجعانه بالتمرد على الطلب الامريكي بخصوص التدخل العسكري في كردستان العراق . فهما من اشد المتحمسين للتدخل العسكري التركي من اجل حصول مواجهة تركية – كردية وتعقيد الوضع في كردستان العراق وهذا سيؤثر سلباً على الخطط العسكرية الامريكية. ويفسح المجال لتدخل عسكري ايراني وسوري ايضاً وليس من المستبعد ان تكون الانظمة الثلاث بصدد الاتفاق على مثل هذه الخيارات في المستقبل. وللنظام التركي اسبابه ايضاً فهو لا يستطيع استيعاب التطورات العالمية ويشك في الموقف الامريكي بل لايرتاح الى العلاقات الحسنة الامريكية – الكردية ، وقلق من عراق المستقبل الذي سيكون له الافضلية في المنظور الاستراتيجي الامريكي والغربي عموماً على حساب تراجع دور تركيا بالاضافة الى احتمالات وجود خطة لدى – حزب العدالة والتنمية – الاسلامي في تغيير موقع

وموقف تركيا بشكل جذري أو وجود محاولة من جانب – العسكر – لاحراج هذه الحكومة ومن ثم الاجهاز عليها بعد تراكم اخطائها وازدياد مساسها بالخطوط الحمر.

خامساً : ان الاولى بهذه الانظمة الثلاث المجاورة للعراق وبدلاً الى مواقفها القديمة وسياساتها الشوفينية البالية ان تعمل على ازالة الاسباب التي ادت الى شن الحرب على النظام العراقي وفي المقدمة افساح المجال امام شعوبها لتقرير مصيرها وتنفيذ ارادتها بحرية وتوفير الديموقراطية ، والقيام بالاصلاحات السياسية واجراء التغيير الذي طال انتظاره وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة. وعلى صعيد حقوق ووجود الشعوب والقوميات في هذه البلدان والتي لم تعترف بها حتى الان رسمياً وخاصة الشعب الكردي الذي يبلغ اكثر من / 15 (مليون في تركيا) وسبع ملايين في ايران ومليونيين ونصف المليون في سورية . هذا الشعب الذي ينشد السلام والتعايش ويطالب عبر حركته السياسية بالحوار السلمي والتفاهم وحل مسألته القومية حسب المبادىء الديموقراطية وفي اطر هذه البلدان على قاعدة التآخي القومي والوحدة الوطنية.

سادساً : ان الشعب الكردي في كردستان العراق ليس مسؤولاً عن الحرب على العراق بل هو ضحية حروب صدام حسين ، وبعد وقوعها بدون ارادته فمن واجب حركته القومية ومؤسساته الحكومية الفدراليه التعامل مع الواقع المستجد من اجل تجيير نتائج الحرب لصالح وحدة العراق ، والديموقراطية ، وتعزيز الفدرالية ضمن اطار الوطن العراقي وعلى قاعدة التآخي القومي الكردي العربي كما أن الشعب الكردي في جميع اماكن تواجده وعبر قياداته السياسية يشعر بأن النظام العالمي الجديد الذي يراد انجازه الآن سينصفه وسيكون ايجابياً لقضايا جميع الشعوب المناضلة في منطقتنا وبينها الشعب الفلسطيني . بشعارات احترام حقوق الانسان، والديموقراطية والمساواة وحق تقرير مصير الشعوب هذه الشعارات التي تدفع الامور باتجاه التقارب بين الحركة الكردية والارادة الدولية التي ترفعها بغض النظر عمن تمثل من دول وقوى عالمية وتطرح في الوقت ذاته حقيقة الشعور بمصالح مشتركة وللمرة الاولى في التاريخ بين الحركة الكردية والقوى الدولية السائدة ازاء الارهاب والشوفينية والتي بدأت تعلن عن مواقفها المؤيدة للحقوق الكردية المشروعة وفي هذه الحالة فان الكرد سيتعاملون مع المواقف كما هي، ان هذه الحقيقة تفسر مدى قلق الانظمة الشوفينية وخاصة النظام التركي العنصري.

سابعاً : وبدلاً من مضي الاوساط الشوفينية في هذه الانظمة في محاولة اعادة عقارب الساعة الى الوراء والعودة الى اشعل الفتنة من جديد بين شعوبها من جهة والشعب الكردي من جهة اخرى وذلك كوسيلة للتهرب من الاستحقاق الرئيسي في التغيير والديموقراطية والتعددية والتركيز على اثارة الامور

الجانبية والنعرات العنصرية تحت ذريعة – الخطر الكردي – التي لم تعد تنطلي على احد. نقول بدلاً من ذلك من واجب الجميع العمل من اجل عقد مؤتمر اقليمي للسلام بدلاً من لقاءات التحريض والحرب والتآمر التي تدعو اليها الانظمة وبمشاركة كردية وعربية وتركية وايرانية للتباحث في المصير المشترك في الحاضر والمستقبل ووضع الاسس الكفيلة بتعايش شعوبنا في اخاء ووئام وحل الاشكاليات القائمة على الصعيدين الوطني والاقليمي واعادة تعزيز علاقات الاخوة والصداقة بين شعوبنا والوقوف صفاً واحداً امام كل طامع واية قوة معادية تريد النيل من اوطاننا أو أي نظام دكتاتوري شوفيني يهدف استغلالنا وضربنا ببعضنا والحكم بالنهاية بالحديد والنار وبالاحكام العرفية وتفريق الصفوف عبر اجهزته وادواته ودعواته المضللة باسم الدين والقومية.

ماذا يعني انهيار النظام العراقي

بعد توقف الحرب الباردة منذ ما يزيد قليلا على عقد من الزمن كان من المتوقع زوال الانظمة الشمولية التي تحكم عبر سلطة الحزب الواحد والفرد الواحد والطائفة الواحدة والتي جاءت بمعزل عن ارادة الشعوب وحسب الاصول الديموقراطية في مناطق اخرى خارج البلدان الاشتراكية – السابقة – المنهارة، تلك الانظمة التي استمرت بطرق اخرى ولكن مشابهة للنهج الذي آل الى السقوط كما ذكرنا منذ اواخر تسعينات القرن المنصرم .

وقد شكل النظام السياسي في بغداد نموذجا مثيرا للاهتمام في محاولة – الاستعصاء- والتمرد على منطق العصر وحقائق التاريخ بوسائل غير تقليدية واساليب مبتكرة حتى الرمق الاخير، فقد احتمى هذا النظام بداية بخطاب قومي اصولي الى درجة العنصرية عبر تنظيم حزب البعث الحديدي والذي جسد صورة الزعيم – القائد – الفرد، وعندما لم يصمد امام التحولات النوعية العميقة على الصعيد العالمي بانهيار انظمة الحزب الواحد الشمولية بحث عن بديل يحميه من السقوط فكان الاطار – الطائفي – ثم تحول مضطرا الى القبيلة، والعشيرة والعائلة بأضيق تكويناتها وقد اقترن هذا التدرج بآلة عسكرية مخيفة وضبط امني رهيب ووسائل ترهيب مستحدثة والتي فاقت كل تصور في سياق درامي بالتمسك بالحياة والاستمرارية ووفق مبدأ التضحية بكل شئ، بما فيه الوطن وسيادته والشعب وحريته وجزء من العائلة من اجل بقاء الزعيم – الفرد -، ويرينا هذا المشهد بجلاء مدى الانحدار الذي حصل لحزب قومي بدأ مناضلا ضد الاستعمار في سبيل التحرر الوطني وانتهى فرداً مستبدا طاغية في بلد يستنجد شعبه بـ - الامبريالية – لازالته والقضاء عليه، ان هذه العملية التي تمت خلال نصف قرن باحداثها وافرازاتها وتبعاتها وخسائرها المادية والبشرية والحضارية تحتاج الى وقت طويل حتى يتم التوصل الى استخلاص الدروس والعبر بصورة شاملة ودقيقة والى حين تحقيق ذلك من المفيد ان نحاول تشخيص المعاني الاساسية وتحديد النتائج المترتبة القريبة منها والبعيدة ولو بصورة سريعة حول هذا الانهيار المروع للنظام العراقي.

لا بد من التمعن بحدثين بارزين لفهم اقدام الولايات المتحدة الامريكية بقيادة التحالف الدولي في شن الحرب على النظام العراقي، 1- نهاية الحرب الباردة. 2- احداث ايلول/ 2001. في الاول اصاب ذلك التحول العميق الاطار القائم للنظام العالمي من هيئة الامم المتحدة، ومجلس الامن والمؤسسات الدولية المتعددة التي تقوم بتنظيم العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية وتؤطرها، هذه العلاقات والترتيبات التي افرزتها حينذاك منذ اكثر من نصف قرن موازين القوى التي سادت وتعززت هي الآن في طريقها الى التعديل او الزوال للتوصل الى اساس حديث لنظام عالمي جديد، ومن الواضح في هذه

الحالة ان لا تعبأ الولايات المتحدة الامريكية كثيرا بالاتفاقيات والقوانين والمعاهدات التي نظمت العلاقات الدولية والمرشحة كما ذكرنا للزوال، وفي وضع دولي تتمتع فيه الحكومة الامريكية بكل مواصفات – القطبية الاحادية- وبموقع القوة الاعظم فان سياستها لن تخلو من ميول السيطرة والتعامل بالعقلية الامبراطورية التي سادت في القرن التاسع عشر ولكن ستكون حتما بادوات القرن الحادي والعشرين، ولذلك ليس سرا ان تكون حربها على النظام العراقي من اجل اهداف متعددة ومتكاملة لا تقتصر على ازالة اسلحة الدمار الشامل ذات العلاقة المباشرة والعضوية باسقاط النظام بل تتعداها الى تأمين النفط – انتاجا و تسويقا وتسعيرا – وتحقيق السلام العربي – الاسرائيلي باستكمال الخطوات السابقة التي تحققت في – مدريد – و – اوسلو – اما الثاني (احداث ايلول) فجاءت بمثابة رافعة واسناد للاستراتيجية الاصلية وعامل تسريع للتحرك العسكري الامريكي في افغانستان والعراق. ان مجرد تسمية الحرب الاخيرة بـ حرية العراق – تاكيد على حتمية العودة الى الاهداف المعلنة وخاصة : تغيير النظام، وازالة اسلحة الدمار الشامل والقضاء على وسائل الارهاب، واقامة حكومة ديموقراطية ومن ثم وضع – خارطة سياسية جديدة – في الشرق الاوسط، وما الشعار الا استمراراً لخطوة عام/1991 بعد توقف الحرب على مشارف بغداد وتصحيح للخطأ واستكمال لمهمة لم تنجز على الوجه الكامل وتنفيذ لمقولة الرئيس – بوش – الاب : لقد ولد النظام العالمي الجديد.

من جهة اخرى فان استراتيجية الحرب الاخيرة لا تختلف عن حرب افغانستان، وكوسوفو – وصربيا. اي تغيير النظام المعادي وليس تدمير الدولة وتتماثلان بالنهاية في مسألة الشرعية وعدمها، لذلك فان نجاح هذه الحرب في تحقيق اهدافها يمثل تحديا للنظام الدولي الجديد ليس في اسقاط الدكتاتورية فحسب بل في اقامة حكومة ديموقراطية موحدة من عناصر مختلفة قومية ودينية ومذهبية والنجاح المنتظر هو نجاح للقيم الجديدة التي عجزت حقبة الحرب الباردة من تحقيقها خاصة في مجال الدولة المتعددة القوميات. وحل المسألة القومية على قاعدة حق تقرير المصير والتعايش السلمي، وانجاز مهام بناء الدولة الوطنية المستندة الى المؤسسات والتقدم العلمي والثقافي والبناء ومبادئ التسامح وقبول الآخر والحريات العامة والانفتاح الاقتصادي ووضع حد لانظمة الحزب الواحد القمعية القائمة على قاعدة الموالاة العسكرية والحماية الامنية التي تفتقد الشرعية الشعبية. ومن هنا فان المهمة – العراقية- ستبقى ناقصة ومحدودة - رغم اهميتها – اذا لم تتواصل لانهاء النماذج الشرق اوسطية خصوصا في الدول المتعددة القوميات التي تحكمها انظمة دكتاتورية، وتيوقراطية وحزبية تتوزع بين الاصوليتين –القومية والدينية – وتضع حداً لانماط ثلاث من الاشكاليات : وجود الدولة بمضمونها الاستبدادي وشرعية السلطة الحاكمة، والخطاب السياسي او الثقافة السياسية السائدة، ولدينا على سبيل المثل ثلاثة نماذج تشترك في معاداة الحداثة والتطور وفي وحدانية الجوهر والمضمون : النموذج الايراني الذي اثبت فشله كان تيارا قوميا فارسيا تحت عباءة المذهب الشيعي

والشعارات الاسلامية، والنظام البعثي فشل ايضا ويحتمي بشعارات اسلامية اي من العلمانية الى الاصولية الدينية، والنظام التركي (حزب العدالة) بأتجاه القومية الى درجة العنصرية (قبرص – كردستان العراق) و هل هناك هدف اسمى من هدف تغيير هذه النماذج لصالح التغيير الديموقراطي كما يحصل الان في العراق.

واذا ما اردنا التوسع في تفاصيل ما يجري الآن يمكن التوقف عند حقيقة جديدة افرزتها موازين القوى الدولية الراهنة وهي ان هذه الحرب ما هي الا تطبيق اول لمعنى القوة العظمى الوحيدة –قطبية واحدة – بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وما انفرادها بالحرب – بشريا وتكنولوجيا وماليا واعلاميا – الا اشارة الى رحجان كفة – القطبية الواحدة – وعدم اهلية الاتحاد الاوروبي لتشكيل قطب ثان مواجه بسبب انقسامه، والنجاح الامريكي سيدفعها الى تغيير اسس العلاقات الدولية بما فيها دور وهيكلية – الامم المتحدة - . ليس ذلك فحسب بل ان سير واستراتيجية الحرب الراهنة يعودان الى العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة التي يطلق عليها – العقيدة الاستباقية – او – عقيدة بوش – وهذه ستكرس مبدأ جديدا في العلاقات الدولية وسيترتب عليها تفاعلات ونتائج لم تكن بالحسبان خاصة على صعيد - اصطياد- رؤوس ومواقع – الارهاب العالمي – وتصفية الانظمة الداعمة للارهاب والراعية له وازالة مواقع نووية ومفاعل ومصانع تنتج اسلحة الدمار الشامل في اية بقعة من بقاع العالم.

من جانب آخر كل الدلائل تشير على حتمية حصول التغيير في هيكلية المؤسسات الدولية والاقليمية فمنذ اتفاقية – ويستفاليا/1648 – والمجتمع الدولي يتغير فبعد –30- عاما من الحروب جاءت اتفاقية – فيننا- ثم اتفاقية –فرساي- بعد الحرب العالمية الاولى ومؤتمر – فرانسيسكو – حيث قامت هيئة الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ثم جاءت الحرب الباردة وانتهت بعد ان دامت حوالي نصف قرن، واطل بعد ذلك – النظام العالمي الجديد – ومن المتوقع ان تشكل الازمة العراقية المخاض لميلاد منظومة جديدة لقيادة المجتمع الدولي، فالزلزال العراقي يتشابه من حيث التأثير السياسي والاستراتيجي سقوط جدار –برلين – الذي ادى في حينه الى تهاوي انظمة الحزب الواحد الشمولية في اوروبا الشرقية، وفي الحالة العراقية التي تشكل نقطة انطلاق في منطقة الشرق الاوسط كما شكلت يوغسلافيا السابقة نفس الحالة على صعيد منطقة البلقان والاطراف (المستعصية) امام المد الديمقراطي الى حين وكما شكلت (افغانستان) الحالة ذاتها في منطقة شرق آسيا والدول المهشمة والفقيرة اذا هناك خيط يربط بين هذه الحالات الثلاث في قضايا (الارهاب- الديمقراطية - الشوفينية والتطهير العرقي والدكتاتورية والاصولية الدينية منها والعلمانية والاستبداد والابادة الجماعية).

ومن الواضح ان هناك عوامل اخرى خاصة بالوضع العربي والشرق اوسطي التي ستعود على سبيل المثال الى البحث عن بديل للنظام العربي بتغيير ما هو قائم لينسجم مع موازين القوى الجديدة وتعديل الخلل عبر التوجه نحو الحداثة وطريق الديموقراطية فليس سراً بأن النظام العربي الرسمي يحتضر منذ غزو العراق للكويت والجامعة العربية تعاني من الخلل، كما ان الوضع الراهن بدأ يفرز تطورات من خلال تعامل الولايات المتحدة الامريكية مع الدول الصغيرة في العالم العربي والشرق الاوسط وحتى اوروبا . فالعلاقات الوثيقة مع (الكويت وقطر والبحرين) تحل محل الاستقطاب التقليدي لدول كبرى مثل السعودية وايران والعراق، مقابل اطلاق تسمية –اوروبا العجوزة- على – فرنسا والمانيا – والاقتراب من دول اوروبا الشرقية ودولا صغرى في غرب اوروبا . وينطبق الامر ذاته كما ذكرنا على الدور القادم لهيئة الامم المتحدة –اذا كانت ستستمر اصلا- فهي مشلولة منذ بداية حقبة الحرب الباردة وتقوم بدور شاهد زور على ما يجري في العالم من انتهاكات لحقوق الانسان والشعوب ومايحصل من نهب واستغلال. حتى تغييرات اوروبا الشرقية وانتهاء الانظمة الشمولية لم تحصل عبر هيئة الامم المتحدة. فاتفاقية –دايتون- لم تكن في مكاتب الامم المتحدة بل في – اوهايو-.

ان تجيير نتائج الحرب في العراق واسقاط النظام لصالح شعوب منطقة الشرق الاوسط متوقف على مدى امكانية قيام الحركات الوطنية والديموقراطية بواجباتها وتوظيف هذه الاحداث التاريخية العميقة لصالح التقدم والاستفادة من هيكلية واسس التحالفات الجديدة في الشرق الاوسط بين شعوبها ودولها من جهة وبين الولايات المتحدة الامريكية ودول الغرب على وجه العموم، وما يهم شعوبنا بشكل اخص هو ازالة وزوال الانظمة الشمولية الدكتاتورية الشوفينية وخاصة انظمة الحزب الواحد والمخابرات والميليشيات والاجهزة القمعية، واعادة التشكيل السياسي لانظمة عصرية ديموقراطية تعددية تعترف بالآخر وجودا وحقوقا والتوصل الى ايجاد حلول سلمية للقضية القومية وفي مقدمتها القضية الكردية على قاعدة الاتحاد الاختياري وحق تقرير المصير وفي اطار وحدة وسيادة الدول القائمة. وهذا سيتحقق من خلال عقد مؤتمر دولي – اقليمي – من ممثلي الدول الاربع التي تقتسم الشعب الكردي والحركة القومية التحررية الكردية، والدول العظمى وهيئة الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي. اخيراً يحدونا الامل ان يتحول العراق الجديد الى مركز محدث معتدل نموذج لتآخي الشعوب والقوميات والاديان والمذاهب والحضارات.

التعاون الأمني السوري – التركي حول ماذا ؟ وكيف ؟

2003/12/22

في مؤتمر صحا في مشترك قبل ايام عقده كل من وزير الداخلية السوري ونظيره التركي في انقره اعلنا فيه عن التوقيع على " مذكرة تفاهم جديدة للتعاون الأمني بين الجانبين بعد اتفاقات عديدة موقعه بشكل خاص بعد اتفاقية – اضنة – عام 1998 ومن الواضح ان الجانب السوري يفي بالتزاماته الأمنية تجاه تركيا بصورة كاملة ودقيقة منذ اخراج السيد (عبدالله اوجلان) من سورية وتصفية قواعد حزب العمال الكردستاني، وتنفيذ بنود اتفاقية –اضنه – بحذافيرها، وكانت السلطات السورية قد سلمت (22) تركيا بعد نصف ساعة من الطلب التركي عبر الخط الهاتفي المباشر حيث يتم تنسيق كامل بين قائد الدرك التركي اللواء (شنر ارايفور) ومدير الأمن السياسي السوري اللواء (غازي كنعان).

يتعمد الأعلام السوري الرسمي اظهار هذا التعاون على انه جزء من الجهود الدولية لمحاربة الأرهاب وهو يشمل التنسيق ايضاً مع المخابرات المركزية الأمريكية كما جاء على لسان الرئيس السوري في مقابلته مع صحيفة (نيويورك تايميز) قبل حوالي الأسبوعين. ولكن الوقائع الموضوعية والحقائق المحيطة بهذا الموضوع تنفي بالكامل ما ترمي اليه الدعاية الرسمية حول حرص النظام السوري المزعوم على استقرار المنطقه ومواجهة الأرهاب وان هناك اجندة سورية اخرى تحاول التسويق لها ومصالح خاصه بها تهدف الى صيانتها وتعزيزها ولن يجدي النظام نفعاً كل اساليبه الملتوية التي يتبعها وخاصه في السنوات الأخيرة ولن يفيده التحايل على الوقائع بعد الآن حيث ان اوراقه تكشفت. وذلك استناداً الى الأسباب والدلائل التالية:

1- ان أي طرف نظاماً كان أو حكومة أو حزباً أو حركة ليس مؤهلاً للقيام بمهام محاربة الأرهاب اذا كان متهماً بممارسه الأرهاب أو دعمه مثل كل من النظامين السوري والتركي . وهذا لايستبعد حصول عمليات انتقامية بين بعض اطراف (التحالف الأرهابي) على الصعيدين الأقليمي والعالمي، وان تتضارب المصالح في بعض الأحيان ولو بصورة وقتيه وان تحصل الأجتهادات وتتباين المواقف حول مسائل معينه وفي مراحل عابره. ان النظامين مارسا ويمارسان ارهاب الدولة تجاه مجتمعيهما وشعوبهما، ويدعمان قوى ارهابية حسب لوائح امريكية (في حالة سورية) و اوروبية في (حالة تركيا) ومنظمات حقوق الأنسان والهيئات المعنية بحق الشعوب في (حالة النظامين).

2- اذا كان النظام السوري صادقاً في نهجه المعلن عبر وسائل الأعلام بالتصدي للأرهاب فلماذا لايتعاون مع الشعب العراقي في محاربة الأرهاب ولماذا لايفكك ادواته الأرهابية وخلاياه بالتعاون والتنسيق مع الأجهزة الأيرانية الموجهة ضد امن وسلامة واستقرار شعب العراق ولماذا لايعلن امام الملأ عن اعتذاره للعراقيين مما اقترفه بحقهم حتى الآن ولايعيد الأموال المهربه بالمليارات ولايسلم المجرمين من اتباع النظام المقبور الى السلطات العراقية ولايكف عن استقبال المناوئين للوضع الجديد ليل نهار ولايغلق الحدود امام الأرهابيين المتوجهين عبر سورية الى العراق وهو يحملون الوثائق السورية الرسمية ليمارسوا القتل والتخريب بحق ابناء شعب العراق.

3- ان التناقض الحاصل بين الوقائع الدامغة والدعاية الأعلامية الرسمية يثير تساؤلات عديده لدى القوى الوطنية والديموقراطية في البلاد ومن ضمنها اسباب اقتصار التعاون مع تركيا على الجانب الأمني فقط والتخلي نهائياً عن الحق السوري التاريخي في لواء الأسكندرون السليب وعن حقوق سورية في مياه الفرات وفي الأملاك الوطنية المصادره والملحقه بتركيا كما يلاحظ ايضاً ومنذ سنوات عديده طغيان الطابع الأمني على العلاقات بين البلدين على حساب المسائل ذات النفع المشترك بين سورية وتركيا من اقتصادية واجتماعية وثقافية وهذا يوحي بأن الهدف السوري من وراء هذه العلاقة لا يتعدى أمن النظام وموقع النظام ومستقبل النظام وكل ذلك يدور في دائرة ضيقة جداً وعبر افراد معدودين مقربين من صانع القرار من ضباط امنيين لاغبار على موالاتهم.

4- ان تطبيع العلاقات الأقتصادية وصلات حسن الجوار مع بلدجار أمر مفهوم ومطلوب اذا سارت حسب الأصول الدبلوماسية المعمولة بها عالمياً وفي قنواتها الأدارية وبصورة شفافه ومعلنه امام الشعب ، ولكن وفي حالة تركيا العضوة في حلف الناتو ، والمحسوبة على الأستراتيجية الأمريكية ، والمتحالفه عسكرياً وامنياً مع اسرائيل ماذا يمكن أن تكون طبيعة العلاقات الأمنية معها وحول ماذا ؟ هل هناك (قوى معارضه تركية وسورية) في كل من البلدين ؟ هل هناك اعمال عنف تحصل من هذا البلد ضد البلد الآخر حتى تجري المفاوضات وتعقد الصفقات ؟ أم ان هذه الصلات الأمنية – السرية تحمل في طياتها رسائل من والى الأدارة الأمريكية واسرائيل أو تغطي لقاءات بين هذه الأطراف على طريق التفاهم والتعاون في المستقبل وذلك بوساطه تركية مباشرة.

5- اذا صحت تلك التوقعات أو أخطأت فانها لاتغير من المعادلة شيئاً التي تؤطر العلاقات الأمنية بين الطرفين في الشكل والمضمون حيث هناك هدف سياسي قائم يدفعهما الى تحقيقه عبر هذه العلاقة وهو قديم قدم الجمهوريتين التركية والسورية وهو الأحاطة بالحركة التحررية القومية الكردية واستيعابها – سلماً أو عبر العنف – وقد بذلت الحركات البورجوازية القومية الشوفينية في كل من تركيا

وسورية ومنذ ظهور الحركة الكمالية الطورانية في اواسط عشرينات القرن الماضي ، وحزب البعث الأشتراكي من بعدها بحوالي العقد جهوداً ايديولوجيةوسياسية وثقافية ومن ثم عسكرية وامنية لتهيئة الاجيال لمعاداة أي توجه كردي نحو التحرر وتقرير المصير ، وتبادلت النخب الحاكمة وخاصة العسكرية منها التي ترعرعت تحت تأثير الفكر الشوفيني في البلدين الأدوار وتبارت في ابتكار احدث الأساليب في تغيير التركيب الديموقراطي للمناطق الكردية وتتريك وتعريب الثقافة واللغة والأسماء والمسميات والأمعان في التهجير على اساس عنصري وعسكرة المناطق الكردية واحلال آخرين محل السكان الأصليين.

حملت هذه العملية المتواصلة الآلاف من القوانين المستحدثه والأجراءات التعسفيه بما فيها الأتفاقيات الأمنية بين الطرفين لتحقيق الهدف المرسوم التي مازالت سارية حتى الآن . والجديد الذي ظهر الآن هو اتفاق الطرفين للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية أو الطلب منها للتخلي عن حماية الأكراد والامتناع عن تأييد مطالبهم في الفدرالية وهذا الأمر الجديد يتشارك فيه الآن النظامان التركي والسوري خاصة بعد ان اتهمت – انقره – واشنطن – بمحاباة الأكراد ومن جانبها تتهم – دمشق – واشنطن بالوقوف وراء فدرالية كردستان وتطالبها بالكف عن ذلك أو عدم تقسيم العراق حسب التعبير السوري الذي يعتبر الفدرالية انفصالا كردياً . وقد ظهرذلك جليا خلال لقائي – استانبول – و – دمشق – ومن العلاقات الثنائية التي تجري بين مسؤولي البلدين منذ عملية تحرير العراق خاصة وأن تطورات العراق حصلت بالضد من مصالح النظامين وستترتب عليها نتائج مستقبليه من شأنها فرض التغيير الديموقراطي على دول المنطقة باسرها كما هو متوقع .

لقد كانت باكورة الأتفاقيات الأمنية التركية – السورية ومنذ ماقبل استقلال سورية وتحديداً في عهد الأنتداب الفرنسي حول الحركة الكردية ومنع حركة (خويبون) في سورية واعتقال نشطائها وترحيلهم الى مناطق الداخل منها (تدمر) وابعادهم الى (مدغشقر) خارج البلاد، واستمرت حول الكرد والحركة القومية الكردية في البلدين حتى آخر مذكره تفاهم للتعاون الأمني الموقعة في 2003/12/17. وستستمر على هذه المنوال مادام على رأس النظامين قوى تسير على هدي الأيديولوجيتين الكمالية والبعثية الشوفينيتين وتمارس نهج ارهاب الدولة ضد حركة الشعب الكردي القومية التحررية.

الظاهر والمخفي في زيارة الاسد الى تركيا

مازالت نتائج الزيارة – التاريخية – حسب التعريف السوري للرئيس بشار الاسد الى تركيا تظهر وتتفاعل وتأخذ صداها لدى المحللين المتابعين للعلاقات بين البلدين . ففي حين تناول البعض هذه الزياره حسب حجمها الطبيعي وأشار الى (تاريختيها) فقط لكونها تحدث للمرة الاولى من جانب رئيس سوري بعد الاستقلال أما مضمونها وتأثيرها ونتائجها فلن تكون اكثر من عادية اذا وضعت في سياقها الموضوعي وجرى النظر اليها في اطار الظروف السياسية التي يعيشها النظام السوري من عزلة داخلية وخارجية وما يواجهه من مأزق وطني وقومي لعجزه عن تحرير الارض المحتله والوقوف حائراً امام ما جرى في العرق وما يواجهه من ضغوط امريكية بسبب هيمنته على المقدرات اللبنانية وفشله في سياسته – العراقية – عندما نسج خيوطا مع نظام – صدام حسين – واستقبل الجزار – على حسن المجيد – وقدم الدعم للارهابيين الذين وصلوا العراق عبر الاراضي السورية . ويعتقد هذا البعض من المحللين بأن الزيارة كانت – وقائية – واستجدائية اكثر منها متكافئه ومتوازنه بين الجانبين من حيث المصالح والفوائد والنتائج . لان الجانب السوري وبسبب ضعف النظام وازمته المتفاقمة قد أقدم على التنازل عن لواء الاسكندرون السليب وعن المياه وهذا بحد ذاته يمكن وصفه – بالتاريخية – وليس أي شئ آخر خاصة وانه تم هذا التنازل عن امرين سياديين يخصان الشعب السوري دون ارادته أو استشارته أو استفتائه ، أما الجانب الآخر من التنازل فهو اقدام الرئيس السوري على تقديم خدمة كبرى للشوفينية التركية الحاكمة عندما استقبل وخارج اصول البروتوكول رمز الطغمة العسكرية الحاكمة من وراء الستار ووجه الطورانية الشوفينية رئيس الاركان ورئيس مجلس الامن القومي غير المنتخب الجزال – حلمي اوزكوك – وهذا أمر له معاني عديدة .

وقد قال البعض الآخر في هذه الزياره أنها تعبر عن – القلق المشترك – بين تركيا وسورية وايران حول تطورات الوضع في العراق ، وأن اللقاء سيعزز من فرص التعاون الثنائي بحيث تتحول تركيا بوابة سورية باتجاه اوروبا وآسيا وسورية بوابه تركيا نحو العالم العربي ، كما اعلن ايضاً عن ابرام اتفاقات سياحية وتجارية ومالية تتعلق بالبورصة والاسواق الحرة والترانزيت والتسهيلات الجمركية .

الجانب المخفي من الزيارة :

ومن الواضح أن الجانبين قد حرصا على عدم التطرق الى ماهو مخفي في هذه الزياره والذي يمكن الاعتقاد بأنه تمحور حول القضايا التالية :

اولاً : القضية الكردية في المنطقة بشكل عام وفي العراق على وجه الخصوص ، وقد اكد الرئيس السوري قبل وصوله انقره على معارضة بلاده لقيام دولة كردية شمال العراق حسب تعبيره أو أي اجراء يقود الى التقسيم على اسس عرقية والمقصود هو الحل الفدرالي للقضية القومية الكردية الذي ارتضاه شعب كردستان حسب ارادته الحرة.

كما انه وقبل مغادرة دمشق استقبل وزير خارجية ايران للغرض ذاته حتى يتم التأكيد على ان البلدان الثلاثة يتخذون موقفاً واحداً تجاه القضية الكردية ومن الواضح أن ذلك هو الموضوع الوحيد الذي يتفق بشأنه الانظمة الحاكمة في تلك البلدان. وهذا يدل مرة اخرى على مضي هذه الانظمة في طريق الشوفينية والعنصرية حيال الشعوب والقوميات الاخرى وسلوك نهج معاداة الديموقراطية وانتهاك حقوق الانسان ورفض أي تغيير أو اصلاح كما تطالب به شعوب سورية وتركيا وايران فأية انظمة استبدادية مارقة هذه. ان الموقف الثلاثي المعادي للطموحات الكردية والتاكيد علية مرة اخرى وفي هذه المرحلة بالذات التي تمر به دول وشعوب المنطقة وبوجود قوات التحالف الدولي في العراق وكردستان وبتصميم الارادة الدولية على التغيير يعني التأسيس لنهج مواجهة الكرد ليس بالطرق الدبلوماسية والسياسية فحسب بل بوسائل العنف والتدخلات العسكرية وهذا يقود بطبيعة الحال الى مواجهة عسكرية لقوى التحالف الدولي فهل تستطيع فعلاً هذه الانظمة القيام بذلك ؟ وهل هي مهيأة – عسكرياً وشعبياً وسياسياً – بهذا الخصوص ؟ خاصة وان القضية القومية الكردية وقضايا القوميات الاخرى المغلوبة على امرها في المنطقة قد اصبحت جزءً لن يتجزأ أبداً عن العمل في سبيل تحقيق الديموقراطية واجراء التغيير السياسي والاقتصادي الذي يطال تلك الانظمة نفسها كما انها تحولت جزءً اساسياً مكملا للحرب الدولية المعلنة على الارهاب وفي جوهرها حرباً على ارهلب الانظمة نظام (طالبان ونظام البعث) فهل ستسمح القوى العظمى بالنيل من قواعد ومعادلات الحرب الدائرة والمستمرة الآن ؟ حتى لو جاءت من اصدقاء قدامى مثل – تركيا – فما بالك من انظمة تعتبرها القوى العظمى مارقه وارهابية واستبدادية .

ثانياً : من اهداف الزيارة غير المعلنة التوصل الى تنسيق امني ثلاثي (تركي – سوري – ايراني) وذلك بتطوير الاتفاقيات الامنية الثنائية التي شهدتها السنوات الاخيرة بين الاطراف وخاصة بين سورية وتركيا بعد اتفاقية – اضنه – عام 1998 والاتفاقيات والبروتوكولات الامنية الملحقة وآخرها التي تمت قبل الزيارة الاخيرة في انقره بين وزيري داخلية البلدين . صحيح أن الاتفاقيات الامنية تكاد تقتصر على سبل مواجهة حركة التحرر القومي الكردية في المنطقة والتركيز في المرحلة الراهنة على وضع كردستان العراق وبالاخص مدينة – كركوك – والتهيئة لتنفيذ خطط تخريبية والقيام بتفجيرات في مدن ومراكز كردستان لاثارة النعرات العنصرية بين القوميات والاديان والمذاهب والهدف هو تعريض

كردستان لعدم الاستقرار ، ولكنها – الاتفاقيات الامنية – يمكن أن تشمل حتى سبل مواجهة قوى المعارضة الوطنية في البلدان الثلاث وتبادل المعلومات حول المناضلين من اجل الديموقراطية وتسليمهم للبعض تحت ذرائع وحجج تسليم – المجرمين - .ومن الجلي وكما هو متوقع ومعروف ايضاً للاوساط الحاكمة في البلدان الثلاثة هناك ترقب لنهوض وطني ديموقراطي معارض في سائر بلدان المنطقة وبوادره تكاد تظهر للعيان وفي هذه المرة من قلب الدول الاستبدادية – التيوقراطية – مثل السعودية وايران والذي سيطال وبشكل تحركات جماهيرية واسعة اقرب الى التجربة – الجورجية – لم يسبق لها مثيل في كل من سورية وتركيا وستكون الاحتجاجات والتحركات المطلبية السلمية الكردية في القلب من ذلك النهوض الديموقراطي الذي سيفاجئ حكام دمشق وطهران وانقره . ومن هنا فان هذه العواصم ستلتقي وتتعاون امنياً حتى النهاية ولكنها لن تستطيع وقف المد الوطني الديموقراطي الذي يعبر عن إرادة شعوب المنطقة وتطلعاتها المشروعة في التغيير الديموقراطي والتقدم .

ثالثاً : أما الامر المخفي الآخر من اهداف الزيارة فيتعلق بمسألة المفاوضات السورية – الاسرائيلية التي يؤكد المراقبون بانها مستمرة باشكال عديدة ومنذ سنوات ولكنها تلكأت مؤخراً لاسباب استراتيجية وسياسية . فبعد سقوط نظام البعث في العراق وعزلة النظام السوري شعبياً وفشل توجهاته ومواقفه تجاه لبنان والعراق والقضية الفلسطينية ، وتحول كل – أوراقة – السابقة التي كان يستقوى بها الى وبال عليه: (اسلحة الدمار الشامل التي استلمها من نظام بغداد ، والهيمنة على لبنان وعلاقاته بحزب الله وبعض المنظمات الفلسطينية مثل – حماس – والجهاد – والمقاومة العراقية ، واموال العراق المهربة) بعد كل هذه التحولات بدأت اسرائيل بالتوقف وبتغيير شروطها التفاوضية ورفض كل ما كان يطرحه الجانب السوري بهذا الشأن مما دفع الجانب السوري الى مأزق حقيقي خاصة بوجود القوات الامريكية على الحدود السورية، ووفق هذه الحقائق الجديدة بدأ النظام السوري بالتحرك والاستنجاد بتركيا والطلب منها بالتوسط لدى اسرائيل . ورغم نفي – الشرع – اية وساطة تركية بل وتاكيده على " أن اللقاء السوري – التركي ليس موجها لاسرائيل " (وهذا يعني أنه موجه ضد الكرد فحسب) ولكن الموضوع كان احد البنود الرئيسية في المباحثات التي لم يغب السفير الاسرائيلي لدى تركيا عن هامشها .

لاشك أن النظام وبما يحمله من افكار ومواقف تجاه القضايا الداخلية والخارجية وبما هو عليه من وضع لايحسد علية وبسبب المسافة الواسعة بينه وبين قوى وفعاليات الشعب السوري من المنطقي تماماً أن يتمسك بالقش كالغريق ويستنجد بآخر معين وشفيع في – انقره – وعلى حساب المبادئ والثوابت . فلو كان النظام ديموقراطياً ولم يفقد شرعيته منذ طبخة انتخابات الرئيس الجديد ولو تجاوب مع ارادة الشعب السوري بقواه الديموقراطية ومناضلي المجتمع المدني لكان سلك مسلكاً آخر وعاد الى

الشعب السوري بدل – نظام انقره – وطلب قرار الشعب ومساندة الشعب حول تحرير الجولان واعادة الاسكندرون ، وحل الازمة مع اسرائيل والقوى العظمى بالشكل الذييصون كرامة الشعب السوري القومية والوطنية وهذا يتطلب وبشكل لايقبل التاجيل اجراء انتخابات ديموقراطية وانتخاب برلمان وحكومة ورئيس يستندون الى شرعية الشعب وارادة الجماهير للتصدي لكل المهام الراهنة وحل الازمة المستعصية التي تواجهه بلادنا .

رابعاً : الصفقة الاخرى التي تدخل في عداد (الاعمال السرية الكبرى) والتي فاقت في بشاعتها وتخلفها كل سابقاتها من البنود في الجانب المخفي من زيارة الرئيس الاسد الى تركيا هي المقايضة باستخدام الطائفية والمذهبية بين الجانبين والتي تشكل علامة استفهام كبرى على مدى ودرجه (علمانية) كل من النظامين (الاتاتوركي و البعثي).

الصفقة المقايضة هذه جرى العمل من اجلها منذ بدايات علاقات (عبدالله غول) بسورية وزياراته المتكرره الى دمشق وكذلك لقاءات مستشاره (احمد داود أوغلو) بالاوساط الامنية والسياسية في العاصمة السورية، وهذه النظرية – المقايضة المذهبية – جاءت كمبادرة من الجانب التركي أولاً وتلقفها الجانب السوري بسرعة قياسية وتم التمهيد لها بسرية ودقة بالغتين، وهي تقضي بتحقيق تقارب مذهبي ضد عدو مشترك وهو – الكورد – على الساحة العراقية بصورة اساسية تقوم سورية بالتنسيق مع ايران تحسين علاقات تركيا مع المرجعيات والمنظمات والشخصيات الشيعية في العراق لقاء انضمام تركمان العراق وخاصة من السنة الى صف القوى الشيعية العراقية في القضايا السياسية ومسألة الدستور والفدرالية وكل المسائل المصيرية العراقية التي تنتظر البت والحسم . وفي حدث له صلة بهذه (المقايضة) جرى لقاء بتاريخ 7 /1/ 2004 والوفد السوري مازال في تركيا بين مفتي لبنان السني ونائب رئيس المجلس الشيعي الاعلى في طرابلس، نتج عنه بيان مشترك يتضمن مواقف وعبارات ملفته للنظر مثل: ((العمل ضد الفتنه الطائفية والحساسيات العرقية التي تستهدف العراق)) و ((خطورة الدور الذي تلعبة الصهيونية واسرائيل في تقسيم العراق)) و ((الوحدة الاسلامية العراقية كفيلة بمواجهة كل ما يخطط للعراق من تقسيم مذهبي وطائفي تحت ستار الفدرالية التي يسوق لها بين الحين والآخر))، ويلاحظ تشابه الى حد التطابق بين تعابير البيان وتصريحات – الشرع – في تركيا بخصوص الدور الاسرائيلي – المزعوم – في شمال العراق والفدرالية الكردستانية. ولم يكن حبر البيان الختامي لزيارة الاسد الى تركيا قد جف بعد حتى وصل السيد – عبدالعزيز الحكيم – رئيس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية واحدا قطاب الشيعة في العراق الى انقرة واستقبل بصورة ملفته ومقصوده من جانب وزير الخارجية ورئيس الحكومة وباهتمام اعلامي مخطط له، وفي اجواء من سيولة التصريحات المطمئنة للاتراك من جانب الحكيم والتحفظ على الفدرالية الكردستانية وارجائها والتشكيك بها.

ولم يظل – حزب الله – اللبناني بمنأى عن هذا المسلك المؤدي الى الصفقة – المقايضة السورية – التركية فقد أصر مؤخراً وعبر الوسيط الالماني على اطلاق سراح ثلاثة من اعضائه المسجونين في برلين من منفذي اغتيال الشهيد – صادق شرف كندي – السكرتير العام للحزب الديموقراطي الكردستاني – ايران السابق ورفاقه ، وقد شكل هذا المطلب احراجاً للوسيط الالماني خاصة وانه يحمل في طياته تعبيراً عنصرياً – طائفياً معادياً – تجاه الشعب الكردي وقضيته العادلة ، ويلتقي مع التحرك السوري – التركي – الايراني في هذا الاتجاه .

ان الكشف عن مثل هذه المخططات المرفوضه شكلا ومضمونا وسياقاً لايعني في أي حال من الاحوال باننا نقلد هذه الانظمة الفاسدة في العزف على الاوتار المذهبية والطائفية ، وقلنا ونكرر الآن القول بأن لقاءات هذه الانظمة قبل وخلال حرب تحرير العراق كانت لقاءات – الخائفين – والتقارب الذي يحصل الآن بين هذه الانظمة الثلاث وفي هذه المرحلة بالذات هو تقارب – الضعفاء – والتطور الخطير الذي يحصل الآن هو محاولة هذه الانظمة في استخدام السلاح المذهبي للحفاظ على وجودها ، واستغلال مراجع وقوى ومنظمات وزعماء لخدمة مصالحها الآنية والمستقبلية ، وضرب القوميات والاديان ببعضها وخاصة في العراق كل ذلك من اجل تأمين بعض النفوذ لتركيا وسورية وايران على الساحة العرقية واستخدامه خلال التفاوض مع اسرائيل وامريكا واوروبا.

ان مخطط هذه الانظمة لايتوقف على معاداة الكورد وحقوقهم المشروعه بل انه يحمل في طياته برنامجاً سياسياً متكاملاً واجندة عسكرية وامنية في مواجهة مشروع شعوب المنطقة الهادف الى التغيير وازالة تلك الانظمة المستبدة القمعية والدكتاتورية وتحقيق الديموقراطية والذي يحظى بمباركة جماهيرية واسعة وبدعم خارجي اسوة بتجربتي افغانستان والعراق ، وما تحركات هذه الانظمة واستعمال الاسلحة السياسية المختلفة بما فيها السلاح المذهبي الا دفاعاً عن النفس ورداً على المشروع الوطني الديموقراطي المعبر عن طموحات جميع شعوب منطقتنا بمختلف قومياتها واديانها ومذاهبها والتي تقف في خندق واحد في مواجهة خطط هذه الانظمة الايلة الى السقوط عاجلا أم آجلاً .

اجتماع دمشق بين امن الأنظمة ومصالح شعوب

شكل اجتماع ممثلي الدول المجاوره للعراق اضافة الى مصر المحاولة الرابعة لانظمة هذه الدول في غضون هذا العام بعد لقاءات (استانبول في كانون الثاني والرياض في نيسان وطهران في ايار) وقد شهدت هذه اللقاءات مرحلتين واحده قبل بدء الحرب وسقوط نظام صدام حسين وثانية بعد تحرير العراق . ومنذ اللقاء الاول كان واضحاً ان هذه الدول تحاول عبثاً التوصل الى موقف فاعل وحقيقي يؤثر في سير الاحداث أو يغير من اتجاهات الخطه المرسومة بشأن العراق والمنطقه ، وكانت تتحرك دون أي برنامج مدروس لاهثة وراء ما يجري دون التمكن من طرح وتنفيذ اية مبادرة واضحة ، ومنذ البداية اطلق على محاولات هذه الدول بتجمع الضعفاء ولقاء المذعورين .

لقد اصدرت هذه الدول قرارات وتوصيات وبيانات منذ بدايه العام وحتى الآن ولكنها عجزت عن تنفيذ أي بند من بنودها وبدأت تنتقل من فشل الى آخر ، وكان جلياً ان كل دولة منها كانت تحمل همومها الخاصة وقضاياها الذاتية وتحمل ازماتها الداخلية ولكنها تلتقي مجتمعة على عدد من المخاوف المشتركة والاهداف الموحده ومنها :

1- رغم كرهها للنظام العراقي البائد إلا أن انظمة هذه الدول لم تكن ترغب بسقوط النظام وايجاد البديل الديمقراطي . كانت تسعى مع الادارة الامريكية الى التوصل لحل وسط وابرام صفقه على اساس اجراء عمليه تجميلية والابقاء على حزب البعث وبعض اعوان رأس النظام على رأس السلطه للحيلولة دون تغيير النظام جذرياً كما حصل حتى لاتشكل العملية سابقة في المنطقه يمكن أن تتكرر في أي بلد من بلدانها ، وخاصة في جانب اسلوب تغيير الانظمة بواسطة الحرب والتدخل الخارجي بالتنسيق مع قوى المعارضه الوطنية - وبالاخص اذا كان من قبل دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الامريكية – وذلك لاسباب تتعلق بالدكتاتوريه وحيازة اسلحة الدمار الشامل وتطبيق الديموقراطية وهي اسباب ذات طبيعة داخليه يمكن أن تطال أي نظام على الكرة الارضية .

2- خوف انظمة هذه الدول – وهي استبداديه وفاسده – باغلبتها الساحقه الى درجة الانهيار من تحول العراق الغني بنفطه وموارده وخيراته وقواه البشريه وتنوع شعبه الحضاري الى بلد ديموقراطي حر يحقق البناء واعاده الاعمار ويحل قضاياه الداخلية نحو تعزيز الوحده الوطنية على اساس الفدرالية والتعددية والنمو الاقتصادي، وان يصبح منطلقاً لتعميم التغيير الديموقراطي والاصلاح السياسي والاقتصادي في جميع بلدان المنطقه كما بشر بذلك المسؤولون في الادارة الامريكية.

من جهة اخرى واضافة الى ذلك بدأت الانظمة المتحالفه تاريخياً مع الولايات المتحدة الامريكية ابان مرحلة الحرب البارده وقبل التزام الادارات الامريكية بقضايا الشعوب وحقوق الانسان والتحولات الديموقراطية في الشرق الاوسط والعالم والتي شاركت في هذه اللقاءات تخشى على نفسها من ان تزول نتيجه الزلزال العراقي خاصة وان القوة الاعظم بصدد اعادة النظر في تحالفاتها السابقه والبحث عن حلفاء واصدقاء جدد تتوفر فيهم الشروط المطلوبه في القرن الحادي والعشرين وزمن العولمة والتحولات الكبرى. هذا النوع من الانظمة بدأت تخاف مرتين مرة من عدوى التغيير الديمقراطي ومرة اخرى من العامل الاقتصادي والاعتماد العالمي على نفط العراق على حساب الآخرين، وانتقال درجة الافضليه والمصداقية في العلاقة مع الحلفاء الى بغداد بدلاً من الرياض أو أنقره وغيرهما على سبيل المثال .

3- تخوف بعض هذه الانظمة أو معظمها من نجاح تجربة العراق الجديد في ايجاد الحلول الديموقراطيه والمعالجه الانسانيه السلمية لقضايا القوميات والاقليات والمذاهب والاديان ويتحول الى نموذج يحتذى به في هذا المجال ، خاصة وان العراق عان منذ تشكيل الدوله العراقيه من هذه المشاكل وجاء النظام البائد ليزيد ويضاعف من التعقيدات بممارسة القمع والقهر والاباده تجاه الشعب الكردي وابناء الطائفه الشيعيه والاقليات والمذاهب الاخرى .

كما ان معظم هذه الانظمة اللاهثة وراء الاجتماعات واللقاءات تعاني من ازمة عميقة وثغرات خطيره وانتهاكات صارخة لحقوق الشعوب والقوميات والمذاهب وهي ليست في وارد امكانيه وضع حلول شافيه دون ايجاد البديل الديموقراطي والتغيير والاصلاح ، لذلك وبسبب تشبث هذه الانظمة الاستبداديه بالسلطه وعدم الاستجابه لارادة شعوبها فانها ومن تحصيل حاصل ستقف بالضد من أي تطور ايجابي في العراق الحر الجديد خاصة في مجال حل المسألة القومية عموماً والالتزام بالحل الفدرالي للقضية الكردية على وجه الخصوص.

4- اندفاع هذه الانظمة بسبب عزلتها عن شعوبها وتحت هاجس الخوف من تحركات داخليه ونشاطات للمعارضه الوطنية والديموقراطية أوحدوث مفاجأت عسكريه وامنيه ، نحو تجيير كل شئ لمصلحة بقائها واستمرارها في استغلال الخيرات ونهب الثروات لذلك تعمل في كل محاولاتها نحو تطبيق شعار أمن النظام أولا على حساب الحريات وتجاهل ارادة الشعوب في التغيير والاصلاح وكان اجتماع دمشق بكل حيثياته وتفاصيله ونتائجه تجسيداً لذلك الشعار حيث كانت قضايا شعوبعا وشعب العراق والشعب الفلسطيني الغائب الاكبر . ومن شدة هاجس الحفاظ على الذات عبر بند من البيان الختامي عن أمر غريب وهو اتهام العراق بتصدير الارهاب الى الدول المجاوره ذلك العراق الذي يعاني

كل ساعه من ارهاب الجيران واتباعهم وازلامهم ، وحتى لو وجد في العراق اشباح يرهبون فانهم دون شك يشكلون قلقاً للانظمة وليس للشعوب لهذه الاسباب مجتمعة تتواصل لقاءات هذه الانظمة وخاصه المجاورة منها للعراق أو السرية والامنية الثلاثية والثنائية وتصدر البيانات المشككه بمستقبل العراق والمناهضة لقوى التحالف التي تقوم بمهام ادارة العراق بموجب قرارات هيئة الامم المتحده ، والحذرة من مجلس الحكم وعدم الاعتراف الرسمي به وعدم دعوة اعضاء مجلس الوزراء بشكل رسمي الى مثل هذه اللقاءات التي تبحث في مصير العراق وبدلاً من دعم الشعب العراقي والوقوف الى جانب تجربته الرائده تعمل على حبك المؤامرات ودعم المجموعات الارهابيه الداخليه والخارجيه لتعبث بامن العراق وتهرق دماء العراقيين وتعمل تخريباً في البنى التحتيه للدوله العراقية فتركيا التي تطمع في ارض وخيرات العراق وتحتفظ بآلاف الجنود في كردستان دون أي سند شرعي تحت ذريعه صيانه امنها القومي وتحاول ليل نهار عبر اجهزتها بث الفرقه والانقسام بين مكونات الشعب العراقي وخاصة في كركوك فان ممثليها خرجوا من اجتماع دمشق اكثر عدوانيه تجاه الكرد بشكل خاص وشعب العراق عموماً حيث يستمدون من بنود بيان دمشق دعماً لهم في مواصلة التدخل والعدوان واطلاق التهديدات ضد شعب كردستان. ولايحتاج المرء لتفكير طويل حتى يعلم علم اليقين بتورط عدد من هذه الانظمة وخاصة سورية وايران في دعم واسناد المجموعات الارهابيه والاشراف عبر اجهزتها المتمرسة في مثل هذه الاعمال والتي تحمل خبرات كافيه من التجربة اللبنانية ، ان مقارنة بسيطه بين ما جرى في لبنان طوال اكثر من ثلاثه عقود وما يجري الآن في العراق يتوصل المراقب الى حقيقة التطابق الكامل بين الاعمال الارهابية هنا وهناك حتى في الاسلوب والاداء والشكل والمضمون . يترافق مع كل ذلك الغطاء السياسي المطلوب والتكتيك المرن الذي يخفي وراءه التآمر والعداء ، فمن الملاحظ ان النظامين يستقبلان بين الحين والآخر ممثلي الاحزاب والمجموعات والقبائل والقوميات والطوائف كل على حده في دمشق وطهران ولكنهما لا يستقبلان ممثلي مجلس الحكم رسمياً وحسب الاصول الدبلوماسية ولايعترفان بالدبلوماسيه العراقيه ووزير خارجيه العراق. ان هذا التكتيك نابع من مخططات تآمرية خاضعة لرؤيا أمنيه بهدف كسب الافراد والمجموعات العراقية بوسائل مختلفه والحصول على معلومات من هنا وهناك لاستخدامها ضد مجلس الحكم تماماً كما هو التعامل مع الشعب اللبناني المغلوب على امره ، ولسنا نكشف سراً اذا اوضحنا أن تعامل النظامين مع الوضعين اللبناني والعراقي يتم عبر الاجهزة الامنية ويغطى بلقاءات شكليه مع بعض المسؤولين مثل اعضاء القيادة القومية لحزب البعث في دمشق على سبيل المثال ، وهكذا الحال بالنسبه لتركيا حيث تتعامل مع الملف العراقي عبر جهاز الامن العسكري ورئاسة اركان الجيش . فاي خير في علاقات من المفروض ان تكون سياسيه ودبلوماسيه تخضع لمبادئ حسن الجوار والمصالح المشتركه واحترام الآخر وتمر عبر الاقنيه الحكومية والخبراء المدنيين والآراء الجماعيه المدروسة نقول أي خير في هكذا علاقات لاتمر الا

باجهزة الامن القمعية المؤتمرة بمزاج الافراد والحكام الدكتاتوريين مقياسها الوحيد الحفاظ على – الكرسي – وأمن النظام وليس امن الشعوب.

لقد دأبت انظمة منطقتنا الاستبداديه والشموليه وعلى وجه الخصوص نظاماً دمشق وطهران استغلال محن الشعوب الاخرى المظلومه والفقيره والمقموعة واستعمل قضاياها اوراقاً تلعب بها وتبيعها وقت الحاجة وتجارب الشعبين اللبناني والفلسطيني من الامثلة الحية القريبه . والآن تمارس اللعبه ذاتها مع الشعب العراقي الخارج تواً من اتون الحرب وقمع الدكتاتوريه عسى أن تستغل الورقه العراقيه لتحسين اوضاع وتعديل كفه الميزان لصالحها خاصة لدى عقد الصفقات مع الاداره الامريكية حول قضايا السلام مع اسرائيل ومسائل اخرى.

الادارة الامريكية وحسب الخطاب الاخير للرئيس بوش وتصريحات معاونيه تبدي الجدية في تعاملها مع المنطقه والاقرار الحاسم بضرورة المضي في دعم الشعب العراقي حتى الوصول الى عراق حر ديموقراطي يصبح جزء من الحركة الديموقراطية العالمية ومؤثر في عملية التغيير الديموقراطي في البلدان الاخرى بالشرق الاوسط والتمسك باحترام ارادة العراقيين وبحق تقرير مصير شعوب المنطقة ودعم الجهود المبذولة لاعادة حقوق الشعوب والقوميات في العراق بما فيها الخيار الفدرالي لقضيه شعب كردستان العراق. ويعتبر المراقبون هذا الخطاب الهام بمثابة العوده الى الشعارات الاساسية التي اطلقتها الادارة الامريكية سابقاً حول التغيير الديموقراطي والشراكه الامريكية – الشرق أوسطيه والالتزام بعهودها المقطوعه لشعوب المنطقه قبل حرب تحرير العراق وبالأخير كرد مباشر على بيان اجتماع دمشق حول مستقبل العراق والفدراليه والدستور والسيادة واعاده الاعمار ومنع أي تدخل من دول الجوار في شؤونه الداخلية، والتأكيد ومن قمة الهرم الرئاسي على المضي قدماً لدعم واسناد مجلس الحكم حتى تحقيق الاهداف المشتركة المنشوده، ولاشك ان استمرايه هذا الموقف الامريكي هي الضمانة الاكيده لتحقيق الامن والاستقرار في العراق وقطع الطريق على الارهابيين من دول الجوار ومن ايتام النظام السابق أو من المجموعات الظلاميه في تيارات الاسلام السياسي . خاصة اذا اقترن ذلك بتفعيل مجلس الحكم ومنحه الصلاحيات اللازمة وتوسيعه والاسراع في صياغة مشروع الدستور للوصول الى انتخابات حرة ديمقراطية في المستقبل القريب.

امام تصعيد الحملة السورية الرسمية هل استعداء الكرد يفيد القضايا العربية

من اللافت منذ عملية تحرير العراق واسقاط النظام الدكتاتوري انحدار الموقف السوري الرسمي نحو المزيد من النظرة الشوفينية والمفاهيم العنصرية تجاه الشعب الكردي وقضيته العادلة ، ولايخفي المسؤولون موقفهم هذا بل يطلقونه باسمترار – بمناسبة وغيرمناسبة – وليس بخاف أن هذا الموقف ليس بجديد على نهج النظام في بلادنا بل يمكن اعتباره تصعيداً باتجاه الحاق الاذى بقضايا الشعب الكردي ليس تجاه كرد سورية فحسب بل كرد العراق وتركيا وايران ايضا ، وقد تجلى ذلك كما هو معروف بجملة من الاتفاقات الامنية مع تركيا خلال وقبل زيارة الرئيس الاسد الى انقرة ، وتعزيز التنسيق الثلاثي ليشمل ايران ايضاً ، وبذلك يشخص النظام السوري بنهجه التصعيدي المعادي للقضية الكردية ، في الشرق الاوسط كأحد اكثر الاطراف الرسمية في المنطقة تشدداً وشوفينية كما هو حال النظام التركي المعروف بميوله الطورانية العنصرية المواجهة للكرد قديماً وحديثاً، ووصل الى مرتبة النظام العراقي البائد المقبور ولكن باساليب مختلفه.

ان نظاماً في وضع النظام السوري يقف أمام الاستحقاقات الوطنية والاقليمية وينتظرمنه حسم برنامجه تجاه قضايا التغيير والاصلاح ويقوم بدوره الوطني في تحرير الاراضي المحتله من الجولان وحتى الاسكندرون ويعيد النظر في سياسته المتسلطة على لبنان ويفك الارتباط مع قوى وجهات موصومة بالارهاب بما فيها الارهابيون والمرتزقه الذين يتوجهون نحو ايذاء شعب العراق عبر سورية، ويتماشى مع سمة المرحلة الراهنة في قبول التعددية والاعتراف بالآخر واحترام ارادة الشعوب وفي المقدمة الشعب الكردي التواق الى انتزاع حقه الطبيعي في تقرير المصير في المنطقة . ويسير باتجاه السلام ونشدان الاستقرار . نعم ان نظاماً في وضع نظام بلادنا كان عليه أن يكون داعية خير ووفاق وان ينهج طريقاً آخر ليس من اجل تحسين وضعه السلطوي وادامة تسلطه الاستبدادي المستند الى مبدأ – قيادة الدولة والمجتمع – وعبر الاحكام العرفية وبالاستناد الى قوى الامن والمخابرات بل استجابة لمصالح سورية وشعبها ومستقبل ابنائها ، ومصالح حركة التحرر القومي العربية الاكثر حاجه من أي وقت مضي الى اعادة النظر في المفاهيم السابقه وتحسين العلاقات مع حركات الشعوب الصديقة وعلى رأسها الشعب الكردي وإلا ستكون المعركة التي يبشرنا النظام بنتائجها ليل نهار وتحقيق الانتصارات الوهمية فيها ضد " الامبريالية والصهونية والرجعية " لن تكون الا كلاما في الهواء . واذا كانت المعركة الموعودة أساساً حرباً حضارية وثقافية وسياسية فكيف يمكن مواجهة الآخرين بالافكار والمواقف العنصرية والشوفينية المعادية لحرية الشعب الكردي وطموحاته وارادته ، وبالمواقف الاستبدادية والممارسات الدكتاتورية تجاه شعب سورية برمته . وهل أن هذه المعادلة المختله لصالح

"العدو" ستكون مبعث قوة واعتزاز للنضال العربي ولكفاح شعب فلسطين من اجل التحرير، ولمحاولات التنمية والبناء والتطور.

هل يليق برئيس عربي في بداية حياته السياسية ووعوده (الاصلاحية) وانفتاحه (المفترض) القول ((المشترك بيننا وبين تركيا كثير جداً، نعم العراق احد اسباب زيارتي حيث شكل الوضع الخطر في العراق خطراً مباشراً على تركيا بنفس المقدار علينا))، ((ونريد أن يكون هناك دور (سوري– تركي) مشترك حيال القضايا الاقليمية))، ((وان ما لمسناه من لقاءاتنا مع مختلف الشرائح العراقية انهم ضد كل ما من شأنه ان يؤدي الى تقسيم العراق وقيام فدرالية على اساس طائفي أو عرقي يمكن أن يؤدي كما نعتقد الى هذه النتيجة))، ((العراق صار بؤرة خطر ليس بسبب وجود القوات الامريكية بل من الخوف الحقيقي علينا وعلى المنطقة من تقسيم العراق))، وهنا تبرز الطامة الكبرى في تصريح الرئيس ويظهر التناقض باجلى صوره حيث أن العدو الرئيس وحتى الثانوي هنا ليست – القوات الامبريالية الامريكية – التي تدعم اسرائيل، بل الخطر والعدو هما الشعب الكردي والحركة التحررية القومية الكردية لانها قد تقسم العراق ؟؟! اذاً هناك مفهوم جديد حول حركات التحرر ونضالاتها واهدافها وهل ينوي الرئيس تطبيق هذا المفهوم قريباً على حركة التحرر الوطني الفلسطينية ؟ وهل سيسير بذلك على نهج السلف عندما شن حربه على منظمة التحرر الفلسطينية وطرد القيادة الفلسطينية من لبنان وسورية ؟

وعلى خطى الرئيس يقود نائبه – عبد الحليم خدام – عمليه تطبيق تلك المفاهيم على ارض الواقع وذلك باستدعاء (زعماء العشائر والمثقفين ورؤساء التنظيمات من العراق) على الطريقة –اللبنانية– التي يبرع فيها (اباجمال) كيف لا وقد كان ومازال مسؤول الملف اللبناني رغم استلامه الملف العراقي منذ بدايات الاستعداد لحرب تحرير العراق . وبين كل لقاء (مرتب) وآخر تطلق التصريحات الحاره التي تؤكد على وحدة العراق ورفض التقسيم كمعزوفه يومية مملة .

في هذا المسلسل الطويل تأبى الوزيره – بثينه شعبان – السكوت بل تدلو بدلوها ايضاً وباسلوب يختلف عن اقول وتصريحات الرئيس ونائبه حيث تشكو من ان العروبه في خطر لغة وثقافية ودين لانه " يتم احياء لغات ماتت منذ الآف الاعوام كي تكون بديلا للغة العربية" وان قبائل وطوائف لا اثرلها على مجرى التاريخ تحاول صياغه مستقبلنا " وهي تشير – مواربه – الى الشعب الكردي المغلوب على امره والممنوع من ممارسة ثقافته ولغته في سورية بحرية ومشروعية فكيف به اذا ان يشكل خطراً على اللغة العربية .

من الواضح ان هذا التصعيد الشوفيني لايستند الى أي أساس وأن ما يطلقه النظام من اشارات على كون التحرك التصعيدي يدخل في عداد – الاجراءات الوقائية ضد التقسيم – تمهيداً للانتقال من مرحلة الهجوم الاعلامي الى مرحلة – الحرب الاستباقية – بالمشاركه مع تركيا تحديداً وايران على سبيل الاحتمال ، وليس الا اسلوبا قديما غير مجد وضار قبل كل شئ بسورية وبالقضايا العربية خاصة وان ذلك النهج يعمل بتصميم على فك عرى الصداقة بين العرب والكرد ومحاولة عزل الكرد عن المحيط العربي وهذا يشكل نهجاً خطيراً ومرفوضا من الوطنيين العرب والكرد . هل أن هذا المنحى الخطير (الاستباقي) كما يشاع ثمرة من ثمرات نهج الرئيس الامريكي جورج بوش الذي وضع لنفسه نظرية (الحرب الاستباقية) وقبل ذلك (الوقائية) وهل أن النظام في بلادنا بدأ يبالغ في ممارسة طريق (الكيل بمكيالين) ؟

الفصل الثالث

الموقف العربي من القضية الكردية

من " جمهورية الخوف " الى " فدرالية التخويف"

مع دنو موعد احتمالات التغيير في العراق تتواصل الاسهامات النظرية من ابحاث ومقالات من جانب الكتاب والمثقفين ورجال السياسة العراقيين من عرب واكراد وقوميات اخرى التي تدور حول الخيار الديموقراطي البديل والمشاريع المقترحه حول قضايا مفصليه تهم حاضر ومستقبل الشعب العراقي وبنية الدولة المستقبلية المنشودة، ويكاد موضوع الفدرالية يطغى على سائر المسائل الاخرى المتسمة – دون شك بالاهمية الفائقة نظراً لكونه الحل الامثل حسب آراء ومواقف الاغلبية الساحقة من قوى المعارضة السياسية في بلد مثل العراق بقومياته المتعدده وطوائفه واثنياته ومناطقه واديانه ، وذلك مقابل المركزية الشديدة لنظام الحكم القائم منذ عقود وما افرزه من مظاهر شوفينية ودكتاتورية واستئثار بالحكم من جانب فئة قليلة ضد الاغلبية الساحقة . وما الحقه من اضرار وكوارث باقتصاد البلاد ونسيجها الاجتماعي وتكوينها الثقافي.

انفردت الحركة القومية الكردية في خطوة متقدمة ومنذ عدة أشهر بطرح مشروع متكامل حول عراق ديموقراطي فدرالي تعددي ، واقليم كردستاني فدرالي ايضاً وقد استحوذ المشروع ككل على دعم وموافقة الاغلبية الساحقه من القوى السياسية والاجتماعية والثقافية بكافة ميولها وتلاوينها ومشاربها

في كردستان وذلك عبر المؤتمرات والمناقشات والندوات التي تواصلت فترة لابأس بها ونقلتها وسائل الاعلام واذا كانت الحركة السياسية الكردية بمبادرتها هذه قد سبقت اطراف المعارضة العربية في طرح تصور ليس حول مستقبل كردستان فحسب بل حول عراق الغد فانها تسجل لها بصورة ايجابية وتعني مدى تعلق الكرد بالاتحاد الطوعي مع اخوتهم عرب العراق والعيش معاً في اطار دولة ديموقراطية موحدة والشعور بالمسؤولية الوطنية تجاه مستقبل بلادهم ، ولاتشكل كما يفسرها البعض – استفزازاً لمشاعر العرب العراقيين حيث كان الاولى بالاحزاب والمنظمات والقوى العربية الوطنية أن تبادر هي ايضاً الى طرح مشاريعها وبرامجها ومواقفها بصورة واضحه وشفافة و دون تردد أو انتظار لما ستأتي من احداث وتحصل من تطورات وتظهر من مفاجآت .

وفي الأونه الاخيرة طالعتنا العديد من وسائل الاعلام مواقف وآراء مختلفة حول موضوع الفدرالية المقترحة لنظام الحكم القادم في العراق والتي اكتسبت قبولاً عاما من الرأي العام الوطني العراقي كما تجلى في مؤتمر – لندن – الاخير ، وما لفت نظري بقوة مقالا نشر في صحيفة – الحياة بتاريخ 14 / 1 / 2003 للسيد – كنعان مكية – بعنوان : (توضيحات فكرة " عراقية العراق " ... في مايخص مسألة الفدرالية) واعترف بأن صاحب كتاب – جمهورية الخوف – قد – أخافنا – في مواقفه – المستجده – ليس خوفاً منه بل خوفاً عليه من أن يفقد اعجاب الآلاف من النخبه الثقافية والفكرية الكردية والعربية التي تعرفت عليه من خلال كتابه الرائع وآرائه الجريئه المبدعه والبناءه .

يؤيد السيد مكية ملاحظات وردت على الفدرالية المقترحة للعراق الجديد من قبيل " انه ليس بالضرورة ان الفدرالية تساعد وحدة الشعب والوطن والمثال – يوغسلافيا – تشيكوسلوفاكيا – الاتحاد السوفيتي " وهو بذلك يتناسى الفرق بين التجارب الفدرالية السالفه الذكر وبين التجربة العراقية من حيث المضمون الايديولوجي والظرف التاريخي والحقبة الزمنية، ففي الاولى تم الاخذ بالنظام الفدرالي الاشتراكي تحت مظلة الحزب الواحد القائد للدولة والمجتمع وبذلك افرغ من محتواه المستند الى مبدأ حق تقرير مصير الشعوب والقوميات ، كما جرى تطبيق ذلك المبدأ المثالي بصورة خاطئه عندما جرى التوجه نحو تشكيل امم جديده – امة يوغسلافية وامة تشيكية وامة سوفيتية - تحت شعارات اممية براقه التي كانت في حقيقتها تصب في مجرى مصلحة القومية الاكبر السائده وعلى حسلب الشعوب والقوميات الاخرى وبذلك نشأ نوع مقنع من الاضطهاد القومي في ظل تلك الانظمة الشمولية التي انحرفت عن مسيرة المبادئ الاشتراكية والاممية .

اما التجربة العراقية المنشودة فيجري التمهيد لها لتحقيقها في ظل عراق ديموقراطي بعد ازاحة النظام الشمولي وذلك على قاعدة التعددية والاعتراف المتبادل والشراكة والاتحاد الطوعي الاختياري

وفي حقبة انتفت فيها الحرب الباردة ، وتتسم باحترام حق الشعوب وحقوق الانسان . والفدرالية العراقية بهذا المعنى تختلف بصورة جذرية من حيث الشكل والمضمون والظروف المحيطه عن تجارب فدرالية حصلت منذ اكثر من نصف قرن وعفى عليها الزمن وجرى تقييمها وتشريحها منذ امد بعيد ولا نفهم سر استحضارها الآن كمثال في غير موقعه.

ثم يسوق الكاتب حجة امام المعترضين مبرراً فيها فدراليته الخاصة التي لا تشبه ماهو متعارف عليه بالنسبه لهذه المنظومة الدستورية والقانونية، والادارية، والسياسية في العالم وطوال قرن في اوروبا أو اكثر اذا اخذنا التجربة الامريكية، وحجته – العجيبة هي الحؤول دون انفصل الكرد وذلك بابقائهم عراقيين، وهذا يعني انه عبر فدراليته الخاصة الخالية من اي مضمون حقوقي في تقرير المصير، يحاول السيد مكية القبض على الاكراد وتركهم رهائن وسلبهم ارادتهم ومصادرة حقهم في تقرير المصير حسب مقاسه هو وليس حسب رغبتهم، ثم منذ متى ترك الاكراد عراقيتهم وانتماءهم الوطني ومن هم ؟ هل هم ايرانييون أم اماراتييون ، أم سعودييون أو كويتييون ؟ وفي مكان آخر من المقال يدعو الكاتب الى " اعادة اكتشاف العراق كأساس لوحدة وتوحيد هذه الفكرة الجميلة اضاعها جيلنا بعد اعتناق الاشتراكية والقومية والماركسية والاسلاموية "

ان العمل على اعادة اكتشاف العراق لن يتم الا في سياق المعرفه التاريخية والحقائق الموضوعية وذلك بتوضيح تاريخ نشوء الكيان العراقي وكيف الحقت به كردستان وماذا كان موقف الشعب الكردي من الاستفتاء آنذاك ، و خفايا مشكلة الموصل ، وقرارات عصبة الامم ، ومخططات الانتداب البريطاني والمطامع التركية.

اما بخصوص " التوجهات الشريره القومية الطائفية سواء كان من حزب البعث أو من القومية الكردية أو التركمانية أو الآشورية " التي يسردها الكاتب ويساوي بذلك بين – شرور- القومية السائده ومظلومية القوميات المضطهدة – بفتح الهاء – وهنا يحار المرء أمام هذه المغالطه التي يقترفها الكاتب بمساواته بين الظالم والمظلوم والسائد والمسود والشوفيتي والتحرري والجلاد والضحية.

ثم يمضي قدماً في مغالطاته ليعلن أن " القومية هي المسؤولة اكثر من غيرها عن تأخر منطقتنا " دون ان يميز بين قومية واخرى . لقد كان الحزب النازي بزعامة – هتلر – حزباً قومياً ، وكانت حركات التحرر الوطني العالمية والعربية حركات قومية ايضاً الاول كان ذو توجه عدواني عنصري فاشي ، والثانيه تنشد الحرية والاستقلال والعدالة والمساواة . فهل من المنطق والعدل مساواة الجانبين ؟ قبل اصدار الحكم على – القومية – من المفترض معرفة اية قومية ، كمضمون واهداف ومبادئ وممارسات . واذا كان الكاتب يعتبر حكما فرداً بين مجموعة افراد وفئات وحركات تشكل جميعها اطار

المعارضة الوطنية والديموقراطية العراقية والتي هي بدورها تجسد اهداف التحرر القومي والوطني فهل يقبل على نفسه ان يكون مرادفاً ومتساوياً ومكملا لقادة حزب البعث الحاكم في بغداد ؟

يحاول الكاتب شرح مضمون فدراليته الخاصة فيقول ((فدرالية لاترى اي نوع من القومية والطائفية)) وهنا يتخطى مرة اخرى الواقع المعاش وحقائق التاريخ أو ليست الفدرالية السويسرية التي تشكل نموذجاً يحتذى به في العالم اسره تكريس لوجود قوميات وشعوب ولغات مختلفه ؟ اليست الكانتونات القائمة في النظام الفدرالي السويسري تعبر عن هويات قومية لها خصوصيات تاريخية ولغوية وثقافية ؟ واذا كان الكاتب لايريد ان يرى قوميات وطوائف فلماذا يريد تطبيق الفدرالية ؟ فالبلد الذي يتشكل من شعب واحد وقومية واحدة قدلايحتاج الى تقسيمات ادارية من النوع الفدرالي.

اليست الديمقراطية اللبنانية المعروفة بقيمها الاصيله وتقاليدها التسامحية (قبل مصادرتها من جانب اعداء الديموقراطية) كانت تستند الى حقائق طوائفية متعايشة ومتحابة ومتكاملة ومتوازنة الم تكن واحة ديموقراطية في الشرق الاوسط المقفر ؟

يتابع الكاتب مغالطاته بالقول " التركة القاتلة لحزب البعث متجسدة في القوميات العربية أو الكردية أو التركمانية أو الآشورية المتصارعه " ونكتفي هنا بالقول بأنه ليس هناك صراع بين الشعوب والقوميات العراقية بل هناك صراع تاريخي وتناحري بين الدكتاتورية باسم القومية السائدة من جهة وبين سائر المضطهدين من العرب والكرد والآشوريين والكلدان والتركمان.

يبدو أن مسلسل المغالطات السالفة الذكر لم ينقطع الا بعد الوصول الى الهدف المنشود من جانب الكاتب – وهذا بيت القصيد – وهو الموضوع الكردي حيث يتابع " لايمكن قبول الامر الواقع في كردستان الحدود المرسومة ظواهر مؤقته وزائله . نزع السلاح من الميليشيات الكردية – البيشمه ركه – والنزع يفضل ان يتم ذاتياً قبل اقدام الامريكان والاتراك على تنفيذ المهمة ولاينبغي لاي عربي المشاركة في ذلك.. "

نفس هذا الخطاب يسمع كل يوم من اعلام النظام العراقي منذ عقد من الزمن، والغريب ان السيد مكية يتقمص في دعوته شخصيه الحاكم دون اي اعتبار لارادة شعب كردستان في تقرير مصيره عبر الانتخابات الحرة النزيهه عندما ارتضى له النظام الفدرالي وهذا ما يعتبره – الامر الواقع – المرفوض ، اما قصة الحدود فلم يقدم الكرد على ترسيم اي حدود والاداره الفدرالية لاتشرف إلا على اقل من ثلثي اقليم كردستان ، اما بشأن نزع سلاح مايسميه (الميليشيات) فليعلم ان هؤلاء فدائييون ومناضلون في سبيل الحرية وحراس التجربة الفدرالية الديموقراطية الكردستانية التي يعتزبها كل عراقي حر أبي

وليس الكرد وحدهم . ان هؤلاء ليسوا تشكيلات (ميليشياوية) على غرار (فدائيي صدام، أو الحرس البعثي)، حتى ينزع عنهم السلاح، ان جذورهم تمتد الى اعماق جبال ووديان كردستان، وهو القلب النابض للحركة الوطنية الديموقراطية العراقية ووسيلتها الاصيلة للتغيير.

من المؤسف ان يستعين الكاتب بمقولة – حنه ارندت – حول – القومية القبائلية – ليطبقها قسرا على الحالة الكردية ومن سوء حظه ان المقولة جاءت بصدد حالات انظمة الحزب الواحد الشمولية الحاكمة المستندة على قاعدة دينية أو طائفية أو مذهبية أو عشائرية أو عائلية ، والتي تستند في البداية على قاعده واسعة ثم تتقلص مسافتها لتصل الى حدود العائله الواحده مثل حالة النظام العراقي . ولم يكن المقصود من هذه المقولة حالات حركات التحرر القومي المناضلة من اجل الحرية .

أما تصريح الكاتب حول قيام الجيش التركي بنزع سلاح (الثيشمةرطة) اذا لم يجرى ذلك ذاتياً، فانه متابعة وفية لخطاب النظام الحاكم الذي كان يبرر امتناعه عن الاعتراف بحقوق الكرد امام المتسائلين من العرب والاجانب بأن الاتراك لن يقبلوا بمنح الحقوق القومية للاكراد العرقيين ؟؟ !! حيث يردد الكاتب نفس الحجه وألتبرير في معرض مطالبته بمصادرة حق الشعب الكردي في الدفاع عن نفسه ووطنه ومستقبله.

منذ قيام الدولة العراقية والشعب العربي يحكم ويتمتع بحقوقه القومية ويعزز ثقافته ولغته ويتفاعل مع محيطه العربي حسب ما يشاء ويساهم في قضاياه القومية كل ما رأى في ذلك سبيلا ويدعو الى وحدته ويمارس واجباته في اطار الجامعة العربية . أما الشعب الكردي الذي من المفروض ان يكون شريكاً متساوياً متكافئاً فانه يتعرض منذ قيام الكيان العراقي الى الاضطهاد والحرمان والعدوان والاباده فلماذا يقفز السيد مكية على هذه الحقيقة ويكيل بمكاييل بعيداً عن الحق والعدل.

انها مسألة حق تقرير المصير يا صاحبي

باقتراب موعد الضربة الامريكية للعراق وبعبارة أدق تغيير النظام في بغداد يتكاثر اعداد – الحكماء – من بعض المثقفين العرب الذين يتكرمون بتوجيه نصائحهم – الاخوية الى الشعب الكردي وحركته السياسية في العراق وخارجه داعين اياهم الى عدم – الارتهان – للآجنبي ووعوده . واداء الدور الوطني المطلوب بالامتناع عن – استغلال – ظروف ضعف النظام وبايجاز يطلبون من الاكراد – على شكل نصائح مبطنه بالتخويف بعظائم الامور – اذا هم قاموا باي تحرك أو مبادره أو صلات او تقديم اية مشاريع أو برامج حول مستقبلهم ضمن مستقبل العراق الجديد .

ويأتي ضمن هذا السياق مقال الصديق – صالح القلاب المنشور بتاريخ 31 / 10 تحت عنوان " رهيب " بمفردات – بعثيه اصوليه – وهو : " مسألة دونها جزالحلاقيم " وقبل الخوض في التفاصيل أرى من الفائده تصويب تاريخي – جغرافي لبعض المعلومات الخاطئه التي تضمنها المقل ومنهاان المنطقة الكردية في العراق اسمها كردستان العراق وليس شمال العراق وان جمهورية كردستان الديموقراطية أو جمهورية مهاباد دامت – 11 شهراً وليس ستة اشهر ، وان الاكراد موزعون كشعب وموطن بين اربعة دول وليس ثلاثة بالاضافة الى اقليات كردية موزعة في الشتات ومنها الاردن وان الحركة القومية الكردية لم تبدأ مع ظهور منظمة – ذ . ك (الانبعاث الكردي) وان هذه المنظمة كانت في حدود الجزء الشرقي – كردستان ايران – وبرنامجها كان من اجل ذلك الجزء فقط ولم تكن منظمة كردستانية شاملة للاجزاء الثلاثة الاخرى . ولم تتجاوز هذه المنظمة حدود الجزء الايراني من كردستان كتنظيم وبرنامج وخلايا بخلاف حالات فردية عابره .

ثم ان هذه المنظمة قد تحولت بعد فتره قصيره الى الحزب الديموقراطي الكردستاني – ايران بقيادة الشهيد قاضي محمد رئيس الجمهورية المغدوره . كما ان الحزب الديموقراطي الكردستاني في العراق الذي ظهر بعد الحزب الايراني عام 1946 لم -يطهر – صفوفه من – اختراقات – منظمة – ذ . ك لسبب بسيط وهو أن المنظمة لم تكن موجوده بعد قيام الحزب وقبله باعوام . كما ان البارزاني الخالد وهو الذي مثل التيار القومي الكردستاني انتماءً وتوجها بمضمونه الديموقراطي لم يقدم يوماً من الايام على – تطهير – حزبه من التيارات – القومية – بل كان يواجه على الدوام – تكتلات – (يمينية ويسارية متطرفة) والخلاف يدور حول قضايا تنظيمية ، وعراقية وسياسية في اغلب الاحيان .

يعتقد كاتب المقال بأن من يسميهم – القوميون الاكراد – قد تأثروا – بحزب البعث – وعبدالله اوجلان في رفع شعار وحدة الامة الكردية والحزب القومي الكردي الموحد في البداية لابد من توضيح أن بداية ظهور حركة التحرر القومي الكردية كانت في اطار موحد على الاقل في ثلاثة اجزاء تابعة

للامبراطورية العثمانية والتنسيق مع مثيلتها في الجزء الايراني أي أن الحركة الكردية بدأت – قومية وانتهت – قطرية بعد انهيار الامبراطورية العثمانية وابرام اتفاقية سايكس – بيكو حيث ظهرت احزاب كردية على مستوى الاجزاء لها برامجها المحلية المشتركة مع الحركة الوطنية في البلدان التي تتوزع فيها والتي رغم طابعها – الوطني – لها جانبها – القومي – الكردي . وهناك احزاب كردية سبقت ظهور حزب البعث لذلك ليس من الدقة القول بأن هناك تأثرا بشعارات – البعث – هذا من جهة ومن الجهة الاخرى حزب البعث يرفع شعارات توحيد دول مستقلة وكيانات قائمة تخطت مرحلة التحرر الوطني منذ نصف قرن . أما الحركةالكردية فتتبنى الاهداف المتعدده :

(ادارة سياسية – ثقافية) (لامركزية) (حكم ذاتي) (فيدرالية) وهي تنطلق من كون الشعب الكردي الموزع بين اربع دول مازال اما غير معترف بوجوده أو في وضع معلق – وهذا يعني انه بمرحلة تحرر قومي – غير ناجز. كما أن هناك بون شاسع في طبيعة الاهداف والبرامج بين حركات قومية مناضلة من اجل رفع الاضطهاد والحرية والسلام وأخرى في القوميات السائدة والحاكمة في انظمة دكتاتورية تضطهد الآخرين وفي جميع الاحوال فان طموحات – القوميين الاكراد – في نيل الاستقلال وانتزاع حق تقرير المصير وبناء الدولة هي طموحات مشروعه لاتتناقض مع مصالح شعوب المنطقة من عرب وترك وايرانيين الذين يتمتعون جميعهم بدولهم المستقله ولكن هؤلاء – القوميين الاكراد – وعبر احزابهم ومنظماتهم ومؤسساتهم قد اختاروا طريق العيش المشترك مع الشعوب التي تتعايش معها وعبر الاتحاد الاختياري وحل المسألة الكردية في أطر البلدان التي تتوزع الكرد وكردستان وضمن سيادتها ووحدتها وحدودها القائمة حسب اتفاقية سايكس بيكو والقرارات الدولية .

بالرغم من ان العالم ومنذ انتهاء الحرب البارده بدأ يعيد النظر في الحدود القائمة بعد الحرب العالمية الثانية لانها في حالات عديدة لم تعد تتلاءم مع التكوينات القومية والاثنية ومتطلبات حق تقرير المصير والديموقراطية وحقوق الانسان وشروط السلم والاستقرار اقليمياً ودولياً.

أما عبدالله أوجلان فلم يكن بالاساس قائداً قومياً ولم يكن صاحب مشروع كردستاني بل جسد بامتياز شخصية (الحزبي) الفردي كثقافة وخطاب سياسي وممارسة عملية وانتهج سلوك التضحية بكل شي من أجل القائد الحزبي بما فيه مصالح ومصير الشعب الكردي في الاجزاء الاخرى من كردستان وبشكل خاص كردستان العراق وانجازات شعبه في الانتفاضة والبرلمان والفدرالية، اذا لم نضف تحوله الى نمطية لانظمة غير ديمقراطية ومعادية لطموحات الاكراد المشروعة، ولذلك من المستبعد التاثر بمثل هذه النماذج خاصة وانها اثبتت فشلها وبؤسها منذ اليوم الاول لظهورها.

من الواجب علينا أن نصارح المهتمين من المثقفين والصحافيين العرب بالقضية الكردية أن لايقتصر تناولهم للموضوع الكردي على مناسبات – موسمية – وحسب مقتضيات – الاحوال – وان نشعرهم بانه لايجوز بحث الموضوع الكردي في عصرنا الراهن بعقيلة القرن الماضي أو الذي سبقه فمن غير المقبول استخدام خطاب سياسي يعيد – اجتراء – مواقف باليه عفى عليها الزمن ويحاول بشكل تعسفي اعادة الروح لمصطلحات باتت في ذمة الماضي، فالقول أن الايرانيين والاتراك لن يقبلوا بكيان كردي في العراق أمر بديهي ولاحاجة لتكراره تماماً كالقول بأن العراق وسورية لايقبلان بكيان كردي في تركيا أو ايران ، وتزول الدهشة عندما نعلم بأن هذه الانظمة تقيم تعاوناً امنياً بينها حول القضية الكردية منذ ظهورها وحتى الآن وباشكال مختلفه ابتداءً من حلف سعد اباد، وحلف بغداد، وحلف المعاهدة المركزية، واتفاقية الجزائر، واللقاءات الثلاثية واتفاقية اضنه وغيرها . وهي تقوم بطيعة الحال بتوزيع الادوار وتبادل المعلومات على طريقة "ادارة الازمة الكردية " وليس حلها والآن ازاء الازمة المتفاقمة في المنطقة ومتطلبات الانتقال الى اوضاع اكثر ديموقراطية وانفتاحاً هو تضافر الجهود من جانب قوى شعوب المنطقة من اجل المبادرة في طرح برنامج مدروس لحل قضايا المنطقة وعلى رأسها ايجاد الحلول لقضايا شعوبها في الديموقراطية والتقدم والمساواة وازالة الدكتاتوريات وحل المسألة الكردية عبر عقد مؤتمر اقليمي – دولي على قاعدة المصالحة الوطنية والتعايش بين شعوب المنطقة وعلى اساس الخيار الفدرالي الذي يكفل وحدة البلدان وسيادتها من جهة ويجسد مبدأ حق تقرير المصير للشعب الكردي من جهة ثانية وهو خيار يكاد ان يكون مقبولا من النخب الثقافية والسياسيبة والعربية بشكل خاص وكذلك الايرانية والتركية ويحتاج الى عمل متواصل ومناقشات واسعة لادراجه كحل جائز لدى الاوساط الواسعة والرأي العام .

من الصعب على الذين ينكرون على الاكراد وجودهم وموطنهم أن يتقبلوا حتى الخيار الفدرالي، وتراهم – يكيلون – بمكاييل مختلفة اذا تعلق الامر بحقوق الاكراد القومية. ويسمحون لانفسهم بطرح قضاياهم والدفاع عن مصالحهم فلماذا يصح لهم القول مثلاً – الاردن اولا – (وهي دولة مستقلة ذات سياده وشعبها الصديق يستحق كل خير) ولايصح (للقوميين الاكراد) المناضلين من اجل الحرية أن يفكروا (ولوللحظه) بمصيرهم ومستقبلهم وفي اطار مصائر شعوب المنطقة وليس بمعزل عنها.

لقد ذكرني عبارة – جزالحلاقيم – بمروض الافاعي الذي كان يزورونا في قريتنا عندما كنا صغاراً ويعرض العابه باالافاعي وكان قبل البدء يناول كل واحد قطعه من الحلوى الحلبية المسماة – حلقوم – لان ذلك من شأنه درء مخاطر لدغ الافعى والآن وفي ايامنا هذه تحولت- امبريالتينا الامريكية " الحميده " – الى المروض الوحيد للافاعي في عالمنا ويعرض (الحلقوم) مجاناً على كافة الشعوب والاقوام والاديان والطوائف ، كطريقة وحيدة لدرء مخاطر (جز الحلاقيم) من ثعبان هنا وكوبرا هناك وانني على

يقين بأن الآخرين قد سبقوا الشعب الكردي باشواط في تناول (الحلقوم الحميد) ولكن دون اعلان او ضجيج. وقبل الختام اتوجه الى كاتب المقال وعبره الى الآخرين بالعبارة التالية : من منكم لم يذق بعد ذلك – الحلقوم الحميد – فليرمنا بالف حجاره.

أيها السادة ... كفاكم اساءة للعرب والاكراد

المثل الكردي الدارج بين أهل الريف " biker] nikar] dibeze kurt]n " وترجمته : غير قادر على الحمار يهاجم السرج " ينطبق على حالة فئة من الصحافيين والمثقفين العرب التي تشن هذه الايام حرباً – كلامية – شعواء على – العدو – الامريكي ومخططاته – القذرة – في التحضير لاحتلال العراق وبلداناً عربية أخرى، - هذا العدو – الذي يمضي قدماً في التحضير ونقل المعدات العسكرية ليل نهار وعلى – عينيك يا تاجر – ليس الى – اسرائيل – بل الى بلدان العرب وقواعد العرب من الاصدقاء والحلفاء واتباع الاصدقاء وابناء عمومة الحلفاء.

هذا كله ليس مهماً لدى هذه الفئة ولا تريد حتى التفكير بها أو تناولها لانها تقع في خانة – الأمن القومي العربي – بل والأهم وأهم من الأهم ان يخرج الاكراد – من المولد بلا حمص – وان لا يحققوا أي مكسب في حدود الاستقرار والأمن والسلم واحقاق الحق والحفاظ على مكاسبهم الوطنية والديموقراطية التي تحققت لهم بفضل تضحياتهم ودماء شهدائهم وضحاياهم في – حلبجة – وغيرها عبر أكثر من نصف قرن وثلاثين عاماً منه تحت ظلم وقمع دكتاتورية ودموية النظام القائم.

هذه الفئة تطالب الاكراد بالعودة الى الوراء ثلاثين عاماً " خير الدين حسيب " وتتمسك بقانون الحكم الذاتي لعام 1974 الذي فرضته الحكومة العراقية من طرف واحد بعد إفراغه من مضمونه الحقيقي وهذا يعني التراجع عن إرادة الشعب الكردي التي أجمعت عبر صناديق الانتخاب عام 1992 على الفدرالية أساساً للكيان في إقليم كردستان وفي إطار الوطن العراقي الواحد وعاصمته بغداد ، دون ان ترفع (هذه الفئة) الصوت ما تعرض له الاكراد من تهجير وتقتيل وصنوف الابادة ناهيك عن ان السيد "خير الدين حسيب " أخبرنا عبر رسالة منه ، منذ سنوات ، أن مجلة – المستقبل العربي – التي تصدر من مركزة – مركزدراسات الوحدة العربية – تمتنع عن نشر بحوث ومقالات حول العلاقات الكردية – العربية والصداقة بين الشعبين بقرار من مجلس الأمناء – وهو رئيسه . بمعنى يمنع نشر أية مادة تتعلق بالاكراد.

فاذا كانت هذه الفئة لا تضع اعتباراً للعلاقة مع الاكراد ولا تعقد مؤتمراً أو حتى حلقة بحثية دراسية حول العلاقات العربية – الكردية في حين تقوم بعقد العشرات منها حول العلاقات العربية – التركية والعربية – الايرانية و ... فلماذا تخاطب الاكراد في هذا الوقت بالذات وتطالبهم بالانضمام الى الدكتاتورية بدلاً من توجهها الى الحكومة العراقية ومطالبتها ليس الآن فحسب بل منذ ثلاثين عاماً وحتى الآن من أجل الاعتراف بحقوق (الأخوة) الاكراد وتعزيز الصداقة والوئام والعيش المشترك . حتى توجهها هذه الفئة الآن نحو الأكراد لا تخلو من الاتهام الصريح لهم بالخيانة (وهل خيانة الأنظمة

الدكتاتورية – خيانة للوطن ؟) كما فعل صاحبنا – الشيوعي اللينيني (سابقاً)، والقومجي الشوفيني (لاحقاً) – صبحي الحديدي – كما كان يسكت على الدوام وفي مختلف المناسبات على تعريب المناطق الكردية في سورية (الحزام العربي) هذا الذي وصلت به – النخوة القومجية – الى درجة قذف الاكراد باقبح العبارات الى درجة الاساءة وهي اساءة له بالدرجة الأولى والى الشعب العربي وصحيفة – القدس – وصاحبها بالدرجة الثانية.

قبل أيام أطلعت على آخر تقارير منظمة شؤون اللاجئين التابعة لهيئة الأمم المتحدة وتتضمن إحصائية مفصلة بالاسماء حيث هناك /84/ ألف مهجر من كركوك خلال هذا العام أغلبيتها الساحقة أكراد وبينهم تركمان وآشوريون. فهل المطالبة بإعادة هؤلاء الى ديارهم وإعادة ممتلكاتهم التي صودرت ومنحت لمواطنين عرب جيء بهم من مناطق أخرى يتعبر ممارسة (للتطهير العرقي) أم ان ذلك يعتبر من صميم النضال من أجل حقوق الانسان والعدل . هل ان المطالبة بإعادة أكراد الجزيرة السورية الى أرض الآباء والأجداد وفك مصادرة أراضيهم وعودة المرحلين من الرقة وغيرها هي دعوة (للتطهير العرقي) هل ان المطالبة بإعادة الأرض الفلسطينية الى أصحابها الشرعيين وعودة المستوطنين الاسرائيليين من حيث أتوا يعتبر ممارسة (للتطهير العرقي) ؟

انني ومن موقعي كصديق للقضايا العربية ومنسق لجمعيات الصداقة الكردية – العربية أقول بصون عال: كفاكم اساءة الى العرب والاكراد خاصة وان نشر هذين المقالين في صحيفة اسمها – القدس – وفي توقيت صادف يوم تحرير (القدس) على يد ابن الشعب الكردي البار البطل المسلم صلاح الدين الايوبي يعد إهانة الى تاريخنا المشترك والى رموزنا الذين نعتز بهم بصورة مشتركة ونستمد منهم القوة و تآخينا القومي وصداقتنا وعيشنا المشترك.

انه يحز في النفس أكثر حينما نسمع ونقرأ ان (جمعية المؤرخين العرب) تعقد مؤتمراً في بغداد بحضور /50/ باحث عربي حول – البطل العربي صلاح الدين الايوبي – كما جاء في بيانها . إننا نتسائل هل أن مهمة هذه الفئة من المثقفين العرب تسعير الخلاف ونسف اسس الصداقة بين العرب والاكراد واستفزاز مشاعر ابناء الشعب الكردي في الشرق الأوسط حتى تصدر عنهم ردود أفعال وافتعال معارك جانبية في نفس الوقت الذي نزعم جميعنا بان (الآتي أعظم) ألا يتطلب ذلك جهوداً خارقة بحق / 40 / مليون كردي في تقرير المصير ولا تدافع عن قضاياهم ولا تتبنى حقوقهم القومية المشروعة بل وتسيء اليهم وفي الوقت ذاته تحاول ان تنصب نفسها وصية على الأكراد في تحديد خياراتهم السياسية وتحديد صداقاتهم وتحالفاتهم الاقليمية والدولية.

إن الشركاء الحقيقيين الذين يعترفون ببعضهم وجوداً وحقوقاً يمكن أن يشاركوا أيضاً في خيارات الحاضر والمستقبل ونحن في الحركة الكردية نواصل الكفاح من أجل تحقيق حالة الشراكة الكردية – العربية على قاعدة الديموقراطية والحوار والمصير الواحد.

الموقف العربي الرسمي من الفدرالية في العراق بين الآمس واليوم

" الأردن نموذجاً "

من اللآفت ومنذ فترة توجه المواقف الرسمية العربية بمناسبة أو بدون مناسبة نحو التركيز مرة اخرى على – شرور الفدرالية – والتخوف المصطنع من تقسيم العراق وان الفدرالية ستقود الى انفصال الاكراد . وكان العراق قد تعافى من جميع مشاكله: الاحتلال، اعادة الاعمار، بناء الدولة والمؤسسات، اعادة تشكيل الجيش وقوى الآمن الداخلي وضع الدستور، اجراء الانتخابات، اقامة الحكومة الشرعية، ولم يبق هناك سوى مسألة الفدرالية – هذه الصيغة التي ارتضاها الشعب الكردي كخيار حر اتحادى طوعى مع عرب العراق حسب ضمانات دستوريه وقانونية في عراق حر ديمقراطي. و أيدها السواد الاعظم من القوى الوطنية العربية في العراق.

منذ ان انفض اجتماع دمشق بدأت الآنظمة المشاركة تعلن الواحد تلو الآخر موقفه المعارض للفدرالية كصيغة متقدمة لحل المسألة القومية في العراق بدءً من نظامي سورية وايران ومروراً بالنظام التركي وانتهاء بالنظامين المصرى والآردني وقبلهما النظام السعودي.

ومما يثير الدهشه والاستغراب في هذه الهجمة المعادية المفاجئه كونها تحصل بعد فتره قصيره من جولة عربية شملت كل تلك البلدان قامت بها قيادات الحركة الكردية في كردستان العراق وتضمنت لقاءات مع اعلى المستويات الرسمية وشروحات وافيه للوضعيين الكردي والعراقي وتأكيدات على الموقف الكردي الحريص على وحده العراق والتمسك بالاتحاد الاختيارى مع العرب على أساس الخيار الفدرالي ، ومما يزيد هذه الدهشه تجاوب المسؤولين العرب مع الموقف الكردي واطلاق الوعود بدعم خيار الكرد مادام يصون وحدة العراق .

نحن نسرد ذلك ليس ايماناً بكون هذه الآنظمة فعلاً تحرص على وحده العراق أو انها تشكل الحكم والمرجعيه في تقرير مصير العراقيين والكرد من بينهم بل من اجل الكشف عن زيف ادعاداتها ومزايداتها الرخيصه فالاحرى بها بالدرجه الاولى أن تتصالح مع شعوبها وان تصون وحدتها الداخلية وتسمح لقيام الديموقراطية والمساواة .

لقد لفت نظري تصريح العاهل الاردنى الملك عبدالله الذي نشرته صحيفة – الرأي العام – الكويتية قبل زيارته الاخيره الى هناك والذي يتخوف فيه من ان تكون الفدرالية وصفة للتقسيم ، ورأيت من المناسب وازاء ذلك التصريح اعادة نشر مقالة سابقه لى كتبتها عام 1995 حول موقف العاهل الادرني الراحل الملك حسين من الفدرالية الذي يناقضه اليوم خليفته دون خجل أو وجل . وفي ما يلي النص

الكامل للمقالة التي جاءت تحت عنوان : قراءة أوليه لمبادرة الملك حسين حول العراق والقوميات والاقليات:

استحوز الموقف الاردني الجديد حول العراق على اهتمام سياسي واعلامي واسع ، وقد جاء ذلك الموقف وتوضح اكثر بعد هروب – حسين كامل – الى الاردن ، وتفاوتت ردود الفعل حول المبادرة بين الرفض والتشكيك ، والقبول والتثمين ، ولاشك ان الموقف الايجابي حيالها كان اكثر تفهما واعمق اثراً لانه استند الى الموضوعية وعلى استراتيجية انقاذ الشعب العراقي بعيداً عن السلبية ، وغير منطلق من مصالح آنية ضيقة كما تميز بذلك الموقف الرافض الذى اكتفى بالرفض دون طرح البديل الافضل لمستقبل الشعب العراقي ، وقبل أي شي اخر ما هي اسس ومضمون المبادرة الاردنية .

يبدوا إن السياسة العراقية للاردن اكتملت وتبلورت في سياق المراجعة العامة لمجمل مواقف المملكة حيال قضايا وشؤون المنطقة بعد حرب الخليج الثانية ، كما يبدو ان العملية اخذت وقتاً ليس بالقصير الى ان توضحت الرؤيا من قبل الاطراف الاقليمية والدولية حول الترتيبات الجديدة لبناء الشرق الاوسط والسلام العربي الاسرائيلي ، والقواعد الجديدة في عملية تطور شعوب وبلدان المنطقة وخاصة القاعدة الاقتصادية بدلا من اساليب الحرب والعنف والصراع التناحرى .

لقد تبلور الموقف الاردني من العراق من خلال تصريحات الملك في عمان ومن كلمته على منبر البرلمان الاوروبي والتي تلخصت في اعتبار ان برنامج خلاص العراق وحل مشاكله يكمنان في اجراء مصالحة بين العناصر الثلاث المكونة للشعب العراقي : الشيعة والسنة والاكراد وعلى اساس من الصيغة الفيدرالية والتعددية القومية والسياسية والثقافية ، واحترام حقوق الانسان ، واطلاق الحريات الديموقراطية واجراء انتخابات حرة بعد رحيل النظام الحاكم.

كما ذكرنا وفي حين لاقت هذه المبادرة استحساناً وقبولاً من جانب اغلبية قوى المعارضة العراقية وخاصة المؤثرة منها فقد تصدى لها البعض برفض دعوة المصالحة مدعياً انها قائمة ومعتبراً ان الفيدرالية ستقود الى التقسيم وانفصال الاكراد عن العراق.

ماذا تعني المبادرة الاردنية ؟

لايمكن معرفة اهمية هذه المبادرة بمعزل عن مجمل تطورات الشرق الاوسط . فبعد توقف الحرب البارده وظهور نتائج حربي الخليج الاولى والثانية ، واقبال المنطقة على ترتيبات جديدة في مقدمتها انجاز السلام العربي الاسرائيلي ، وبعد ان تبدلت عوامل ووسائل الصراع على الصعيدين الاقليمي والدولي بعد كل ذلك يلاحظ ملامح نظام عالمي جديد – قيد التشكل – وكامتداد له تترائ بوادر قيام نظام

اقليمي جديد ايضاً يشكل السلام العربي الاسرائيلي عموده الفقرى والدمج الاقتصادى قاعدته الرئيسية ومن البديهي ان يطرح كل طرف ما لديه من مشاريع ومقترحات في مثل هذه الظروف الانتقالية التي تعيشها شعوبنا ، ومن هنا ايضاً يمكن تلمس المبادرات والبرامج التي تتسابق في طرحها حتى الان القوى الكبرى وبعض الدول المجاورة للعرب وكذلك اسرائيل وكل هذه المشاريع تتناول العديد من القضايا التي تمس واقع ومستقبل شعوب المنطقة ، بالمقابل يلاحظ فراغ الساحة العربية من اية مشاريع جدية للمستقبل لامن جانب المؤسسات والمنظمات العربية الاقليمية مثل – الجامعة العربية – ولامن جانب الدول والانظمة ولا حتى من جانب احزاب ومنظمات الحركة الوطنية العربية ، ومن هنا تزداد اهمية المبادرة الاردنية ليس لكونها تدور حول اخطر الازمات التي تواجه المنطقة الآن وهي الازمة العراقية بل لكونها تواجه بشجاعة مهام التصدى لانجاز (المسألة الوطنية) ومعالجة قضايا الشعوب والقوميات والاقليات الدينية والمذهبية للعيش المشترك على اساس الاعتراف المتبادل.

ان المبادرة الاردنية تحمل نظرة عربية رسمية جديدة الى مسألة التعايش بين العناصر المكونة لبعض البلدان في المنطقة والتي تتشابه حالة العراق ، كما تطرح نظرة حضارية مشبعة بالمبادئ الديموقراطية والقيم الانسانية لمسالة القوميات التي لم تنجز قضاياها بعد وخاصة المسألة الكردية والتي تتعامل معها المبادرة كمسألة عربية ايضاً هذه المسألة التي تتفاقم منذ ابرام معاهدة سايكس – بيكو التي قسمت شعوب المنطقة حسب مصالح الدول الاستعمارية واستتبع ذلك عجزاً الانظمة المتعاقبة في تركيا وايران والعراق وسوريا عن ايجاد حلول مرضية . وادارة الازمة الكردية بدل معالجتها وتحويل القضية الكردية الى عامل من عوامل الاثارة وعدم الاستقرار ، ان الحل الفيدرالي الذى اطلقته المباردة الاردنية هو الصيغة الارقى والانجح لمعالجة هذه القضية ليس في العراق فحسب بل في كل من تركيا وايران وسوريا وليست مصادفة ان يختار اكراد العراق عندما تسنى لهم ممارسة حقهم الانتخابي بحرية قبل ثلاثة اعوام الصيغة الفيدرالية في اطار عراق ديموقراطي حر موحد . وليس سراً ان الحركة التحررية الكردية في البلدان الثلاثة الاخرى تفضل هذه الصيغة كخيار مصيرى في العيش المشترك مع الشعوب التركية والايرانية والعربية وكتجسيد للاتحاد الاختيارى وتقرير المصير من جانب الشعب الكردى. ان معالجة القضية الكردية حسب الصيغة الفيدرالية او حسب اية صيغة اخرى لن تتحقق ولن تدوم الا على ارضية النظام الديموقراطي ومبادئ حقوق الانسان والتعددية. لانها الضمانة الوحيدة لحمايتها والدفاع عنها اضافة الى ان مثل هذه الارضية تكفل منح الاقليات الاثنية والدينية حقوقها وتضمن تطورها الطبيعي وهذه هي الاهمية الاخرى للمبادرة الاردنية.

من جهة اخرى يجب القول بأن المبادرة جاءت في الوقت المناسب عراقياً وكردياً وشرق اوسطياً فعجلة السلام تسير وتدور في كل من المسارين الفلسطيني والاردني وهناك تحرك جاد لانطلاق

المسارين السورى واللبناني وهناك ايضاً اهتمام ملحوظ بوضع العراق وتحركات اقليمية ودولية بشأن القضية الكردية لايخلو بعضها من محاولات تسخين الاجواء وتسعير الاقتتال الكردي – الكردي وتحويل مناطق من كردستان الى – بؤر – جديدة للتوتر وقواعد خلفية لتصدير الاعمال الارهابية على غرار ما كان – ومازال – قائماً في بعض المناطق اللبنانية (وكخيار بديل بعد السلام) ومن هذه الزاوية ايضاً تأتي الاهمية الثالثة للمبادرة الادرنية لكونها تتناغم مع مسيرة السلام وتفي متطلباتها في مناطق استراتيجية.

جدارة الدور الاردني :

لاتقاس اهمية دور البلدان بعدد سكانها فقط حيث هناك عوامل اخرى مثل الجغرافيا وطبائع الانظمة والموقع السياسي والوزن الاقتصادي العسكري وفي حالة الاردن هناك بالدرجة الاولى خطوة نظامه المتقدمة باتجاه التحول الديموقراطي الذى يجرى هناك منذ سنوات وموقعه السياسي في عملية السلام وهاتان الميزتان تكفيان لبلد مثل الاردن بأن يطرح مبادرته بشان العراق وان يجد من يتجاوب معه على الصعيدين الاقليمي والعالمي بالاضافة الى عدد من الاسباب والمؤهلات التي تعزز هذا الدور ومنها :

- انشغال الاردن طيلة نصف قرن بالقضية الفلسطينية وبالمسألة اليهودية يؤهله لان يستخلص مفهوماً واقعياً من اجل معالجة – المسألة القومية وكذلك الدينية – هذا اذا اعتبرنا الصراع العربي الاسرائيليوالقضية الفلسطينية ومسألة العلاقة مع اليهود كعنصر قومي وديني تقع ضمن اطار (المسألة الوطنية) التي مازالت تنتظر الحلول في مناطق وقارات العالم والتي يبدو انها ستنتقل (دون) حل الى القرن القادم والمسألة هذه مازالت المحرك الاساسي لعملية الصراع الدائر والتي تتخذ احياناً اشكالاً ومسميات مختلفة ولكنها تعود من حيث الجوهر الى مسألة الهوية الوطنية والكيان والاستقلال والتحرر والاستقلال القومي وحق تقربر المصير.

- رغم ان الاردن لايعتبر رسمياً دولة – متعددة الشعوب والقوميات – الا انه يحوى عدداً من الاقليات القومية التي هاجرت اليه منذ بداية القرن ومنها – الشركس والشيشان والاكراد – اضافة الى الاقليات المسيحية ولها دور مؤثر في بعض القطاعات والمؤسسات الحكومية كما انها تتمتع بحقوق ثقافية واجتماعية ولها جمعيات ومنظمات خاصة بها وممثلون في البرلمان والحكومة. كل ذلك يضيف مؤهلات اخرى للحكومة الارىنية وقادتها في مجال الاطلاع على جوانب المسألة القومية وشؤون وشجون الاقليات .

- تعاطي الاردن مع الوضع العراقي له ما يبرره تاريخياً ، واقتصادياً، وسياسياً، وجغرافياً ووضوح الموقف الاردني حول العراق يعد مساهمة ايجابية مؤثرة لانقاذ الشعب العراقي وتحسين وضعه الانساني خاصة اذا استند هذا الموقف الى الجرأة والشفافية. فلا يكفي مثلاً التباكي اللفظي على وحدة العراق صباح مساء وتكرار عبارات مملة وفارغة من المحتوى مثل – الوقوف ضد التقسيم – وذلك بمناسبة وغير مناسبة ان ذلك ليس موقفاً في الوضع الخاص بالعراق وليس هذا – اللاموقف – مطلوباً الآن وغداً بل المطلوب بالحاح هو اعلان الموقف الانقاذى السليم بما ينسجم مع مصالح شعب العراق بكل مكوناته كما فعل الاردن ، يكفي هذا الشعب سماع المواقف التكتيكية التي تخدم مصالح مروجيها والتي – لاتغني ولاتسمن – وتمضي في عملية تضليل مليئة بالمزايدات ، لقد تجاوزت المسألة العراقية – الصفة الداخلية – عندما خاض نظامه حربين ذات ابعاد اقليمية ودولية وفي خارج حدوده وعندما ساهمت اكثر من ثلاثين دولة في ردع ذلك النظام وشن الحرب عليه . وعندما اصبح موضوع العراق بكل جوانبه : سيادته جيشه واقتصاده و كرده وشيعته وشرعية نظامه في مهب الريح ورهن القرارات الدولية وارادة مجلس الامن ، كما ان قضية الاكراد في العراق لم تعد – مسألة داخلية – فقط بل تجاوزت تلك الحدود في العصر الحديث منذ ان صدر القرار رقم – 866 – لعام 1991 من مجلس الامن الدولي ومنذ ان تقرر تطبيق عملية – الملاذ الآمن – من جانب الدول الكبرى ، واستقبال ممثلي الحركة الكردية من قبل رؤساء الدول والحكومات الاقليمية والعالمية . بعد كل هذا مازال البعض يمضي في تجاهل الوقائع الجديدة ويصر على اعتبار مجرد بحث محنة ومستقبل الشعب العراقي ومن ضمنه الاكراد من – المحرمات – والاتهام بالتدخل بالشؤون الداخلية (وذلك امعاناً في التهرب وتشبثاً بالمصالح الخاصة) وان المساهمة في ايجاد صيغ تنظيمية ودستورية وقانونية في اطار التوجه الى الديموقراطية ومبادئ حقوق الانسان وحق الشعوب في تقرير المصير من المهام الداعية الى التقسيم.

- ان مشاكل شعوبنا تتفاقم اكثر عندما يجرى تجاهل الحقائق وعدم رؤية عناصر الازمة وتخطي الوقائع وبا الاخير منع المساهمة الايجابية من فكرية وسياسية في طرح الحلول والمشاريع الجريئة والحضارية والديموقراطية لقضايانا العالقة ومسائلنا المختلف عليها وخاصة التي لها الطابع القومي والاجتماعي والثقافي ، فمنذ اكثر من نصف قرن لم يجلب هذا النهج الخاطئ سوى المزيد من التردى وتفاقم الازمات حتى الوصول الى الطريق المسدود ، فعلى سبيل المثال هل يؤدى تجاهل الدساتير والقوانين التركية والايرانية والسورية ومواقف انظمتها في وجود ملايين الاكراد في تلك البلدان وحرمانهم من الحقوق الى – ازالة – الاكراد من الوجود ؟ وهل هذا هو الطريق الى الحل والمعالجة ؟ هل ذلك يعني فعلاً بانه ليست هناك مشكلة قومية كردية في تلك البلدان ؟ والى متى ستحاول هذه الانظمة مضافاً اليها النظام العراقي حجب الحقيقة والتهرب من القدر المحتوم وهو الاعتراف والمعالجة في مجرى التحول الديموقراطي .

- يقول البعض : الكل ضد تقسيم العراق يعني ان التقسيم مطروح – دون ان يعثر على دعاة التقسيم فالذين يعانون الاضطهاد والتمييز في العراق وبصورة مضاعفة والمرشحون للخلاص والمعنييون بالدرجة الاولى بعملية التغييرهم : الاكراد على اساس قومي والشيعة على اساس مذهبي وبما ان الشيعة من العنصر العربي والمعارضة فيها – باغلبيتها – علمانية ومتنورة فان – التقسيم – غير وارد وليس مطروحاً بين صفوف هذه الطائفة ، اما الكرد – الذين يحق لهم تقرير مصيرهم بما فيه تشكيل دولتهم – فلم يطرح حتى اللحظة اى فصيل في حركتهم التحررية شعار التقسيم وخيار الانفصال عن العراق ، اما الولايات المتحده الامريكية التي تقود عملياً النظام العالمي منذ توقف الحرب الباردة فليست من توجهاتها الآن تقسيم العراق واقامة دولة كردية ، وهي تعتبر نفسها المسؤولة الاولى والاخيرة عن السلم والاستقرار في المنطقة برمتها بما فيها الخليج ومنابع وممرات تسويق النفط، وتبذل الادارة الامريكية جهوداً غير عادية لتحقيق السلام بكل مساراته وتشعباته في الشرق الاوسط قبل الانتخابات ، بعد كل ذلك يمكن القول بأن الانفصاليين وداعاة التقسيم لايقيمون على كوكبنا بل على كوكب آخر ، وما – فزاعة – الانفصال والتقسيم – الاستارا – يختبيء من ورائه خصوم الديموقراطية والتعددية ومضطهدو الشعب الكردي واعداء التآخي بين الشعوب والقوميات والاقليات والمشرفون على ادارة الازمات بالعقلية الامنية والدكتاتورية .

- من المفارقات المثيرة للتساؤل ان يواجه مثل هذا الموقف الاردني المتقدم سهام النقد الجارح والتشكيك بدلاً من محاولة تطويره والمساهمة في تحقيقه ، وبعد ان انكشف الدافع المصرى الذاتي في الاعتراض وهشاشة حججه وبعد ان ظهر ان النظام في مصر يبحث له عن دور – ضائع – ويعتبر نفسه الاولى بقيادة اى مشروع في العالم العربي ناسيا بانه هو المسؤول في عزلته وبعده عن العديد من القضايا والتي كانت من صلب اهتمامات الزعيم الراحل جمال عبدالناصر وخاصة الوضع في العراق والقضية الكردية نقول بعد فهم دوافع الموقف المصرى من المبادرة الاردنية ياتي الموقف المناهض للمبادرة من جانب سوريا بشكل خاص وشريكيها في اللقاءات الثلاثية : تركيا وايران ، حيث اجتمع ممثلوها مؤخراً في طهران لبحث المبادرة والتصدى لها وافشالها والتمهيد للقاء الوزارى الثلاثي في آذار القادم لاستكمال التصدي والوقوف ضد الفيدرالية في العراق وضد اقامة دولة كردية كما جاء في بيانات المشاركين وخاصة المندوبين السورى والايراني ، لاشك ان هذا الموقف ليس بجديد وهو ليس موجهاً ضد الاردن ومبادرته بقدر ما هو موجه ضد الكرد والشعب العراقي إن الانظمة في الدول الثلاث تهدف اقتسام – كعكة – العراق ما بعد نظام صدام حين إما مصير الشعب العراقي وقضية البديل ومشاكل العراق فليست معنية بهذا ولا بالعمل من اجل تعزيز قدرات المعارضه الوطنية العراقية ، ان كل محاولة للتغير الديموقراطي سيواجه بالرفض من الانظمة الثلاث وكل مشروع سيكون مرفوضاً اذا لم يكن من صنعها وتحت اشرافها.

- ان المبادرة الاردنية وكما ذكرنا وحسب تفسيرنا لها تحوى مضموناً حضارياً وتحمل قيمة سياسية ولم توف حقها حتى الان في التقييم والبحث ، ومن المؤسف ان يجرى احتواءها من عدة اطراف لدوافع سياسية وذاتية ومصلحية فقط، بعكس الرأى العلم الاوروبي والعالمي ومحبي الحرية والديموقراطية الذين قدروها عالياً واعتبروها موقفاً متقدماً جدير بالمتابعة والاهتمام ومؤشراً الى قرب بروز فجر السلام والتعايش الحربين شعوب الشرق الاوسط . ولاشك ان هذه المبادرة تحتاج الى المزيد من البحث والمتابعة وبداية من جانب ممثلي الشعب العراقي من قوى المعارضة الوطنية ومن ممثلي الشعوب والقوميات والاقليات في دول المنطقة ومن ثم اجراء حوار بالعمق بين ممثلي الشعبين العربي والكردي حول العلاقات المشتركة والمصير والمستقبل ، نعم هناك ضرورة لاتحتمل التاجيل لاجراء مصارحة ومصالحة تاريخيتين بين العرب والكرد لوجود خلل في العلاقات الى درجة التردى ، ويجب اصلاحها عن طريق الحوار والمكاشفة ولا اعتقد ان الساحة الاردنية بموقف مليكها واحزابها وجمعياتها ومؤسساتها البحثية والثقافية تضيق امام اجراء حوار العرب والكرد عليها ومن خلال مثقفيهم وساستهم وقادتهم . يشعر الاكراد بان – سؤ الفهم – العربي لقضيتهم ومحنتهم يتعدى المواقف الرسمية للانظمة لينسحب على قطاع واسع من المفكرين والمثقفين والمنضومين في صفوف الحركة الوطنية العربية ولذلك فان مسألة المصالحة التاريخية ضرورة آنية وملحة ستنجم عن الحوار السلمي وتعاد فيه تقييم وفهم اسس التأخي بين الشعبين واعادة النظر في العديد من المواقف والمصطلحات ، وعدم الاكتفاء بارضاء النفس او تسويق العواطف مثل القول : بان شعوبنا متصالحة اصلاً والمشكلة مع الانظمة ، ورغم صحة جانب من مثل هذه الاقوال الا انها وبكل اسف لا تشكل كل الحقيقة . ان من يتابع كتابات ووثائق بعض من النخبة العربية المثقفة في هذه الايام ينتابه الذهول ويصلب بخيبة الامل حول الموقف من قضايا القوميات والاقليات في العراق وسوريا وشمال افريقيا وجنوب السودان ومصر ولبنان وحتى في تركيا وايران وبشكل اخص حول القضية الكردية التي تتصدرها بحكم الرقعة الجغرافية الاستراتيجية الواسعة التي تشغلها وموقعها السياسي الراهن في مستقبل المنطقة . ان ما يؤسف له هو ان بعض هذه النخبة قد خرج من الاطار الموضوعي في رؤية الواقع واقترب اكثر من الشوفينية والتعصب القومي عندما يقلد سلوك الفئات الحاكمة التي تمارس الاضطهاد القومي حيال الكرد والقوميات الاخرى ، فكيف نفسر مثلاً مواقف المفكرين والكتاب والمثقفين العرب المنضوين تحت لواء – المؤتمر القومي العربي – تجاه قضليا القوميات واالاقليات ومنها القضية الكردية ؟ انهم يعتبرون الاكراد في كل من سوريا والعراق عنصراً طارئاً غريباً ولاجئاً الى الارض العربية ولايقيم على ارضه التاريخية وبا الاخير لايمكنه التمتع بحق تقرير المصير بل يجوز له العيش كمواطن والتنعم بمزايا الديموقراطية (اذا توفرت) كمواطنين وافراد وليسو كشعب بعد ان تكون الاولوية للقضايا المصيرية الاهمء اما عن الحركة التحررية الكردية وارادة الشعب الكردي في الخلاص وفي اطار الصيغة

الفيدرالية ضمن هذه الدول فالموقف الغالب هو التشكيك واتهام الكرد بدعاة التقسيم والانفصال وربطهم بالمؤمرات الامبريالية والحركة الصهيونية.

وكيف نفسر مفهوم بعض هذه النخبة من مشروع (الشرق اوسطية) عندما يربط رفضه للمشروع بسبب التخوف من اعادة الاعتبار الى الشعوب والقوميات والاقليات المحرومة من الحقوق وخشية ان ترفع رؤوسها وتؤكد ذاتها وتعيد هويتها ناسياً او متناسياً الهدف المركزى للمشروع بجوانبها الاسرائيلية والاقتصادية والحضارية ، واذا كان صحيحاً ما يدعيه هذا البعض من ان هذا المشروع سيجلب النعمة للقوميات والاقليات المغلوبة على امرها فسنكون اول من يتمسك باهداب المشروع.

يتراكض بعض هذه النخبة ويستميت وينظر بهدف التوصل الى عقد حوار في العمق مع نظرائه الترك والايرانيين لبحث العلاقات – واستشراف – المستقبل – وهذا امر لانرفضه – ولكن يمتنع عن الدعوة لحوار عربي – كردي ويضيق ذرعاً باى طرح حول هذا الموضوع في منابره و الانكى من ذلك يبحث مع نظرائه الترك والايرانيين مسألة – الامن المشترك – ووحدة التراب وكيفية ازالة الخلافات والاختلافات حول التعامل مع الاكراد وذلك بموازاة الاجتماعات الثلاثية التي تعقدها الانظمة التركية والايرانية والسورية حول التنسيق لمواجهة الحركة التحررية الكردية والحفاظ على – وحدة – هذه الدول من – الانفصاليين – والفرق بين الجانبين هو ان الانظمة تعمل على تعزيز سلطاتها القمعية والدكتاتورية وهذا البعض يقوم بدور التنظيرله . كيف نفسر قيام البعض من هذه النخبة وفي هذه الايام باستذكار – الخطر الكردي – على الامة العربية وعقد الندوات من اجل احياء المصطلحات السيئة الصيت كا القول بان الاكراد – اسرائل ثانية – والاكراد ليسو بشعب ولاتاريخ لهم كما فعل ذلك قبل اشهر (نائب الامين العام لجمعية المؤرخين العرب) من على منبر – المركز العربي للدراسات الاستراتيجية – في دمشق .

كيف نفسر منع معظم السلطات العربية نشر اى موضوع حول العلاقات الكردية العربية وفرض رقابة مشددة على ذلك وقيام العديد من الصحافيين واصحاب المطبوعات بمنع نشر مثل هذه المواضيع حتى لو كانت بهدف البحث عن حلول سلمية للازمة الكردية، وكيف نفسر عجزاً احدى المنظمات العربية الجادة والمهتمة بحقوق الانسان من عقد مؤتمر حوار حول القوميات والاقليات في اى بلد عربي بل وتعرضها للتشكيك من جانب بعض النخبة.

لا نرغب التوسع اكثر في التساؤل وكيفية التفسير بقدرما نريد التاكيد مرة اخرى على وجود خلل في العلاقات العربية مع الاكراد وازمة تفاهم وتفهم لقضية الشعب الكردي . وضرورة الحوار على اساس الصراحة للتوصل الى قواسم مشتركة وقاعدة صلبة للاتفاق وعقد مصالحة تاريخية متينة بين

العرب والكرد لمواجهة كل الاحتمالات والانتقال معاً الى القرن الواحد والعشرين ، ومن اجل تحقيق ذلك نرى ان المبادرة الارننية بشأن العراق والفيدرالية والتعايش والتعددية والديموقراطية تصلح ان تكون محطة انتقالية الى القرن القادم نجتمع فيها ونتصارح ونتحاور في سبيل غد افضل لشعوبنا ولاجيالنا القادمة ونبني معاً صرح المستقبل الذى سيستند عليه التأخي القومي بين الكرد والعرب .

هل الجامعة العربية بصدد تجديد وتطوير الموقف من القضية الكردية

وصول وفد الجامعة العربية بأسم امين عامها الى العراق وزياته لاقليم كردستان أثار مسألة غاية في الاهمية وهي الدور الغائب لجامعه العربية في العلاقات الكرديه - العربيه على مستوى المنطقه والعالم . قبل /57 / عاماً دعا السيد عبدالرحمن عزام باشا – اول امين عام للجامعة الى تعزيز العلاقات الاخويه بين العرب والاكراد والتضامن مع حقوق الشعب الكردي القومية المشروعة ومن حينها لم يسمع احد أي موقف او اشارة صدرت عن الجامعة بخصوص الوضع الكردي . فالحريصون على علاقات الشعبين من الطرفين كانوا يتمنون دوماً ان يكون للجامعة (وهي تمثل كل الطيف الرسمي العربي) صوتا مسموعاً باتجاه السعي نحو تفاهم العرب والاكراد وازالة الشوائب التي تتراكم بين الحين والآخر ، كان الامل أن تبادر الجامعة الى اعلان تضامنها مع الحق الكردي في بلدان تواجدهم وان تدين ماتعرضوا له من مذابح وقمع وتهجير وتنكيل وان تحث الاطراف المعنية على العودة الى التفاهم والحوار والابتعاد عن عمليات الاساءة الى شعب عريق صديق وشريك للشعب العربي امتزج تاريخهم منذ قرون ، وواجهوا العدو المشترك سوية ولن يستقيم الوضع بدون ازالة الغبن واحقاق الحق والعودة الى التآخي الحقيقي على قاعدة الاعتراف المتبادل بالوجود والحقوق .

كان المأمول أن تقدم الجامعة بما عجزت عن تقديمه هذه الدولة العربية أو تلك منفردة بخصوص وضع البرنامج السليم والعملي لايجاد الحل الديموقراطي السلمي لقضايا القوميات التي تقيم في عدد من الدول العربية وتتعايش مع العرب وخصوصاً ابناء القومية الكردية من السكان الاصليين في مناطقهم في اطار دولتي العراق وسوريه وان تسعى الى التدخل الاخوي وتتوسط في اجراء الحوار وتسهل عمليه التوصل الى الحل المنشود .

ان المنحى السليم لانتهاج جامعه الدوله العربيه خلاصة الموقف العربي الحقيقي – الذي يأخذ مصالح الطرفين بعين الاعتبار من الشريك الكردي هو عدم الالتزام بموقف هذه الدوله العربيه او تلكك الرسمي المعلن منه وغير المعلن لاسباب تتعلق بطبيعة انظمتها الاستبدادية وهناك دون شك مآخذ جديه على الموقف الرسمي العربي تجاه شعوب وقوميات المنطقه وبالاخص الشعب الكردي حيث يتسم باللامبالاة احياناً وبالمغالات في تشخيص الحاله القائمة من جهة ابداء الشكوك والتخوف من قضيه التقسيم والانفصال المزعومين ، ذلك الموقف الذي لم يخرج حتى الآن من دائرة النظرة الاحادية على حساب الجانب المتعلق بالحق الكردي ومن الملفت أن الموقف المصري بهذا الشأن يكاد يكون تقليدياً ومزمناً دون أي تبديل رغم ما يحث من تطورات محليه واقليميه ودولية بخصوص يقظة القوميات والتمسك بالهوية الذاتية وحق تقرير المصير ورغم ما يجري من تبدلات حتى في قلب اوروبا لمصلحة

حقوق القوميات وتفكك الدول الكبرى المتعددة الاثنيات واعادة النظر في الحدود المرسومة منذ الحربين العالميتن الاولى والثانية وظهور كيانات جديدة. بعكس ما هو متوقع ومطلوب من دولة عربية مثل مصر بثقلها ودورها التاريخي في النضال العربي ومواقفها الحريصة على العلاقات العربية الكردية التي توجها الزعيم الراحل جمال عبدالناصر بافتتاح اذاعة تبث باللغة الكردية واستقبال الزعيم الخالد مصطفى البارزاني في طريق عودته من منفاه الى بلده العراق ، وتعاطيه المتواصل مع القضية الكردية في العراق بما فيه ممارسة الضغط على التيارات الشوفينية في الانظمة العراقية للاستجابه لمطالب الاكراد المشروعة .

قبل اكثر من عامين بادرت الامانه العامه للجامعة العربية الى عقد لقاء موسع في القاهره حول – حوار الحضارات – ودعت اليه نخبه من المفكرين والمثقفين العرب من كافةالاقطار العربية ، وبكل أسف ورغم ايجابية المبادرات من هذا النوع فان البرنامج ارتكز بالاساس على مسألة الحوار الاسلامي – الغربي، أو حوار الحضارتين الاسلاميه والغربية ، وهذا ابتعاد أو (تهرب) من جوهر الموضوع فكان الاولى أن يكون البرنامج على مرحلتين . المرحله الاولى حوار الحضارات ، أو الثقافات المحلية المتواجدة في البلدان العربية وكذلك بلدان منطقه الشرق الاوسط الغنية خاصة وانها تتضمن تاريخياً وجغرافياً اهم منابع الحضارة من وادي النيل – الى بلاد الرافدين – الى الحضاره الفينيقية الى حضارة بلاد فارس ، وتكون المرحلة التالية حوار الشرق والغرب أو الحضارة الاسلامية والغربية فبدون تمازج وتفاهم وتفاعل ثقافاتنا المحلية لايمكن الانتقال السوي وبثقه بالنفس الى مرحلة اعلى . ومن السهل أن يطعن الغرب في مصداقية الدعوة الى الحوار حينما يطرح على بساط البحث قضايا الثقافات غير العربية التي تتعرض للتجاهل والقمع في بعض البلدان من اعضاء جامعه الدول العربية ، كما أن كل الدعوات النظرية والاعلامية الصادرة من انظمة اسلامية في منطقتنا مثل ايران وتركيا حول مسائل الحوار بين الحضارات تسقط ميته عندما يكتشف المرء دون عناء احوال واوضاع الثقافات غير الفارسيه وغير التركية التي تتعرض للتجاهل والحرمان في هذين البلدين.

نحن لا نطلب من الجامعه العربية مالا تستطيع تقديمه ونشعر مع الاخرين ان الجامعة كمؤسسة ظهرت في وضع عربي ودولي معين مثل غيرها من المؤسسات والمنظمات الاقليمية والدولية التي انبثقت نتيجه موازين قوى معينة والتي وصلت الى درجة في بدايه القرن الجديد وبسبب التغيير الهائل في موازين القوى العربية والاقليمية والدولية تتطلب اعادة النظر في هيكلياتها وبرامجها ومضامينها وادوارها، وهذا الامر ينطبق على حاضر ومستقبل الجامعه ورغم كل هذه الاحتمالات المختلفه بقيت الجامعة بهذا لشكل أو تبدلت فإنها لن تغير من قناعاتنا في تشخيص مهام الجامعة أو اية منظمة اقليمية عربية اخرى ومسؤولياتها تجاه علاقات الشعبين العربي والكردي.

لقد اراد الامين العام الجديد – تحريك – مفاصل الجامعة بعد جمود مزمن فاختار عدداً من الشخصيات العربية المرموقة لتبوؤ مسؤوليات على شكل مفوضين في شؤون الاعلام، والمجتمع المدني، وحوار الحضارات، وكان من المأمول أن تستكمل الخطوة باقامة مفوضية لشؤون العلاقات العربية – الكردية، تتحول مرجعية تاريخية ومعلوماتية، وتؤسس لصياغة مشروع حضاري واقعي لحل المسأله القومية الكردية في بلدين عضوين بالجامعه العربية على اساس مبدأ حق تقرير المصير واعادة الاعتبار للتآخي القومي بين الشعبين على مستوى المنطقه والعالم وبذلك تكون قد ساهمت في دعم دولتين عربيتين قبل اكرادهما وتكون قد أوجدت قاعدة متينه لوحدتهما الوطنية والجغرافية والتاريخية وأزالت عن اكتافهما عبئا ثقيلا ، وأوقفت مصادر الاستنزاف في كيان البلدين ومن اجل ان تكون الخطوة ناجحه ومؤثرة من المفيد أن تبادر الامانة العامة للجامعة الى عقد لقاء ثقافي عربي – كردي في مركز الجامعة تشارك فيه نخب الشعبين لاجراء حوار صريح ومفتوح حول الماضي والحاضر والمستقبل .

بهذا تكون جامعه الدول العربية تسد جزءً من فراغ دورها الكردي وتؤدي قسطاً من واجباتها المنصوصة عليها في ميثاقتها ، وتسدي خدمة الى القضيتين العربية والكردية في وقت عصيب ودقيق وخطير تمر به منطقتنا .

التلاقي الكردي – العربي كان يحصل طوال تاريخنا المشترك خلال الاحداث والتحولات العظيمه وفي فضاء أوسع من حدود الدول والكيانات القائمة . بدءً بالفتوحات الاسلامية وانضمام الكرد سلماً الى الدين الجديد ومروراً بعهد الامبراطورية الايوبية التي شملت التلاحم بين كردستان وبلاد الشام ومصر وحتى اليمن في مواجهه المعتدين والحفاظ على المقدسات المشتركة ، وانتهاء بمرحلة مواجهه الكولونيالية التي شملت مواجهه المستعمر في العراق وبلاد الشام من اجل الحرية والاستقلال. فهل ستعيدنا جامعه الدول العربية مرة اخرى الى ذلك الفضاء الواسع في التلاقي العربي – الكردي على مستوى الشرق الاوسط من اجل اعادة بناء صرح التآخي الذي عبث به العابثون وبناء قاعدة التعايش من جديد حسب مبادئ التعدديه والاعتراف بالآخر الكردي وحقه في الحياة الحرة الكريمة .

عندما يتوحد الخطاب الشوفيني – بين السلطة الاستبدادية ومثقفييها

كشف الجدل الساخن حول مصير كورد العراق وارادتهم في خيار الفدرالية الكردستانية التي أقرها برلمانهم الشرعي المنتخب عن اشكالية جديدة في الحياة السياسية العربية وبخاصة على المستوى الذي بلغته فئات مثقفة تعيش كما يبدو على هامش عملية انتاج الوعي المجتمعي وتنقاد سريعاً الى سلوك النهج الذي تسير عليه انظمة الاستبداد بل وتقدم لها الخدمات – النظرية – حول حاضر ومستقبل البلدان، وتبحث لها عن حجج واسباب لادامتها عبر ترقيع عوراتها وقومنة انحرافاتها وتخلفها عن الاقدام على تنفيذ الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتحصل هذه الفئات لقاء خدماتها على حصص ومواقع وعلاوات بشكل سخي ليس اقلها وضع صحف وقنوات اعلامية وفضائيات تحت تصرفها أو توظيفها في مؤسسات تجارية أو ثقافية وحتى دبلوماسية لتقوم بالواجب على اكمل وجه.

يمكنك أن ترى على سبيل المثال – بعثياً – لم يكن يرضى باقل من (اسقاط الانظمة الرجعية) وتحقيق (الوحدة العربية الفورية) وفرض الرسالة الخالده أو (شيوعياً) كان يناضل من اجل (الاشتراكية) بقيادة (دكتاتورية البروليتاريا) وعلى انقاض الانظمة (العشائرية القرو وسطية) و (سحل عملاء الامبريالية والصهيونية) أو (قومياً عربياً ناصرياً) يناضل من اجل (القضية المركزية للامة العربية) التي باعها (حكام السعودية والخليج) أو (اسلامياً من الاخوان أو التكفير والهجره أو حزب التحرير) كان يخون كل الناس ويكفر المسلم والمسيحي واليهودي (ويهددهم) بالويل من نار جهنم في الارض والسماء، نعم بامكانك أن ترى بكل سهولة جميع هذه النماذج مجتمعين أو منفردين في اية (فضائية عربية) أو اية مؤسسة صحافية وخاصة خارج حدود بلدان المنشأ والمستقرة في اوروبا أو بلدان الخليج وهي تقوم (بواجباتها) القومية والوطنية والدينية والاخلاقية في خدمة المنهج المرسوم بكل دقة وبجميع التفاصيل وبكل الخطوط الحمر والصفر والخضر.

منذ ان سقط النظام الدكتاتوري اثر عملية تحرير العراق بفضل ارادة شعب العراق بكل مكوناته ودعم ومساندة قوات التحالف ورغم معارضة ورفض الانظمة العربية واخواتها من قوى وتيارات الثلاثي المهزوم والمأزوم والفاشل ومن خارج الحكم والسلطة ، ومنذ أن بدأت القوى السياسية والاوساط الشعبية العراقية بالتفكير والعمل على اعادة بناء العراق الجديد مستفيدة من هذه الفرصه التاريخية السانحة التي تنتظرها بقية الشعوب العربية والاسلامية في منطقتنا ، وذلك كواجب وطني لابد منه للتوصل الى بناء ماهدمته الدكتاتورية طوال اربعة عقود ومن ضمنها اعادة ترميم العلاقات الكردية – العربية وفق مبادئ حق تقرير المصير والاتحاد الاختياري والشراكة الحقيقية المبنية على الاحترام

المتبادل والتوافق والعيش معا بسلام ووئام . ومنذ أن بدأ شعب كردستان العراق عبر قيادات السياسية وممثليه الشرعيين بطرح ومناقشه البرنامج الكردستاني للسلام وهو عبارة عن وجهة نظر كردستانية في مسألة النظام البديل القادم والفدرالية التي يراها الكورد مناسباً للعلاقات الاستراتيجية الكردية – العربية في اطار العراق الديموقراطي الواحد ، والطرح هذا بحد ذاته هو مساهمة كردية ايجابية في بناء عراق المستقبل ولصالح الشعب العراقي بكل مكوناته القومية والدينية . أقول بعد ذلك بدأت عناصر من تلك الفئات المشار اليها باطلاق " النفير القومي " وبعصبية بالغة وتحامل حاقد وموقف عدواني مسبق ، حول مصير العراق والدعوة الانفصالية الكردية والتباكي على وحدة العراق ، والتأكيد على ان هناك تقسيم للارض " العربية " وبدأت بالتفنن في صوغ العبارات التضليلية الاتهامية ضد الكرد التي لاتستند الى أي دليل وتتبارى في اختلاق العبارات – القومجية – والطعن حتى بمبدأ حق تقرير مصير الشعوب ، وبالحلول الفدرالية للمسألة القومية وبارادة الشعب الكردي في اختيار مصيره في وطنه .

لم يقف الامر عند هذه الحدود ولم تكتفي انظمة الاستبداد التي تسيطر على المراكز الاعلامية العربية برمتها وخاصة الفضائيات بنشر وتلميع اقوال واضاليل وتحليلات تلك الفئات " المثقفة " التي تعيش من " خيراتها " وتحمل سيوفها ، بل بدأت تلك الانظمة الفاسدة ومن اعلى قمة الهرم السلطوي احياناً باعلان " الحرب القومية الشوفينية " على الكورد ورفض تطلعاتهم والطعن العنصري بحقوقهم المشروعه واذا كان اللقاء السوري – التركي على مستوى " القمة " قد عبر عن هذه " الوصمة " والفضيحة المبدئيه والاخلاقية تجاه شعب صديق للامة العربية ، فان تصريحات بعض "الزعماء والرؤساء والامراء والملوك" العرب قد اكملت المسيره (الشوفينية) دون حياء وبمعزل عن المبادئ القومية والاسلامية والانسانية ، وكان آخر المعزوفه (العنصرية) وليس آخرها قد تردد صداها في المؤتمر السنوي لمركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في ابوظبي عندما اعلن الامير (تركي الفيصل) السفير الحالي للسعودية في (لندن) عن رفض (سموه) للفدرالية الكردية التي ستؤدي (حسب علمه ومعرفته الامنية) الى تقسيم العراق (منذ متى يحرص الامراء السعوديون على وحدة العراق خاصة اذا صدر من واحد له باع طويل في تخريب افغانستان وتجزئة شعبه (قوميا وطائفيا) وادى بهذا البلد الى منزلة القرون الوسطى في الجهل والتخلف، ويحمل في رقبته مسؤولية مقتل عشرات الآلاف من ضحايا الحرب الاهلية).

أما الصوت الاخر فكان لوزير خارجية تلك الدولة العظمى (قطر) الذي سار على درب الامير السعودي بشأن معاداة الكورد وحقوقهم المشروعة مع انه للتاريخ كان اكثر صراحة من سابقه عندما قال : " نحن دول لنا مصالح يجب أن نحميها وان نحمي شعبنا ولن نخجل لوجود القوات الامريكية لحمايتنا " فيا ايها الامير اذا كنت تتمسك بمصالحك فلماذا لاتحترم مصالح شعب كردستان ، ولماذا

لاتخجل من علاقاتك الامريكية وحتى الاسرائيلية وانت وزير في دولة مستقلة ذات سيادة فلماذا تحجب هذا الحق في طلب الحماية من شعب مغلوب على امره يناضل حتى الآن في اطار حركة تحرر وطني للحصول على حقه المشروع ؟

أن الحملة الظالمة (العنصرية) ضد شعب كردستان العراق التي مازالت في اطارها الاعلامي والسياسي ماهي إلا دعوة صريحة الى العداء تقودها انظمة استبدادية فاسده لاتقيم أي وزن او اعتبار لشعوبها وهي بذلك تتورط في اشعال حرب عربية – كردية عنصرية وتعمل من اجل فك الارتباط التاريخي بين الشعبين الصديقين اللذين تعايشا منذ قرون ويتعايشان الآن في اوطان مشتركة ، وهي بذلك تخدم مصالحها السلطوية ولاتعبر بتاتا عن جوهر القومية العربية أو الموقف الشعبي العربي الاصيل المتمسك بالتآخي القومي بين العرب والكورد وبالشراكة العادلة المبنية على مبادئ حق تقرير المصير والاتحاد الاختياري والعيش معاً بسلام.

البديل الوطني من اجل عراق تعددي هو الحل

في مقالته المنشوره بصحيفة – الحياة – (24 / 6 / 2003) يتباكي السيد مصطفى الفقى – على عروبة العراق وكأنه يربط انحسار المد العروبي كما يراه هو في ذلك البلد بسقوط نظام الطاغيه ، ولذلك يحذر العرب "من مغبة ضياع العروبة"، "وظهور النعرة الشعوبية" واحتمال مساومة عراق المستقبل بابرام السلام مع اسرائيل و سداد البوابه الشرقيه للامة العربية. ويبدى قلقه البالغ جداً على مستقبل هذا البلد كما كان ومازال يبدي القلق نفسه على عروبة السودان من المد الافريقي، وبالاخير لايجد السيد الفقي افضل من "الاعتصام بالعروبه كوقاية للهوية العراقية" وهو في مقالته يقرر بأن العراق " بلد عربي اصيل العروبه تشكلت قبائله من هجرات عربية استقرت بين النهرين منذ الفتح الاسلامي " ويخلص الى القول " ان عروبة العراق هي عروبة مستقره وليست عروبة وافدة " .

بادئ ذي بدء وقبل الدخول في خوض التفاصيل اجد نفسي مضطراً الى القول بأن آراء ومواقف كاتب هذه المقالة حول العراق أثارت دهشتي واستغرابي ولولا معرفة شخصيته ومكانته لحسبت أن حاملها أحد المستشرقين الاجانب من الذين يجهلون حقائق تاريخ وجغرافية المنطقه عامة والعراق على وجه الخصوص.

أما وانه يطرح نفسه ككاتب قومي عربي يحمل افكاراً ومواقف يطرحها ويدافع عنها فليسمح لنا بمناقشتها من باب الحرص على الحقيقة ، ومن منطلق التوصل الى قواسم مشتركة واتفاق طوعي وتعاقد مبدئي وتفصيلي حول مسألة التعايش المشترك بين مكونات المنطقه عموماً والعراق خصوصاً على الصعد القوميه والدينية والمذهبية والاجماع حول الحاضر والمستقبل على صيغ دستوريه وقانونية تنظم العلاقات وتحدد الحقوق والواجبات وتضع حداً نهائياً للشوفينية والاستعلاء القومي والفكر الشمولي واساليب الهيمنة والاحتراب والتقاتل والتخوين التي عانى منها العراق لاكثر من ثلاثة عقود ومازالت دول وشعوب المنطقه تكتوي بنيرانها حتى الآن.

المقالة تثير عدداً من القضايا المحورية التي تواجه شعوب المنطقه خاصة في وقت يتطلب فيه البحث عن بدائل عبر عملية التغيير المطروحة والتي باتت تشكل حاجة موضوعيه لايمكن تأجيلها أو فصلها عن مسار حياة شعوب منطقتنا التواقة الى حياة أفضل والطامحة الى الخلاص من قيود الانظمه الدكتاتورية والسلطات الاستبدادية، ومن آيديولوجيا البنى الفوقية السائده والقوالب الثقافية الجامدة التي تنظّر لعهود الظلام والعنصرية والاصولية. ومن اجل التصدي للافكار والمواقف الوارده في المقالة ومتابعة جوانبها المختلفه وطرح البديل الامثل المتوافق مع سمات وضرورات وشروط المرحلة التاريخيه الجديده لابد من التوقف أمام القضايا التاليه:

أولاً : في مفهوم العروبه التي يبدي الكاتب تمسكه بها وغيرته عليها هل هي كما مارسها النظام السابق المنهار في بغداد والتي تجسدت في فكر حزب البعث وفي الخطاب السياسي الذي ساد طوال

ثلاثه عقود وجلب الكوارث والويلات واثبت فشله مرات ومرات منذ حرب حزيران عام 1967 وحتى الآن . ثم ماذا عن مسؤولية الفكر القومي في الازمة الراهنه والذي مازال يعتنقه قطاع واسع من المثقفين عن الهزائم التي تلحق بالشعوب العربيه ان كان في قضايا التنمية والبناء والتطور أو في مجالات الديمقراطيه وحقوق الانسان والتقدم، أو بخصوص المسألة القوميه وفي مقدمتها القضيه الفلسطينية، وما هو رأي الكاتب في تعريف العروبة التي هي عبارة عن جملة من التيارات والمواقف والممارسات والنظريات. فهناك (كأية حركة قوميه في العالم) عروبة ذات مضمون وطني تحرري انساني ديموقراطي، وهناك ايضاً عروبة من نوع آخر اثبتت معاداتها للحريه وحق الشعوب وجلبت الهزيمة للنضال العربي ومارست القمع والاستبداد ضد الشعوب والقوميات غير العربية واصبحت عامل انقسام ومثيرة للفتن ، وسبباً في اثارة النعراث العنصريه والطائفية وتفتيت الوحدة الوطنيه كما ترينا تجربة عروبه حزب البعث في العراق وبدرجات متفاوته في سوريه، وعروبة تيارات سياسيه وثقافية موزعة بين البلدان العربية في المشرق والمغرب .

ثانياً : في التكوين القومي للشعب العراقي وخصوصية نشوء الدوله العراقية الحديثة . فكما هو معلوم قامت الدولة العراقية المستقله منذ بداية عشرينات القرن الماضي على اساس صيغة مركبه تجمع العرب والاكراد والقوميات الاخرى وحسب شروط دوليه من جانب عصبة الامم تضع بعين الاعتبار ارادة شعب كردستان – في (لواء الموصل) حسب تعريف ذلك الزمان في تقرير مصيره ، وبعد انبثاق الجمهوريه حمل دستورها الاول في مادتها الثالثه بندا ينص على " شراكه العرب والكرد في الجمهوريه العراقية " ثم جاء الاعتراف الرسمي الدستوري والقانوني بصيغة الحكم الذاتي كردستان. وكما هو معلوم يشكل الكرد ما يقارب ربع سكان العراق . كل هذه الحقائق والمبادئ اراد كاتب المقالة القفز فوقها والانطلاق من كون العراق بلد عربي اصيل والعروبة فيها ليست وافدة رغم اعترافه باستقرار العرب في العراق منذ الفتح الاسلامي . نعم يصح القول أن عرب العراق جزء من الامه العربية وليس العراق، لان كرد العراق جزء من الامة الكردية ، وتركمان العراق، وكلدان العراق، واشوريو العراق ليسوا جزءً من التكوين القومي العربي.

ثالثاً : حول معاني مصطلحات وردت في المقاله وهي من مخلفات العهود القديمه البائدة تشتم منها رائحة الشوفينية والتميز القومي والاستعلاء مثل مصطلح (الشعوبية) و (البوابة الشرقية للامه العربية) فالاول كان يطلق منذ عهد الامويين على حركات الشعوب غير العربية التي ابتليت بالاضطهاد

القومي والقمع ومصادرة الثقافة القوميه والهوية والتي كانت تحاول بين الحين والآخر الخلاص من معاناتها وتحقيق نوع من الاستقلال والتحرر . كما اطلقه حكام البعث في العراق وسورية على الحركة التحرريه القوميه للشعب الكردي كنوع من انواع الاتهام والادانه والعداء . أما المصطلح الآخر فيكفي ان يكون مخترعه في سبعينات القرن المنصرم كاتب روايات الطاغيه صدام حسين وهو على اي حال ظهر خلال المد الشوفيني وبالتحديد في فترة احتدام الصراع العنصري مع (الفرس المجرس). فهل يسترجع الكاتب هذه المصطلحات البائدة والمفلسة مرة اخرى لنشرها في الفضاء الثقافي من اجل تضليل الجيل الجديد وحرفه عن معركته الحقيقية في البناء والتجديد والمعرفة والثقافة الديموقراطية على قاعدة خطاب سياسي (ثقافي) جديد.

رابعاً : في الموقف من حل المسأله القوميه للشعوب والقوميات والاثنيات التي تتقاسم العيش مع الشعب العربي في بعض البلدان مثل : العراق وسورية والسودان وبلدان شمال افريقيا وكذلك مسائل الهويات الدينية والثقافيه كما في مصر ولبنان . لان جزءً أساسياً من الازمه الراهنه يعود الى وجود خلل في العلاقات العربيه مع تلك العناصر والمكونات وغياب اي برنامج وطني ديموقراطي يؤسس لايجاد الحل السلمي المناسب لتلك القضايا التي مازالت تؤدي الى نزيف بشري واقتصادي ومشكلة حضارية واخلاقية تتفاقم يوماً بعد يوم .

وبخصوص الموقف من هذه القضايا يسلك الكاتب اسهل واقصر الطرق وهما التجاهل الكامل لحقوق الآخرين ، والتشبث في شرنقة – الأنا – على حسب المقابل، والتهرب من طرح مفهوم وطني ديموقراطي حول الحاضر والمستقبل والمضي قدماً في نهج المهزومين تجاه مسألة الديموقراطيه والتعدديه وقضايا الشعوب والقوميات .

خامساً : في مفهوم بديل النظام المنهار حيث يجمع العراقييون بمختلف قومياتهم وميولهم السياسيه ومنابعهم على ان البديل الانسب في حالة العراق هو تعزيز الانتماء الوطني العراقي على اساس تعددي فدرالي تعاقدي حر وديموقراطي وهذا الخيار لايشكل اي تهديد لعروبة العرب العراقيين بل هو نقيض عروبة النظام الدكتاتوري البائد ، والفكر الشمولي الشوفيني واتباع مقولات الحزب الواحد القائد للدوله والمجتمع . ذلك الفكر الذي عجز عن انجاز مهام التحرر والتنميه والاستقلال والتقدم وظل مسيطراً بقوة الحديد والنار حتى التاسع من ابريل / 2003 الذي دشن تحولا تاريخياً عميقاً في العراق مازالت نتائجه تتواصل هناك وفي بلدان الشرق الاوسط برمتها .

لماذا – استعباط – الرأي العام ايها - الامام

2003 / 3 /15

نشرت الشرق الاوسط (11 / 3 / 2003) مقالا للسيد غسان الامام تحت عنوان لايخلو من – العنصرية – وهو : (" استكراد" ادارة بوش في شمال العراق) . لان كلمة " الاستكراد " رغم ترداها في مصر بين علمة الناس بصوره عفويه الا انها تشير في اوساط النخبه الثقافية المصرية الى – السذاجه – والقصور – وانعدام الوعي . خاصة وان العنوان الاستفزازي لمشاعر الكرد يقترن باطلاق تسمية شمال العراق على كردستان العراق. ولنترك السيد الامام يسبح في فضائه الشوفيني لننتقل الى ابداء بعض الملاحظات حول مضمون مقاله.

يقوم الكاتب بممارسة لعبة " ذكية" في محاولته صرف الانظار عن الاخطار الحقيقية المحدقة بالعراق – عراق الوطن والشعب – وليس عراق النظام وذلك باثارة الانتباه المصطنع حول دور اكراد العراق الذي يصوره الامام كسبب وحيد لمآسي وازمات العراق والشرق الاوسط حيث يعتب على الاعلام العربي قصوره في اكتشاف بؤرة العدو الحقيقي التي تتعشعش في كردستان العراق الساحة التي تحاك عليها المؤمرات ومخططات (لعبة الامم) وبذلك يقدم سماحة – الامام – خدمة جليلة " للعدو " الرئيسي " الامبريالية والصهيونية " حيث يفتي للجميع ويزيل عن العدو مخاطره ويحوله الى حمل وديع ويعتبر الكرد هو العدو الرئيس للامة العربية .

يقوم الكاتب بدوافع النخوة والغيرة على العقل الامريكي الذي – استكرده – اكراد العراق واستباح –سذاجته – ليشي للامريكان بأنهم اصبحوا ضحية الاستدراج الكردي رغم نظامهم المؤسساتي الراسخ ومراكز بحوثهم ومخابراتهم وخبرائهم وتاريخهم الدبوماسي الطويل وتجاربهم الغنيه في مجال العلاقات مع شعوب العالم في مختلف الاصقاع .

ولمعلومات السيد الامام فان العلاقات الكربية – الامريكية حديثة العهد سبقهم الى ذلك كل شعوب وبلدان المنطقه . وان الاكراد طوال حقبة الحرب الباردة كانوا مثلهم كمثل الفلسطينيين على رأس قائمة العدو في الاستراتيجية الامريكية لان حركتي الشعبين التحرريتين جاءتا كرد على الغدر الاستعماري وخاصه معاهدة سايكس – بيكو التي قسمت اوصال كردستان وثبتت فلسطين تحت الاستعمار الصهيوني، واتخذ الغرب عموماً والولايات المتحدة على وجه الخصوص موقفاً عدائياً لحقوق الشعبين . واستثنتهما من الاعتراف بحق تقرير المصير. وبعد انتهاء الحرب البارده اعلنت الادارات الامريكية

المتعاقبه مراراً وتكراراً عن تخليها عن السياسات الماضية وبدأت الانفتاح على عديد من حركات التحرر الوطني وبينها الفلسطينية والكردية.

وفي السنوات الاخيره وبشكل خاص خلال ادارة الرئيسين كلنتون وبوش ثم الالتزام الامريكي باقامة الدوله الفلسطنيية وقبل نحو من اسبوع التزم الرئيس بوش وللمرة الاولى في تاريخ الولايات المتحدة بالفدرالية كحل ديموقراطي سلمي لقضية اكراد العراق ، تلك الفدرالية القائمة منذ 11 عام نتيجة انتخابات حرة ديموقراطية . هذا الموقف المجزأ الذي لايشمل حقوق الاكراد في تركيا وايران وسورية . ومن الواضح ان الكرد ليسوا مسؤولين عن الحرب المعلنة على النظام العراقي ولم يطلبوا من اية جهة احتلال العراق والمسؤولية كلها تقع على عاتق النظام الدكتاتوري، والنظام العربي الرسمي.

اما اعتبار الكاتب أن العراق جزء من الوطن العربي الكبير وان المستهدف هو عروبة العراق لصالح التقسيم و – التكريد – فلا اعتقد أنه يجانب الصواب بذلك . نعم ان العراق العربي هو فعلاً جزء من البلاد العربية وبالمقابل فان العراق الكردستاني هو جزء من البلاد الكردية ، وان الكرد لم يطالبوا ابداً الانفصال عن العراق رغم أن ذلك حق من حقوقهم الاساسية حسب مبادى القانون الدولي وشرعه حقوق الانسان.

وما الفدرالية المعمولة بها الآن الا صيغة واقعية متقدمة لتنظيم العلاقات الكردية – العربية داخل اطار العراق الموحد على اساس التعاقد والتوافق والمصير المشترك . من الغريب أن السيد الامام يحكم على مختلف الاطراف المعنية بالشأن العراقي ومنهم(الولايات المتحدة الامريكية وتركيا وايران والاكراد والشيعه اي اكثر من 85 % من الشعب العراقي) با (لاستكراد) و – الاستهبال – ويعتبر – الجدع – نفسه وصياً وعالماً بكل شي في العراق – فيستعبط – بذلك الرأي العام وشعب العراق .

اما تشكيكه بحالة الاستقرار والازدهار التي تتمتع به المنطقه الكردية في العراق فمردود لان هناك وثائق وتقارير صادره عن منظمات حقوق الانسان وبرلمانات اوروبا ورجال الصحافه والاعلام من العرب والاجانب تؤكد كلها على الحاله الجيده سياسياً ومعاشياً ، وانسانياً ، وتعليمياً وديموقراطياً وكذلك بخصوص تعايش القوميات والاقليات والاديان والمذاهب بصورة سلمية على أساس التسامح والاحترام المتبادل والاعتراف بحقوق البعض.

يصل الامر بالكاتب الى حد تأييد مبطن للتدخل العسكري التركي في كردستان العراق وذلك على الاغلب من اجل القضاء على التجربه الفدرالية الكردية وسحق الشعب الكردي حيث يتطوع بالقول : "

أذكر هنا بان الاتراك يملكون ترخيصاً رسمياً – كارثياً – من صدام في اتفاق سري معه منذ الثمانينات يسمح لهم بالتوغل في شمال العراق مسافة تتراوح بين 40 – 60 كم وهو ليس بحاجه كا الامريكيين الى ترخيص من مجلس الامن ".

ان – الترخيص – الذي يدعيه الكاتب عباره عن اتفاقية امنية سرية غير مصدقه من اية مؤسسة شرعية عراقية وبالتالي لاتلزم شعب العراق ، ولا المعارضه العراقية ولا الشعب الكردي ولا الهيئات الدولية . ومن الملاحظ أن الكاتب جعل مسافة 15–30 كم الى 40–60 كم. وهذه يدخل في باب التمنيات غير البريئة. وذلك من اجل وصول الجيش التركي الى المدن والمركز الكردية.

ان كرد العراق يدافعون منذ وجود الدوله العراقية عن سيادة هذا البلد ووحدته رغم أن الكثير من العرب كانوا يديرون ظهورهم لواجب التصدي للعدوان كما يفعل الآن بعضهم في تشجيع التدخل التركي ومنهم السيد الامام الذي يبدو انه لايعتبر ارض كردستان العراق المرشحة لهجوم الاتراك جزءً من الوطن العراقي .

ثلاثي مهزوم ومأزوم ... وموقف لايحسد عليه

مرة أخرى وبعد عقد كامل من عملية – تحرير الكويت – وحرب الخليج الثانية تعود – حليمة الى عادتها القديمة – حيث تتشبس بقايا الاحزاب الشيوعية الرسمية والاسلام السياسي والقوميين الاصوليين بمواقفها السابقه التي اثبتت الاحداث والوقائع – ألف مرة – عن خطلها وانحرافها وافلاسها . في حرب الخليج الثانية أصر هذا – الثلاثي – وركب رأسه على ان النظام العراقي سيحرر فلسطين من النهر الى البحر وسيلقن الامبريالية العالمية درساً لن تنساه ومن اجل هذا – الهدف النبيل – يجب تناسي محنة الشعب العراقي والقفز فوق طبيعة النظام الدكتاتوري لان الخاص يتبع العام وهناك الاهم الى جانب المهم ، أما الاكراد فهذا ليس وقتهم وعليهم تأجيل موضوعهم وما كارثة – حلبجه – الا دعاية امبريالية . والآن وبعد توقف الحرب البارده وانهيار دول المنظومة الاشتراكية وبروز القطبيه الواحده وحصول تحولات جذريه على الصعيد الكوني كان من نتائجها البارزة محاولات – الامبريالية – الامريكية تبييض صفحتها ومراجعة مواقفها خاصة وانها تشعر بالمسؤوليه تجاه السلم والاستقرار وامام المجتمع الدولي وهي بصدد الاعلان والتأكيد على احترام حقوق الانسان ، وحق الشعوب في تقرير المصير وازالة الانظمة الدكتاتورية الحليفة منها والمعادية وقد اثبتت ذلك على الصعيد العملي في عدد من بقاع العالم مثل – يوغسلافيا السابقه – وتيمور الشرقية ، والعراق الآن ، كما ان الاداره الامريكية وللمرة الاولى في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية تعترف بحق تقرير مصير الشعب الفلسطيني وتدعو علانيه وامام الهيئات الدولية الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وكذلك تعترف باراده شعب كردستان العراق في خياره الفدرالي . في هذا الوقت بالذات وازاء عمليه – تحرير العراق من جانب التحالف الدولي وتحت شعار – اسقاط النظام الدكتاتوري – في بغداد والديموقراطية للعراق وبالاتفاق والتنسيق مع القوى الوطنية والديموقراطية العراقية وفي وقت – ترتعد – فيه مفاصل الانظمة الدكتاتورية الاخرى المجاورة للعراق على وجه الخصوص لانها تشعر بالاسى على سقوط نظام لايختلف في طبيعته وتكوينه وسياسته كثيراً عنها ، وتخاف نفس العاقبه عاجلاً أم آجلاً لذلك فهي مضطرة الى اعلان – الرفض اللفظي – للحرب ودون اي تحرك عملي مع التردد واللعب على الكلمات وذلك من اجل تعزيز مواقعها ومحاولة التفاهم بالاخير مع الاداره الامريكية بشكل من الاشكال، ومن اجل ذلك فان هذه الانظمة تقوم في وضح النهار – بسرقة – شعارات المعارضه الوطنية وترفع عناوين قومية ودينية وتتحول من – العلمانية – الى الاصولية على غرار ما يقوم به نظام بغداد حيث تحول رأس النظام الى – آية من آيات الله العظام – لاهم له سوى الحرص على العتبات المقدسة في العراق . نعم تقوم هذه الانظمة بمحاولة الاحتماء بضحاياها من ابناء الجماهير الشعبية وبشعارات خصومها ومعارضيها الحقيقيين . انها لعبة مكشوفة قصيرة الامد ومقلب سحري سينقلب على الساحر . نقول في هذا الوقت بالذات تقوم قيادات مهزومة ومأزومة بفكرها وسياستها ووجودها التنظيمي ومواقعها

الوطنية باقتراف خطيئة اخرى واضافة انحراف آخر الى سجلاتها القديمة عندها – تزايد – على موقف النظام – التكتيكي – من الازمة العراقية المستند الى مصالحه ومستقبله والذي يخدمه في تعامله مع الادارة الامريكية حيث – عند بثينة الخبر اليقين – نعم تقوم قيادات – مهزومة من بقايا الاسلاميين والشيوعيين والقوميين من جبهة النظام وخارجها باعلان الموالاة للموقف – القومي – للنظام والتضامن مع النظام العراقي الدكتاتوري دون عناء الالتفات الى محنة ومستقبل الشعب العراقي من العرب والاكراد والقوميات الاخرى وذلك تحت يافطه محاربة – الامبريالية – . ان البعض من هؤلاء – مجبر – على اتخاذ مثل هذه المواقف الانتهازية اللامبدئية ، والبعض – يزايد – لكسب الجماهير . وهل يمكن كسب الجماهير عبر التضليل والديماغوجية ، والبعض يعتقد بأنه بمثل هذه المواقف المتزلفة سيصلون الى دمشق وسيحكمون سورية وستستقبلهم الجماهير من حلب الى دمشق . لقد وصل الامر ببعضهم الى توجيه التحيات والتبريكات الى عدد من انظمة اوروبا – فرنسا والمانيا وروسيا – لمواقفها الشجاعة المؤيده لصدام وقد غاب عن هؤلاء بأن مواقفها تخدم مصالحها وتتجير في عملية الصراع بين الحلفاء وخاصة حول مسألة الافضلية للشركات التي ستقوم بمهام الاعمار في عراق المستقبل ، كما غاب عنهم تاريخ تلك البلدان التي وضعت اتفاقية سايكس – بيكو ، ونفذت وعد بلفور ، واستعمرت بلداننا وشعوبنا لعشرات السنين . وهي الآن بصدد التصالح مع الادارة الامريكية لتقاسم المصالح . ان الموقف الذي اجمع عليه هذا الثلاثي المهزوم في وقت واحد يرينا فداحة تراجع الحركة الوطنية السورية والازمة العميقه التي تنخر بالعقليه السائده لهذه الاحزاب والمنظمات التي اثبتت مرة اخرى عدم اهليتها لان تكون الخيار البديل لاي تغيير ديموقراطي في بلادنا . كما اثبتت ان التغيير المرتقب للانظمة الدكتاتورية يجب ان يطال مثل هذه البضاعه الفاسده ايضاً .

نزار نيوف عندما يجسد شراكة التاريخ والجغرافيا والمصير وموقع المحاور العربي الشفاف الذي افتقدناه طويلاً

في حوار له مع احدى القنوات الفضائية الكردية قبل أيام وضع السياسي والمثقف المعارض العربي السوري نزار نيوف النقاط على الحروف وظهر صريحاً (كعادته) وبشجاعته المعهودة في طرح موقفه حول المسألة القومية الكردية في سورية ، متجاوزاً اساليب التردد والتهرب والتجاهل التي طال ما مارسه السياسييون والمثقفون العرب السورييون تجاه محنة الاكراد في سورية وما يعانونه من اضطهاد وحرمان وما يتعرضون له من مخططات شوفينية لاتخلو من العنصرية والتمييز القومي وما يطالبون به من حقوق وضمانات شرعية ومشروعه في اطار تحقيق الديمقراطية وتعزيز الوحدة الوطنية. انطلق السيد نيوف بداية من حقائق التاريخ والجغرافيا ومن وجود الكرد كشعب على ارضه التاريخية والتي شخصها حرفياً بكردستان سورية دون اي انكار لتلك الحقائق الموضوعية أو أي انتقاص لعروبة العرب السوريين وهو واحد منهم . وهذا هو المدخل السليم لبناء الموقف الصحيح والمبدئي والاخلاقي من قضية الأكراد السوريين اذ بدون ذلك لايمكن رؤية حقوق الآخر الكردي من قومية بالدرجه الأساس وديموقراطية وانسانية وثقافية واجتماعية تالياً .

الأسس التي بنى السيد نيوف موقفه عليها توضح مدى تاريخيته وصدقه واطلاعه على تاريخ سورية القديم والحديث ليس من مصادر ومؤلفات – وزارات التربية والتعليم – أو من مناهج وبرامج الأحزاب السورية (المدجنة) أو من نتاج مثقفي السلطان الذين يؤرخون انطلاقاً من توجيهات علياً ومن مصالح (الأمن القومي) نقول ليس من كل ذلك بل حسب قناعاته الراسخه المبنية على الوقائع والأطلاع الواسع والأجتهاد والأعتماد على النفس وقيمه القومية والوطنية والنضالية ، ومن هنا تأتي اهمية مكانة البحث العلمي الصادق واعادة النظر في البنى الفوقية – الثقافية والتاريخية والتربوية – التي فرضها المقاولون على شعبنا السوري وعلى مناهج التربية المدرسية والتعليم المتوسط والعالي عبر الأكراه والفرض دون اي اعتبار للعقل والذاكرة والحقائق والوقائع .

وعلى سبيل المثال عندما يقول احدهم من – الحزب القائد – انه لاوجود للأكراد في سورية فيجب أن تكون السياسة الأعلامية الرسمية مبنية على هذه الفرضية ولاتخرج عنها . وبالمناسبة فان التعليمات – العليا – التي صدرت منذ ثلاثة عقود حول منع استعمال كلمة – الأكراد – وكردستان – في الأعلام السوري من صحافة وتلفزيون واذاعة ومراسلات رسمية مازالت سارية حتى الآن ليس بالنسبة للوضع الكردي في سورية بل بكل ما يتعلق ببلدان المنطقه واكرادها واجزاء كردستانها .

لقد اخترق السيد نيوف جدارا ممنوعاً وبقي أن يجرى الأستمرار في اختراق جدران وجدران من اجل هدم البنى الفوقية الأيلة اساساً للسقوط والذي يستدعي اعادة كتابة تاريخ بلادنا وثوراتها ورجالاتها وانعطافاتها ونسيجها الزاهي الجميل وحقائقها الرائعه التي تنبض بالحيوية والتسامح والتعددية ذلك التاريخ الذي شارك فيه العرب والكرد والشعوب والقوميات والأديان والمذاهب بصورة متضامنة ووقفوا سوية أمام جحافل العدوان وقاموا معاً بالبناء والعمران ومن سوء حظ شعبنا السوري فان العديد من القوى السياسية والمثقفين وحتى المفكرين التزموا – مباشرة وغير مباشر – بتعليمات السلطان حيال هذه القضية وكل الخطاب السياسي والثقافي الفوقي المفروض بل أن البعض مارس (الرقابة الذاتية) طيله عقود ورضخ للرياح العاتية وشرور (الاجهزة) التي تعاقب دون رحمة، وهنا نؤكد مرة اخرى على الأهمية الفائقة لصوت السيد نيوف الذي يبدو للوهلة الأولى وكانه يغرد خارج السرب ولكن الحقيقة تبدأ دائماً من كلمة أولى صادقة وجريئه.

خلال متابعة قضايا الشعوب والقوميات عبر حركات التحرر القومي منذ حقبة الأمبراطورية العثمانية وحتى الآن يمكن تلمس العديد من العبر وفهم الكثير من التجارب وتكاد اغلبيتها تشير الى اشكالية العلاقة بين القومية السائدة والشعب المضطهد – بفتح الطاء – وحسب النظريات والمناهج والأساليب التي طرحت لحل المسألة القومية منذ القرن التاسع عشر وخاصة في الشرق وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط واستناداً الى التجربة الأشتراكية وحتى تجارب بلدان الغرب كان هناك دوماً واجباً على عاتق ابناء القومية (السائدة) يقضي بالأعتراف بوجود وحقوق الآخر الى درجة حقه بتقرير مصيره بنفسه أو ابداء التسامح معه الى اقصى الدرجات حتى لو اراد الأستقلال. مقابل ذلك كان واجب ابناء القومية – المضطهده – المغلوبة على امرها وحيال ذلك الموقف السليم من جانب الآخر الدعوة الى الأتحاد الأختياري و العيش المشترك والمصير الواحد على قاعدة دستورية ضامنه وتعددية معترف بها وحقوق وواجبات متساوية . وفي اطار هذا الثنائي المتناغم وهذين الموقفين المتكاملين والمتجاوبين والمتوازنين تشرع ابواب الحوار المتكافئ لبحث المصير المشترك وعلى اساس المسؤولية التاريخية والحرص المتبادل في صيانة الوحدة الوطنية والحفاظ على وحدة واستقلال وسيادة الوطن وطن الجميع.

الآخر الكردي في سورية ومنذ قيام الحركة القومية الكردية منذ ثلاثينات القرن الماضي يتمسك بمبدأ الحوار مع الآخر العربي والعيش المشترك في اطار واحد ودولة واحدة على اساس دستوري وقانوني وسياسي واضح وصريح وعلى ضوء هذا المبدأ تضمن برنامج الحركة القومية الكردية في سورية منذ البداية وحتى الآن مهمة انجاز الحل الوطني الديموقراطي عبر الحوار والتفاهم وليس عبر الأستنجاد بالخارج أو التحالف مع اعداء سورية أو طلب تدخل عسكري أو غير ذلك ونحن الآن نجتاز

عتبة قرن والفيه جديدين ومازلنا ننتظر المحاور من الآخر العربي بالرغم من أن التاريخ والمنطق والأصول يفرض أن تصدر مبادرة الحوار والتفهم من الآخر – السائد – الذي يدير كل شئ ويقود البلاد والعباد . ومن هذه الحقيقة نستقبل خطاب السيد نيوف كمحاور عربي قومي وطني ديموقراطي تحديثي بكل القبول والتقدير وهو بذلك يعبر عن مشاعر عربية حقيقية وصادقة تجاه شعبه العربي اولاً وشعبه السوري .

ثانياً ووطنه اخيراً وليس آخراً كما يعبر عن حرص لامحدود تجاه بلاده سورية ووحدتها الوطنية ومستقبلها الديموقراطي وتطورها . ولابد هنا من الأشارة ومن باب الوفاء بأن هذا الخطاب السياسي والفكري التحديثي الديموقراطي الذي يجهر به السيد نيوف وخاصة في جانبه – الكردي – كان قد جهربه منذ حوالي العقدين مناضلو – رابطة العمل الشيوعي في سورية – وتبنوه في برنامجهم وتعرضوا للمساءلة حول ذلك في اقبية التعذيب وامام محكمة امن الدولة العليا ولذلك فان تجديد هذا الخطاب يتخذ اليوم وفي هذه المرحلة بعداً حيوياً هاماً سيؤسس مستقبلاً لعلاقات عربية – كردية متينه ليس في سورية فحسب بل على مستوى بلدان الشرق الأوسط برمتها.

لا تأخذوا "الحكمة"من افـواه الشوفينيين

يتميز التاريخ الكردي بخصوصية نادره في مجال تراكم عبر ودروس غنية ومعبره في صفحاته حول مختلف جوانب مسيرة حركة الشعب الكردي القومية التحررية خلال قرون ، ومما يضفي الاهمية البالغة على التجربة الكردية اذا جاز التعبير حدوثها في مراحل زمنية متعدده ومتفاوته من التاريخ السياسي للمنطقه ومن ضمنها – كردستان التاريخية التي كانت مسرحا لمواجهات عسكرية وحضارية وقومية واقتصادية من قبل الامبراطوريات القديمة والحديثة (الرومانية واليونانية والاسلامية – العربية والعثمانية والصفوية) بحيث يكون الاكراد قد دخلوا في عمليات اختبار وتفاعل طوال تاريخهم مع عدد من شعوب الارض الاوروبية والآسيوية المسيحية والاسلامية السنية والشيعية بما تحمل من ثقافات وعادات وعقائد، واخذوا منها الكثير مما يناسبهم كما منحوا الآخرين بما يفيدهم حسب طبيعة الحياة وسنة العلاقات بين بني البشر .

ومن اجل أن لا نتوه في مجاهل الازمان الغابره ولانغوص بعيداً في اعماق التاريخ نترك هذه المهمة للمؤرخين واصحاب الاختصاص ونعود قليلاً جداً الى الوراء لمعالجة مسألة بالغة القيمة والاهمية تتكرر فصولها وملابساتها في كل الاوقات والمراحل ألا وهي حقيقة ومضمون موقف الساسة والمثقفين من النخب في القوميات السائده تجاه حقوق الشعب الكردي وخاصة في تقرير المصير السياسي ، كما لابد أن نستتبع ذلك باستكشاف اهداف ومرامي المواقف الاخيره وتحديداً بعد تحرير العراق ، والمنحى – الملتوى – لبعضها والاساليب الملتبسه لبعضها الآخر الى درجه التحايل على الحقائق والتلاعب بالمصطلحات لدى طرح القضية الكردية وبالذات مصير اكراد العراق على ضوء تمسكهم بالحل الفدرالي في اطار عراق ديموقراطي تعددي متحد .

منذ أن تقاسمت الامبراطوريتان العثمانية والصفوية موطن الاكراد قبل اكثر من خمسة قرون غلب الطابع الدموى الاستئصالي من جانب القوى السائده في تعاملها مع الاكراد وحركاتهم الاستقلالية مع استثناءات قليلة حدثت بين الحين والآخر بمبادرات السلاطين والخلفاء والقاده العسكريين وحكام اقاليم كردستان من الترك والفرس، كانت تتخذ الوعود والكلام المعسول سبيلا لاستمالة الزعماء الاكراد وما أن يمر وقت قصير حتى يقلبون ظهر المجن مرة اخرى وينسون ما قالو بالامس.

يكشف لنا التاريخ الكردي مدى ما تعرض له هذا الشعب من استغلال واحتيال وما قدمه من ضحايا من دماء زعمائه وقادته ونشطائه بل وثوراته بسبب الوثوق بعهود العدو وتأمين جانب الخصم والمستغل من القوميات السائده ، والركون الى اتفاقيات وعهود مقطوعه باغلظ الايمان ، باسم الاخوة الاسلامية حينا ومواجهة العدو أحيانا، والمصير المشترك تارة، والانتظار لقدوم النظام الاشتراكي الذي

سيزيل استغلال الانسان للانسان ، ويعترف بحق تقرير المصير لجميع الشعوب والقوميات ، أو التريث لحين تحقيق الوحده العربية التي ستؤمن حقوق كل القوميات غير العربية، وعدم الاستعجال والتحلي بالصبر لحين حل الازمات الوطنية والاقليمية عندها يمكن التفرغ لحل القضية الكردية في اجواء الاستقرار.

ولكن النتيجه كانت المزيد من الاضطهاد والاقتلاع والتهجير وتحقيق خطوات كبرى على طريق التعريب والتتريك والتفريس ووقف التطور الطبيعي لمجتمع كردستان في اجزائها الاربعة وحرمان الاكراد من كافة الحقوق لاسبب عنصرية ، وترك القضية الكردية دون حل بل وتأزيمها واضافة تعقيدات انسانية وسياسية وجغرافية اليها يوماً بعد يوم الى ان وصلت الى وضع تحولت فيه الى شغل شاغل لبلدان اربعة تقتسم الشعب الكردي بموجب التقسيم الاستعماري المعروف ، تعقد من اجلها اللقاءات والاتفاقات الامنية ولاتخفي عداءها لاي حل مطروح كما تحولت الى مصدر لاستنزاف الطاقات البشرية والاقتصادية بسبب قرار الانظمة الحاكمة بالاخذ بالحل العسكري – الامني وعدم الالتزام بالمبادئ الديموقراطية والوطنية بشأنها.

حكماء أم مفسدون

من مفارقات عصرنا الراهن وبعكس كل التوقعات المتفائلة تنضم قافلة من الكتبة المحسوبين على فئة المثقفين والمتعلمين في صفوف شعوب القوميات السائدة (التركية – الفارسية – العربية) الى مفاهيم الانظمة الدكتاتورية والتوتاليتارية الشوفينية حول الموقف من القضية القومية الكردية الموزعة كما ذكرنا بين البلدان الاربعة ، ليس ذلك فحسب بل تقوم بتقديم الخدمات الاعلامية لهذا الاتجاه واحيانا كثيرة تقوم بدور المنظر والمبرر على طريق تغطية الجرائم ضد الانسانية المتبعة بحق الاكراد. وكل من يتابع الاعلام العربي في هذه الايام وتحديداً منذ طرح اكراد العراق مشروعهم الفدرالي للسلام والشراكه مع عرب العراق " يشعر بالالم والحزن ليس لأن المواقف الرسمية تقف ضد الحق الكردي ولاترغب في استتاب الامن والاستقرار في العراق ولا تريد أي تغيير ايجابي يؤدي الى نظام ديموقراطي مستقر في العراق لان كل ذلك من اهدافها وطبيعتها منذ ان قامت انظمتها الاستبداية المعادية لشعوبها ولمصالح اوطانها. بل لأن العديد من الاقلام" – اخترنا من هذه النماذج نزار حيدر – صالح القلاب – حسين العودات – سلام عبود الذين كتبوا في صحف السفير ، والشرق الاوسط ، والسياسه ". والاصوات المفروض فيها أن تكون الى جانب الحق والعدل وان تدعو الى التآخي والصداقة بين العرب والاكراد وتطالب بايجاد الحل الديموقراطي للقضية الكردية على قاعدة مبدأ حق تقرير المصير والاتحاد الاختياري ، وتحمل سيوف الانظمة المستبده وتقف في خندقها وتصبح طرفاً في المعركة العنصرية ضد

الشعب الكردي وذلك عندما ترفض ارادة هذا الشعب في الخيار الفدرالي في العراق الديموقراطي المتحد تحت حجج وذرائع واهيه وفي اطار – تقمص – دور – الحكيم – الذي يسدي النصائح للاكراد ممزوجة بنفس قومي عنصري مبطن بالتهديد والوعيد بعظائم الامور ، وتطالب اكراد العراق بالتخلي عن الحقوق وعدم المطالبة بما يريدون والسكوت والانتظار لان الظروف الاقليمية غير مناسبه وان وضع العراق لايحتمل أن يحقق الاكراد طموحاتهم لذلك يجب تأجيل حق تقرير المصير في الاتحاد الاختياري حتى يستعيد العراق عافيته وعند ذلك لكل حادث حديث .

واصوات اخرى تتهم القيادة السياسية الكردية بالغباء والقصور وعدم فهم طبيعة موازين القوى التي لاتصب في مصلحة حرية الشعب الكردي كما تزعم ، وآخرون يبشرون بزوال مرحلة المفاهيم القومية واعتبار حق تقرير المصير للشعوب من المبادئ البالية التي لاتستحق التأييد ، والاندماج مع القومية السائدة هي الحل، وهناك من وضع الاكراد أمام خيار مر – بشكل تعسفي - : الفدرالية ستلد الحرب الاهلية في العراق . ولاننسى الذين يضعون حواجز عالية بين النضالين القومي والوطني لاكراد العراق ويزعمون بوجود التناقض بين الجانبين. أي لايجوز الجمع بين أن تكون كردياً ووطنياً في آن واحد . هذه المعادلة الجديدة التي وضعت خصيصاً للشعب الكردي دون سائر شعوب العالم .

من العبث تضييع الوقت ومناقشة اصحاب الاقلام التي تنفي وجود الكرد وتصادر حقوقه وتفتري على الحقائق القائمة ،وتتجاهل المبادئ ، ولكن لابأس من مخاطبة هؤلاء الذين يتقمصون دور - الحكماء الناصحين – والمدعين بانهم ليسوا اعداء بل واصدقاء ويريدون الخير للاكراد ويضعون حزمة من الــ – ولكن – كشرط ملاصق لادعائهم، ولشدة حرصهم يناشدون القيادات الكردية بالمزيد من التعقل والتزام جانب الصبر وذلك بالتخلي عن دفع الاكراد نحو الهاويه أي بوقف المطالبه بالفدرالية كحل للقضية الكردية في العراق .

تجاوباً مع رغبة هؤلاء بالتعامل مع – نصائحهم – بنية حسنة أتوجه اليهم باسئلة مباشره وعند الاجابة يمكن فهم نواياهم والتحقق من صدقية توجهاتهم ومدى حرصهم على الاكراد وعلى الصداقة العربية – الكردية ودعمهم لحقوقهم وهي: هل يعتبر هؤلاء ان هناك شعباً كردياً مجزءً بين دول اربعة ، وان موطنهم كردستان مقسمه بينها ايضاً ، هل يعترف هؤلاء بأن الشعب الكردي يستحق أن يقرر مصيره السياسي كأي شعب آخر في العالم هل يعتبر هؤلاء أن القضية الكردية بما هي مسألة قومية تدخل في عداد حركة التحرر الوطني، هل يعترف هؤلاء بأن دولة العراق تشكلت بمبادرة الكولونيالية البريطانية وبمعزل عن قرار وارادة واستفتاء شعب كردستان . هل يؤمن هؤلاء بأن حل المسألة القومية الكردية في العراق يعزز من فرص الديمقراطية والاستقرار في كل العراق.

ان الاجابة على هذه الاسئله كفيلة بمعرفة نواياً كل من يبدي الاهتمام بمصير العراق والاكراد والعرب ، واذا أثبت هؤلاء صدق نواياهم في الوقوف الى جانب الحق والعدل والمبادئ الديموقراطية والانسانية حينها يمكن مناقشه – نصائحهم – بروية وطرح – نصائحنا – ايضاً حول مبادئ الصداقة والشراكة والتعايش والمساواة والديموقراطية . والفدرالية الكردستانية التي تشكل الاطار السليم للحل المنشود .

اما اذا كانت – نصائحهم – ستاراً لمقاصد اخرى وقفازاً من الحرير يخبئ السموم وتنظيراً لنهج الانظمة الشوفينية الاستبدادية وكمينا مخططا للايقاع بالشعب الكردي وقيادته السياسية وتمنعهم – قومجيتهم المفرطه خاصة وان البعض من هؤلاء قد اعماهم التعصب القومي حتى من ذكر كلمة كردستان واطلاق تسمية شمال العراق بدلا منها فكيف لنا نحن الوطنيون والقوميون الديموقراطييون الحريصون على العلاقات مع الشعب العربي الصديق والمتضامنون مع قضايا الامة العربية وعلى رأسها قضية فلسطين . أن نأمن جانب هذا البعض وان نطمئن الى نواياه وان نأخذ – نصائحه – محمل الجد فنضطر أن نقول لهم حينذاك وفروا نصائحكم لاسيادكم لان الحركة السياسية الكردية قد بلغت سن الرشد

(ولكم دينكم ولنا ديننا) وان الساحة الثقافية والسياسية العربية مازالت بخير مادام فيها أمثال : معمر القذافي ، وحازم صاغيه وحميد المطبعي ، وعبدالمنعم الاعسم وكاظم حبيب وفاتح جاموس ، ومنذر الفضل ونزار نيوف وأخرون غيرهم من الذين التزموا بالمبادئ التي آمنوا بها ودعوا اليها حول حرية الشعوب وحقوق الانسان والأهم من ذلك استوعبوا حقائق التاريخ ومتطلبات العصر ، وهم بمواقفهم الصادقه تجاه اصدقائهم الاكراد وحقوقهم يخدمون قضاياهم القومية العربية ، ويقدمون الدعم لمسيرة شعوبهم نحو التقدم ويؤكدون ضمنا أن حل المسألة الكردية في العراق وسوريه وبشكل سلمي وحسب ارادة الاكراد وقرارهم هو حاجة عربية ايضاً ليس بالمفهوم الحضاري فحسب بل تقتضيه شروط تحقيق التغيير الديموقراطي والاصلاح السياسي وتعديل الدساتير والقوانين التي باتت العنوان الرئيسي للمرحلة الراهنة ، كما تتطلبه ايضاً المصالح العربية في كسب ود اكثر من /40/ مليون كردي في المنطقة الذين يشكلون الكتله القومية الثالثة أو الرابعة في الشرق الاوسط .

الكورد والعرب وكارثة اربيل نحو فهم جديد لعلاقات الصداقة

هناك شعورعام ينتاب ابناء منطقة الشرق الاوسط بكافة قومياتهم ومشاربهم وبشكل خاص من القوميات غير العربية وعلى رأسهم الاكراد بأن هناك مفاهيم ومواقف غريبة تعبر عن مزيد من الكراهية للآخروتعود بالبعض الى مجاهل القرون الوسطى والتصرفات المشدودة الى العنصرية والطائفية ونبذ وازالة المقابل المختلف ، ولا يختلف اثنان حول حقيقة حدوث ردة ثقافية في المنطقة تعمقت اكثر بعد احداث 11 سبتمبر/2001.

منذ بداية اقدام اطراف التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية على التحضير لشن الحرب على النظام العراقي ووقوف كورد العراق وحركتهم السياسية مثل سائر قوى المعارضة الوطنية العربية الى جانب المساعي الهادفة لازالة الدكتاتورية ، اصبحوا عرضة لاشرس حملة اعلامية ودعائية تنضح باالاتهامات والاضاليل من جانب ابواق الانظمة الاستبدادية وتيارات الاسلام السياسي الى درجه أن تلك الحملة لم تجد سوى الاكراد لتحمليهم مسؤولية الحرب على " العراق" والتعاون مع" الاجنبي" وتقسيم البلاد ، ومازلنا نتابع مداخلات وتصريحات ومواقف مسؤولين عرب كبار في بعض الانظمة الاستبدادية وكذلك صحافيين ومثقفين يحاولون تشوية الحقائق ويقيمون الاحداث العراقية وحقيقة الموقف الكردي بصورة مغايره للواقع تماماً ، ويتخذون مواقف مغايره لارادة العراقيين وبينهم شعب كردستان. كقول احد المسؤولين في احدى تصريحاته : حول الفدرالية :" بانها اثارة لحساسيات المكونات الاساسية للامة العربية " (جعل الكورد بجرة قلم جزءً من الامة العربية) أو قول آخر "ان اخطر ما يواجه العراق هو التقسيم الذي يعطي مجالاً لنشاط اسرائيلي في شماله" (حيث اعتبر الفدرالية تقسيماً، ثم انه بحكم موقعه المسؤول قد يفاوض الاسرائليين بل ويتحرق شوقاً لذلك وتيجاهل ايضاً النشاط الاسرائيلي في العواصم العربية) ، أو اعلان صحافي عروبي معروف رفضه للفدرالية واصراره على ان " العراق جزءً من الوطن العربي وشعب العراق جزءً من الامة العربية "، " ولامكان فيه لاية فدرالية كردستانية " و " العودة الى القديم كما هو بالنسبة لوضع الاكراد طبعاً بدون صدام حسين".

وهكذا نجد كلما حاول الاكراد طرح مظلوميتهم والمطالبه باسترداد حقوقهم نراهم يرسمون الصور السوداويه والمستقبل المظلم القاتم ويعتبرون ذلك مقدمة لحصول توتر عرقي ومذهبي . وعندما يطالب الكرد وبحسن نية ومن منطلق الحرص على التعايش بضرورة ترميم اسس الصداقة الكردية – العربية واعادة التوازن الى العلاقات المختله يكون الجواب أما بنفي وجود الكورد وبالتالي اغلاق الموضوع أو بالادعاء بأن كل شئ على مايرام والاكراد مثل سائر المواطنين يتمتعون بحقوق المواطنه والعلاقات

الاسرية والشخصيه بخير، وليست هناك مشكلة قومية كردية . وعندما يطرح الاكراد مشاريعهم السلمية وبرامجهم للاتفاق والشراكة والعيش المشترك مع العرب على شكل دولة ثنائية القومية تقوم الدنيا ولاتقعد وتتوجه سهام الانفصاليه والتقسيمية والانعزالية القومية الى صدورهم أما اذا تعلق الامر بالعلاقات الفسطينية – الاسرائيلية والخيار الرامي الى دولة ثنائية القومية كما طرحها مؤخراً السيد رئيس الحكومة الفسطينية فكل العرب يباركون ذلك دون تردد بل يناشدون اسرائيل لقبول ذلك بدل رفضها ويوسطون الغرب في تحقيقها.

مرحلة تستدعي موقفاً متجدداً :

من الحقائق التي أفرزها الوضع الراهن في بداية قرننا الحالي وكحصله لعقود من الكفاح القومي والوطني مليئة بالمآسي والتضحيات والانتهاكات وخيبات الامل وخيانات الدول العظمى واستبداد الانظمة في الدول المقسمة لكردستان ، بروز تبلور مصالح قومية كردية متمايزه ليس بالضرورة ان تكون جزءً من مصالح بعض الاطراف الرسمية العربية أو مرتبطة بها وفي الوقت ذاته ليست بالتضاد من مصالح العرب كشعب وحركات سياسية ديمقراطية وثقافية ومجتمع مدني وقوى اصلاحية تغييرية.

هذه المصالح تشكل تعبيراً واقعياً عن ضرورات اعادة التوازن الى واقع قديم مختل ، وتندرج في صلب ارادة الشعب الكردي في تقريرمصيره السياسي والاجتماعي والمستقبلي وهي بالنسبه للجانب الكردي من الأولويات المبدئية ، والقومية والوطنية والاخلاقية ، بعكس رؤية الانظمة العربية الاستبدادية التي لاتضعها في سلم الاولويات فحسب بل لاتجد لها مكانا في مشاريعها واجندتها وأمام ذلك لن يترك الاكراد مصيرهم للقدر الى مالانهاية واذا ما رفض الآخرون الشعور بالهم الكردي بما هو قضية شعب محروم من حقوقه وجزءً فاعل من الحركات الوطنية في بلدان المنطقة وفي طليعة حاملي مشاريع التغيير الديموقراطي ، فان الاكراد (أو القسم الاكبر منهم) يشعرون بأن من واجبهم ومن حقوقهم في آن واحد التمسك بهويتهم الذاتية القومية والعمل على بلورة وتثبيت هذه الهوية وتوفير شروط ديمومتها بما يترتب عليها من مطالب واهداف. وقد نجد في نتائج افرازات الحرب البارده ومقدمات النظام العالمي الجديد حقائق جديده ومنها اعادة الاعتبار لحق الشعوب في التحرر وما على الكورد الآن إلا العمل على تحسين هذه النتائج لصالحهم كما يفعل الآخرون ، والتوصل الى حل ديموقراطي للقضية الكردية على الصعيد العربي وهو بالاساس ضرورة عربية في سبيل التغيير والتقدم ولن يكون ذلك الحل المنشود مقبولا بأقل من الاعتراف بحق تقرير المصير والمتجسد بالخيار الفدرالي .

البرنامج البديل :

من تجليات الافرازات والمعطيات الجديده التي لايمكن التستر عليها أو انكارها افلاس المشاريع والبرامج التي حملها التياران القوميان المتشددان البعثي والطوراني في بلدان العراق وسورية وتركيا وتيار الاسلام السياسي الخميني – الشيعي في ايران ،ونظيره السني في الاحزاب التركية الدينية ليس بخصوص القضية الكردية في البلدان الاربعة ومضاعفة تعقيداتها وسقوط حلولها العسكرية والامنية فحسب بل حيال قضايا شعوب تلك البلدان القومية والاقتصادية والاجتماعية ، لقد حملت هذه الانظمة بكل عناوينها وشعاراتها البراقه وميولها واساليبها بذرة سقوطها منذ أن قامت على اساس دكتاتوري، والحكم الشمولي وسلطة الحزب الواحد ، وفزاعة الاحكام العرفية والاخطر من كل ذلك عندما صادرت وجود وحقوق الآخر الكردي وعملت به فتكا وابادة وقهراً بدوافع عنصرية ومذهبية وعقائدية . لذلك وامام هذه الحقيقة الساطعه هناك حاجة ماسة وموضوعية الى نهج جديد واساليب جديده وبرامج ومشاريع حديثة للاحاطة بكل المسائل المطروحه للحل وفي مقدمتها القضية القومية الكردية نعم هناك ضرورة لتطبيق ما تستدعيه شروط دمقرطة الدولة والمجتمع وتحقيق الاصلاح السياسي والتغيير خاصة أن الوقت يشهد تسارعا في وتيرة الانفتاح الليبرالي اقتصادياً مما يخلق تناقضا واخلالا بالتوازن يضران بمصالح البلاد.

صداقة تستوجب المصارحه :

الوطنييون والديموقراطييون الكورد والعرب مسؤولون عن صيانة وتعزيز العلاقات التاريخية بين الشعبين، والمسؤولية العربية تأتي بالدرجه الاولى والاساس لكونها تنبع من واقع القومية السائدة بالنسبه للاكراد وما تتطلبه من واجبات اضافيه كسلوك التراجع عن الخطأ في اضطهاد وحرمان شعب صديق خلال عشرات السنين. ينتظر الكورد من الصديق العربي ان يعترف علانيه بالشعب الكردي كشعب وقضيه وحقوق وان يحترم ارادته في تقرير المصير.

ينتظر الكورد من الصديق العربي ان يقبل بالشراكة العادلة اذا ارتضى الكورد بالاتحاد الاختياري وان لايتردد في ادانة مشاريع التعريب اينما حصلت والاعتذار عما لحق به من ويلات ومآسي جماعية وفردية وقومية .

ينتظر الكورد من الصديق العربي ان يتضامن مع كفاح الشعب الكردي العادل في البلدان والمناطق الاخرى كما هو حال الكورد عندما يدعم نضال شعب فلسطين والقضايا العربية الاخرى .

ينتظر الكورد من الصديق العربي ان يكون سباقا الى تحقيق حل عربي للمسألة القومية الكردية كخطوة حضارية معبرة في المنطقة تؤهله لمواجهه التحديات في المنطقة وفي العالم .

اما بخصوص كارثة – اربيل – التي تظهر في بشاعتها وشكلها حقداً عنصرياً بغيضا تهدف بالاساس الى فك عرى الصداقة بين الكورد والعرب فانها وفي المنظور القومي والوطني الكردي المسؤول ولدى نخبنا الثقافية ليست من صنع العرب كشعب بقدر ماهي من شطط وانحرافات تيارات سياسية شوفينية عربية وغيرعربية حاكمة وتنفيذ افراد ومجموعات عقائدية اصولية مغسولة الدماغ ، ومرة اخرى وامام مثل هذه الاحداث الجسام والظروف المحيطه بها والتأويلات التي تلفها من المناسب بل من واجب الصداقة أن يقوم الوطنييون والديموقراطيون العرب في كل مكان بادانه هذا العمل وفي الوقت ذاته بتحديدا الموقف المعلن والصريح حول حق تقرير مصير الشعب الكردي . وليعلم المتربصون ان الاكراد لن ينجروا الى مواجهات ذات طابع عنصري وهم كطلاب حق وعدل وديموقراطية سيمدون يد الصداقة الى جميع شعوب المنطقة وفي مقدمتهم الشعب العربي وسيؤكدون للعالم اجمع انهم دعاة الحوار والتآخي والتعايش السلمي وان مناطقهم المحرره في كردستان العراق ستبقى موئلاً لكل الاحرار والمكان الانسب لحوار الثقافات والاقوام وواحة ديموقراطية حقيقية في زمن النظام العالمي الجديد لحل المسألة القومية على قاعدة الاعتراف بالآخر والتعددية والسلام القومي والاجتماعي.

الشوفينية أو آيديولوجيا انظمة الاستبداد

أعاد الاجماع الوطني العراقي على صيغة قانون الحكم الانتقالي أو بنود الدستور المؤقت والذي من المتوقع اعلانه الحرارة مجدداً الى الساحة الاعلامية ودفع البعض من اصحاب الميول الشوفينية والمواقف المسبقة المعادية للحقوق الكردية القومية الى ابداء نوع من التذمر والقلق والرفض للبنود التي نصت على الفدرالية لاقليم كردستان والاعتراف بحكومتها واعتبار اللغة الكردية رسمية الى جانب العربية ، وذلك كبداية سليمة لوضع الحلول السلمية والجذرية للمسألة الكردية واعادة الدفيء ومشاعر التآخي والعيش المشترك الى العلاقات التاريخية بين الشعبين العربي والكردي بعد ان عبث بها الحكام العنصرييون والانظمة الفاسدة. وكان من المنتظر والمفيد للشعبين أن تبادر نخبهما السياسية والثقافية في مختلف البلدان والمواقع الى تحمل مسؤولياتها الوطنية والقومية والاخلاقية بالمبادره الذاتية في الاسهام النظري وبذل الجهد الثقافي لتعزيز اسس ومضمون الدستور العراقي الموقت ومن ضمنه البنود والحلول المتعلقه بالعلاقات الكردية العربية ذلك الدستور الذي هو بمثابة الوليد الجديد للعملية الديموقراطية التي تجري في العراق على انقاض حكم دكتاتوري مستبد بعد عملية تحرير العراق. هذه العملية السلمية في البحث عن البديل الوطني وعبر الاجماع الشعبي والانتخابات المرتقبه وصولاً الى الحكومة الشرعية وانهاء الاحتلال تبشر كل شعوب منطقتنا بقرب الخلاص من الاستبداد والانتقال الى حكم الشعوب والاحتكام الى المبادئ الديموقراطية والخلاص من الاحكام العرفية وقوانين الطواري، وسلطات الاجهزة القمعية وتحكم الاحزاب الشمولية واضطهاد القوميات.

نعم ومن باب الامانة للحقيقة لم تخل الساحة تماماً للاقلام الشوفينية حيث طرح عدد من المثقفين الوطنيين العرب آراء صريحة تدعم ارادة شعب كردستان العراق بما فيها حقه في تقرير المصير وتؤيد دون تردد الفدرالية التاريخية على اساس قومي التي وردة في قانون الحكم الانتقالي وتدعو الى جانب ذلك تحقيق وتعزيز علاقات الصداقة والتعايش السلمي بين العرب والكرد وفي مقدمة هؤلاء اذكر كل من المناضلين السياسيين : نتقالي وتدعو الى جانب ذلك تحقيق وتعزيز علاقات الصداقة والتعا كاظم حبيب وجورج كتن . اللذان اعتبرهما مع عشرات آخرين يمثلون حقيقة الموقف العربي الصادق تجاه الشعب الكردي وشركاء المصير في الحاضر والمستقبل وهذا لايمنع ولا ينفي وجود – الرأي الآخر – الشوفيني من جانب البعض الذي يحاول وقف العملية التاريخية، وارجاع عقارب الساعة الى الوراء ويمعن في كل مناسبه الاصرار على اعادة اجترار المواقف المسبقه والاستمرار في التعامل مع الوضع الكردي من رؤية ما قبل خمسين عاماًً ، حيث اعماه التمنطق الايديولوجي والميل التسلطي وتجاهل الآخر ورفض المقابل . وهو بذلك يثبت بوعي أو دون وعي وفاءه لثقافة القوى السائده ودفاعه عن البني الفوقية من

سلطة وموقف وفكر وخروجه من صف الجماهير ومناضلي المجتمع المدني ونشطاء عملية الاصلاح والتغيير والبناء الديموقراطي .

يتناسى هذا البعض أن محك الوطنية الصادقة والقومية النبيله والمشاعر الانسانية ونشدان الديموقراطية وارادة التغيير هو اتخاذ الموقف السليم من حقوق القوميات والشعوب الاخرى وبالاخص حقوق الشعب الكردي في كل من العراق وسورية وفي المنطقة عموماً . نعم انه محك ومقياس وامتحان لايجوز تجاوزها أو القفز من فوقها أو التحايل عليها. هذه احدى حقائق عصرنا الراهن واهم سماتها البارزه . فعليك الخيار بين أن تكون وطنيا وقومياً وأن تكون شوفينياً فلا يجوز الجمع بين الاثنين في هذا القرن الجديد وفي ظل النظام الدولي الراهن وفي ثنايا العولمة التي تبسط خيمتها على الكرة الارضية. ومن اجل التعرف على آخر – موبقات – الفكر الشوفيني نستعرض ادناه نتفا من تتاج أقلام عدد من معتنقيه :

" يسير الزعماء الاكراد في اطار استراتيجية " التحرك بقوه " للحصول على اكبر غنيمه في الوقت الضائع الذي يشهد على غياب الدول العراقية وهذا ما يفسر مساعي القيادات الكردية الحثيثه لتكريد أو كردنة الشمال العراقي حيث تتكفل الميليشيات الكردية للحزبين الكرديين بذلك واقصد حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني والحزب الديموقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني والتي ساهمت في دهم آلاف البيوت العربية والتركمانية في كركوك وقامت وهذا ماهو معروف بعمليات انتقامية وثأرية عديده نفذتها في اماكن ومدن عراقية مختلفة والاهم من ذلك بتهجير آلاف الفلاحين العرب من الاراضي الزراعية في كركوك ومن حول الموصل بحجة انها اراض كردية .. " " ان حرباً اهلية كردية عربية على الابواب هي نتيجة لسياسة التصفية العرقية التي يقوم بها الاكراد في الشمال العراقي " " ما يحزن الآن ان العقل السياسي القبلي الكردي يستعد للقيام بانفال جديده ضد العرب في الشمال العراقي في ضوء رؤيته لدولة كردية مستقبليه تتماهى فيها الدولة بالعرق الكردي "
(تركي علي الربيعو – السفير 2004/3/3)

" وبات الكانتون الكردي أو الكيان الخاص باكراد العراق مشروعاً واردا بالحاح في اجندة المشاريع الامريكية – الاسرائيلية للمنطقة مادام يأخذ مساحة من الارض العربية يقتطعها الاكراد لبناء " دويلتهم " التي ستكون خاضعة كلياً للسيطرة الخارجية المباشره وفقاً لمخططات واشنطن علماً ان قيام كيان كردي لن يضيف ابدا لبنة في بناء الكيانات الاسلامية أو يزيد قوتها وامكاناتها ولذلك يشكل مثار جدل وسخط وريبه "

(الدكتور عصمت المنلا – النهار 2004/3/5)

" ان عروبه العراق لاتتصل بمحيطه العربي بل بوطنه العربي لانـه ليس هناك مجرد محيط فحسب بل حالة قومية أي حالة وطن عربي واحد لكنه مجزأ وينشد اعادة وحدته والعراق احد اجزائه .. بينما الآن يقوم على مقدرات العراق المحتل مجموعة من الشعوبيين لهم انتماءات فارسيه وكردية وافغانيه ايضاً جاؤوابهم خصيصاً ليكونوا قادة العراق المحتل . "

(منذر الموصلي – النهار – 2004/3/3)

" لم أرفض في مقالتي الفدرالية الادارية بل نصحت بها بينما رفضت الفدرالية الجغرافية العرقية التي يطالب بها قادة الحلفين العشائريين الكرديين الكبيرين البرزاني والطالباني لاعتقادي انها ستفضي الى تمزيق العراق والقضاء عليه كدوله موحده وستسبب مشكلات خارجيه وداخلية كثيره ستعطي امريكا حرية تدخل واسعه في شؤون المنطقة كما ستفتح الباب امام تمركز قواتها في كردستان العراق في حال وجدت نفسها مجبره على الانسحاب من بقية مناطقه ويزيد من اخطار الفدرالية العرقية الجغرافية انها تضمر امكانية التطهير العرقي "

(ميشيل كيلو – قامشلو كوم – 2004/2/28)

كما يتضح من كتابات هؤلاء هناك قاسم مشترك يجمع الكل على عدد من المواقف والرؤا ومنها :

- جهل لحقائق الوضع الكردي في كل من العراق وسورية وعدم فهم لسياسة وبرامج الحركة القومية الكردية وتاريخها النضالي وكفاحها منذ اكثر من قرن ضد الظلم والاضطهاد وفي سبيل الحرية .

- حجب حق تقرير المصير عن الشعب الكردي واستثنائه من المبادئ الاخلاقية والانسانية والوطنية والديموقراطية . وعد م الاعتراف به كشعب وبحركته كحركة تحرر وطني .

- الفصل التعسفي بين نضال الشعب الكردي في سبيل الحرية والخلاص من الظلم والقمع والابادة وبين الديموقراطية والتغيير والاصلاح على مستوى البلدان والمنطقة .

- التعامل مع الشعب الكردي وقضيته العادلة بأسلوب العداء والتعالي تعبيراً عن سلوك القومية السائده .

- الحاق الاذى بالعرب والقضايا العربية عندما يجري عن سابق اصرار استهداف صداقة شعب يربو على /40/ مليون في المنطقة وله وشائج تاريخية قوية مع العرب .

- تجاهل مصالح الشعب الكردي الخاصة به في اطار تحرره والحفاظ على هويته وتحقيق امنه واستقراره وبناء مستقبل اجياله .

- محاولة فرض مواقف وسياسات على الحركة السياسية الكردية دون ارادتها ورغبتها وممارسة دور الوصي على الشعب الكردي واجباره على الرضوخ لمشيئة الآخرين ، وعدم احترام ارادة الكرد في اختيار ما يراه مناسباً له بما فيه بناء صداقاته وتحالفاته حسب مصالحه التي تتوافق مع مصالح الشعوب في البلدان التي يتعايش معها .

- الانحياز الكامل لفكر ومواقف الانظمة الاستبدادية الحاكمة المعادية للتغيير الديموقراطي والدفاع عن وجودها وامتيازاتها وسلطتها عبر تبني خطابها الشوفيني ، وهم بذلك يقفون في الخندق المواجه لقوى التغيير والتقدم والمجتمع المدني .

- رفض وإصرار في رؤية وقراءة الدور الوطني الكردي في العراق الجديد وفي مجلس الحكم وفي صياغة الدستور المؤقت من منطلق إعادة بناء عراق ديمقراطي تعددي متحد بعيداً عن الانعزالية والانفصال عن العرب وبمنأى عن أي ارتباط بمشاريع معادية للشعوب المجاورة بل قيامهم بدور سلمي في العلاقه بين القوميات وتحويل التجربة الكردستانية الديمقراطية الى نموذج لحوار الثقافات والأديان .

الفصل الرابع

الزلزال العراقي دائرة في مسألة التغيير بالشرق الاوسط

الحرب ... وقد وقعت

ينتهي الأسبوع الأول من بدء حرب الخليج الثالثة بعد مضي اثني عشر عاماً على المحاولات الفاشلة من المجتمع الدولي عبر هيئة الأمم المتحدة من نزع أسلحة الدمار الشامل من أيدي النظام العراقي ، وعدم إذعانه للقرارات الصادرة والتي وقع عليها في خيمة صفوان عام 1991 ومنها ما تتعلق بمسائل الديموقراطية وحقوق الإنسان العراقي والعيش بسلام مع الدول المجاورة للعراق . وبالرغم من الاختلاف الذي دب في صفوف أعضاء مجلس الأمن حول الوسيلة الأنجع لتنفيذ القرار 1441 الذي صدر بالإجماع، والاجتهادات التي برزت من هنا وهناك حول تفسير ذلك القرار، إلا أن الجميع كانوا متفقين على إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وضرورة انصياع النظام لقرارات الهيئة الدولية القديمة منها والجديدة، والإجماع على الطبيعة الدكتاتورية للنظام الحاكم في بغداد وخطورته على شعب العراق والدول المجاورة، واحتمال وجود صلات له مع قوى ومجموعات إرهابية في العالم.

وأمام الحرب الدائرة الآن منذ أسبوع بين التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والقوات العراقية من الجهة الأخرى ، وإزاء السيطرة العسكرية على أجزاء واسعة من الأرض العراقية ، وتوغل القوات العسكرية الغازية في العمق باتجاه العاصمة بغداد، مع ما يرافق ذلك من قصف وتدمير ومناوشات ، فان الرأي العام العالمي يستمر في رفض الحرب والذي يعتبرها حرباً عدوانية أجنبية دون أن يبدي تعاطفاً يذكر مع النظام الدكتاتوري الحاكم وهو بذلك يضع فاصلاً بين

مسألة الحرب والسلام ، وبين نظام فردي ارعن، وشعب يعاني منذ ثلاثين عاماً الاضطهاد والذل والهجرة والقمع الوحشي. ومن المفارقات الملفتة والمتناقضة أحياناً التي تظهر وترافق الأزمة العراقية:

أولاً : جيش أجنبي يغزو العراق يتمسك بتفسيره الخاص للقرار 1441 ويعتبر عدوانه بمثابة واجب دولي شرعي لإزالة تهديد يواجه شعب العراق ودول الجوار والسلام العالمي .

ثانياً : تعلن الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية وكافة الأطراف المتحالفة الأخرى في هذه الحرب والى درجة الالتزام أمام مجلس الأمن والمجتمع الدولي ، بأن الهدف من هذه الحرب هو إزالة النظام الدكتاتوري ، وأسلحته المدمرة الشاملة،والإتيان ببديل ديموقراطي ينتخبه الشعب العراقي، والقضاء على قواعد الإرهاب وتحويل العراق من سجن لشعبه ومصدر تهديد للسلامين الإقليمي والعالمي، إلى مركز إشعاع للديموقراطية والسلام والاستقرار والتقدم والرخاء .

ثالثاً : وخلال متابعة أحداث ومسار الأزمة الأوروبية من الأعمال الحربية الهجومية لقوات التحالف ، فأن الطرفين الأمريكي والبريطاني يؤكدان على تجنب ضرب المدنيين أو إلحاق الأذى بالبنية التحتية في العراق والاستعداد الكامل لمساعدة الشعب العراقي ومده بالمواد الغذائية والدواء عبر عملية واسعة من الإعلام تشترك فيها مؤسسات دولية وبينها منظمات تابعة لهيئة الأمم المتحدة .

أمام هذه الصورة المأساوية واحتمالات تفاقم الأزمة وتداعيات الحرب الدائرة وجوانبها المدمرة ومفاجاتها غير المعروفة ، فان الوقت قد فات لصيحات درء الحرب وحل الأزمة سلمياً (إلا إذا أستسلم رأس النظام) بل إن الواجب يقضي بالعمل على التفكير جدياً حول عراق ما بعد نظام صدام حسين، ومحاولة تجيير نتائج الحرب لصالح الشعب العراقي في الديموقراطية والوحدة الوطنية والسلم والاستقرار والبناء . هذا فيما يتعلق بالبلد المعني والذي يعاني من الحرب والذي يتطلب الإقدام على التحضير لإنجاز جملة من الأمور العاجلة وفي مقدمتها، قطع الطريق على أي تدخل عسكري خارجي من دول الجوار، وخاصة من جانب النظام التركي الذي أصبح تدخله وشيكاً رغم معارضة حليفه الأمريكي وحلفائه الأوروبيين والأطلسيين، وبالإضافة إلى الرفض القاطع من جانب الشعب العراقي بكل فئاته والمعارضة الوطنية العراقية والحركة الكردية على وجه الخصوص . وكذلك مضي الهيئة القيادية المنبثقة عن لجنة التنسيق والمتابعة للمعارضة العراقية ، المنتخبة في اجتماع – صلاح الدين – بتعزيز العمل المشترك والتنسيق مع قيادة الحلفاء لترسيخ أسس التفاهم حول البديل الديموقراطي لنظام صدام والتعاون في المجالات المختلفة السياسية منها والعسكرية ، وخاصة في مجال صد مخاطر القوات العراقية وأسلحتها المدمرة ، وتطهير المدن والمراكز واستقبال القوات العسكرية العراقية التي لا تريد القتال إلى جانب النظام ، والحفاظ على الهدوء والسكينة وعدم السماح لبروز أية حالات ...ثأرية أو

انتقامية لأسباب قومية أو دينية أو مذهبية أو سياسية ، والتنسيق مع الحلفاء والجهات الإنسانية ومؤسسات الأمم المتحدة لتأمين عملية الإغاثة في كافة المناطق ، وتنظيم عملية عودة المهجرين قسراً إلى أماكن سكناهم ومواطنهم الأصلية ، خاصة المهجرين الأكراد من كركوك والمناطق الأخرى .

ماذا عن الوضع الكردي ؟ ..

من الواضح أن هذه الحرب ليست حرب الأكراد ، ولم يدعو إليها في يوم من الأيام وجاءت دون إرادتهم . والموقف الكردي مازال يدعو إلى حل الأزمة العراقية سلمياً وتحقيق الاستقرار في كردستان عبر الحوار السلمي ، ولكن وبعد حدثها فليس أمام الكرد إلا التعامل على إدارة الوضع حسب ظروف مخاطر ونتائج ومسار الحرب الراهنة باتجاه صيانة وحدة العراق وفدرالية كردستان وتعزيز الوحدة الوطنية ، والقيام بالمهام القومية والوطنية التي تقتضيها الظروف الدقيقة والخطيرة الراهنة ، وتحمل المسؤولية في صيانة الأمن القومي لشعب كردستان ، بالتعاون والتنسيق مع المعارضة العرقية.

وأمام المخاطر والاحتمالات ، وانطلاقاً من مصالح شعب العراق، ومن ضمنه شعب كردستان ، فقد أقدمت الحركة الكردية بتشكيلاتها السياسية والعسكرية والأمنية والإدارية ، على الدخول في صفوف التحالف الدولي حسب برنامج واضح وشفاف ، ورؤية سلمية ، منطلقة كما ذكرنا من المصالح الوطنية العراقية والقومية الكردستانية، وملتزمة بالآمن والاستقرار للجميع، ورفض أي تدخل عسكري من دول الجوار، والحفاظ على التجربة الديموقراطية الفدرالية التي تحولت إلى نموذج لمستقبل العراق وتعايش الشعوب والقوميات في المنطقة ، خاصة في البلدان المتعددة القوميات. هذه التجربة التي يشير إلى نجاحها قادة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بشكل علني وعبر وسائل الإعلام.

أما ما يتعلق بالمواقف الإقليمية، فمن المؤسف أن سياسة الانظمة الرسمية تجاه الحدث العراقي يشوبها التردد والغموض وتكتنفها المزايدات والازدواجية، وخاصة من جانب معظم الدول المجاورة للعراق. فمنها من يحاول التدخل في شؤون العراق والسيطرة على اجزاء منه وإلحاق الأذى بشعب كردستان وذلك لدوافع عنصرية شوفينية حاقدة ، مثل النظام التركي الذي يعلم جيداً أن نياته العدوانية لن تتحق بسهوله وستكلفه المزيد من الخسائر ، ناهيك عن الرفض الدولي القاطع حتى من أقرب حلفائه . كما أن ذلك سيعمق الفجوة بين النظام التركي والشعب الكردي في كل مكان ، ولن يقبل الكرد في جميع أماكن تواجده بما فيها تركيا أن يرى ذلك النظام الشوفيني يقدم على نحر تجربته الديموقراطية والقضاء على حلمه الجميل.

إن جميع الأنظمة في هذه الدول المجاورة للعراق ليس أمامها إلا طريق واحد، وهو البدء بالإصلاحات السياسية ، وإفساح المجال لشعوبها ، حتى تقول كلمتها وتحقيق إرادتها وترضخ لمشيئة

الخيار الديموقراطي وحل القضايا العالقة بالطرق السلمية وعبر الحوار ، وفي المقدمة القضية الكردية ، وخلاف ذلك سيجلب لها المفاجآت غير السارة أبداً.

ما بعد مؤتمر لندن للمعارضة العراقية

تبرز القيمة الحقيقية لمؤتمر لندن في تجسيده لخلاصة تراكمات بدأت بالتشكل والتفاعل منذ مؤتمر صلاح الدين قبل عقد من الزمن مروراً بمؤتمرات وتحالفات وبرامج ومشاريع وتنسيق مع القوى العظمى مارستها وحققتها أطراف المعارضة الوطنية العراقية ، ومن ضمن الإنجازات التي رأت النور في هذا المجال وأضافت زخماً حيوياً – استراتيجياً ماتم في كردستان من رعاية التجربة الديموقراطية الفتية بمعزل عن الإدارة الحكومية المركزية والاهتمام بشؤون المواطنين وصيانة أمنهم السياسي والاقتصادي والمعاشي وتوحيد السلطة التشريعية والخطاب السياسي لدى القوى السائدة في المنطقتين الفدراليتين من كردستان ، وبلورة مطالب واهداف شعب كردستان ضمن مستقبل الشعب العراقي وفي إطار عراق ديموقراطي تعددي فدرالي على قاعدة الإخاء والتسامح والعيش المشترك بين كافة عناصره ونسيجه القومي والمذهبي، ومن الواضح أن تطورات كردستان الإيجابية قد دفعت القوى الدولية والولايات المتحدة على وجه الخصوص إلى مضاعفة اهتمامها بالشأن العراقي وسبباً جوهرياً لإعادة الاعتبار للمعارضة ان النظرة ا لسائدة ترى أن إزالةا العقبة العراقية تتشابه من حيث المبدأ تجربة إزالة العقبة السوفيتية عندما كرت السبحة والتحقت بعملية التغيير دول أوروبا الشرقية كافة كل بلد حسب طريقته وظروفه ووسائله الخاصة .

- تسليم النخب الحاكمة في أمريكا وأوروبا بحقيقة أن حل القضية القومية في الشرق الأوسط والعالمين العربي والإسلامي تشكل الخطوة الأساسية باتجاه توفير عوامل النجاح للحرب الدائرة على الإرهاب لان تداعيات هذه القضايا في حال استمرارها تشجع على العنف والعنف المضاد وتولد الأعمال الإرهابية والانتقامية التي تتناقض مع استراتيجية الأمن والاستقرار التي تشعر الإدارة الأمريكية أنها من أولى مسؤولياتها .

- وفي ختام هذه العوامل يجب ان لا ننسى حتمية حصول التغيير في العراق – سلماً أو حرباً وتسليم جميع دول الجوار العراقي بهذه الحتمية والتحضير لما بعد النظام الحالي ، حتى زيارة الرئيس السوري إلى بريطانيا " والذي يعارض التغيير إعلامياً حتى الآن "

تدخل في إطار تحضير مرحلة ما بعد نظام صدام حسين ويرجح المراقبون أن الهدف هو دراسة وضع سورية ودورها خلال الحرب على نظام بغداد وبعد انهياره وليس البحث في كيفية عدم إسقاطه . والزيارة البريطانية بمثابة البديل لزيارة أمريكا لاسباب سورية الخاصة ولاشك أن علاقات سورية النفطية مع العراق والتعويضات المطلوبة على غرار – الأردن وتركيا – كانت ضمن جدول المحادثات .

- ومن اجل الحفاظ على ما تحقق كردياً في مؤتمر لندن والإبقاء على وتيرة الانتصار ودرءً لمخاطر هبوطها والمضي قدماً نحو المزيد لابد من :

استثمار النجاح الذي تحقق وانتزاع الاستحقاق الكردي بجوانبه المختلفة ومتابعة تفاصيله لدىالاطراف المعنية وخاصة الدولية منها .

- الاستفادة من زخم مؤتمر لندن في جانبه الكردي الإيجابي – وترجمته في العلاقات الإقليمية وخاصة لدى الأنظمة في دول الجوار العراقي والكردستاني .

اعتبار المدة الزمنية الراهنة الفاصلة بين تغيير النظام والمرحلة الانتقالية وقتاً استثنائياً من حيث قيمته التي لا تقاس وغناه وخطورته وبالتالي منحه حقه من العمل المدروس والمتابعة الدقيقة والتقييم السليم بين الوقت والآخر حتى لا تضيع الفرصة التاريخية التي ينتظرها شعبنا بفارغ الصبر.

بلدة – صلاح الدين – أو – بيرمام ويعني بالكردية " العم الشيخ " تحتضن منذ أيام اجتماع – لجنة التنسيق والمتابعة – المنبثقة عن مؤتمر – لندن- للمعارضة العراقية والاسم الكردي يرمز إلى الجد الأكبر لصلاح الدين الأيوبي حيث منزل العائلة في بقعة تسمى – دوين – والتي تبعد عن البلدة مسافة عشرين كيلومتراً، انطلق منها والد صلاح الدين وعمه شيركو إلى – تكريت – ومن ثم إلى بلاد الشام حيث القدر كان على موعد معهما لتحرير بيت المقدس وتوحيد المنطقة بعد تحرير مصر ومواجهة العدوان الخارجي الذي انطلق من أوروبا باسم – الحروب الصليبية.

مدينة – شرم الشيخ – الواقعة في أقصى جنوب سيناء على البحر الأحمر وتشرف على الملاحة في مضيق – لجة البحر أو سهم يشرم جانب العرض- بدورها تستقبل اجتماع القمة العربية العادية . الأمر الوحيد الذي يجمع – المؤتمرين – هو التوقيت وموضوع العراق فقط أما القضاياالاخرى من اهداف واليات ومبادئ وشعارات وقرارات وتوجهات ومنطلقات وطبائع فلا جامع بينهما ولا رابط يشدهما إلى البعض سوى عوامل الاختلاف إلى درجات التناقض والتضاد .

الأول : يعبر عن طموحات وآمال الشعب العراقي بجميع قومياته وطوائفه ونسيجه الاجتماعي والديني والاثني ، ويتشكل من ممثلين شرعيين لحركات وقوى وأحزاب ومنظمات مناضلة ومعارضة لها قضية واضحة وأهداف محدده ، تنشد التغيير الديموقراطي وإطاحةنظام الدكتاتورية ونظام الحزب الواحد الذي ضرب مثلاً في التاريخ بالقوة والتدمير والظلم والدموية ، ويدعو إلى العدالة والمساواة والتسامح وإنقاذ الشعب العراقي وتعزيز دورالعراق الديموقراطي الموحد في البناء والسلم والتعايش والتطور . ويطمح في إجراء تغيير ديموقراطي شامل ومصالحة وطنية عامة عبر حكومة وطنية ائتلافية بعد إسقاطه با التنسيق والتعاون المشترك مع الحليف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الذي اخذ على عاتقه القضاء على أسلحه الدمار الشامل الموجودة تحت سيطرة النظام ، وإجراء التغيير الديموقراطي، وتحرير العراق بمختلف الوسائل بما فيها المواجهة العسكرية إذا لم ينصاع النظام إلى إرادة شعب العراق والإرادة الدولية في التنحي طوعاً وتنفيذ قرارات مجلس الآمن ، ورافضاً بشكل قاطع أي تدخل خارجي وخاصة المخطط التركي باتجاه التدخل العسكري عبر كردستان والاستعداد للمواجهة بكل السبل في حال حدوثه وذلك من منطلق وطني بالتمسك بسيادة ووحدة العراق والحفاظ على استقلاله وحدوده الجغرافية . هنا ومن خلال جدول الأعمال والمناقشات ومستوى المشاركة من جانب ممثلي المعارضة الوطنية العراقية وممثل الإدارة الأمريكية تظهر الشفافية إلى ابعد الحدود ليس حول مفهوم التغيير وبرنامجه وأسسه ومنطلقاته على الصعيد العراقي فحسب بل على مستوى المنطقة والعالم وذلك بالانسجام مع الإرادة الدولية في التغيير وحسب ما أعلنته الإدارة الأمريكية وحليفاتها في مجالات

القضاء على أسلحة الدمار الشامل وإزالة التهديدات الصادرة من أنظمة مارقة ودكتاتورية ، واحترام حقوق الإنسان ، والالتزام بحق الشعوب في تقرير المصير والإرادة الحرة وتوفير مستلزمات التطوير الاقتصادي ، والازدهار ، والتعاون الحر ، وإجراء الإصلاحات الدستورية والقانونية والإدارية وإيجاد البدائل الديموقراطية عبر الانتخابات واحترام إرادة الشعوب وحرية العمل السياسي أي بعبارة موجزة تلاقي الإرادة المحلية عبر ارادة التغيير في العراق مع قانون العصر وسمته في البحث عن ترتيبات جديدة واستكمال شروط النظام العالمي الجديد في الشرق الأوسط لصالح الشعوب في الإرادة الحرة والحياة الديموقراطية والازدهار .

الثاني : يمثل الإرادة الرسمية العربية في إطار مسلسل القمم التي تنعقد منذ حوالي نصف قرن والقمة الحالية رغم صفتها – الاعتيادية إلا أنها تعتبر استثنائية في توقيتها وسير أعمالها ونتائجها . فقد قيل عنها الكثير من جانب الإعلام العربي وأطلق عليها النعوت المختلفة على غرار :-

قمة الخوف من التغيير – أو قمة الخوف من الحرب – وقمة الخوف على الذات – وقمة الخوف على النظام العربي – أو – قمة البشاعات – وقمة الإنشاء لاقمة القرار – أو اللاقرار – ورفع العتب وتبرئة الذمم و – قمة الفشل أي فشل في منع الحرب وفشل في ترتيب الوضع بعراق المستقبل وبالآخير (قمة إنقاذ القمة) من الواضح ورغم وجود توجهات متباينة داخل قمة شرم الشيخ إلا أن الجميع من ملوك ورؤساء وأمراء ، من منتخبين حسب 99 % أو آتين على ظهر الدبابة ، من ورثة العائلات المالكة أو ورثة جمهوريين ، من صغار وكبار ، وأغنياء وفقراء. قد جاؤوا بدافع الخوف على الذات والمصير والدفاع عن كراسي الحكم ما بعد تحرير وتغيير العراق ، وهم جميعاً توحدوا في رفض الحرب التي من أهدافها الرئيسية كما هو معلن تغيير نظام العراق بما يعنيه ويرمز إليه من تغيير لأساليب الحكم وسلطة الحزب الواحد ، والدكتاتورية وصلاحيات الفرد الحاكم وحكم الطوائف والعائلات وحكم الشعب وما يعنيه من إزالة كل أنواع الاضطهاد قومياً كان أم دينياً أم مذهبياً أم طبقياً اجتماعياً، حتى القادة الذين يعادون النظام العراقي اختاروا (أهون الشرين) وهو عدم حصول التغيير حتى لو بقي النظام العراقي ووقف إرادة الحرب والهجوم العسكري. وقد تضمن البيان الختامي لمؤتمر القمة في بنده الثامن " استنكار القادة ما يتردد من محاولات رامية إلى فرض تغييرات في المنطقة " وهذا ما يكشف عن مدى استهتار هؤلاء القادة بآمال وطموحات شعوبهم وإصرارهم على المضي في أنظمتهم الدكتاتورية، والتيوقراطية، والشوفينية، والاستمرار في تضليل الجماهير العربية عبر – الديماغوجية القومية – والعنصرية المكابرة . لقد غاب عن هؤلاء القادة الاماجد معاناة شعب العراق وشرور النظام وتهديداته للجيران والجرائم التي قام بها تجاه الشعب الكردي والقوميات والاقليات الاخرى وعمليات التعريب والتهجير القسري المتبعة حتى الآن، وأساليب التطهير العرقي وتغيير القومية قسراً حيث لم يصدروا ولو توجيها واحد للتضامن مع شعب العراق وقضيته المشروعة . غاب عنهم أن يتضامنوا مع

العراق كوطن وبلد وسيادة أمام مخاطر التدخل العسكري التركي وأطماع الطغمة ذلك أن هناك تواطؤ بين أهل القمة ونظام أنقرة ؟ هل هو جزء من الالتزام بالاتفاقيات السرية المبرمة في لقاء – استانبول – السداسي ؟ هل أن التدخل العسكري التركي الموجه بالأساس ضد سيادة العراق، وضد وجود شعب كردستان وحقوقه لا يهم أهل القمة . وهل هو بمثابة ضوء اخضر للمضي في معاداة الشعب الكردي وتصفية وجوده لدوافع عنصرية شوفينية ؟ ألا يعلم السادة القادة العرب وهم الأكثر اطلاعاً على أخبار ما يجري في المنطقة لكثيرة أجهزتهم الأمنية أن المخطط التركي في التدخل العسكري في العراق قد جرى وضعه بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي ومع حكومة شارون على وجه الخصوص والتي لاتسمح لها الإدارة الأمريكية بالتدخل العلني في المسألة العراقية مراعاة للرأي العام العربي والإسلامي ، وان التواجد التركي في العراق سيحمل معه العامل الإسرائيلي لمشاركة الجانبين حول قضايا عديدة وخاصة حول القضية الكردية وكان أحد ثماره اختطاف – عبدالله اوجلان – .

هل هو إجماع رسمي عربي على رفض الحقوق الكردية ليس في العراق فحسب بل في تركيا وايران وسورية ؟ هل هو اعتراف بالعجز عن حل القضايا والمسائل القومية التي لا تتجزأ من المسألة الديموقراطية العامة ؟ وفي هذه الحالة هل هناك وطني عاقل عربياً كان أم كردياً عراقياً كان أم من أي بلد آخر سيدعم قرارات قمة شرم الشيخ أو ينظر إليها بارتياح ؟ أو سيقف محايداً أمام إرادة التغيير المحلية والدولية التي تعتبر الآن الأمل الوحيد لمستقبل شعوبنا حتى لو كانت بدعم ومبادرة وإسناد الولايات المتحدة المريكية وأوروبا والغرب عموماً .

إن قمة – شرم الشيخ – التي تميزت بالمزايدات والنفاق السياسي والمناورات والاحتقانات والمبالغات اللفظية لا تحمل في طياتها أي أمر إيجابي سوى الرسالة التي وجهها إلى المجتمعين – حكيم العرب – الشيخ زايد بن سلطان والتي عبرت بشجاعة ووضوح عن إرادة كل الحريصين على العراق ، والرافضين للحرب على العراق لأنه الخيار الوحيد لوقف الحرب وإنقاذ شعب العراق من الآسي والدمار .

الغريب في الأمر أن أهل القمة بمختلف مشاربهم كانوا على موعد مع الخوف . خوف من شعوبهم ، وخوف من بعضهم وخوف من التغيير . فالذين زايدوا لفظياً والقوا دروس الوطنية والقومية كان خوفهم ثلاثياً ويأتي من بعدهم الوسطيون والمترددون وللتاريخ فان اقلهم خوفاً وترددأ كان (حكيم العرب).

أمام كل ذلك فان شعب كردستان العراق التواق إلى التغيير والحرية والعيش الكريم يفخر بأنه كان وسيبقى سباقاً إلى نشدان الحياة الأفضل والمستقبل الأكرم وانه باحتضان اجتماع المعارضة العراقية التغييري في عرين الايوبيين يحمل في طياته معاني تاريخية معبرة وسامية أقلها مواصلة الدور

الريادي التحريري لكردستان وابنائها في عملية التغيير والتحرير ليس في العراق فحسب بل في المنطقة بأسرها وعلى قاعدة التضامن والوئام بين شعوب المنطقة وفي المقدمة الشعبان الكردي والعربي .

دروس أولية من سقوط الدكتاتور

الدرس الأول :

غني عن القول التأكيد مجدداً على أن ما آل اليه مصير الدكتاتور العراقي صدام حسين هو نهاية كل طاغيه في التاريخ مهما تكبر وتجبر ، هذه الحقيقة تكاد تتصدر سمة عصرنا الراهن بشكل خاص في بداية قرننا الحالي حيث الشعوب بدات ومنذ توقف الحرب البارده تجمع قواها لاستعادة ارادتها وانتزاع حريتها المسلوبه ان كان على صعيد انظمة الحكم أو الحركات السياسية أو الحياة الأجتماعية بكل جوانبها الثقافية والدينية والطبقية. نعم انه عصر الأنتقال من الحكم الفردي وتحكمه بقيادة الدولة والمجتمع والحزب والديانه والمذهب الى الفضاء الديموقراطي والقيادة الجماعية المنتخبة والبرنامج المتحضر المعبر عن مصالح المجموع والمساواة والمشاركة العادلة والأعتراف المتبادل.

الدرس الثاني :

من الواضح أن الوقت يمر لغير صالح الدكتاتور – الفرد ويسقط الواحد تلو الآخر باشكال ووسائل مختلفة ، فهناك من يتعظ قبل قوات الأوان (تجربة جورجيا) وهناك من – يركب الرأس – ويتمادى من اجل الحفاظ على الامتيازات و – المنهوبات – لينال بالنهاية مصير صدام حسين أو نيقولاي شاوشسكو . وهناك من يعمل على كسب ود القوى العظمى والتنازل امامها دون أي تنازل أمام الشعب وارادته في التغيير ، كوسيله للبقاء .

الدرس الثالث :

سقوط الفرد – الدكتاتور وفي الوهلة الأولى يخلق صدمه قويه كحدث كبير في أذهان من عايشه من ابناء جيل بكامله ، هذه الصدمة تعقبها عملية اعادة التوازن من جديد الى العقل والفكر والرؤية تؤدي الى الانتقال نحو اجواء مناسبة حرة لامكان في جنباتها للخوف والهلع من أي رقيب أو حسيب عندها يمكن لكل مواطن التوافق مع الحقائق الجديده وتمييزها بالملموس عن آثار ترسبات العصر الأستبدادي الغابر عندما كان كل انسان مرشحاً للموت كل لحظه عبر الانتقال او الانتقال الى عالم الفناء. وحينذاك يدرك الانسان ايا كان لونه وقوميته ودينه انه في وطنه وبين شعبه ومسؤول في اداء واجباته، مفعم بمشاعر الانتماء .

الدرس الرابع :

بعد السقوط تنكشف حقيقة الدتكاتور العارية من جميع الرتوش ومدائح الشعراء ووسائل الأعلام ونفاق كتبة القصور ، فالاستسلام المشين لصدام حسين واستجابته مثل حمل وديع لمعتقليه ينفيان كل ما قيل عنه زوراً ، وكتب عنه نفاقاً من ضروب الشجاعة الزائفه ، حيث بان للقاصي والداني انه لم يكن سوى مجرد جلاد دموي مثل أي رئيس عصابة مافيوي يفتك بضحاياه ويوزع الرشوة والمغانم على من حوله ليعاونوه في اذلال العباد وتصفية الناس حتى لو بلغوا الملايين .

الدرس الخامس :

تحولات عصرنا الراهن تكشف لنا ان لاشجاعة لفرد أو مجموع اذا خرجوا عن مبادى الديموقراطية أو تنكروا لحرية الشعوب في تقرير مصيرها أو انتهكوا حقوق الانسان . لذا فانه بات من المهام العاجله اعادة تعريف مضمون مصطلح – الشجاعه – والتي كانت في السابق تسري حتى على الجلادين المغامرين من الحكام الفرديين الذين حكموا بالحديد والنار في مراحل وحقب زمنية متعاقبه في حين ان الشجاع الحقيقي طوال التاريخ هو المناضل الذي يلتزم بمصالح شعبه ويخدم قضاياه مهما كانت النتائج .

الدرس السادس :

سقوط الدكتاتور بهذا الشكل المذل يدل على (أنه وحزبه ونظامه) كان اضعف مما كان في الأذهان لسبب جوهري هو رغم جيشه العرمرم واسلحته وامواله واعلامه واجهزته وفدائييه فإنه كان معزولاً عن الشعب العراقي ولم يتمتع في يوم من الأيام باية قاعده شعبية مستعده للحفاظ عليه أو الدفاع عنه حتى لو كان الذين لاحقوه واعتقلوه اجانب غير عراقيين كما حصل مع طاغية تكريت .

الدرس السابع :

بسقوط صدام حسين امين عام القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي يكون قد وضع نهاية مأساوية لهذا الحزب الذي رفع شعار معاداة الأستعمار بداية نشوئه وتكون تحت تأثير الفكر القومي الألماني النازي وتحول حزباً فاشياً بعد استلام السلطة واحتكارها وانتقل من مرحلة الدعوة والتعبئته والمعارضه الى ظروف التسلط واداة القمع وملاحقه المناضلين ، ورفض الآخر ليس بالسياسه والفكر بل عبر السحل والتقتيل والاباده .

لانغالي اذا قلنا أن صدام حسين عبر بأمانة عن جوهر حزب البعث وهو الصورة الحقيقة لايديولوجيه ذلك الحزب ولايمكن في أي حال من الاموال الفصل بين صدام وحزبه من حيث الشكل والمضمون والمآل . واذا كان الحزب النازي الألماني قد انتهى واختفى بموت – القائد هتلر- (الذي انتحر الى جانب عشيقته) فان حزب البعث سينتهي بسقوط قائده في ايدي قوات التحالف الذي لم يتجرأ أن يقدم على الانتحار كما فعل سلفه .

الدرس الثامن :

ان اسقاط حزب البعث في كل من العراق وسورية بات من المهام الوطنية العاجلة ليس لايديولوجيته الفاسده وسلوكه الأرهابي وليس لتسلطه على مقدرات البلاد ورقاب العباد وليس لفشله في انجاز المهام القومية الشريفه والوطنية الصادقه وليس لنهب الوطن وخيراته ، وليس لضرب وتصفية وتفتيت القوى الوطنية والديموقراطية ليس لكل ذلك فحسب بل لأن هذا الحزب هو اول فصيل سياسي في الشرق الأوسط يمارس بدعاً وخطاياً بعد اغتصاب السلطه عبر الانقلابات ومنها قتل خصومه السياسيين بواسطة المواد السامة في كل من العراق وسورية وذلك في السجون والمعتقلات ، والاقدام على ابادة الشعب الكردي عبر وسائل متعدده ومنها عنفيه من تعريب ، وتغيير التركيب القومي والجغرافي للمناطق الكردية وتهجير ومن ثم تتويج هذه الممارسات بالغازات الكيميائية كما حصل في – حلبجة – وبذلك يقوم حزب البعث بخلق فتنه وعداوة تاريخيه تجاه شعب صديق للعرب ويحاول بذلك الأساءه للتاريخ المشترك بين الشعبين منذ مئات السنين . فهل يستحق حزب بهذه الشاكله من البقاء ؟

الدرس التاسع :

اضافة الى قيام سلطة حزب البعث في كل من العراق وسورية وحسب خطط مدروسة بتركيع ابناء الشعبين وتجويعهم وزرع اخلاقيات فاسدة في نفوس الكثيرين بواسطه الترهيب والترغيب والأعلام الرسمي وكتب التربية ومناهج التعليم ، ومحاوله القضاء على كرامة الأنسان حيث شاهدنا وللمرة الأولى وفي عهد حكم البعث أن يقضي سجناء سياسييون اكثر من ربع قرن في المعتقلات ودون محاكمات . أو أن يختفي اثار الآلاف من سجناء ومعقتلي الرأي في زنازين نظام البعث . نقول اضافة الى كل ذلك فقد انفرد البعث في العالم كله . بأختراع – بدعة – الجمهورية الوراثية – وتغيير الدستور بالسرعه القياسيه ليكون على مقاس الوريث ألم تكن هذه البدعة من مآثر البعث السوري ألم يحاول صدام قبل اندلاع الحرب من عقد صفقه لتولية قصي مهامه مع استعداده لتقديم التنازلات المطلوبه. لذلك ومع زوال مرحلة حزب البعث يجب العوده الى الأصول الديموقراطية وازالة كل الآثار السيئة التي ترتبت على سلطه ذلك الحزب من شعارات ومواقف وممارسات وقوانين .

ان ازالة آثار هذه البدعة البعثيه لاتتوقف على شعبي سورية والعراق بل أن حركة التحرر العربية برمتها منوطة بالمساهمة قبل تعميم هذه البدعة على الأقطار الأخرى وتحويلها الى سابقة يحتذى بها من جانب رؤساء الجمهوريات من الحكام العرب الدكتاتوريين هنا وهناك.

الدرس العاشر والأخير :

واخيراً فإن الشعب العراقي وقواه الحيه أمام الامتحان بعد القبض على الدكتاتور ، وكم سيكون الرد ناجحاً اذا جرت الترتيبات اللازمة لاجراء محاكمه قانونيه علنيه في محكمة عراقية خاصة وبشماركة قضاة وحقوقيين دوليين وان تدوم أطول مدة ممكنه ليتسنى لكل من تضرر من ابناء العراق والدول الاخرى من رفع الدعاوى القضائية وحتى تتحول محاكمة صدام الى (محكمة العصر) واستجواب لمرحلة بكاملها بسلطتها الاستبداديه وحزبها الحاكم ودكتاتورها – الفرد وايديولوجيتها الفاشية السائده وجرائمها المقترفه وسياساتها الداخلية والخارجية.

لماذا ينكر بعض العرب على العراقيين التعامل مع واشنطن ؟

فتحت عملية حرية العراق وانهيار النظام الدكتاتوري الباب على مصراعيه من جديد لتناول المسألة العراقية بكافة جوانبها وبشكل اخص القضية الكردية وذلك في اطار النقاش الواسع الذي تشهده الساحتان الاعلامية والثقافية في منطقة الشرق الاوسط واوروبا وحتى امريكا حول مسألتي الحرب والسلام في العراق ، وهل أن اقدام التحالف شن الحرب واسقاط النظام يعد تحريراً أم احتلالاًً أم غزواً .

هل أن العملية ستتركز على العراق أم ستطال دولا ومناطق اخرى لاجراء التغييرات وتعديل خارطة الشرق الاوسط الجيوسياسية، وهل ان الاستراتيجية الامريكية من وراء هذه الحرب تقتصر على صيانة وتعزيز مصالحها المعروفة في المنطقة أم انها تسير وفق خطة مدروسة تلتفت ايضاً الى مصالح شعوب المنطقة ومحاولة (التوفيق) بين الجانبين حتى لوكان ذلك على حساب جانب من تحالفاتها القديمة مع مجموعة من انظمة الشرق الاوسط غير الديموقراطية انسجاماً مع كونها القطب الاوحد وتهمها مسؤولية الامن والاستقرار . ضمن هذا السياق تشهد القضية الكردية . في العراق والدور الكردي في مستقبل البلاد وللمرة الاولى اهتماماً متزايداً وملحوظاً من جانب متابعي الملف العراقي يتراوح بين التناول الموضوعي والنظرة المسؤولة وبين الطرح الشوفيني بادانة علاقاتهم الامريكية والتشكيك بنياتهم حول وحدة العراق . اية محاولة في الاحاطة بهذا الموضوع والاجابة على مختلف التساؤلات المثارة وكاسهام في سلسلة النقاش التي يبدو انها ستطول أبداً بالتوقف عند القضايا التالية :

تحرير العراق :

عملية – حرية العراق – لم تشكل الحالة الوحيدة في تغيير الانظمة عبر تدخل خارجي ، وقد سبقتها حالات اخرى ، في التاريخ ، وفي عصرنا الراهن وتحديداً في السنوات الاخيرة شهددت اوروبا حرباً من جانب الحلف الاطلسي بقيادة عسكرية امريكية على – يوغسلافيا – السابقة مستهدفة نظام حكم الدكتاتور- سلوبودان ميلوسوفييج – الذي اقترف جرائم التطهير العرقي بحق الشعوب والقوميات المغلوبة على امرها ، ومارس القمع الرسمي ضد خصومه وانتهك حقوق الانسان ، كما شهدت – اسيا – حرباً مماثلة بقيادة عسكرية امريكية ايضاً ضد نظام – طالبان الرجعي المتخلف المعادي لحق الشعوب وحريتها والذي حول افغانستان الى ساحة للارهب والاعتداءات ومرتعاً لمنظمات ارهابية عالمية مثل تنظيم – القاعدة – في هذه الحالات الثلاث التي حدثت في اماكن ، متباعده كان هناك اولا تشابه في طبيعة الانظمة (لحاكمة الدكتاتورية – الاستبدادية – في الارهاب – و رفض الآخر) وثانياً عجزت الشعوب في البلدان الثلاث وقواها الوطنية والديموقراطية من التمكن من تحقيق التغيير وايجاد البديل

الديموقراطي عبر النضال والاعتماد على الذات رغم تقديم الضحايا بمئات الآلاف . وثالثاً وقوف الانظمة الثلاث عقبة أمام التحولات الجارية والتي مازالت تجري منذ توقف الحرب الباردة واصرارها على مواجهة منطق العصر ووقف دولاب التطور تحت ظل شعارات التطرف والتعصب والايديولوجيات القومية الشوفينية أو الدينية المتزمتة أو الاثنتين معاً . ورابعاً سكوت العديد من الانظمة المجاورة للثلاثي البائد عن المخاطر والتهديدات المرتقبه بل تورط البعض في التواطؤ لقاء مصالح ضيقة وهذا التواطؤ لم يتوقف على حكومات بل شمل قوى ومنظمات سياسية وشخصيات في مختلف بلدان العالم ، وهذا ما ضاعف من خطورة حدوث الاعمال الارهابية على غرار ما حدث في 11 ايلول (سبتمبر) 2001 بحيث لن يكون هناك مكان آمن على الكرة الارضية . وخامساً واخيراً تناقض وجود ذلك الثلاثي المنهار وخاصة النظام العراقي مع محاولات تشكل النظام العالمي الجديد واعادة ترتيب الاوضاع الاقليمية بما يتوافق مع مصالح القوة العظمى المنتصرة في الحرب العالمية – الثالثة – (الحرب الراهنة) ومن ضمنها تحقيق الاستقرار وحل مسألة الصراع العربي – الاسرائيلي ، وتوفير المستلزمات الضرورية لأمن الطاقة في الخليج العربي استخراجاً ، وتسويقاً ، وتسعيراً .

فرق تسد :

في القرن التاسع عشر تعرضت شعوب العالم وفي مقدمتها الشعب الكردي الى حروب استعمارية عدوانية نتج عنها الضرب والتدمير والتقسيم والسيطرة على الموارد واستغلال الطاقات لصالح المستعمرين الذين جاؤوا محتلين مستوطنين لسنوات طويلة معتمدين على معادلتهم الشهيرة – فرق تسد – وفي العصر الجديد عشية القرن الحادي والعشرين تشهد البشرية نوعاً جديداً من الحروب تستهدف انظمة بعينها وليس دولا أو شعوباً وتسهم في خلاص الشعوب من القهر والعبودية وظلامية القرون الوسطى وذلك عبر التنسيق والتفاهم مع قوى المعارضة الوطنية – كما في الحالة العرقية – بل بناء على الحاحها منذ عقود للتدخل وازالة النظام الدكتاتوري والعمل على اعادة العراق شعباً ودولة الى الموقع الطبيعي في المشاركة الايجابية في بناء وتعزيز العلاقات الاقليمية على خلفية التعاون والتكامل اقتصادياً وثقافياً . منذ عقود وقوى المعارضة الديموقراطية التي كانت تمثل الرأي الآخر المواجه للنظام البائد وبما تمثل من قوى واحزاب واطياف كانت تدعو الى اسقاط النظام وتحاول ذلك اعتماداً على قواها الذاتية ، ولما عجزت امام الآلة القمعية الرهيبة للنظام استنجدت بالدول العربية والاسلامية ، وبالقوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية بعد انتهاء الحرب البارده . وهذا يؤكد توافر نوع من الشرعية الوطنية والديموقراطية لجهة الحرب التي شنت على النظام واسقطته بدعم واسناد المعارضة الوطنية العراقية نفسها . حيث التقت المصالح الوطنية للشعب العراقي مع المصالح الانية للقوة العظمى حول هدف اسقاط النظام أما بعد ذلك فهناك امكانية لتطوير هذه الشراكة لصالح الطرفين الى حين .

ضرورات الكفاح وحركات التحرير :

في سنوات القرنين التاسع عشر والعشرين – قرني الاستعمار والحروب العدوانية والابادة – خلال مسيرة حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لم نسمع أن احدى حركات التحرر لدى الشعوب المناضلة من اجل الحرية والاستقلال قد استنجدت – بالامبريالية – الامريكية لمد يد العون والمساعده اليها ، لاشك الآن ان هذه- الامبريالية – قد قامت – بدعوة أو طواعية – بتحرير شعوب يوغسلافيا السابقة ، وافغانستان والعراق ، وقبل ذلك تيمور الشرقية وقامت بالاشراف على مفاوضات السلام بين جبهة تحرير جنوب السودان والحكومة ، وقبل ذلك رعت المصالحه بين فصيلين كرديين عراقيين وتقوم اليوم بالمساهمة في حل النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي عبر الالتزام المعلن في الجمعية العمومية لهيئه الامم المتحدة باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وكما هو معلوم فان منظمة التحرير الفلسطينية التي تشكل اهم حركة تحرر وطني في العصر الحديث حظيت منذ سنوات باعتراف امريكي بوجودها الى أن جاء وقت الحسم حيث التطورات الراهنة تشير الى امكانية حل القضية الفلسطينية عبر مشروع – خارطة الطريق – خاصة بعد الاعلان عن تشكيل أول حكومة فلسطينية برئاسة السيد محمود عباس .

من جهة اخرى هناك وكما هو ملاحظ ومعلن تغير عميق في الخطاب السياسي للادارات الامريكية منذ انتهاء الحرب الباردة فعلى سبيل المثال قادت الولايات المتحدة الامريكية الحرب على النظام العراقي تحت شعارات التغيير الديموقراطي واحترام حقوق الانسان وازالة اسلحة الدمار الشامل ، والقضاء على جذور الارهاب ، وازالة حكم الفرد الدكتاتور ، والحزب الواحد ، ودعم حقوق القوميات والاقليات الاثنية والدينية والمذهبية ونصرة المظلومين وارساء قواعد العدالة الاجتماعية والحريات والمنافسة الاقتصادية وهذه الاجنده الامريكية المعلنة لا تختلف عن برنامج الحركة الوطنية العراقية بكافة تياراتها ومشاربها بل يجوز ان تكون متقدمة على بعضها.

هذه الحقائق تصطدم كل لحظة بخطاب قديم مازال يصدر بين الحين والآخر ليس من – ايتام النظام البائد – فحسب بل من بعض مثقفي انظمة عربية واحزاب حاكمة وغير حاكمة والذي يمتلئ مغالطات واوهام بترديد شعارات على شاكلة (وجود مؤامره امريكية – صهيونية – غربية لتقسيم العراق والمنطقة واقامة كيانات (عشائرية اثنية طائفية) والدعوة الى رحيل القوات الامريكية فوراً ، ان هذا الخطاب يرمي من وراء اطلاق التحذيرات الى الخروج عن النص ودفع الجماهير الى – الالتهاء – بامور لاتخرج عن نطاق – الكلمات والخطب الحماسية – ونسيان القضية الاساسية وهي ضرورة التغيير والاصلاح السياسي والاقتصادي واعادة النظر في الدساتير والقوانين وطرق الحكم والعلاقات

الاجتماعية في بلدان المنطقة ، كما انه يرمي وبصورة اوضح الى – لبننة – الوضع العراقي عبر التدخلات الاقليمية ووضع اسس احياء مناطق نفوذ لدول الجوار والاغاره بعد ذلك على مشروع الشعب العراقي وبرنامجه الوطني وتفتيت المجتمع العراقي باحياء روابط مذهبية بعيدة عن الانتماء الوطني كما حصل في لبنان منذ عقود . كما يحمل هذا الخطاب مفردات اخرى من قبيل ان بديل النظام السابق سيكون حكم الطائفة الشيعية بقيادة ايران وهذه الذريعة الفارغه من أي مضمون واقعي والتي رفعتها انظمة ، عربية في وجه الرئيس جورج بوش الاب خلال عملية تحرير الكويت ادت الى توقف القوات الامريكية امام مشارف ، بغداد ودفعت الامور باتجاه قمع انتفاضه الشعب العراقي في الجنوب وفي كردستان فهل تحاول تلك الجهات نفسها التلاعب بمثل هذه المفردات مرة اخرى بالنسبة للعراق ولماذا هذا الاستخفاف بقدرات الشعوب وبارادتها وتياراتها الوطنية الديمقراطية . وهل ان سقوط النظام العراقي قد خلف فعلاً الحرب الاهلية ، والتقاتل وحكم الطوائف وتقسيم البلد .

التجربتان اليوغسلافية والأفغانية :

حققت كل من التجربتين اليوغسلافية والافغانية النجاح في ازالة انظمة الحزب الواحد الدكتاتورية الشوفينية واعادت الى شعوبهما حق تقرير المصير ولاشك ان التجربة العراقية ستحقق نجاحاً اكبر بحكم موقع العراق وغناه وتعدديته القومية والحضارية وامتداداته الثقافية في دول الجوار ، وكذلك بسبب وقوع العراق في منطقة تقع على مركز اهتمامات الولايات المتحدة الامريكية واوروبا واليابان وليس سراً ان التعامل مع العراق من خلال الحرب على النظام وحصاره بالسابق ودعمه ورعايته الآن يصب في اتجاه تحقيق دمجه مع سائر دول المنطقة بالعالم المتمدن عبر بناء المؤسسات المدنية وتحقيق الديموقراطية وانتخاب الهيئات الادارية والبرلمانية والتي تقوم بدورها في اقامة السلطات التنفيذية ، وتعزيز استقلالية السلطة القضائية واطلاق الحريات السياسية والثقافية والاعلامية وتضمين حقوق الشعوب والقوميات العراقية في الدستور الدائم والقوانين النافذه . وكما هو معلوم فان عملية الدمج على الصعيد العالمي قد مرت عبر ثلاث موجات . الاولى في عصر الاستعمار التقليدي حيث تم الدمج بالقوة وبصورة تعسفية والثانية خلال حقبة الحرب البارده حيث قام كل طرف من طرفي الصراع بدمج الآخرين عبر الايديولوجيا والمساعدات والثالثة مانشهدها الآن حيث تجري عملية الدمج الديمقراطي ومن خلال التعاون وتوافق المصالح والمحاور . وفي هذا السياق يبدو واضحاً مدى التوافق حول ضرورة الغاء نماذج ثلاث من انظمة الحكم في منطقة الشرق الاوسط التي تشكل عقبة في طريق التقدم وهي النماذج البعثية ، والآيرانية والتركية وهي اضافة الى نماذج اخرى في العالم العربي اسهمت في اطالة عمر نظام صدام حسين عندما اخترقت قرارات – العقوبات الدولة – وعقدت اتفاقات –

التجارة الحرة – مع بغداد وأسهمت في تهريب النفط وايصال المواد الممنوعه ، وهي مسؤولة ايضاً عن اطالة معاناة الشعب الفلسطيني .

القطبيتان الاحادية والمتعددة :

بشان القطبية الدولية الاحادية أو المتعدده فهي ليست من اختصاصات الشعوب المقهورة والدول الصغيرة وهي قضية تهم القوى العظمى منذ بداية القرن التاسع عشر . فقد جرى تشكيل النظام العالمي منذ مؤتمر – فينا – علم 1815 على اساس تعدد الاقطاب وفي ظله لم تتوقف الحروب حيث نشبت حربان عالميتان وراحت ملايين الضحايا وعم الفوضى وعدم الاستقرار في معظم بلدان ومناطق العالم وبدأت – الحرب الباردة والحروب بالوكالة وحروب الخليج ، وظهر نوع جديد من الحروب : حرب الارهاب والحرب على (الارهاب ، وحتى عشية القرن الجديد وتحت مظلة التعددية القطبية بقيت شعوب عديدة محرومة من حق تقرير المصير وفي المقدمة الشعبان الكردي والفلسطيني .

الحرب الاخيرة على نظام بغداد ادى الى ظهور تكتل اوروبي من : المانيا وروسيا في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها حول مصالح تجارية وادوار اقليمية ودولية بدأنا نسمع اصواتاً عربية تكيل المدح والثناء لموقف الدول الثلاث وتعتبرها انظمة تقدمية صديقة لقضايا العرب وتطالب بضرورة تكريس مبدأ التعددية القطبية بمشاركة هذه الدول الثلاث الى جانب القوة الاعظم . لقد تناسي اصحاب هذه الاصوات ان تلك الدول تعبر عن مصالحها أولاً واخيراً ، وهي تختلف على مصالحها وتتفق عليها ، ثم اذا كان الوضع قبل انتهاء الحرب الاخيرة بالشكل الذي عرضاه فلماذا الاصرار على العودة مجدداً الى جحيم القطبية التعددية . نعتقد أن القطبية الاحادية – وهي ليست من صنعنا – اذا سادت فلن تكون نهاية العالم ، بل بالعكس تماماً فان ذلك القطب الاوحد سيحاول تحقيق الامن والاستقرار في العالم بمعزل عن المنافسات والتخريب على البعض .

حالات عديدة :

تجربة النموذج العراقي في الخلاص من الدكتاتورية عبر الدعم الخارجي من جانب الولايات المتحدة الامريكية أمام مهام عديدة من ابرزها مهمة انجاز حل المسألة القومية الكردية بشكل خاص وقضايا القوميات الاخرى غير العربية بصورة عامة . هذه المهمة التي عجزت الحكومات العراقية المتعاقبة عن ايجاد الحل الجذري الحاسم لها وأدت الى استنزاف طاقات العراق البشرية والمادية منذ الاستقلال . ليست اهمية حل القضية الكردية تكمن في حل مسألة عراقية وطنية داخلية فحسب بل تتجاوز ذلك نحو العمق الاقليمي والبعد الخارجي أي أن هذا التحدي يواجه الدول الحليفة ايضاً ويختبر جديتها ومدى

التزامها بمبادئ حق الشعوب وحقوق الانسان ومدى صدقية شعاراتها المرفوعه حول حرب حرية العراق ، خاصة وانه تبين لها مدى الترابط بين ترك مسألة القوميات دون حل وبين نمو الارهاب حيث ساحات الشعوب المقهوره تشكل مرتعاً لظاهرة الارهاب من جانب الافراد والمجموعات وكذلك من جانب الدول .

اضافة الى العمق الاقليمي للقضية الكردية ووجود قضايا كردية بالدول المجاوره للعراق ، فان نجاح النموذج العراقي لحل القضية الكردية من خلال النظام الفدرالي سيشكل تجربة لتحقيق السلام القومي والتعايش في سائر بلدان المنطقة على اساس ديموقراطي سلمي وفي اطر البلدان القائمة .

لاشك أن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية يحمل شعوراً بالانتصار السهل في العراق وهو في وضع الواثق من نفسه على امكانية مواصلة عملية التغيير السلمي في اماكن اخرى ولذلك فهو احوج ما يكون الى تحقيق التوصل الى حل القضايا القومية العالقة وخاصة الكردية والفلسطينية اللتين تشكلان معاً آخر اهم حركات التحرر الوطني في الشرق الاوسط . ومطلوب من التحالف ان يثبت لشعوب المنطقة ولشعوب العالم ان في الامكان خلق نموذج عادل بخصوص حقوق الشعوب في العراق ايضاً واثبات انه مؤهل لتفهم طموحات الشعوب بعد أن عجزت هيئة الامم المتحدة طوال نصف قرن من انصاف الشعبين الكردي والفلسطيني ، وبعد ما سكتت اوروبا – من اجل مصالحها – على معاناة الشعبين ولم تبادر الى تقديم مشاريع ومبادرات عملية بهذا الخصوص ، وبالآخير فإن الولايات المتحدة الامريكية أمام المحك بوزنها ومصداقيتها وزعامتها الاحادية .

ان النجاح في حل المسألة الكردية في العراق عن طريق قيادة وطنية عراقية شرعية ودعم دولي عن طريق قيادة وطنية عراقية شرعية ودعم دولي من جانب التحالف سيمهد الطريق لمتابعة الحلقات الاخرى في سلسلة الحالة الكردية في الشرق الاوسط وذلك بقيام الحكومة العراقية الحرة الديموقراطية الفدرالية باطلاق مبادرة سلمية بدعم واسناد دوليين تتحقق في اطار مؤتمر اقليمي دولي لحل المسألة الكردية في المنطقة على اساس من التعايش والاعتراف بالحقوق وفي اطر الدول القائمة وبحضور ومشاركة البلدان الاربعة وممثلي الشعب الكردي ورعاية القوى الدولية وهيئة الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية لوضع الاسس والقواعد الضامنة لحقوق الكرد القومية والديموقراطية وتعزيز دعائم الوحدة الوطنية والعيش المشترك في هذه البلدان حتى يسود السلام والوئام دون تفريق بين جميع الاطياف والشعوب والقوميات والثقافات.. ويتعين ألا يتجاهل أحد حقيقة ان أكراد العراق – باستثناء بعض الأصوات النادرة – ليسوا انفصاليين ، كما انهم لا يطالبون بغيران يكونوا شركاء حقيقيين في العراق.

ماذا يعني انهيار النظام العراقي

بعد توقف الحرب الباردة منذ ما يزيد قليلا على عقد من الزمن كان من المتوقع زوال الانظمة الشمولية التي تحكم عبر سلطة الحزب الواحد والفرد الواحد والطائفة الواحدة والتي جاءت بمعزل عن ارادة الشعوب وحسب الاصول الديموقراطية في مناطق اخرى خارج البلدان الاشتراكية – السابقة – المنهارة، تلك الانظمة التي استمرت بطرق اخرى ولكن مشابهة للنهج الذي آل الى السقوط كما ذكرنا منذ اواخر تسعينات القرن المنصرم .

وقد شكل النظام السياسي في بغداد نموذجا مثيرا للاهتمام في محاولة (الاستعصاء) والتمرد على منطق العصر وحقائق التاريخ بوسائل غير تقليدية واساليب مبتكرة حتى الرمق الاخير، فقد احتمى هذا النظام بداية بخطاب قومي اصولي الى درجة العنصرية عبر تنظيم حزب البعث الحديدي والذي جسد صورة الزعيم – القائد – الفرد، وعندما لم يصمد امام التحولات النوعية العميقة على الصعيد العالمي بانهيار انظمة الحزب الواحد الشمولية بحث عن بديل يحميه من السقوط فكان الاطار – الطائفي – ثم تحول مضطرا الى القبيلة، والعشيرة والعائلة بأضيق تكويناتها وقد اقترن هذا التدرج بآلة عسكرية مخيفة وضبط امني رهيب ووسائل ترهيب مستحدثة والتي فاقت كل تصور في سياق درامي بالتمسك بالحياة والاستمرارية ووفق مبدأ التضحية بكل شئ، بما فيه الوطن وسيادته والشعب وحريته وجزء من العائلة من اجل بقاء الزعيم – الفرد -، ويرينا هذا المشهد بجلاء مدى الانحدار الذي حصل لحزب قومي بدأ مناضلا ضد الاستعمار في سبيل التحرر الوطني وانتهى فرداً مستبدا طاغية في بلد يستنجد شعبه بـ - الامبريالية – لازالته والقضاء عليه، ان هذه العملية التي تمت خلال نصف قرن باحداثها وافرازاتها وتبعاتها وخسائرها المادية والبشرية والحضارية تحتاج الى وقت طويل حتى يتم التوصل الى استخلاص الدروس والعبر بصورة شاملة ودقيقة والى حين تحقيق ذلك من المفيد ان نحاول تشخيص المعاني الاساسية وتحديد النتائج المترتبة القريبة منها والبعيدة ولو بصورة سريعة حول هذا الانهيار المروع للنظام العراقي.

لا بد من التمعن بحدثين بارزين لفهم اقدام الولايات المتحدة الامريكية بقيادة التحالف الدولي في شن الحرب على النظام العراقي، 1- نهاية الحرب الباردة. 2- احداث ايلول/ 2001. في الاول اصاب ذلك التحول العميق الاطار القائم للنظام العالمي من هيئة الامم المتحدة، ومجلس الامن والمؤسسات الدولية المتعددة التي تقوم بتنظيم العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية وتؤطرها، هذه العلاقات والترتيبات التي افرزتها حينذاك منذ اكثر من نصف قرن موازين القوى التي سادت وتعززت هي الآن في طريقها الى التعديل او الزوال للتوصل الى اساس حديث لنظام عالمي جديد، ومن الواضح في هذه الحالة ان لا تعبأ الولايات المتحدة الامريكية كثيرا بالاتفاقيات والقوانين والمعاهدات التي نظمت العلاقات

الدولية والمرشحة كما ذكرنا للزوال، وفي وضع دولي تتمتع فيه الحكومة الامريكية بكل مواصفات – القطبية الاحادية- وبموقع القوة الاعظم فان سياستها لن تخلو من ميول السيطرة والتعامل بالعقلية الامبراطورية التي سادت في القرن التاسع عشر ولكن ستكون حتما بادوات القرن الحادي والعشرين، ولذلك ليس سرا ان تكون حربها على النظام العراقي من اجل اهداف متعددة ومتكاملة لا تقتصر على ازالة اسلحة الدمار الشامل ذات العلاقة المباشرة والعضوية باسقاط النظام بل تتعداها الى تأمين النفط – انتاجا و تسويقا وتسعيرا – وتحقيق السلام العربي – الاسرائيلي باستكمال الخطوات السابقة التي تحققت في – مدريد – و – اوسلو – اما الثاني (احداث ايلول) فجاءت بمثابة رافعة واسناد للاستراتيجية الاصلية وعامل تسريع للتحرك العسكري الامريكي في افغانستان والعراق. ان مجرد تسمية الحرب الاخيرة بـ -حرية العراق – تاكيد على حتمية العودة الى الاهداف المعلنة وخاصة : تغيير النظام، وازالة اسلحة الدمار الشامل والقضاء على وسائل الارهاب، واقامة حكومة ديموقراطية ومن ثم وضع – خارطة سياسية جديدة – في الشرق الاوسط، وما الشعار الا استمراراً لخطوة عام/1991 بعد توقف الحرب على مشارف بغداد وتصحيح للخطأ واستكمال لمهمة لم تنجز على الوجه الكامل وتنفيذ لمقولة الرئيس – بوش – الاب : لقد ولد النظام العالمي الجديد.

من جهة اخرى فان استراتيجية الحرب الاخيرة لا تختلف عن حرب افغانستان، وكوسوفو – وصربيا. اي تغيير النظام المعادي وليس تدمير الدولة وتتماثلان بالنهاية في مسألة الشرعية وعدمها، لذلك فان نجاح هذه الحرب في تحقيق اهدافها يمثل تحديا للنظام الدولي الجديد ليس في اسقاط الدكتاتورية فحسب بل في اقامة حكومة ديموقراطية موحدة من عناصر مختلفة قومية ودينية ومذهبية والنجاح المنتظر هو نجاح للقيم الجديدة التي عجزت حقبة الحرب الباردة من تحقيقها خاصة في مجال الدولة المتعددة القوميات. وحل المسألة القومية على قاعدة حق تقرير المصير والتعايش السلمي، وانجاز مهام بناء الدولة الوطنية المستندة الى المؤسسات والتقدم العلمي والثقافي والبناء ومبادئ التسامح وقبول الآخر والحريات العامة والانفتاح الاقتصادي ووضع حد لانظمة الحزب الواحد القمعية القائمة على قاعدة الموالاة العسكرية والحماية الامنية التي تفتقد الشرعية الشعبية. ومن هنا فان المهمة – العراقية- ستبقى ناقصة ومحدودة - رغم اهميتها – اذا لم تتواصل لانهاء النماذج الشرق اوسطية خصوصا في الدول المتعددة القوميات التي تحكمها انظمة دكتاتورية، وتيوقراطية وحزبية تتوزع بين الاصوليتين -القومية والدينية – وتضع حداً لانماط ثلاث من الاشكاليات : وجود الدولة بمضمونها الاستبدادي وشرعية السلطة الحاكمة، والخطاب السياسي او الثقافة السياسية السائدة، ولدينا على سبيل المثل ثلاثة نماذج تشترك في معاداة الحداثة والتطور وفي وحدانية الجوهر والمضمون : النموذج الايراني الذي اثبت فشله كان تيارا قوميا فارسيا تحت عباءة المذهب الشيعي والشعارات الاسلامية، والنظام البعثي فشل ايضا ويحتمي بشعارات اسلامية اي من العلمانية الى

الاصولية الدينية، والنظام التركي (حزب العدالة) بأتجاه القومية الى درجة العنصرية (قبرص – كردستان العراق) وهل هناك هدف اسمى من هدف تغيير هذه النماذج لصالح التغيير الديموقراطي كما يحصل الان في العراق.

واذا ما اردنا التوسع في تفاصيل ما يجري الآن يمكن التوقف عند حقيقة جديدة افرزتها موازين القوى الدولية الراهنة وهي ان هذه الحرب ما هي الا تطبيق اول لمعنى القوة العظمى الوحيدة –قطبية واحدة – بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وما انفرادها بالحرب – بشريا وتكنولوجيا وماليا واعلاميا – الا اشارة الى رحجان كفة – القطبية الواحدة – وعدم اهلية الاتحاد الاوروبي لتشكيل قطب ثان مواجه بسبب انقسامه، والنجاح الامريكي سيدفعها الى تغيير اسس العلاقات الدولية بما فيها دور وهيكلية – الامم المتحدة - . ليس ذلك فحسب بل ان سير واستراتيجية الحرب الراهنة يعودان الى العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة التي يطلق عليها – العقيدة الاستباقية – او – عقيدة بوش – وهذه ستكرس مبدأ جديدا في العلاقات الدولية وسيترتب عليها تفاعلات ونتائج لم تكن بالحسبان خاصة على صعيد- اصطياد- رؤوس ومواقع – الارهاب العالمي – وتصفية الانظمة الداعمة للارهاب والراعية له وازالة مواقع نووية ومفاعل ومصانع تنتج اسلحة الدمار الشامل في اية بقعة من بقاع العالم.

من جانب آخر كل الدلائل تشير على حتمية حصول التغيير في هيكلية المؤسسات الدولية والاقليمية فمنذ اتفاقية – ويستفاليا/1648 – والمجتمع الدولي يتغير فبعد –30- عاما من الحروب جاءت اتفاقية – فيننا- ثم اتفاقية –فرساي- بعد الحرب العالمية الاولى ومؤتمر – فرانسيسكو – حيث قامت هيئة الامم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ثم جاءت الحرب الباردة وانتهت بعد ان دامت حوالي نصف قرن، واطل بعد ذلك – النظام العالمي الجديد – ومن المتوقع ان تشكل الازمة العراقية المخاض لميلاد منظومة جديدة لقيادة المجتمع الدولي، فالزلزال العراقي يتشابه من حيث التأثير السياسي والاستراتيجي سقوط جدار –برلين – الذي ادى في حينه الى تهاوي انظمة الحزب الواحد الشمولية في اوروبا الشرقية، وفي الحالة العراقية التي تشكل نقطة انطلاق في منطقة الشرق الاوسط كما شكلت يوغسلافيا السابقة نفس الحالة على صعيد منطقة البلقان والاطراف – المستعصية- امام المد الديموقراطي الى حين وكما شكلت – افغانستان – الحالة ذاتها في منطقة شرق آسيا والدول المهشمة والفقيرة، اذا هناك خيط يربط بين هذه الحالات الثلاث في قضايا– الارهاب –والديموقراطية –والشوفينية والتطهير العرقي والدكتاتورية والاصولية الدينية منها والعلمانية والاستبداد والابادة الجماعية .

ومن الواضح ان هناك عوامل اخرى خاصة بالوضع العربي والشرق اوسطي التي ستعود على سبيل المثال الى البحث عن بديل للنظام العربي بتغيير ما هو قائم لينسجم مع موازين القوى الجديدة وتعديل الخلل عبر التوجه نحو الحداثة وطريق الديموقراطية فليس سراً بأن النظام العربي الرسمي

يحتضر منذ غزو العراق للكويت والجامعة العربية تعاني من الخلل، كما ان الوضع الراهن بدأ يفرز تطورات من خلال تعامل الولايات المتحدة الامريكية مع الدول الصغيرة في العالم العربي والشرق الاوسط وحتى اوروبا . فالعلاقات الوثيقة مع (الكويت وقطر والبحرين) تحل محل الاستقطاب التقليدي لدول كبرى مثل السعودية وايران والعراق، مقابل اطلاق تسمية –اوروبا العجوزة- على – فرنسا والمانيا – والاقتراب من دول اوروبا الشرقية ودولا صغرى في غرب اوروبا .

وينطبق الامر ذاته كما ذكرنا على الدور القادم لهيئة الامم المتحدة –اذا كانت ستستمر اصلا-فهي مشلولة منذ بداية حقبة الحرب الباردة وتقوم بدور شاهد زور على ما يجري في العالم من انتهاكات لحقوق الانسان والشعوب ومايحصل من نهب واستغلال. حتى تغييرات اوروبا الشرقية وانتهاء الانظمة الشمولية لم تحصل عبر هيئة الامم المتحدة. فاتفاقية (دايتون) لم تكن في مكاتب الامم المتحدة بل في (او هايو).

ان تجيير نتائج الحرب في العراق واسقاط النظام لصالح شعوب منطقة الشرق الاوسط متوقف على مدى امكانية قيام الحركات الوطنية والديموقراطية بواجباتها وتوظيف هذه الاحداث التاريخية العميقة لصالح التقدم والاستفادة من هيكلية واسس التحالفات الجديدة في الشرق الاوسط بين شعوبها ودولها من جهة وبين الولايات المتحدة الامريكية ودول الغرب على وجه العموم، وما يهم شعوبنا بشكل اخص هو ازالة وزوال الانظمة الشمولية الدكتاتورية الشوفينية وخاصة انظمة الحزب الواحد والمخابرات والميليشيات والاجهزة القمعية، واعادة التشكيل السياسي لانظمة عصرية ديموقراطية تعددية تعترف بالآخر وجودا وحقوقا والتوصل الى ايجاد حلول سلمية للقضية القومية وفي مقدمتها القضية الكردية على قاعدة الاتحاد الاختياري وحق تقرير المصير وفي اطار وحدة وسيادة الدول القائمة. وهذا سيتحقق من خلال عقد مؤتمر دولي – اقليمي – من ممثلي الدول الاربع التي تقتسم الشعب الكردي والحركة القومية التحررية الكردية، والدول العظمى وهيئة الامم المتحدة والاتحاد الاوروبي. اخيراً يحدونا الامل ان يتحول العراق الجديد الى مركز محدث معتدل نموذج لتآخي الشعوب والقوميات والاديان والمذاهب والحضارات.

" قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية " قراءة سياسية

في الثامن من آذار المنصرم تم التوقيع في بغداد من جانب اعضاء ومجلس الحكم على وثيقة قانون ادارة الدولة العراقية في المرحلة الانتقالية أو صيغة الدستور العراقي المؤقت والتي بدأت بالنص على ازالة آثار السياسات والممارسات العنصرية والطائفية ومعالجة المشاكل المرحلية وبالتحديد لمدة عام ونصف العام أي حتى نهاية عام / 2005 .

أكدت الوثيقة على فدرالية نظام الحكم أي اتحادي ديموقراطي تعددي وتقاسم السلطة بين المركز والاقاليم والمحافظات وبناء الفدرالية على اسس الحقائق التاريخية والجغرافية ، وتحويل الجيش الى قيادة السلطة المدنية ، وتحديد أهم مهام الحكومة الانتقالية بانهاء آثار الاعمل القمعية التي نشأت عن التهجير والتشريد واسقاط الجنسية واعادة كامل الحقوق المدنية لجميع افراد الشعب ، كما جسدت الوثيقة حقيقه ان العراق بلد متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء من الامة العربية ، كما اعتبرت اللغتين العربية والكردية رسميتين وضمان تعليم اللغة الام لابناء القوميات التركمانية والكلدو – آشورية والارمنية ، وسريان مفعول اللغتين الرسميتين على الجريده الرسمية والتكلم بهما في المجلس الوطني والحكومة والمحاكم والمؤتمرات والوثائق الرسمية والمدارس والاوراق النقدية وجوازات السفر والطوابع وذلك في جميع انحاء العراق . ونصت ايضاً على مساواة العراقيين أمام القانون واطلاق الحريات العامة والتعبير ، والاجتماع ، والنقابات ، والاحزاب وحرية الفكر والتنقل والسفر والتظاهر والاضراب والامن والتعلم والضمان الصحي والاجتماعي، ومنع انتهاك حرمة المساكن الخاصة الا باذن المحاكم وتحريم الاعتقال والمحاكم العسكرية على المدنيين والمحاكم الخاصة والاستثنائية .

كما أكدت على صيانة الملكية الخاصة ومنع تسليم اللاجئ السياسي . وحددت صلاحيات الحكومة الاتحادية برسم السياسة الخارجية والامن الوطني والسياسة المالية والثروات الطبيعية وامور الجنسية ، ومنعت عمل الجيش في السياسة أو الترشيح للانتخابات واعتبار الاستخبارات تحت السيطرة المدنية . وحددت الجمعية الوطنية العراقية بـ / 275 / عضو ، وتشكيل مجلس رئاسة من ثلاثة اعضاء يحكم بصورة جماعية وتوافقيه بما في ذلك تسمية رئيس مجلس الوزراء ، كما تضمنت الوثيقة بندا ينص على وجوب اقامة هيئة وطنية لحقوق الانسان وأكدت وثيقة الدستور المؤقت على الحيلولة دون تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية ، ومنح الحق لثلاث محافظات أو اكثر برفض الدستور اذا طلب ثلثي سكانها ذلك والاعتراف بحكومة اقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للاراضي التي كانت تدار من جانبها في 19 / 3/ 2003 في محافظات دهوك واربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى وتعريف حكومة كردستان بمجلس الوزراء والمجلس الوطني والسلطة الاقليمية والتسليم بأن حكومة أقليم

كردستان تستمر في مزاولة اعمالها طوال المرحلة الانتقالية وسيطرتها على الامن الداخلي وقوات الشرطة وفرض الضرائب والرسوم في كردستان والتسليم بصلاحيات المجلس الوطني الكردستاني في تعديل وتنفيذ أي قانون ، على أن يتم تمويل ما يلزم لوظائف هذه الحكومة من الحكومة الاتحادية ، وبخصوص الثروة الوطنية نصت الوثيقة على توزيعها على الجميع من ابناء الاقاليم والمحافظات وتوزيع الواردات عن طريق الميزانية العامة وبشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد مع الاخذ بنظر الاعتبار المناطق التي حرمت منها . اما مسألة المهاجرين والمهجرين والمرحلين والذين جلبوا الى اماكن جديده وكذلك مسألة تغيير القومية في بعض المناطق التي تعرضت لذلك وخاصة كركوك فقد نصت الوثيقة على وجوب معالجتها وتعديل نتائج تلاعب النظام السابق بالحدود الادارية والاهتمام الجدي بذلك الى درجة الاستعانة بهيئة الامم المتحدة اذا عجزت الحكومة ومجلس الرئاسة بحل تلك المشاكل . كما نصت الوثيقة على البدء بمعالجة موضوع كركوك بعد اجراء احصاء سكاني . وأكدت الوثيقة على وجوب قيام العراق الى جانب المجتمع الدولي بالاستمرار في محاربة الارهاب ، وقيام المجلس الوطني وبناء على قرار مجلس الامن بابرام الاتفاقات والمعاهدات الدولية حول مستقبل العراق . والدعوة الى صياغة الدستور الدائم في مدة اقصاها منتصف آب عام / 2005 وعرضها على الشعب العراقي .

اختراق سياسي استراتيجي :

ما تم انجازه يوم الثامن من آذار يعد التحول الابرز في الشرق الاوسط في بداية القرن الجديد وهو يعد اول تجسيد لتجربة رائده تستجيب لمتطلبات اعادة بناء انظمة المنطقة ما بعد مرحلة الحرب البارده والتطبيق الجذري الاول على انقاض نظام شمولي من خارج اوروبا الشرقية وبالاخص في الشرق الاوسط . وفي الوقت ذاته يشكل تحدياً لادعاءات الانظمة الفاسده والمستبده في المنطقة حول عدم امكانية حصول التغيير والتحول الديموقراطي لان ذلك يتعارض مع ثقافة وتراث شعوب هذه البلدان حسب زعمها ، وبالاخير يعد انتصاراً لطموحات واهداف شعوبنا وقواها الحيه ونشطاء حركاتها في مجال حقوق الانسان والمجتمع المدني والديموقراطية وتحقيقاً لاحلامها حول بناء مستقبل سعيد ، وتعبيد الطريق لاعادة بناء المنطقة من جديد عبر التجربة العراقية الجديدة وتأهيلها نموذجاً للاحتذاء به في بلدان المنطقة خاصة في مجال آلية الانتخابات الديموقراطية المزمع اجراؤها في ظل ادارة التعددية السياسية ، وخيار الفدرالية كنظام لادارة التنوع القومي، وفصل الدين عن الدولة والسياسة لحل اشكالية التنوع الديني والمذهبي، وابعاد الجيش عن السياسة لوضع حد للانقلابات والمغامرات والتسلط بأسم (المصالح العليا) و (الامن القومي) وكبح جماح الميول التوسعية العراقية ازاء الجيران.

لم يحصل الرهان الشعبي اقليميا ومحلياً وكذلك خارجياً عبر الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها عفوياً على تأهيل العراق نموذجاً في الشرق الاوسط بل بحكم موقع وتركيبة العراق كنواة بشرية تعددية اقليمية محورية تعكس اوضاعه على كافة مناطق الصراع والتوتر في المنطقة ومنها السودان واوضاعها المشابهه السائرة على نهج التسوية والاصلاح باشراف امريكي مباشر وايقاف النزيف والصراعات ذات الصفة القومية – الاثنية – الدينية وبناء النظام السياسي واطلاق الحريات العامة والتسليم بالحقوق القومية على اساس حق تقرير المصير وتوزيع السلطة والثروة على اسس العدل والشراكة المتساوية.

ويدخل افغانستان الى جانب تجربة السودان وبنفس الدرجه من الاهمية والارتباط بالتجربة العراقية من حيث اسقاط نظام طالبان المتخلف والاستبدادي وبناء الدولة الحديثة وتعميم الثقافة السياسية الديموقراطية وتثبيت النظام التربوي العصري وصيانة حقوق المرأة وانجاز الاصلاحات الاجتماعية وازالة اسلحة الدمار والتمهيد لوضع برنامج لاحلال المساواة بين شعوب وقوميات البلاد وتوزيع السلطة بينها بالعدل والمساواة ودعم جميع المناطق على الصعيد الاقتصادي والانمائي والتعمير .

واذا كان العراقي يعد صورة مصغرة عن معظم دول المنطقة من حيث اشكاليات التنوع القومي والثقافي والديني والمذهبي . واذا كان دستوره المؤقت المطروح يضع حلولاً لتلك القضايا الاشكالية وسيتصدى لمهام انجاز ما هو مطلوب من اجل التعايش والتآخي والسلم والاستقرار مما سيشكل ذلك سنداً ودعماً لانجاز الحلول لقضايا مماثلة في البلدان الاخرى بعد توفير البديل الديموقراطي فيها ، وابعاد الجيش عن الحكم والتسلط والادارة السياسية والغاء الاحكام العرفيه وقوانين الطوارئ وتعزيز حكم القانون وتحكيم الانتخابات الحرة وتحقيق المشاركة العادلة والاتحاد الاختياري بخصوص القوميات والثقافات المتعدده .

استخلاصات حول مستقبل الكرد :

لن نتوقف مطولا على ما يتردد وما سيقال في الايام القادمة من ردود افعال وآراء سوداوية وسلبيه حول مستقبل العراق وحقوق الكرد المكتسبه في هذا القانون لأن الزمن كفيل بالاجابة على ذلك وتفنيد كل الاتهامات الصادرة من دوائر انظمة الاستبداد ومثقفيها . ولكننا نود القول ان شعب كردستان العراق وبفضل تضحياته ودماء شهدائه وحنكة قيادته السياسية قد حقق مكاسب هامة من ضمن طموحاته المشروعة الواسعة ونال ماكان ممكنا ولو لم يكن كل ما تمناه وما بقي سيظل قائماً ومشرعاً في كل زمان حتى تتحقق ارادته في تقرير المصير لقد اثبتت قيادة شعب كردستان وباسناد مباشر من قوى الشعب الحية جدارتها السياسية ودورها المؤثر لا على صعيد تمثيل ارادة شعب كردستان والتمسك

بحقوقه فحسب بل على صعيد المساهمة في وضع الاسس لبناء العراق الجديد وفي صياغة الدستور المؤقت وتقريب وجهات النظر بين مختلف مكونات واطياف الشعب العراقي.

من جهة اخرى فقد تضمن القانون ولاول مرة في منطقة الشرق الاوسط بنوداً صريحه حول التعددية القومية ووجود الكرد ولغته الرسمية وكردستان بشكل رسمي دستوري واضح . كما ان الفدرالية منحت لارض كردستان التي هي موطن الكرد تاريخياً وجغرافياً وعندما نص القانون على وجود اشكالية حول بعض مناطق كردستان وخاصة مدينه كركوك فهذا يعني الاعتراف الدستوري بوجود مسائل خلافية وان هناك مناطق معربة وملحقة ادارياً بمناطق ومحافظات اخرى سيتم بحثها ومعالجتها وهكذا الحال بالنسبه للاعتراف الدستوري بحكومة اقليم كردستان وببرلمان كوردستان وسلطاتها الادارية والامنية والجمركيه والحدودية . مع منح حق الرفض لثلثي سكان منطقة كردستان الى حد وقف العمل بالدستور، والتسليم بانبثاق عراق جديد ثنائي القومية واللغة .

المعركة الدستورية والسياسية ستبقى مشرعة ومستمره وشعب كردستان بطبقاته وفئاته وقواه سيظل في القلب من هذه المعركه يؤدي دوره القومي والوطني والاقليمي ويساهم ايجابياً في جملة من التحديات ومن ابرزها التحدي الكردستاني لنيل حق الاتحاد الاختياري كتجسيد لحق تقرير المصير ، والتحدي العراقي للديموقراطية والتغيير والتحدي الاقليمي للتحولات المرتقبه في الاصلاح والتقدم والتحدي العالمي في محاربة الارهاب وانجاح المشروع الامريكي للشرق الاوسط الكبير ولاشك أن حل المسألة الكردية في العراق بهذه الطريقه السلمية التوافقيه وعبر الحوار السلمي وعلى أساس الفدرالية والاتحاد الاختياري سيشكل عاملا مساعدا لحل سلمي شامل للقضية الكردية في البلدان الاخرى وعاملا للاستقرار والتغيير الديموقراطي ان صدور قانون الحكم الانتقالي هو رسالة واضحة الى الرأي العام اقليمياً وعالمياً والى الجامعة العربية وكافة المؤسسات الاقليمية تبلغ اصحاب العلاقة بأن العراق الجديد قد بدأ بتوافق ابنائه ومكوناته وان القرار الحاسم قد صدر الى جانب الاصلاح والتغيير الديموقراطي دون تردد . وهو ايضاً رسالة مماثلة الى اللقاءات العالمية الثلاث المرتقبه – قمة الناتو- واجتماع الثماني – واللقاء الامريكي – الاوروبي- تقول ان العراق الجديد سيكون نصير العدل والسلم والديموقراطية والعدالة وسيكون في طليعة المساهمين في الحرب الكونيه على الارهاب .

الفصل الخامس

الفدرالية هي الحل كتجسيد لمبدأ حق تقرير المصير والاتحاد الاختياري

مساهمة في البحث عن إشكالية التنوع القومي في كردستان

من المفيد ألا يقودنا انشغالنا في نضالنا الوطني والقومي منذ حوالي القرن في إطار حركتنا التحررية الكردية إلى نسيان أو تأجيل العودة لرؤية واقع التنوع القومي والأثني في مختلف اجزاء كردستان ، أعني نسيان وتجاهل ما هو قائم على أرض الواقع، أو تأجيل قراءة حقوق تلك القوميات وقبولها وتأطيرها تحت حجج متطلبات المراحل المتعاقبة والأولويات والمهم والأهم ، ومن المفيد أيضاً أن نكون نحن الكرد سباقين في احتضان وتبني وجود وحقوق تلك القوميات والأثنيات الكردستانية التي تعيش معنا وبين ظهرانينا منذ مئات وآلاف السنين ، وتقاسمت معنا العيش في سرائه وضرائه وواجهت إلى جانبنا جميع التحديات والغزوات والاعتداءات وصنوف العذاب والحرمان وشرور الإبادة والاقتلاع والاضطهاد ، ومن المفيد لنا نحن الكرد ثالثاً أن نكون أوفياء لمبادئنا وأهدافنا التي تتجسد في برامج حركتنا التحررية القومية على طريق التحرر والخلاص والعيش الكريم في إطار ذلك الحق المقدس، حق تقرير المصير الذي لا يتوقف علينا وحدنا بل هو حق لأي شعب آخر مهما كان صغيراً.

ومن المفيد لنا رابعاً أن نثبت لشركائنا الكردستانيين من القوميات الأخرى وخاصة للجيل الجديد صدق ما نقوله لهم حول إشكاليات التاريخ القديم وبراءة الكرد كشعب مما حصل من مجازر وكوارث على أيدي الآخرين تجاه عناصر كردستانية اصيلة في وقت لم يكن الكرد يتمتعون بالسلطة السياسية والسيادية والإدارية ، أولئك الذين مارسوا تجاهنا جميعاً كرداً وارمن وآشوريين وعلى مراحل وحسب خطوات متدرجة صفوف الاضطهاد والتهجير والإبادة . ومن المفيد لنا نحن الكرد خامساً أن نحاول

الانتقال إلى موقع آخر حتى ولو كان على سبيل استشراف المستقبل واستكشاف الآفاق أعني بذلك الانتقال من موقع – الضحية – والقومية المغلوبة على أمرها والمطالبة بالحقوق ... إلى موقع الشعور بالمسؤولية تجاه قوميات أخرى في نفس أوضاعنا ، وتشعر عين مشاعرنا وتنتظر كل مبادرة تجاه الاعتراف بحقوقها ووجودها وضمان مستقبلها ، أن من شأن ذلك استبعاد أي احتمال في انتقال الكرد من موقع – الضحية – إلى موقع – الجلاد – في يوم من الأيام وهذا ما نصبو اليه جميعاً ونحاول توفير كل الشروط والأساليب اللازمة ومن ضمنها عدم النسيان وعدم التأجيل ، وذلك عبر فتح هذا الملف من أوسع أبوابه وتناوله بالبحث والتحليل بكل شفافية ووضوح وأبداء الرأي والاستماع إلى الرأي الأخر .

الموقف بين الماضي والحاضر

تتطلب معالجة هذا الموضوع المزدوج الأهمية في انيته ومستقبله العودة قليلاً إلى الوراء واستحضار أحداث الماضي وعبره في هذا المجال لتبين مدى وجود وتأثير – التجربة الكردية الغابرة – في التعامل والتعايش مع القوميات والشعوب الأخرى ومعرفة ذلك التراث إذا صح التعبير وإمكانية الاستناد إلى – تاريخيتها – ومدى جدارتها كمثال نعول عليه في حاضرنا ومستقبلنا ، ويمكن القول بأن تلك التجربة قد مرت بعدة مراحل :

1- مرحلة التعايش العضوي بين الافراد والجماعات في كردستان وببساطه تلك الأزمان المعهودة ودون تعقيدات أو حساسيات أو صراعات بسبب الانتماء القومي أو العقائد الدينية وعلى قاعدة راسخة من التكامل والتسامح والاحترام المتبادل وقبول الآخر وحريته والعمل معاً على الحفاظ على آمن وسلامة المنطقة أو القبيلة وتأمين المراعي المشتركة للمواشي والأرزاق لإبنائها وصد الاعتداءات الخارجية بصف واحد وحسب ما يذكر التاريخ وتدل الأغاني والحكايات الفلكلورية الكردستانية فان زعماء العشائر قاموا بأدوار مشهودة في ترسيخ تلك التقاليد الإيجابية في التعايش والتفاهم ونصرة المظلوم ورد المظالم والمساواة في حق الحياة والعيش الكريم دون تفريق بسبب القومية واللغة والدين ، بل إن العديد من رجالات الأرمن والآشوريين وحتى التركمان والشاشان واللاز قد قاموا بأدوار في تاريخ كردستان والأحداث التي قامت فيها وبالتحالف والتعاون مع الزعامات الكردية وما تجربة صلاح الدين الأيوبي وقيادته للحروب الدفاعية عن مقدسات المسلمين والمشرق برمته أمام زحف الحملات الصليبية وتواجد أبناء القوميات الأخرى في جيشه والذين رافقوه من كردستان إلا خير دليل على ما نقول .

2 - مرحلة المدرسة البارزانية والتي ترافق ظهورها مع انبعاث الفكر الإصلاحي والقومي ونشوب الثورات والانتفاضات الكردية في طول كردستان وعرضها وتعتبر بحق المرحلة الذهبية في مسألة

التعامل مع القوميات والأقليات الأخرى من جهة احترام خصوصياتها وحماية مصالحها والانفتاح عليها وليس غريباً أن يقوم حتى المبشرون الغربيون الذين زاراو كردستان قبل حوالى القرن بإطلاق تسمية – شيخ المسيحيين – على شيخ بارزان ، كما فعل ذلك كل من : دبيلو – أي – ويكرام ادكار . تي . أي – ويكرام في كتاب (مهد البشرية) ، الذي يتضمن العديد من الشهادات حول مسألة التعايش القومي في كردستان ودور مشيخة بارزان الإصلاحية الدينية – القومية في ترسيخ قاعدة ذلك التعايش. ولاننسى أيضاً في هذا المجال الدور البارز للشيخ عبيد الله النهري قائد انتفاضة **1880** في تعزيز العلاقات الكردية مع القوميات والأقليات الأخرى الموجودة في كردستان ، وقد توج البارزاني الخالد خلال ثورة أيلول تلك التقاليد بتدشين نهج جديد في التعامل مع تلك القوميات بأن افسح المجال لممثليها بتبوء مراكز المسؤولية في إدارة وقيادة الثورة الكردية والمؤسسات العسكرية والأمنية والحزبية وما السيد (مطران الكلدان- بولص بيداري) عضو مجلس قيادة الثورة إلا مثال على ذلك، وكذلك المقاتلة الآشورية (مارغريت) والبطل الآشوري الكردستاني الشهيد (هرمز ملك جيكو) وأمير الشهداء الآشوري الكردستاني فرانسوا حريري وغيرهم .

لقد وضع البارزاني اللبنة الأساسية الأولى في صرح مبدأ المشاركة السياسية من جانب ممثلي تلك القوميات والأقليات في الشأن العام وتقرير مصير كردستان وما نشاهده اليوم في التمثيل القائم في إدارات الحكومة الفدرالية إلا استمرارا لنهج البارزانيزم في الموقف من التعددية القومية .

3- المرحلة الراهنة التي تترافق مع التطورات العالمية العميقة حول مسألة يقظة القوميات والاعتراف بحقوقها واحترام خياراتها وقد شهدت هذه المرحلة على صعيد كردستان مستجدات وتحولات ترمز بشكل واضح إلى حقائق جديدة على أرض الواقع:

الحقيقة الأولى : قيام كيان كردي فيدرالي في كردستان العراق فتح الباب على مصراعيه ومنذ أيامه الأولى لمشاركة الآشوريين والتركمان والكلدان ، وإصدار قوانين لتنظيم الحياة الثقافية والقومية والإدارية لها على قاعدة الاعتراف بوجودها وبحقوقها القومية الكاملة .

الحقيقة الثانية: هي ما تشهده ساحات كردستان المختلفة وكذلك الدور البارز الذي تقوم به الفضائيات الكردية في نشر وطرح الثقافات الأخرى.

الحقيقة الثالثة : هي اهتمام الغرب عامة والإدارة الأمريكية على وجه الخصوص بمسألة قوميات كردستان غير الكردية. وتبني وجودها وحقوقها في وثائق البرلمانات والهيئات التشريعية ودوائر وزارات الخارجية ومفاتحة المسؤولين الأكراد وقادة الحركة التحررية الكردية بهذا الموضوع على

الدوام. هذا إضافة إلى ما تقوم به المراجع الكنسية العالمية باتجاه إسناد حقوق هذه الأقليات الدينية ذات الطابع القومي أو بالعكس.

كيف السبيل لإنجاز الحل السليم .. ؟؟

أمام وقائع التاريخ والحقائق الجديدة وانطلاقاً من مبادئ حركة التحرر الوطني الكردية ، ووفاء لمجمل تاريخنا وأمانة لحاضرنا ومستقبلنا علينا الإقدام وبدون تردد على الاعتراف بحق تقرير المصير لجميع الشعوب والقوميات الكردستانية صغيرة كانت أم كبيرة ، والتعامل مع هذه المسألة وفق المبادئ الديموقراطية وشرعة حقوق الإنسان ، وقبول التعددية القومية والثقافية واحترام الآخر وقبوله شريكا في القرار والمصير . وأن هذا الموقف التاريخي سيعني :

أ- الالتزام بتراث الجدود ، والسير على نهج الرواد الأوائل وعلى رأسهم البارزاني ، الذين دشنوا الأساس الراسخ للتعايش .

ب- مصداقية الحركة التحررية الكردستانية التي اصبحت ضحية الشوفينية والتمييز القومي وجاءت ردا على الاضطهاد القومي والقمع العنصري.

ت- جدارة الكرد بحق تقرير المصير والفدرالية وإدارة الشؤون الذاتية والتطور والتقدم والبناء. واهليتهم لإثبات هويتهم القومية في الشرق الأوسط.

ث- نموذجية الحل الكردستاني في المنطقة في أرضية وبيئة تشتد فيها الصراعات القومية والأثنية وتزداد صنوف الحرمان والتجاهل ومصادرة الحقوق من جانب الأنظمة والقوميات السائدة تجاه الشعوب والقوميات الأخرى ، واحتمالات تحول الحركة الكردية – بحلها الكردستاني – إلى مركز خلاص – قاعدة للفئات الأخرى، وتجربة تحتذى بها تتوافق مع شروط وميزات القرن الحادي والعشرين، وبذلك ستقوم الحركة الكردية - بحلها الكردستاني – وتجربتها الديموقراطية الرائدة في كردستان العراق بدور الرافعة لتغيير الواقع الراهن والانتقال من حالة الصراع والتناحر بين الشعوب والقوميات إلى مرحلة التعايش والسلم والاستقرار والتفرغ للبناء والتنمية والعيش الكريم .

ج- ستتحول الحركة التحررية الكردية ومركزها كردستان العراق بتجربتها الديموقراطية وبرنامجها القومي والوطني والإنساني إلى موئل ومركز استقطاب للحركات الوطنية والديموقراطية وحركات السلام والبيئة النظيفة في هذا العصر الجديد الذي يحمل مبادئ حرية الشعوب والتقدم الاقتصادي والتقني والعولمة والتمازج الحضاري بين الشعوب فإذا كانت الحركة الكردية في العراق قد قامت بدور القاعدة خلال نصف قرن في مسألة التحول الوطني الديموقراطي في مجمل العراق فما المانع أن يتوسع هذا الدور ايجابياً وفي خدمة السلام والتعايش بين الشعوب .

ح- إن كل ذلك يتطلب تجاوب هذه الشعوب والقوميات والاقليات المعنية مع ايقاع الحركة الكردية ونهجها الديموقراطي المنفتح والالتزام الكامل بشروط كردستانيتها والتعاون الوثيق من جانب حركاتها ومنظماتها في الداخل والمهاجر، والحرص اللامحدود على التجربة الفيدرالية لكردستان العراق والخروج من حالة التردد السابقة في مسألة حسم خياراتها بالارتباط المصيري بالنضال الوطني الكردستاني، والإعلان عن ذلك أمام جماهيرها وأمام الرأي العام العالمي (العربي-الأوروبي-الأمريكي).

خ- إذا ما نجحت الحركة الكردية في هذا النهج الديموقراطي الكردستاني وقامت بهذا الدور الوطني الديموقراطي المسالم فإنها ستحقق الانتصار في ظل اهتمام إقليمي وحماية دولية حاسمة لتجربتها خاصة إذا كانت القوى العظمى تهدف إلى تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة وذلك انطلاقاً من مصالحها النفطية والاستراتيجية بالدرجة الأولى . وليس سرا أن الإدارة الأمريكية ، ومؤسسات البحث وصنع القرار بما فيها الأجهزة ذات الطابع الأمني الاستراتيجي بدأت منذ حين بوضع المسألة الكردية في جدول أعمالها وتحاول عبر الأبحاث والتقارير الاطلاع على اوضاعها الداخلية ومستقبلها ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في حاضر الشرق الأوسط ومستقبلها ، كما بدأت الإدارة والكونغرس والخارجية ومنذ عدة سنوات باستقبال ممثلي الحركة التحررية الكردستانية من أجزاء كردستان الأربعة والتحاور معهم .

ماذا عن المستقبل .. ؟

إن الأمر بمجمله يتطلب دعم وإسناد القوى الإقليمية والعالمية التي يهمها أمن واستقرار الشرق الأوسط وبدون ذلك سيلاقي النهج الوطني الكردستاني ومشروع السلام الكردي للتعايش والوفاق والعيش المشترك بين القوميات صعوبات ومحاذير.

فالخطوة الأولى – المفتاحية – كما ذكرنا هي حل المسألة القومية أو المسألة الوطنية في إطارها العام والتي كانت وما زالت مصدر التوتر والصراع والتناحر منذ اكثر من قرن . واحد الأسباب الرئيسية ، في انهيار الامبراطوريات وخاصة (الامبراطورية الفارسية والامبراطورية العثمانية) ، ونشوب الحربين العالميتين والحرب الباردة ، وقيام المحاور والكتل وحدوث المواجهات بين الأنظمة والبلدان والشعوب والحكومات ، وما الصراع العربي – الاسرائيلي منذ اكثر من نصف قرن إلا مثل بارز والذي ما زال يشكل عقبة كآداء أمام تحرر الشعب الفلسطيني وتقدم بلدان المنطقة ووقف برنامج التنمية وصرف خيرات المنطقة على برامج التسلح والاستعدادات الحربية وإنتاج واستيراد أسلحة الدمار الشامل (النووية–البيولوجية–الكيميائية) وذلك على حساب معيشة ورفاهية شعوبها وحرياتها

الديمقراطية وتطور مجتمعاتها المدنية. أمام النهج الوطني الكردستاني آفاق واسعة ومشجعة للمضي قدماً في توسيع وتعزيز دوره والتحول إلى قاعدة نموذجية في مجال خلاص القوميات والأثنيات والأقليات التي تعيش في أقل تقدير بالمربع الجغرافي الممتد من البحر المتوسط حتى الخليج مروراً ببلاد ما بين النهرين (أرض الحضارات المتعايشة) هذا المربع الكردستاني الذي يشغل موقع القلب لبقعة جغرافية تحوي حوالي (200) مليون من البشر يعودون في أصوالهم القومية إلى أربعة شعوب رئيسية (العرب والترك والفرس والكرد) وأكثر من (20) قومية وأثنية. والتي تعيش تحت ظل أنظمة عجزت عن إنجاز المسالة الوطنية وايجاد حلول ديموقراطية لقضايا القوميات والشعوب والأقليات ، تلك الأنظمة التي تعاني أزمات مستعصية حتى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمتهمة من جانب الرأي العام العالمي ومؤسسات حقوق الإنسان، وإرهاب الدولة .. والتي تلاقي معارضة قوية من جانب شعوبها والمنظمات والأحزاب الداعية إلى التغيير والتحولات الديموقراطية وبناء المجتمع المدني . والتي تعتبر (الشعوب والمنظمات والأحزاب) ، على أرض الواقع الحليف الطبيعي للحركة التحررية الكردستانية والشريك الأمثل لتحقيق مشروع السلام الكردستاني.

خيار الفدرالية القومية الجيو –سياسية من الثوابت الكردية في العراق الجديد

منذ ما يزيد على عقد ارتضى شعب كردستان العراق لنفسه وعبر الانتخابات الحرة الخيار الفدرالي والذي تجسد بقيام المجلس الوطني لكردستان عام 1992 كأول برلمان منتخب في تاريخ الكرد الحديث، وقبل ذلك بأكثر من ثلاثة عقود نال شعب كردستان بعيد ثورة تموز عام 1958 اعترافاً دستورياً في المادة الثالثة بوجود القومي كشريك للشعب العربي في تكوين الجمعورية العراقية دون تفسير هذه المادة أو تطبيقها على الصعيد العملي كمبدأ حقيقي للشراكة في السلطة والحكم والثروة وصنع القرار . وقبل اعلان الفدرالية بحوالي عقدين حقق الشعب الكردي عبر قيادته السياسية بزعامة البارزانى الخالد انجازاً آخر في طريق تقرير مصيره القومي عندما صدرت اتفاقية الحادي عشر من آذار عام 1970/ المتضمنة لقانون الحكم الذاتي لكردستان الذي وبالرغم من قيمته القانونية والسياسية ووقعه المؤثر في ذلك الوقت إلا انه وبسبب وجود نظام دكتاتوري فاشى على رأس السلطة في العراق لم يكتب له النجاح ولم يحمل أي مضمون يعترف بحق تقرير المصير للشعب الكردي حسب المبادئ المتعارف عليها عالمياً واستعملته السلطة تكتيكاً مؤقتاً جرى التخلى عنه بعد أربع سنوات .

كان واضحاً للقيادة السياسية الكردية ولشعب كردستان ان هناك اصراراً على تجاهل الواقع التاريخي والقومي لتكوين الدولة العراقية من جانب الأنظمة والحكومات المتعاقبه . هذه الدولة التي أسسها الأستعمار البريطاني بداية في العراق العربي عام 1921 ثم جرى ضم كردستان (ولاية الموصل) بعد اربعة اعوام دون ارادة شعبه . ومنذ صياغة القانون الأساسي ومن بعده اعلان الدستور عام 1970 تجاهل ممثلو القومية السائدة (العربية) من الملوك والرؤساء والحكومات وحتى القوى السياسية والأحزاب الوطنية العربية من قومية ويسارية واسلامية وليبراليه الحقيقة الكردية بما هي شعب متميز وجغرافيا محدده وموطن قومي ، وبذلك التجاهل المتواصل والمدروس منذ ثمانين عاماً تم زرع مفهوم جمعي في عقول وذاكرة الاجيال العربية في العراق يرفض الاخر الكردي كشعب له حق اختيار مصيره القومي بحريه وكعنصر من عناصر التركيبه العراقية القائمة يستحق ان يشارك حسب حجمه في عملية القرار الوطني وان يستفيد ايضا بلقدر ذاته من خيرات وطنه في البناء والأعمار والحياة السعيده .

من جانب آخر وبالرغم من حدوث اختراقات هنا وهناك ولو بشكل محدود لصالح تقييم الموقف من الحقيقه الكردستانية بعد تحرير العراق إلا ان الموقف العام للقوى الوطنية والقومية والأسلامية والتي كانت في صفوف المعارضه لايدعو الى الارتياح حيث يشوبه الغموض والتردد واحياناً يرضخ للميول الشوفينية الذرائعية بأسم الوحده الوطنية والأخوة الأسلامية والمصالح العلياً على حساب القفز فوق ارادة شعب كردستان .

ولهذا و انطلاقاً من شعور كوردي علم بوجود بسلبية موقف القومية السائده اقدمت الحركة الكردية على خطوات باتجاه حسم وتوضيح البرنامج القومي والوطني فخلال عقد كامل من اعلان الفدرالية لأقليم كردستان وعبر الانتخابات الحرة كما ذكرنا لم يظهر من الجانب الكردي أي طرح لمفهوم تلك الفدرالية وظل الأقليم دون دستور وبقي (الأعلان) الوثيقة اليتيمة الوحيده وذلك يعود الى تعقيدات الظروف السياسية العراقية والأقليمية وحتى الكردية، وفي حزيران / 2002 بادر الحزب الديموقراطي الكردستاني الى طرح مشروعه حول كل من " دستور الجمهورية الفدرالية العراقية " و" دستور اقليم كردستان " وذلك كخطوة تمهيدية للتحضير لما بعد مرحلة الدكتاتورية ومن اجل ان يتمكن الكرد والأطراف الوطنية العراقية من الأطلاع عليه ومناقشته والمساهمة في تطويره وتعميقه على امل أن ينال الأجماع الوطني في العراق الحر المنشود.

وقد اقترن طرح البرنامج الكردستاني للسلام والتعايش والأتحاد الأختياري والذي جسده كما ذكرنا المشروعان الفدراليان العراقي والكردستاني المصادق عليهما من جانب البرلمان والاحزاب السياسية جمعاء بتحرك سياسي تجاه بغداد بعد التحرير ومشاركه فعاله في تحمل اعباء استكمال عمليه التحرير وبناء الدولة الحديثة وتحقيق الأمن والأستقرار ، و بمناقشه المصير المشترك بكل صراحة ووضوح مع اعضاء مجلس الحكم وممثلي القوى السياسية الأخرى خارج المجلس ، فقد طرح ممثلو شعب كردستان مشروعهم للسلام والتعايش على اساس فدرالي أمام ممثلي القومية السائده وتحديد العلاقة الكردية – العربية على أساس الشراكه الحقيقية والأعتراف بالحقوق وعلى رأسها حق تقرير المصير لشعب كردستان الذي اختار النظام الأتحادي كتجسيد لذلك الحق ، وعلى هذه القاعده يمكن بناء عراق تعددي موحد يعزز الوحده الوطنية دون اكراه أو اضطهاد أو تمييز بين القوميات والأديان والمذاهب – أي اجراء تغيير جذري في مفهوم الوطن والمواطنه والشراكه والأتحاد الأخياري الذي دام ثمانين عاماً باتجاه المزيد من الديموقراطية والشفافية والضمانات الدستورية والقانونية ورؤية الآخر الكردستاني ، وبخلاف ذلك فإن الجانب الكردي يمتلك خيارات اخرى وهوحر في اتخاذ مايراه مناسباً متطابقاً مع ارادة شعب كردستان من خلال مؤسساته الشرعيه وبرلمانه وقواه السياسيه وقومياته المتعدده ومنظماته الأهلية واوساطه الأجتماعية والثقافية ومرجعياته الشرعيه الأخرى التي سيفرزها المستقبل بالوسائل الديموقراطية .

تجارب التطبيق الفدرالي قديماً وحديثاً :

الفدرالية كما هي متعارف عليها في التراث البشرى وفي التجارب القديمة والحديثة بالدول والكيانات المتعددة القوميات . هي ممارسة حق بوجهين : حق الأستقلال الذاتي في الحدود الجغرافية المرسومة لشعب في موطنه التاريخي الأصلي وحق المشاركه في ادارة الشؤون المركزية حسب نسبته في الدولة المركبة وحجمه البشري وذلك في السلطات الثلاث (التشريعية والتنفينية والقضائية) وهذه الصيغة الأتحادية(الفدرالية) المتفق عليها بين عناصر الدولة المعينة هي تجسيد عملي لمبدأ حق تقرير المصير بالنوع الذي يرغبه الشعب المعنى أو الشعوب المغنية المتحده، وهي السبيل الأمثل للتوازن بين القوميات والمناطق والمشاركة الفعلية في صنع القرار وحكم الجماعه بدل سلطه الفرد .

ومن أقدم التجارب الفدرالية في العالم الأتحاد الذي تم بين مناطق مختلفه في سويسرا عام / 1291 على أساس – الأتحاد التعاهدي – ثم قام الأتحاد السويسري عام / 1874 على انقاضه ، وفي امريكا قام الأتحاد عام / 1789 على أساس تعاهدي – ايضاً وهو الآن تطور الى اتحاد فدرالي متطور فيما الأتحاد السويسري وصل الى اتحاد / 26/ كانتون ونصف الكانتون هذه التسميه للمقاطعات ينفرد بها سويسرا فيما الولايات المتحدة الأمريكية تطلق على اتحاد ولاياتها باتحاد دول (States) وكذلك كندا.

أما الأتحاد الفدرالي الألماني فقام بين 1871 – 1918 في ظل الأمبراطورية الألمانية وقام هذا الأتحاد بين / 26 / ولاية عقب الحرب السبعينية مع فرنسا . وكان على شكل سلطات فدرالية وكذلك محلية على صعيد الولايات مع حق الأحتفاظ بالتمثيل الدبلوماسي المنفرد مما اطلق عليه ايضاً الشكل – التعاهدي – وليس الفدرالي . كذلك ظهر الأتحاد الفدرالي الألماني (جمهورية فايمار) 1919 – 1923 من / 17/ ولاية ومن مجلسين : مجلس الولايات ومجلس الشعب. وهناك اتحادات في الهند والبرازيل وكندا واستراليا والأرجنتين ونيجيريا وبلجيكا .

تتوزع الصيغة الأتحادية (الفدرالية) من حيث الشكل والمضمون بين تجارب وممارسات واشكال متعدده فهناك الفدرالية على أساس قومي جغرافي كما هو حاصل في كل من (سويسرا – كندا – بلجيكا وكما هو مطروح للسودان والعراق) وهناك ايضاً الفدرالية بين الولايات والمناطق والأقاليم كما هو متبع في (الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية المانيا الأتحادية واستراليا والبرازيل) وهناك ايضاً الفدرالية بين الآديان والطوائف والمذاهب والأمارات والمشيخات كما هو حاصل في (الهند والأمارات العربية المتحدة ولبنان ونيجيريا) وهناك ايضاً الفدرالية بين النقابات والمنظمات الأجتماعية والثقافية والسياسية.

من جهة اخرى هناك في التجارب العالمية اشكال من الفدرالية من جمهوريات فدرالية ، الى اقاليم فدرالية الى كيانات وسلطات فدرالية. وتقتصر طريقة تشكيل الفدرالية على اسلوبين وهما : اما اتحاد مناطق واقاليم مختلفه وبارادة جماعيه وتشكيل دول فدرالية كما حصل في تجارب الأمم والشعوب التي ذكرناها آنفا ، أو تفكيك دولة مركزية الى دولة فدرالية او دول متعدده حسب ارادة شعوبها كما حصل للأتحاد السوفيتي – ويوغسلافيا – السابقة واندونيسيا ونسبياً لأفغانستان وكما هو متوقع أن يحصل للسودان والعراق . وهنا من المناسب ذكر أن احدث وانجح التجارب في مجال تحويل دوله مركزية الى فدرالية ماتم في – بلجيكا – كما لاحظنا توزع التطبيقات الفدرالية بمختلف اشكالها في جميع القارات ويمكن الأستفادة منها جزئياً أو كلياً حسب الحاجه المطلوبه والأمر المشترك بين جميع هذه التجارب منذ قرون وحتى الآن هو اخضاع أسس ومبادئ الفدرالية كنظام سياسي دستوري لمتطلبات مصالح الشعوب وهي لاتشكل صيغة موحده غير قابله للتنوع وبالأخير سترضخ لارادة واهداف القوميات والعناصر المكونه لها في كل زمان ومكان . واذا كنا قد استحضرنا تطبيقات الفدرالية من امريكا وحتى استرايا مروراً بآسيا وافريقيا واوروبا والشرق الأوسط ، فإنه من المفيد استعراض التجارب الأقرب الينا وهنا لابد من التوقف قليلا عند تجربة السودان حول قضية شعب جنوبه . واذا كانت التجربة لم تكتمل حتى الآن إلا انها نموذجاً متقدماً للشعوب الأخرى وللدول المتعدده القوميات المرشحه للتحول من المركزية المطلقة وسيطرة القومية السائدة عبر الحكم الشمولي والشوفيني الى الاتحاد الطوعي الأختياري بين عناصره في ظل الحريه والديمقراطية .

فقد دشنت اتفاقية علم / 997 بين الحكومة والحركة الشعبية لجنوب السودان نهجاً جديداً على طريق الحل عندما أقرت باجراء استفتاء في الجنوب (فقط في الجنوب) حول أمرين : 1- الوحدة على اساس (الكونفدرالية أو الفدرالية أو الحكم الذاتي) 2- الأنفصال . وقد شكلت الأتفاقية أساسا متينا للمضي في المصالحه والتفاهم خاصة وانها اعترفت بأن حق تقرير المصير يقرره شعب جنوب السودان وليس شعب شمال السودن . لأن الأمر يعنيه أولا واخيراً ولن ينوب عنه احداً .

وجاءت اتفاقية – مشاكوس – في كينيا بين الطرفين وباشراف قوى اقليمية ودولية كبرى عام / 2002 لتعالج القضايا التفصيلية والجزئية انطلاقاً من الأتفاقية المبدئية السابقة ، فاقرت بوجوب ايجاد حكم ديموقراطي تعددي يتحقق فيه حق تقرير المصير للجنوب واقتسام السلطه والثروه ، وتشكيل جمهورية بأسم كونفدرالية السودان من دولتين (جنوبيه وشمالية) كل دولة لها دستورها وقوانينها الخاصه ، وتتعاون كشريكين في مجال الأقتصاد والسياسة الخارجية أي دولة بنظامين وجيشين ومشكلة من ثلاث كيانات : جنوب – شمال والكيان المركزي يتم فيها توزيع عائدات النفط بشكل عادل مع هيئة مشتركة للأشراف على استخراج وتصدير وتسويق النفط .

وكما هو متوقع فإن الجولة الأخيره من المفاوضات الجاريه الآن ستشهد طرح قضايا جديده من جانب – الحركة الشعبية – ومن اهمها اعادة تكوين الأجهزة الأمنية الأتحادية (أمن داخلي – أمن خارجي – شرطه شعبية – اجهزة اعلام – مؤسسات واجهزة دستورية عليا – محكمة عليا قانون المحاسبه ورد المظالم – آليه لمسألة حقوق الأنسان والأنتهاكات السابقه وسيادة حكم القانون) وكذلك ترسيم حدود الجنوب والدستور ، وازاله الأحكام العرفيه وقانون الطوارئ .

مقترحات حول الفدرالية الكردستانية العراقية :

أولاً : بعد اجتياز المرحلة الأنتقالية الراهنه ما بعد تحرير العراق من الدكتاتورية فان الشعب العراقي مقبل على بناء عراق جديد في ظل توازنات سياسية وقومية و اجتماعية جديدة وانجاز دولة عصرية على قاعدة عقد سياسي واضح يعبر عن الواقع القومي والسياسي و يمثل المصالح القومية لمختلف مكونات العراق . ولأن نظام الدولة المركزية الفردية المطلقة قد انهار ولان قاعدة النظام البعثي الشوفيني السابقة قد تلاشت فهناك حاجه ضرورية ماسة لاعادة بناء دولة حديثة يقودها نظام ديموقراطي تعددي فدرالي حسب ارادة ومشيئة عناصر الشعب العراقي وابناء قوميتيه الرئيسيتين العربية الكردية وسائر قومياته. واذا كان تفكيك النظام الشمولي السابق قدتم وانجز فإن البديل سيكون نقيضه تماماً .

انطلقت الدكتاتورية في حكمها التسلطي من مفاهيم القومية الواحدة، والحزب الواحد والعشيرة الواحدة والزعيم الأوحد واسست دولة حسب تلك المفاهيم الفاشيه على حساب تغييب الكرد وانتهاك حقوقهم وتهديد وجودهم . والآن فإن المهمة المركزية هو البحث عن افضل السبل لاعادة بناء الدولة العراقية ككيان تعددي مركب يحق لاي من عناصر هذه التركيبه تقرير مصيره بحرية والعنصر الكردي قد اختار النظام الفدرالي بارادته الحرة منذ عام 1992 وهو يجدد اليوم هذا الخيار في العراق الجديد ، وقد قدم مشروعه كبرنامج كردستاني للسلام والوئام والشراكه . ومن المفيد في المرحلة الراهنة تنشيط الجهد الفكري والنظري بين صفوف النخبة السياسية والثقافية العراقية ومن ضمنها الكردستانيه للتوصل الى افضل صيغه فدرالية للعراق ككل ولكردستان فدرالي وهذا ما اطلق عليه الرئيس مسعود البارزاني بمرحلة معركة الدستور .

ثانياً : من بين جميع الأشكال الفدرالية التي مررنا على ذكرها فإن هناك شبه اجماع على ان العراق بلد متعدد القوميت لذلك فإنه يدخل في خانة البلدان التي تناسبها الصيغة الفدرالية على أساس الأتحاد الأختياري الطوعي بين عناصرها القومية المكونه للنسيج الأجتماعي والبشري ومثل تلك الصيغة التي ستنمو في اطار ديموقراطي ستعزز من احترام خصوصيات وحقوق كافة الأديان والمذاهب

التي تميز الشعب العراقي ، ومن هنا فإنه من الخطأ البالغ والقاتل ان ينحو البعض الى اثارة صيغ اخرى من – الفدراليات – التي لاتناسب الوضع العراقي وهؤلاء – عن قصد أو سهو – يصبون الماء في طاحونة الصراع القومي ، وعدم احترام حقوق الآخرين ووجودهم ويصرون بذلك على ادامة الوضع السابق والحفاظ على امتيازات وتسلط القومية السائده على حساب وجود ومصالح ومستقبل الشعوب والقوميات العراقية الأخرى وفي المقدمة شعب كردستان .

فتراهم يروجون – لبدع فدرالية – على غرار – الفدرالية الأدارية أو الفدرالية على أساس – المحافظات – وذلك دون اية التفاتة الى الطابع القومي للمسألة الكردية ، والوجود الجغرافي لاقليم كردستان وتطورات التاريخ السياسي والقومي للعراق منذ الأنتداب البريطاني وحتى الآن ، مروراً بالثورات والأنتفاضات التي قامت في كردستان ضمن اطار حركة تحرر قومي لها ابعادها العراقية الوطنية والقومية الكردية والأنسانية العالمية .

ان الصيغة الأنسب على ضوء التجارب العالمية والأقليمية وحتى العراقية هي فدرالية كردستانية عراقية على أساس قومي وجغرافي وسياسي وهي التي ارتضاها شعب كردستان بارادته الحرة كونه المسؤول عن مصيره أولا وآخرا، وتطبيق هذه الصيغة تتطلب ازالة آثار التعريب العنصري الذي حصل في كردستان منذ تسلم حزب البعث للسلطة وعودة السكان الأصليين الى ديارهم، وكذلك اعادة ترتيب وربط الأقضية والنواحي والمناطق الى مواقعها الأدارية السابقة والتي جرى المس بها وتفكيكها لاسباب قومية عنصرية تخدم مخطط التعريب ، وفي هذا السياق وبسبب ازدياد عدد السكان والحاجه الى مراكز خدمات جديده تعليمية وادارية وصحية فمن المناسب ان يجري التفكير باستحداث محافظات جديدة ضمن اقليم كردستان وهناك من يقترح محافظتين جديدتين في كل من (خانقين و سنجار). ومن الواضح ان كل هذه الخطوات والجهود يجب أن تتوج باجراء احصاء سكاني عام في العراق ومن ضمنه كردستان يتم فيه التحقق من عدد سكان القوميات في المدن والمناطق كافة وليتم على ضوء نتائجهه التعامل مع مكونات الشعب العراقي وجوداً وحقوقاً وجغرافياً .

ثالثاً : تطوير الرؤية الكردية حول القوميات الكردستانية الأخرى (تركمان – آشوريون – كلدان) والأنتقال بها من موقع اتخاذ الموقف السياسي العلم كما هو متبع – رغم اهميته – الى موقع تبني قضاياها بصورة كاملة واعتبارها مهام تتساوى في اهميتها وضرورة انجازها مع قضاياها القومية في المحافظات والأقضية والمناطق الكردستانية بما فيها وجودها وربط مؤسساتها بالأداره الفدرالية لأقليم كردستان مع تمثيلها العادل في جميع تلك المؤسسات بما فيها المؤسسات الأتحادية على صعيد العراق وذلك اسوة بتمثيل ومشاركة القوميتين العربية والكردية. ان من شان ذلك شعور هذه القوميات

الكردستانية التي تتعايش مع الكرد منذ مئات السنين بالأطمئنان على مصيرها ومستقبل اجيالها والتحول اكثر نحو التعايش وتحمل المسؤولية في البناء. بالأضافة الى كونه نقلة حضارية كردية نحو تعميق حوار الثقافات والأقوام في كردستان وفي الشرق الأوسط برمتها وتقديم نموذج مدني انساني لكافة دول وشعوب المنطقة والعالم ، وقطع الطريق على اية تدخلات خارجية بذريعة حماية هذه القوميات .

رابعاً : سعياً وراء بلورة الصيغة المثلي لفدرالية كردستانية ودستور يؤطرها على صعيد العراق والأقليم فقد ظهرت اجتهادات ومقترحات ومشاريع عديدة حتى الآن وكان من المتوقع أن تشهد هذه المسألة اهتماماً اكبر من جانب النخبة الثقافية الكردستانية ووسائل الأعلام في الأقليم إلا ان معظم الجهود المبذوله حتى الآن يرضخ لارادات حزبية ومصالح ذاتية ضيقه ولهذا السبب لم تصل قضية الفدرالية والدستور والمصير الى الأوساط الشعبية والرأي العام الكردستاني حسب ما هو مطلوب بالحاح في اجواء الحرية والديمقراطية والمنافسة السلمية في الأبداع وتقديم الأفضل للمجموع.

في اطار طرح المشاريع والأفكار سمعنا وقرأنا بعد نشر مشروعي الدستور الفدرالي (العراقي والكردستاني) اقتراحاً يدعو الى اجراء استفتاء عام كردستانى لاختيار الصيغه الفدرالية والدستور ، كما عرض البعض ضرورة عقد ميثاق بين الأطراف، و دعا البعض الى اتفاق الأحزاب حول الصيغ المناسبة. قبل الخوض في التفاصيل من المفيد التذكير بأن المشروعين الكرديين المطروحين منذ ماقبل تحرير العراق يعتبران من اهم وانضج المشاريع المطروحة على الساحة العراقية ولكنهما رغم ذلك يحتاجان الى بعض التعديلات باتجاه التطوير وهو ما نحاول تحقيقه لهذا الجهد المتواضع.

أما بشان مقترحنا حول الموضوع فنرى أن الوسيلة الأنجح للتوصل الى صيغة ارقى للفدرالية الكردستانية والدستور وتكون محصنة من الناحية الشرعية والقانونية والشعبية ومعبرة في الوقت ذاته عن ارادة الأغلبية الساحقه لشعب كردستان هي التحضير الهادئ والدقيق والجاد لعقد مؤتمر شعبي كردستاني يتولى ذلك المجلس الوطني الكردستانى – البرلمان – كمؤسسة شرعية منتخبه من ممثلي القوى السياسية والأجتماعية والمؤسسلت الثقافية والقوميات المتواجدة في كردستان، والنقابات والمراجع الدينية والمذهبية . ثم يخرج هذا المؤتمر بتوصيات وقرارات نافذه على شكل ميثاق كردستاني حول الدستور – والفدرالية والشراكة والأتحاد الأختياري واقتسام السلطة والمواد الأقتصادية ، ويجري الألتزام بهذا أمام الشعب العربي في العراق وسلطة التحالف و هيئة الأمم المتحدة .

خامساً : على صانعي قرار المصير الكردستاني والنخب السياسية والثقافية والقوى الوطنية والقومية أن تسلم باحدى حقائق العصر الراهن حقيقة أن حل المسألة القومية في أي بلد من بلدان

العالم والتي كانت تدار من قبل انظمة مركزية شوفينية وان أي اعادة بناء للدول المتعددة القوميات على اساس الفدرالية والشراكة الأتحاد الأختياري في ظل موازين القوى الدولية الراهنة والقطبية الواحده لن ينجز -حل المسألة القومية – إلا بتضافر الجهود الخارجية والداخلية ووجود قوى التحالف في العراق سيساعد في ترتيب الحل الأنسب لقضايا العراق القومية وعلى رأسها الفدرالية الكردستانية ان كان على صعيد تقديم الخبره والأستشارات أو التقريب بين وجهات النظر لدى النخبتين العربية والكردية ، أو تقديم الضمانات في انجاح الحل وهذا لايلغي دور هيئة الأمم ومؤسساتها المتعدده في القيام بالدور الملطلوب في هذه الأتجاه . نقول ذلك انطلاقاً من احداث وتجارب الأمس القريب في يوغسلافيا السابقة وتيمور الشرقية والسودان ، وافغانستان وكلها بلدان متعددة القوميات مثل العراق .

سادساً : من الواضح وحسب خصوصية وضع كردستان العراق فإن الفدرالية الكردستانية يجب أن تراعي متطلبات العمق الكردستاني في الجوار وذلك بشرعية واحقية التواصل الثقافي والاجتماعي والأنساني مع العمق الكردي على جوانب الحدود العراقية – الأيرانية – التركية – السورية في اجزاء كردستان الأخرى ، وان يتضمن كل من الدستور الفدرالي الكردستاني والفدرالي العراقي بنداً ينص على هذا المبدأ الذي يدعم بصورة مباشرة العلاقات العربية الكردية، ويشجع على الحوار بين الشعبين وحركتيهما الوطنيتين .

من جهة اخرى فإن القيادة السياسية الكردستانية عليها التزامات قومية تجاه أشقائها في الأجزاء الأخرى . كما نها تتحمل مسؤولية تاريخية أمام الأشقاء في مجل الألتزام بالثوابت القومية حول جغرافية كردستان ، وحق تقرير المصير والتي لن تكون مجال التنازلات والمساومات السياسية في أي حال من الأحوال.

سابعاً : من ضمن الألتزامات القومية المطلوبة من الفدرالية الكردستانية المنشودة ومن اجل ازالة كل العقبات الأقليمية امام حل المسألة الكردية في العراق واحلال السلام والأستقرار في المنطقة وحل المسألة الكردية في البلدان الأخرى عبر الحوار والتفاهم والعلاقات الديموقراطية والأتحاد والتعايش ، من المفيد الدعوة لاحقاً الى عقد مؤتمر اقليمي – دولي بمشاركة المؤسسات الأمريكية والأوروبية والأمم المتحدة وممثلي الأطراف المعنية من ممثلي الدول المقسمة لكردستان وممثلي الحركة القومية الكردية لوضع خارطة الحل الفدرالي للقضية الكردية في الشرق الأوسط بالتوافق بين الأطراف والتعاقد حول المصير وبتوفير ضمانات دولية بهدف انجاح الحل المنشود.

على طريق الفدرالية :

القضية الكردية وحق تقرير المصير وتحديات الفكر الشوفينيي وانظمة الاستبداد

أولا : تواجه منطقه الشرق الأوسط بشعوبها ودولها وانظمتها وضعاً محرجاً وصعباً لم تالفة من قبل على الأقل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ويعيد المراقبون ذلك الى الصفة الانتقالية للمرحلة وأوان الاستحقاقات بعد انتهاء الحرب الباردة ووحدانيه القرار الامريكي على المستوى الكوني وبدايات تشكل نظام دولي جديد يبحث عن مكان له في منطقتنا عبر إعادة ترتيبها على الصعيد الجيوساسي والتي اثقلت كاهل صانعي القرار وواضعي الوصفات والحلول من القوى العظمى الى درجه الحيرة احياناً والتردد اكثر الاحيان بعد احداث 11 سبتمبر / 2001 وتعثر عمليه السلام الفلسطينية الاسرائيليه وتفاقم مشكلة القوميات.

ومن الملفت أن بؤر التوتر ومصادر الازمة تكاد تنحصر في دائرة قضايا القوميات وساحات التحرر الوطني من فلسطين الى العراق مروراً السودان وهي نفسها التي (تغري) القوى الخارجيه وتفتح لها الطريق للتدخل أولا وقبل كل شئ من اجل تعزيز وتوسيع مصالحها الاستراتيجيه وخاصة منها النفطيه مع توفر فسحة لها لممارسة هامش من المناورة عبر الادعاء بحماية الشعوب والقوميات المغلوبة على امرها والمحرومة من الحقوق الاساسية والدفاع عن حقوق الانسان والديمقراطية ومواجهة الارهاب والدكتاتورية. والقيام بدور الوسيط أو الراعي للحوار السلمي بين الاطراف المتخاصمة.

لاشك أن القوى السائدة في منطقتنا والتي بيدها مفاتيح الحل والربط والحكم والسلطات السياسيه والاقتصادية والعسكرية والامنية في مقدمة من يتحمل مسؤوليه مآل الوضع العام الناشئ ، اما بخصوص الساحات الاكثر تعرضاً للمخاطر وخاصة العراق وفلسطين والسودان ومن ثم الجزائر وسورية وايران فان انظمة الحكم السائدة والدساتير المعمول بها منذ الاستقلال والقوانين النافذه تشكل بمجموعها اسباب الازمة ولب المشكله ، وفي وقت عجزت فيه هذه التشكيلات – الدستورية القانونيه الادارية – السلطوية – عن ايجاد الحلول لقضاياها الوطنية ، امعنت اغلبيتها في الدكتاتورية وحكم الحزب الواحد والادارة الامنية تحت ظل قانون الطواري والاحكام العرفية وخنق الحريات . وانتهاك حقوق الشعوب والقوميات وعدم الاعتراف بوجودها بل والامعان في اضطهادها وتطبيق قوانين التعريب والتهجير والاسرله فيما يخص الشعب الفلسطيني بحقها مما أفرزت وبمرور حوالي نصف قرن مظاهر غريبه مثل عمليات – الارهاب (الدولتي والفئوي) واعمال الابادة باسلحة الدمار الشامل ضد شعوبها وتنظيم فرق المرتزقه للاعتداء على الاخرين واحتلال الدول الاخرى أو الاعتداء عليها

وتهديدها. كل ذلك رأت فيه القوى العظمى – ضالتها المنشوده – واسباباً جوهرية للنفاذ والتدخل والتواجد العسكري في المنطقه بأسم الحمايه والانقاذ والتغيير ودفع الشر واعادة التوازن والاطمئنان. وهنا نستخلص القول بأن الشعوب المقهوره والقوميات المهدده في هذه البلدان لم تجلب – الاجنبي – ولم تتحول الى مرتزقه وطابور خامس ولاتتحمل بالنهاية اية مسؤوليه سوى مسؤوليه الانقاذ. وبدعم اقليمي ودولي وانساني .

وفي مثل هذه الظروف الدقيقة يبرز دور المثقف والاعلامي والمفكر في مسألة قول الحقيقة واظهارها والمساهمة في توفير الحلول للازمة التاريخية المتفاقمة خاصة ما يتعلق الامر بمصادرها وساحاتها وعنوانها الرئيسي الذي يشكل مفتاح الحل واعني به المسألة القومية في هذه – البلدان المأزومه – على وجه الخصوص . والقضية القومية الكردية كمثال موضوعي اسوقها لاننا جميعاً – كرداً وعرب – معنيين بها وخاصة في العراق وسورية والتي تحولت جزء من الازمة العراقية وفي الوقت ذاته مفتاحاً لحلها، فبدلاً من مطالبة الحاكم – المسبب للازمة والمعادي للصداقة العربية الكردية والمصير المشترك والمصادر لحقوق الاكراد – بتغيير موقفه والالتزام بميثاق هيئة الامم المتحدة والمبادئ الانسانية والديموقراطية والاعلان عن تراجعه بالاعتراف للشعب الكردي بحقه في تقرير مصيره كيفما يشاء وهذا بحد ذاته تعزيز للوحده الوطنية والوئام الداخلي وصيانه للاستقلال من جهة وقطع الطريق على الاجنبي والمتدخل والمتعدي من جهة اخرى اقول بدلا من ذلك يوجه بعض المثقفين والاعلاميين العرب اصابع الاتهام الى الشعب الكردي وحركته الوطنية التحررية على انهم (جنود تحت الطلب) رهن اشارة الاجنبي والبعض الآخر يطالب الكرد بأن يكونوا (وطنيين) ولايخونوا الوطن لقاء الاعتراف لهم بفولكلورهم وبحقوق (المواطنة) اما بعد فلكل حادث حديث.

القسم الاول لايستحق الرد، والاخير الذي مازال يربطنا به نحن الوطنييون الاكراد العديد من الوشائج والخطوط نقول لهم بان الكرد ليسوا (جنود مرتزقه تحت الطلب) وفي الوقت ذاته ليسوا (وطنيين تحت الطلب) لا هذا ولاذاك، هل مقياس العلاقات الكردية العربية كامتين وشعبين أن يتحول الكرد الى حماة للانظمة الجائره ام ان يتفاعل مع الحركة الوطنية الديموقراطية العربية النابعه من ارادة الشعب العربي الشقيق ويقفوا بخندقها لقد التزم الكرد شعباً وحركه تحرريه بالمبادى الوطنية في مراحل الاستقلال والبناء ومنذ حوالي القرن ولم يبادر أي حاكم الى الاعتراف بحقوقه ووجوده وهويته كما ، هو مطلوب ورغم كل ذلك لم يقايض الكرد يوماً من الايام وطنيتهم لقاء الاعتراف بهم وبحقوقهم .

اما تكرم هؤلاء المثقفين بالاعتراف (بحقوق المواطنة) للكرد فلا يعد (فتحاً مبيناً) وهذا الطرح بما يحمل من افق فكري وسياسي ليس متقدماً على ايديولوجيه الحكام ولايحمل في طياته أي جديد وبالتالي

لن يكون البديل الافضل لمواجهة تحديات الحاضرو المستقبل ان الواجب الوطني يقضي بأن يرفع الجميع اصواتهم في وجه الحاكم ليعود عن غيه ويفك الحصار عن الشعوب ويحتكم الى الديموقراطية ويعترف بحقوق الاخرين قبل أن ينادوا الى الجهاد ضد العدوان الاجنبي او يحرضوا الشعوب على السكوت على الضيم ووضعهم قسراً امام خيارين اما مع الحاكم الجائر أو خيانة الوطن ، وبعيداً عن هذه النظرة التعسفية فإن الطريق واضح للجميع اذا ارادوا سلامة البلاد والعباد والعرب والاكراد .

ثانياً : منذ بداية الستينات في الحالة الكردية وبداية الثمانينات في حالة جنوب السودان أي ما يقارب النصف قرن في الحاله الاولى والعقدين في الثانيه وحروب الانظمة والحكومات المتعاقبه لم تتوقف تحصد الارواح وتستنزف الطاقات وتجلب الكوارث البشرية ولم يتقدم العرب مجتمعين ومنفردين بمبادرات لوقف النزيف أو مشاريع لحل الازمة التي دارت ومازالت تدور حول حق الشعوب في تقرير المصير ومطالب مشروعة لحركات تحرر وطنيه اتخذت الشكل القومي في الحالتين ، كردستان العراق ، وجنوب السودان . واقتصرت المواقف المعلنه على ترديد شعارات براقه دون محتوى على غرار : مع وحدة البلد وضد التقسيم والانفصال ، وتقزيم الموضوع وربطه بمؤامرات خارجيه ضد العرب بادوات كردية وجنوبية. في حين كان الاولى بجامعه الدول العربية ان تتقدم – بمبادرات – حلول طوال هذا الوقت لانها تقع في صلب مهامها . كما كان من المسلم به ان تتبادر احزاب ومؤسسات ومنظمات المجتمع الاهلي العربي الى طرح برامج ومقترحات لمعالجة مثل هذه القضايا التي لاتتجزأ عن العملية الديموقراطية والتقدم الاجتماعي والتحولات الفكرية والثقافية ، وتحقيق الاستقرار المجتمعي . ومن تحصيل الحاصل ان يكون مثل هذا الموضوع في اولى اهتمامات المثقفين والمفكرين والكتاب العرب يدرسونه عبر اقلامهم وكتاباتهم وابداعاتهم بهدف تنوير الرأي العام وطرح الحقائق ، واقتراح البدائل والخيارات على المعنيين وصناع القرار . من اجل بلورة المفهوم الديموقراطي لرؤية الآخر من غير العرب والاعتراف بحقوقه وتاريخه وشرعية مطالبه .

ان مؤسسة مثل – مركز دراسات الوحدة العربية – في بيروت تقوم بجهود عظيمة في العديد من المجالات ومنها قضايا الحوار والعلاقات العربية – التركية، والعربية – الايرانية فتقيم من اجل ذلك الندوات ، وتطبع المجلدات ، ولكنها ليست فقط تحجب مثل هذه المبادرات عن الشعب الكردي والذي هو الاقرب صلة وقربى بل تمتنع حتى عن نشر الابحاث والمقالات في مجلتها الشهرية عن الكرد والقضية الكردية والعلاقات الكردية – العربية بموجب قرار صادر عن لجنة امنائها .

قبل اشهر قدم الكورد في كردستان العراق مقترحاً حول " الدستور الفدرالي العراقي ودستور اقليم كردستان الفدرالي " وهو موقف مطروح للمناقشة يعبر عن وجهه النظر الكردية حول مستقبل العراق

والتعايش بين قومياته وفئاته ومسألة التغيير وهو بحد ذاته برنامج متكامل لحل المسألة القومية الكردية في العراق على اسس ديموقراطية سلمية في اطار عراق حر ديموقراطي موحد ، ومن الصفات المميزه لهذا المشروع عدم اقتصاره على وضع ومستقبل القومية الكردية بل يشمل كل العراق بجميع قومياته ومناطقه وفئاته وطوائفه وهو خير تعبير عن المضمون الوطني والابعاد الديموقراطية والوجه الحضاري لحركة التحرر الوطني الكردستاني والتوجه الكردي السليم في المساهمة بانقاذ العراق .

واذا كانت ردود الفعل على هذا المشروع اقتصرت على افراد لايتعدون اصابع اليد الواحده على صعيد العراق فان المثقفين العرب ورجال الصحافة والاعلام لم يولوا أي اهتمام يذكر ولم يساهم احداً – حسب علمي – في دراسة وتقييم هذا المشروع الذي يعتبره الشعب الكردي انجازاً عظيماً في طريق حل المسألة الكردية في العراق ونموذجاً لحلها في بلدان اخرى ، وقد قيل أن المشروع لاهميته كان ضمن الوثائق التي وضعت على طاولة المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجوله الاخيره التي نتجت عنها "بروتوكول مشاكوس" وذلك كتجربه جرى الاستفاده من بنودها.

مؤخراً توصلت الحكومة السودانية والحركة الشعبية الى اتفاق تحت رعاية عملية – ايغاد – للسلام وباشراف مبعوثين من الولايات المتحدة الامريكية وايطاليا والنروج وبريطانيا . وأعلن عن (بروتوكول) وملحق يتضمنان توافقاً على مسألتي (الدين والدولة) وحق تقرير المصير وهما من اصعب المسائل واعقدها طوال الصراع منذ عقدين وكذلك حول تقاسم السلطة والثروة، ومن الواضح ان هذه التطورات استحوذت على دعم مختلف قطاعات الشعب السوداني في الشمال والجنوب وبمساندة دولية واضحة.

علي الصعيد العربي – الرسمي والشعبي – ظهرت الشكوك والحذر وحتى الرفض والادانة وذلك تباكياً وحرصاً مزعومين على (وحدة السودان) وهذا خير تعبير عن الحالة السائدة المتسمه بالسلبية والعزلة والهامشية . وهنا نبحث مرة اخرى عن ذلك الدور المفقود والغائب للمثقف العربي ورسالته ازاء عملية التغيير والتقدم والبناء والسلام . وهل سيسجل التاريخ ان النخبة الثقافية العربية والفئات المتنورة والطبقة الحاكمة عجزت عن ايجاد الحلول لمسألة الشعوب والقوميات وادت بعجزها الى تسريع وتحقيق التدخل الخارجي و " التدويل حميداً كان أم خبيثاً " على حد قول السيد الصادق المهدي، والذي يحمل المشاريع السياسية البديله بيد والعصا الغليظة باليد الاخرى . قضايا الشعوب والقوميات التي تتعايش مع الشعب العربي مثل – الاكراد والبربر وجنوب السودان – والتي تجاهلتها التقسيمات الاستعماريه وجوداً وحقوقاً ومعاهدات واتفاقيات الحلفاء خلال الحربين العالميتين وبعدهما تاركة هكذا كقنابل موقوته . ان هذه القضايا لن تحل في القرن الحادي والعشرين وعصر العولمة وزمن

تصاعد واشتداد التمسك بالهويات والخصوصيات بوصفات عفى عليها الزمن مثل وصفة " حقوق المواطنه " و " المساواة الشكلية " التي افقدت الانظمة الجائره صدقيتها وشوهت مضامينها . بل يمكن حلها عبر الاعتراف بصوت عال بحق تلك الشعوب في تقرير المصير ودون أية شروط او قيود وفي هذه الحالة من المنطق ان تتداعى بتقرير مصيرها ضمن الاطر الديموقراطية التي تضمن وجودها وسلامتها وحقوقها ولن تختار العيش في ظل انظمة دكتاتورية شوفينية مهما كانت هويتها خاصة وانها لن تقبل دون توفر ضمانات دولية لمستقبلها ان كانت من جانب هيئة الامم المتحدة أو القوى العظمى وهذا امر محتمل التحقيق في عصرنا الراهن لان الهيئات والمؤسسات الاقليمية القائمة في مناطق – الازمة – مثل – الجامعة العربية – و منظمة المؤتمر الاسلامي – ليست اكثر من عاجزة عن التحرك وطرح المبادرات فحسب بل تدفع باتجاه التصعيد – من حيث تدري أو لاتدري – في اكثر الاحيان بسبب سياساتها الفاشله. وفقدانها لاية برامج ومشاريع جادة تؤهلها للقيام بدور (الوسيط النزيه) في عمليات السلام والانقاذ والتفاهم بين الشعوب . وفشلها يظهر في عدم نجاحها حتى الآن في حل اية ازمة عربية (عربية أو اسلامية).

ثالثاً : في مراحل سابقة اراد البعض ورغب – حكومات وافرد ومؤسسلت – في مد يد العون الى نظام بغداد خلال ظروف الازمات ومواجهه المصاعب والمخاطر تحت ذريعة – الوحدة القومية – أو – الوطنية العراقية – أو الحمية – الدينية – أو مواجهة الاجنبي – أو الحفاظ على التوازن الاقليمي – وذلك عبر العمل أو الدعوة من اجل تسهيل اعاده الحوار مع الامم المتحدة ورفع العقوبات وفتح القنوات مع الدول العظمى والانفتاح العربي والاقليمي الاقتصادي والدبلوماسي وقذف المعارضه العراقية بشتى النعوت والاوصاف واتهام الاكراد بالانفصال وتقسيم العراق . كل ذلك من اجل أن يعود النظام لالتقاط الانفاس واعادة تشكيل قواه للمضي في نهجه اللاديموقراطي والامعان في تعذيب شعبه والانتقام من المعارضه من جديد وتهديد خصومه من الجيران .

وكان الاولى والانفع لوقام هذا البعض بأرشاد النظام الى اتخاذ نهج آخر يختلف عن سابقه وذلك بتفاهمه مع شعبه أولاً ثم الانتقال لحل مشاكله مع المحيط ومع العالم وهذا هو السبيل الوحيد والسليم للانقاذ، فاذا كانت القوى العظمى وقبل عقد من الزمن وبشكل أخص الولايات المتحدة الامريكية قد غضت الطرف عن بقاء واستمراية النظام لاسباب باتت معروفه ومنها اعتقادها آنذاك بأن المصلحه تقتضي الحفاظ على التوازن لوقف المد الديني – المذهبي لثورة الخميني بواسطة الجدار – البعثي الحاكم – فأن الاستراتيجية برمتها قد تبدلت الآن في بداية القرن الجديد . ولم يعد نظام بغداد بطبيعته ومواصفاته غير مقبول فحسب بل هناك ملامح محاولات امريكية باعادة النظر في علاقاتها حتى مع الانظمة الصديقة لها تقليديا منذ عقود والا بماذا نفسر الحملة الاعلامية الامريكية الشعواء على المملكة

السعودية والتهديد الموجه الى مصر بسبب سجن الناشط في مجال الديموقراطية وحقوق الانسان د . سعد الدين ابراهيم ، وتصريح نائب وزير الدفاع الامريكي في انقرة بأن واشنطن ماضيه في خططها الشرق أو سطية وافقت تركيا أم لم توافق ، وبالاخير بوادر موقف امريكي مستجد بخصوص القوميات بتبني الحل الفدرالي لقضيتي كردستان العراق وجنوب السودان – اليس يعني ذلك وخاصة في حالات مصر والسودان والعراق بأن الادارة الامريكية تنحاز الى الشعوب وتواجه الانظمة وهو توجه جديد قد يكون من تجليات النظام الدولي الجديد قيد التشكل .

تساؤلات جديدة – قديمة من بعض المثقفين العرب لاتخلو من الغرابة كالقول " من كان يحلم بان تنازع الامة العربية يوماً ما في وطنها الكبير اقليات عرقية ودينية ومذهبية " بداية نقول بأن التساؤل بحد ذاته خاطئ – في الشكل والمضمون – لانه يحمل العرب مسؤولية ليسوا سبباً في ظهورها فمسألة تشكيل الدول العربية بحدودها القائمة وكذلك دولة اسرائيل هي من صنع القوى الاستعمارية السائده آنذاك(فرنسا – انجلترا – روسيا) ولم تأخذ بمواقف العرب بل وضعت الحدود الراهنه بالضد من ارادة الامة العربية كما ان توزيع قوميات من سكان اوطانها الاصليين مثل الكرد بين دول (تركيا–ايران – العراق – سوريه) جاء دون ارادتهم حيث كانت الحركة القومية الكردية اسوة بحركات التحرر العربية وحركات شعوب البلقان تناضل وتعمل من اجل تحقيق الاستقلال. خلاصة القول فأن اتفاقية سايكس – بيكو عام/ 1916 ابرمت ونفذت دون علم شعوب المنطقة وبقيت بنودها طي الكتمان حتى كشفتها القيادة السوفيتية بعد ثورة اكتوبر عام / 1917.

كما أن تعبير – التنازع – لايعبر عن الواقع فالقوميات المحرومة والمجزاة والمضطهده مثل القومية الكردية لاتنازع الشعوب العربية والتركية والايرانية حول مصادرة الاوطان والبلدان بل تحاورها سلمياً واخوياً وتحتكم الى مبادئ الديموقراطية وحقوق الانسان من اجل العيش المشترك والتأخي في اطار الفدرالية والصداقة وعلى قاعدة الاعتراف المتبادل وحصول كل طرف على حقه بما يؤدي الى ازالة الغبن التاريخي وتصحيح خطيئة الاستعمار وازالة آثاره بما فيها التقسيمات – العشوائية – الراهنة . واذا كانت الامة العربية – مغدوره – كما يزعم هذا البعض من المثقفين ولديها – والحمد لله – 22 دولة ذات سيادة وطنية فما بالك بوضع الكرد والبربر وجنوب السودان المحرومين حتى من الاعتراف الدستوري بوجودهم والمصادرة حقوقهم والمعرضين الى الرفض والتهجير والتعريب . فقط من جانب واحد يمكن اعتبار الشعب العربي – مغدوراً – وهو من انظمته التي لا تلتزم الديموقراطية منهجاً في الحكم والتنمية السلمية طريقاً في التطور الاقتصادي والاجتماعي ، والحل السلمي تجاه القضية القومية وخاصة القضية الكردية.

ان الاوطان والبلدان " وبينها الوطن العربي " تزداد غنى وتألقا بتعدد ثقافاتها والوانها وهي نعمة في العالم المتحضر يستمد منه العظمة والتقدم والتنوع في بنية النسيج الوطني والتراث البنيوي ، والذي لن يقوم الا بالاعتراف المتبادل ورؤية الآخر والرعاية المتواصلة حتى يدوم التوازن ويستمر التكامل بابعاده الوطنية والقومية والانسانية.

رابعاً : بعد حوالي القرن من اعتراف البشرية بحق الشعوب في تقرير المصير و اعتبار هذا الحق من اقدس الحقوق الانسانية على الاطلاق ، وبعد أن أكدت عليه نقاط الرئيس ويلسون الاربعة عشر وثورة اكتوبر لعام /1917 ووضعته هيئة الامم المتحدة في ميثاقها والتزمت به جميع الدول والهيئات والمؤسسات والمنظمات الدولية والاقليمية والمحلية حكومية وغير حكومية علمانية ودينية يطلع علينا بعض المثقفين العرب هذه الايام بتفسير جديد لهذا الحق يحاول اختلاق اشكالية (قانونية) بين تحرر كردستان العراق و شعب جنوب السودان (قضيتا الساعة) وغيرهما في انتزاع حق تقرير المصير.

هذا البعض – يزعم – أن الاولوية ليست لاستقلال الشعوب وحريتها كما تشاء بل لوحدة الدول ، وان حق تقرير المصير جاء من اجل التحرر من الاستعمار ولايدخل فيه الانفصال والتمرد على سلطه الوطن الواحد خاصة اذا كانت مدعومة من الخارج في الحالة هذه وبناء على ما تقدم فان كل الدول التي خرجت من الامبراطورية العثمانية – تلك الدولة الكبيرة الواحدة – وحصلت على استقلالها وحريتها وقامت شعوبها بتقرير مصيرها السياسي والثقافي تكون دولا باطلة ويجب ان تعود الى بيت الطاعة العثمانية أو التركية. ثم ماذا عن الشعوب والقوميات التي لم تتحرر ولم تنجز استقلالها لاسباب ذاتيه وموضوعية محلية ودولية ، وهل انجزت عصبة الامم مهامها تجاه قضايا الشعوب على الوجه الاكمل ، وهل انهت هيئة الامم المتحدة من بعدها وظيفتها في انجاز ملفات الشعوب والاقوام على الكرة الارضية التي مازالت تناضل من اجل التحرر في مختلف القارات بما فيها اوروبا – المتقدمة – وماذا عن القرن العشرين الذي سمي بقرن العولمة حيث رأت النورفيه اكثر من عشرين دولة جديدة انتزعت حق تقرير المصير ولاشك أن اغلبيتها الساحقه غادرت اوطاناً ودولاً قديمة ومست – بوحدتها – هل ان هذه الدول العشرين تعتبر – مارقه – ومتحدية للقانون الدولى واستقلت دون ارادة المجتمع الدولي وهيئة الامم .

وماذا عن فلسطين التي لم تتحرر بعد وشعبها يناضل منذ اكثر من سبعين عاماً والتي تلقى حركتها الوطنية الدعم والاسناد من قوى خارجية عربية وغير عربية، من اجل انتزاع حق تقرير المصير والانفصال عن دولة – اسرائيل. والخلاص من الاستعمار والاستغلال والاضطهاد. اذا ما تحول حق تقرير المصير الى حق مشروط فانه يفقد صفته ومبدئيته وقدسيته حتى لو كان ذلك بأسم الحفاظ على وحدة البلدان حيث ستكون وحدة قسرية مفروضه بقرارات فوقية أما الخيار الآخر والذي أكد عليه مبدأ

حق تقرير المصير فهو الاتحاد الاختياري بين الشعوب والقوميات والذي يجسد الوحدة على أساس التنوع والقاعدة المناسبة لتعايش الشعوب كما اثبتت تجارب التاريخ في الماضي والحاضر . صحيح أن مبدأ حق تقرير المصير ارتبط بداية بمسألة التحرر من الاستعمار الكولونيالي واستقلال المستعمرات وصحيح ايضاً ان العديد من الدول ذات القوميات المتعدده قد تحررت واستقلت ووضعت دساتيرها دون تضمينها وجود قوميات ضمن اطر الحدود الجديدة التي تمت كما ذكرنا حسب مصلحة المستعمرين في اغلب الاحيان ، ولذلك لم تنته حركات التحرر في العالم بانحسار المستعمر في نهاية القرن التاسع عشر بل استمرت العديد منها تواصل نضالها التحرري في موجة ثانية حيث شاركت في الموجة الاولى بطرد المستعمر باعتبارها التناقض الرئيسي في النظال الوطني وشهدت نفسها بعد ذلك محرومة من أي مكسب قومي أو اعتراف بحقوقها ووجودها بل بدات تتعرض للعداء والقهر والاضطهاد والتجاهل من – حلفاء الامس – وهذا ما حصل بشكل واضح مع حركة التحرر الوطني الكردية من جانب الكماليين في تركيا والحكومات " الوطنية " في العراق وسورية وايران . نقول ذلك جواباً على قول بعضهم " ان حق الشعوب في تقرير مصيرها قد انتهى العمل به لانه كان يعني رفع الاستعمار عن المستعمرات .. ولان حق الشعوب في تقرير مصيرها قد انتهى فان الحق الناتج عنه قد انتهى ايضاً .. " واذا كان ذلك صحيحاً فلماذا استمرت هيئة الامم المتحدة باصدار القرارات حول موضوع مبدأ حق تقرير المصير حتى بعد زوال الاستعمار الكولونيالي وخاصة في الستينات بهدف الاغناء والتوضيح والتاكيد وتعزيز التزام الدول بكل ما يترتب على هذا المبدأ وما ينشأ عنه خاصة ما يتعلق الامر بحق الشعوب والقوميات و – الاقليات - . على ضوء ذلك يتساءل المرء هل حقاً انتفت المسألة القومية بما هي تحرر الشعوب واستقلالها وحقها في تحديد مصيرها بانحسار الاستعمار الكولونيالي ومن اين جاءت الدول المستقلة حديثاً – أي بعد مغادره الاستعمار – مقارنه بسيطة بين عدد الدول الاعضاء في هيئة الامم المتحدة منذ – مغادره الاستعمار – وعددها ما بعد ذلك تكشف لنا زيف الادعاءات السابقة وعدم استنادها الى أي دليل ثم من يصدق ان الاستعمار – بمفهومه الاستغلالي والمضطهد للشعوب والمصادر لحرية القوميات في تقرير المصير – قد انتهى والى الابد. قد يجوز أن – قومية – المستعمر قد تبدلت واذا رحل مستعمر فقد حل محله مستعمر آخر ومن نوع جديد في اكثر من مكان وخاصة في ساحات التحرر الوطني التي تشهد كفاحاً متواصلاً لانتزاع حق تقرير المصير وفي البلدان المتعددة القوميات في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية واروبا .

يحاول هذا البعض في سبيل تعزيز طرحه الاستنجاد بتجربه حصلت في (كندا) وتحديداً بقرار المحكمة المركزية . بحجب الاستقلال عن مقاطعة (كيبيك) متناسياً أن القرار جاء مشروطاً بعدة اعتبارات كما هو نصه : " ان اية دولة تدير شؤونها حكومة لاتفرق بين فصائل شعبها المنتشرة على ترابها الوطني الواحد ، ولاتقيم بينها تمييزا عنصرياً ، وتعامل شعبها بمبادئ المساواة . لايجوز لها

بمقتضى القانون الدولي ان تقبل الانفصال أو تساعد عليه – " ومن الواضح حسب قناعة اغلبية الشعب الكندي بأن هذه الشروط تتوفر الآن في سياسة الحكومة التي تدير شؤون البلاد . ولكن هل تتوفر شروط – عدم التفرقه بين الفصائل والقوميات – وانعدام التمييز العنصري – و – التعامل بمبادئ المساواة حسب القانون الدولي – في دول متعددة القوميات والتي تعاني من انعدام الديموقراطية وحقوق الانسان مثل الدول التي يتوزع فيها الشعب الكردي أما اعتبار هذا البعض لقضايا الشعوب والقوميات – مسألة داخلية – فقول لايستند الى اية حجة قانونية أو سياسية فيكفي أن تتبنى هيئة الامم المتحدة في ميثاقها وهي هيئة دولية لاضفاء طابع – العالمية – على مسألة حق تقرير المصير ولاحاجة بنا الى استحضار التجارب الاخيره والاحداث المتسارعة التي حصلت في يوغسلافيا السابقة والاتحاد السوفيتي السابق او جنوب شرق آسيا والتي تظهر ان مفهوم سيادة الدول قد طرأ عليه التغيير وكذلك مسألة التدخل الخارجي لاتقاذ الشعوب والقوميات المعرضه للاضطهاد والحرمان والتمييز العنصري، كما ان الهيئات الاقليمية باتت تحمل في اهدافها صيانه حق الشعوب والقوميات والاقليات والدفاع عنها والتدخل من اجل انقاذها. وتبقى القضية القومية داخلية وخارجية في الوقت ذاته تهم العالم والبلد المعني وفي عصرنا بدأت المعادلة تتبدل وتميل نحو تعميق البعد الخارجي لمسائل حق تقرير المصير والتنمية وسيادة قومية وحقوق الانسان وديمقراطية ومساواة .

على طريق الفدرالية :

وداعاً لتسلط القومية السائدة أهلا بتقاسم السلطة والثروة

قبل أسبوع واحد وبمحض الصدفة نشرت وسائل الإعلام وفي يوم واحد خبرين ملفتين تحت هذين العنوانين : " الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير الجنوب تتفقان على تقاسم الثروه بعد الاتفاق على تقاسم السلطه "، " اتفاق على تقاسم السلطة واجراء انتخابات في جزر القمر " . الاول يتعلق بمسألة جنوب السودان كقضية قومية وديموقراطية في اطار حق تقرير المصير الذي تم الاتفاق عليه منذ علم 1997 ، وتجدد الالتزام به وبمشاركه اقليمية – دولية في اتفاقية – مشاكوس – الاخيرة وحسب برنامج واسع ومفصل يتضمن الاعتراف بحق الجنوب في تقرير مصيره اما باعلان الدوله المستقله أو بالكونفدرالية أو الفدرالية أو الحكم الذاتي والذي بدوره اختار الكونفدراليه على اساس الشراكة الكاملة مع الشمال وتقاسم السلطة والثروه الى حدود 50% معه حسب اتفاقية واضحة ومحدده بضمانه منظمة – ايغاد – والقوى الدولية الاوروبية والامريكية . والثاني يدور حول ابرام اتفاق بين مكونات – جزر القمر – وهي عباره عن بلد من ثلاثة جزر رئيسية (نذا زيدذا– موالي – نزواني) يقع في المحيط الهندي بالجنوب الشرقي من القاره الافريقية وبالقرب من جزيرة – مدغشقر – حيث تبلغ مساحته / 2230/ كم2 وعدد سكانة حوالي /600/ ألف المكون من خليط من الناطقين بالعربية والفرنسية ومن مسلمين ومسيحيين حيث أن كل جزيره في هذا البلد الاتحادي – الفدرالي – تتمتع بحكم ذاتي خاص والاتفاقية الاخيره وضعت حداً للانقسام والخلافات وعدم المساواة وتسلط الاغلبية.

طوال التاريخ عانت القوميات الاقل عدداً والاضعف والمغلوبه على امرها في البلدان المتعددة القوميات من ظلم وجور القوميات السائده عبر انظمة استبداديه شوفينية كما حصل مع ابناء الشعب الكردي في ظل الانظمة بالدول المقسمة لكردستان ، وبالامكان تحديد شعب كردستان العراق نموذجاً في هذا المجال خاصة وأن موضوع بحثنا هذا يتعلق بمستقبل الفدرالية الكردستانية المطروحة الآن بقوة بين الوسطين السياسي والثقافي على الصعيدين الكردي والعراقي .

وقد درجت القومية السائدة في العراق وفي غالب الاحيان من جانب بورجوازيتها على ممارسة التحكم بمصير القوميات الاخرى وخاصة القومية الكردية والتسلط عليها بعد حرمانها من كل الحقوق باسم الدين في اغلب الاحيان أو تحت ذريعة – وحدة الوطن – لمواجهة العدو الخارجي أو بحجة تأجيل البت بالمسائل الجانبيه " الى حين تحقيق الوحدة العربية او الانتظار حتى تحقيق النظام الاشتراكي أو الاسلامي لحل مختلف المسائل السياسية والقومية والاقتصادية والاجتماعية .

وكما ذاق الشعب الكردي ذلك الطعم المر وخبره فان التسلط من جانب القومية السائده وفي الجوهر هو حصيلة النزعة القومية الشوفينية والعصبيه الجاهليه التي تتوزع بين الانتماءات القومية أو القبليه والعشائرية أو الحزبية وهي بمجملها نقيض المبادى الوطنية وبالضد من العوامل المكونة للتعايش بين المواطنين على اختلاف اعراقهم وعقائدهم .

الكورد بين الحقوق القومية وحق المواطنة :

كلما طرح الاكراد قضيتهم القومية أو قاموا بنشر برنامجهم القومي للسلام والتعايش مع الشعب العربي في العراق أو قدموا وجهة نظرهم حول المصير والمستقبل كما يحصل الآن تحت ظل العراق الجديد، يصطدمون باطروحات مضادة من جانب القوميين العرب المتشددين في العراق وخارج العراق ومن البدائل البارزة في هذه الايام للحقوق القومية الكردية المشروعه في اطار مبدأ حق تقرير المصير المعترف به لكافه الشعوب اطروحة حق – المواطنة – وهي قديمة – جديدة على أي حال كعلاج للقضية الكردية ، فمروجوها من بعض المثقفين القوميين الشوفينيين وبقايا حزب البعث وبعض دعاة الاسلام السياسي وقلة من المحسوبين على اليسار التقليدي يزعمون بأن " منح الاهميه الخاصة لموضوع – المواطنه – في المجتمع العربي من شأنه حل مسألة الاعراق والاقليات والثقافات الفرعية ، كما يجب ان لايجري تجاهل الخصوصيات الثقافية الفرعية العربية ، ويجب أن لانغفل الفروقات المتميزة لبعض الجماعات الفرعيه " ومن الملاحظ هنا أن مروجي مصطلح – حق المواطنه – يعتبرون الكورد والبربر وابناء جنوب السودان من – الاقليات – وثقافاتهم – فرعيه – أو فرعيه عربيه ، وهم يقيمون في مجتمعهم العربي أي انهم لايتمتعون بموقع – شعب – أو – قوميه لها عواملها التاريخية – أو ثقافتها – الاصليه – ولايقيمون على ارضهم القومية – التاريخية بل على الارض العربية وفي المجتمع العربي . والحل حسب رؤيتهم يكمن في " وضع ابناء هذه الجماعات باعتبارهم – مواطنين – لهم كافة الحقوق ، والتاكيد على هذا الحق موجود في كل الدساتير العربية ولاحاجة الى نصوص جديدة " " وأن الاندماج الوطني هو حجر الزاويه في بناء الدوله الوطنية الحديثه " ولاشك ان الاندماج الذي يدعون اليه هو ما جربه حزب البعث في كل من العراق وسوريه وهو محاولات الدمج القومي للكرد والقوميات الاخرى في بوتقة القومية العربية عبر مخططات – الحزام العربي – وتغيير التركيب الديموغرافي والتهجير والهجرة المضاده – اقتلاع واسكان – والتي امتدت طوال اربعين عاماً ومازالت ساريه في بعض المناطق حتى الآن .

من جهه اخرى فقد غاب عن اذهان مروجي هذه الاطروحه المشبوهة والتي تفضح نفسها بنفسها ان هناك في الدول المتعددة القوميات ومنها العراق فرق بين قوميه شعب يسكن على ارضه التاريخية

ومن السكان الاصليين وتمتد قضيته الى ابعد من حق المواطنه وبين " اقليه قوميه " مهاجره الى بلد آخر تبحث لها عن حق المواطنه لتعيش بسلام . لذلك نحن هنا أمام نموذجين للحق : حق قومي وحق المواطنه ومشاركة جماعية في السلطة والثروه ومواطنه فرديه وشخصيه ، والكرد لم – يهاجروا – الى العراق ليشكلوا – اقلية – وليس مطلوب منهم الاندماج – كمواطنين – بشكل هامشي وهزيل وعلى حساب التخلي عن الهويه القومية .

لقد برزت وتعززت قيمة حقوق – المواطنه – مع اعلان حقوق الانسان والمواطن من قبل الجمعيه الوطنية الفرنسية عام / 1789 / عندما عبرت عن المساواة وحق الملكية والحريات العامة وحق الحياة والامن ومواجهه الظلم والعيش بسلام وهذه المبادئ من صلب فلسفة الديموقراطية الليبراليه ، وهي نتاج الفكر الانساني والنضالات السياسيه خلال ثلاثة قرون ابتدأت مع وثيقة الحقوق الانكليزية عام 1688 وتطورت مع الاعلان الامريكي لعام 1776.

ومن الواضح ان مسألة حق (المواطنة) لم تطرح بشأن معالجة موضوع حقوق القوميات والعلاقة بين شعوب البلد الواحد بل جاءت من اجل تنظيم وتطبيع العلاقة العادلة بين افراد المجتمع بغض النظر عن العرق والجنس واللون واللغه والثقافه. اما مروجو حق – المواطنه – من ابناء القومية السائدة على صعيد العراق والبلدان المتعدده القوميات الاخرى كحل مزعوم للقضيه القومية الكردية فليسوا الا شوفينييون من نوع جديد وخدعتهم هذه لاتنطلي على احد وما هي الا تحايل آخر لادامة الاضطهاد وحرمان الكورد والشعوب الاخرى من نيل حقوقها المشروعه في تقرير المصير واستمرار في نهج التجاهل ورفض الآخر القومي وقمع الارادة الحرة لتلك الشعوب واصرار على اعادة هذا الموضوع الهام المرتبط بمصير المجموع الى مرتبة حق الافراد. هذا الحق الذي تم انجازه في العالم المتمدن منذ حوالي ثلاثة قرون في حين أن نظام البعث في كل من العراق وسورية دأب على مصادرة هذا الحق عبر الاحصائيات – الصوريه – وحرمان المواطنين الاكراد من حق – الجنسية – لاشغال الكرد و حركتهم القومية بالقضايا الثانوية بدل الكفاح من اجل المسألة المركزية الجوهرية وهي حق تقرير المصير القومي .

ان دعوة الاخ الرئيس مسعود البارزاني في تحقيق الفدراليه القومية الكردستانية في اطار عراق ديموقراطي فدرالي والمحاولات الاخرى من جانب النخب السياسية والثقافية في كردستان في هذا الاتجاه ماهي الا اصرار وتصميم على اعادة بناء العراق الجديد ومساهمة كرديه الى جانب الشريك العربي والشركاء الآخرين من القوميات العراقية في التوصل الى افضل الصيغ الدستوريه وذلك في اجواء الحوار السلمي خاصة في هذه المرحلة التي تتطلب جهود جميع الخيرين من ابناء العراق الذين

هم وحدهم يتحملون مسؤولية البناء والاعمار ووضع الدستور الجديد واعادة الحياة الى بلد حطمته الدكتاتورية وحولته الى انقاض . ان الارادة الوطنية الكردية في بناء العراق الجديد لاتنفصل عن اهدافه القومية المشروعه والتي تلتقي على الثوابت والمنطلقات والتوجهات التالية :

اولاً : تحويل العراق من دولة العرب الى دولة لمجموعتيه الرئيستين العربية والكردية وبالتالي دولة لجميع قومياتها تتشارك في الاحساس بالمواطنة الفعلية من جهة ومن جهة ثانية دولة للمجموعتين القوميتين اللتين تعيشان معاً ولكل منهما هوية قومية مميزه يتحدد بواسطة تشريع دستوري.

ثانياً : النظرة على اساس حق – المواطنه –تختلف عن فكرة الدولة ثنائية القومية، في الاولى لايتوفر الاعتراف بالقومية حيث يشغل الوظائف في مؤسسات الدولة مواطنون بناء على كفاءاتهم . وترتكز دولة– المواطنين – على هوية – المواطنة – باعتبارها اهم عوامل الهوية الجماعية للفرد وتنقل الهوية القومية الى المجال الثقافي فقط أما الثانية أي خيار الدولة ثنائية القومية تحافظ على الهوية القومية باعتبارها العامل المركزي في الهوية الجماعية للفرد ، كما تعير الدولة ثنائية القومية الهوية القومية اهمية كبرى وتكون جميع المؤسسات فيها بموجب تسوية دستوريه تضمن تقسيم الموارد العامة (الثروه) بالاضافه الى السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية بين كلتا المجموعتين القوميتين بصوره متكافئة .

ثالثاً : هناك ومنذ قيام الدولة العراقية شعور لدى الكورد بالتفرقة الشخصية والجماعية، والاستبعاد فعليا عن مراكز النفوذ، واستبعدوا نفسياً عن هوية الدولة، وهذا الاستبعاد وفي احيان كثيره وجدله سنداً قضائياً ومؤسساتياً وحتى قبولا لدى النخبة العربية ، زيادة على ذلك فان الكورد مستبعدون تاريخياً وبشكل قاطع عن عملية صنع القرار في الشؤون السياسية و العسكرية والامنية والاقتصادية والثقافية والتربوية (حتى تلك التي تخصهم) وكذلك عن تعريف الدولة وهويتها وعلمها ونشيدها وشعاراتها .

رابعاً : عدم المساواة الجماعي أدى الى شعور المجموعة الكردية بعدم الانتماء للدولة العراقية ، وعدم المساواة في توزيع الثروه ادى الى افقار كردستان وتخلفه عن الركب الاقتصادي والاجتماعي والتقني .

خامساً : تأسيس الدولة العراقية باعتبارها دولة العرب وان التحدي الرئيسي هو الاستعداد لمواجهة اسرائيل بالحرب و – كل شيئ من اجل المعركة – وان الوحده العربية على رأس الاولويات ،

وبذلك تم طمس واستبعاد التناقض بين دولة ديموقراطية تعددية القوميات تضمن المساواة من جهة وبين الدولة القائمة بمواصفاتها الدكتاتورية من جهة اخرى والتي استمرت حتى سقوط صدام حسين، كما احتجب هذا التناقض حقيقة المسألة الكردية القومية في العراق وكردستان .

سادساً : ان المعنى الحقيقي – للمواطنة – العراقية بالنسبة للكرد سيبقى دون قيمة طالما حرم الكرد من حقهم في تقرير المصير ، وانعدمت قيم واسس الشراكة الحقيقية بين الشعبين في تقاسم السلطة والثروة .

سابعاً : العراق هي دولة ثنائية القومية بشكل رئيسي (مع وجود قوميات اخرى) وهي دولة عربية – كردية استنادا الى المعطيات الديموغرافية وحسب الاحصائيات الجاريه قبل تسلم حزب البعث لمقاليد السلطه والمطلوب هو توفير الوعي الموازي لهذه الحقيقه لدى الجانبين : العربي لتقبله لان الوعي بدوله ثنائية القومية لدى الجمهور العربي شبه معدوم، والكردي لقبوله هذا الانتماء الجديد في عراق الغد ، واحساسه بكونه جزء من هذه الدولة الجديدة لانه يدير شؤونه الذاتية من داخلية وخارجية منذ اكثر من –12- عام .

على طريق الفدرالية :

محاولة في تعريف فكرة " المؤتمر الشعبي الكردستاني "

في سياق مناقشة موضوع الفدرالية القومية الجيو – سياسية الكردستانية الذي يحظى الآن باهتمام ومتابعة القوى والشخصيات السياسية والثقافية ومنابر الأعلام في كردستان العراق ، كنت قد طرحت وجهة نظري من خلال مقالة نشرت على صفحات – خةبات - في حلقتين يومي 21-2003/12/22 والتي احتوت عدداً من المقترحات والملاحظات القابله للنقاش والدراسة من جانب المعنيين . ومن اجل استكمال البحث في هذا الموضوع الهام الذي يتطلب وقتاً وجهوداً متواصلة للأقتراب من الهدف المرجو في بلورة الصياغة الأنسب لمحتوى الفدرالية المنشودة من جانب شعب كردستان عبر طبقاته الأجتماعية وقومياته واديانه ومذاهبه ومن خلال مؤسساته الشرعية واداراته وتعبيرات مجتمعه المدني من احزاب وجمعيات وهيئات ونقابات . رأيت من المناسب القيام بشرح مقترح " المؤتمر الشعبي الكردستاني " شكلا ومضموناً وهدفاً وذلك لتسهيل عملية النقاش وافساح المجال للرأي الآخر ليدلي بنظرته حول المؤتمر المنشود الذي مازال كفكرة أولية يحتاج الى المزيد من البحث، الأغناء والرعاية ليجد مكانة ويلاقي حظه من التطبيق على الصعيد العملي.

في تعريف المؤتمر الشعبي الكردستاني :

هو لقاء موسع تشرف عليه وتحققه لجنة تحضيرية منبثقه عن المجلس الوطني لكردستان – البرلمان – لكونه المؤسسة الشرعية المنتخبة حسب الأصول الديموقراطية وصاحب الصلاحيات الدستورية والقانونية للأقدام على سن تشريعات واتخاد قرارات على صعيد اقليم كردستان الذي انتخبه ومنحه الشرعية والحصانه ، وفوضه بالتعبير عن اهداف وارادة شعب الأقليم وليس هناك اية جهة اخرى أفضل وانسب من البرلمان للقيام بمهام الأشراف على عقد هذا المؤتمر.

أما المشاركون في هذا اللقاء فمن المفيد أن يعبروا واقعياً عن جميع مكونات كردستان العراق القومية من كورد وتركمان وكلدان وآشوريين وعرب، والسياسية والدينية والمذهبية والأجتماعية وبالأضافة الى ممثلي مختلف مناطق كردستان التي كانت ضمن المناطق المحررة أو التي حررت بعد زوال الدكتاتورية. من الضروري أن يتمثل فيه ايضاً كوردستانييوا الشتلت والأطراف والمدن العراقية، واذا كان العدد الأجمالي الممثل لمناطق كردستان وحسب التقدير الأولى يبلغ –200 – فمن المناسب أن يتكون ممثلو الخارج من – 25-ومدينة – بغداد من – 20 – ومدينة الموصل من – 15 – والشريط الحدودي العراقي – الأيراني في الجنوب الغربي من -10- . ولا يمكن أن يعقد المؤتمر بدون تمثيل متوازن للمرأة الكردستانية التي عليها القيام بدورها على اكمل وجه خاصه في مجال تثبيت حقوقها

الدستورية والقانونية على الأقل على صعيد الفدرالية الكردستانية. ان أفضل مكان لعقد هذا المؤتمر الشعبي هو برلمان كردستان في – هةولير–العاصمة ومن المستحسن أن يتم التفريق هنا بين طبيعة اعضاء البرلمان وآلية انتخابهم من جهة وبين نوعية ممثلي المؤتمر ومضمون مهامهم فهناك فرق شاسع بين الجانبين ففي حين ان اعضاء البرلمان ينتخبون من الشعب حسب الأقتراع السري ومن حق أي مواطن الترشح والتصويت ، فان مندوبي " المؤتمر الشعبي الكردستاني " ليسوا منتخبين بل سيعينون من قبل اللجنة التحضرية على أن يتوفر فيهم شرط معرفة واستيعاب مسائل الدستور والصيغ الفدرالية وقابلية مناقشه هذه المسائل والأسهام في عملية التوصل الى ما يعبر عن ارادة الأغلبيه من جماهير شعب كردستان وان يكونوا من سكان مختلف المناطق دون تمييز . لاشك أن اعمال هذا المؤتمر ومناقشات مندوبيه ستأخذ حيزاً واسعاً من الوقت والجهد ويفضل في هذه الحالة ان يبقى الوقت مفتوحاً لحين انجاز مهامه .

من أين ستبدأ اعمال " المؤتمر الشعبي الكردستاني" .

لاشك أن صيغتي " الدستور الفدرالي العراقي والكردستاني " يشكلانالمادة الأساسية للبحث والنقاش واللذان استحوذا على موافقة الأحزاب الكردية وعلى اقرار البرلمان ويجب القول ومن باب الأعتراف بالحقائق أن اغلبية القوى السياسية للقوميات الكردستانية الأخرى (تركمان – كلدان – آشوريون) اما لم تؤيدهما واما رفضتهما ولها ملاحظات ومآخذ مشروعة وجوهرية على بعض بنودهما ، من جهة اخرى . فإن الصيغتين بحاجة الى تعديل في بنود اخرى واعادة نظر بروية ومسؤولية حيث طرحا كما هو معروف قبل تحرير العراق وفي وقت كان النظام الدكتاتوري مازال متسلطا على رقاب الشعب العراقي اضافة الى حصول تطورات عراقية وإقليمية ودولية حول مسألة الشعوب والقوميات تشجع على المزيد من الشفافية والتمسك اكثر بمبدأ حق تقرير مصير الشعوب وبالحل الفدرالي طريقاً لحل المسألة القومية الأكثر قبولاً في هذه المرحلة .

من جهة اخرى فان هذا المؤتمر المنشود لاينطلق من فراغ ولا يشكل الخطوة الأولى في تحقيق هدف التوصل الى صيغة مناسبة للدستور والفدرالية فبا الاضافة كما ذكرنا الى الصيغتين المطروحتين المعبرتين عن الموقف الكردي ، هناك جهود سياسية وحزبية وثقافية واعلامية تبذل من جانب قطاعات واسعة من النخبة الكردية في معظم مناطق اقليم كردستان ومدنها على شكل ندوات وحلقات دراسية ومقابلات تلفزيونية واذاعية وصحافية تتناول موضوع الدستور والفدرالية ، وهناك ايضاً مجموعات تدعو الى اجراء استفتاء – ريفراندوم – علم في كردستان حول هذا الموضوع، وهناك بعض المواقف الأخرى تصب بشكل أو باخر في هذا المجرى العام.

ومن هنا فان فكرة " المؤتمر الشعبي " لاتتعارض مع ماحصل حتى الآن بل هي استكمال لنفس المسيره وتطوير خلاق لما تم انجازه حتى الآن ودفع قوي لقضايا المصير نحو الشعب والجماهير الواسعة لتبت فيها وتتدارسها ، ومن المؤكد أن عقد المؤتمر وتحقيق مهامة سيشكلان دعما لقضية الأستفتاء . التي تستحضر على الفور تساؤلا مشروعاً وهو الأستفتاء على ماذا ؟ فمهمة المؤتمر الأساسية اذا هي بلورة صيغة مناسبة معدلة ومتطورة وعميقه لكل من الدستور والفدرالية. وانجاز هذه الصيغة الشفافة ونشرها وتوزيعها بين صفوف الشعب عبر مختلف الوسائل الأعلامية سيساعد على امكانية اختياره والصويت عليه خلال عملية الأستفتاء ، هذه العملية – الأستفتائيه – التي لن تكون ناجحة وموفقه اذا لم يكن هناك برنامجاً أو صيغة تطرح للأستفتاء تكون واضحة المعالم ومدروسة خاصة من خلال مؤتمر شعبي كردستاني معبر كما نطرحه الآن وندعو اليه. ان مثل هذه المؤتمرات الشعبية واضافة الى دورها التعبوي في انهاض الجماهير وتوعيتها ودفعها للتفاعل اكثر مع قضاياها الأستراتيجية والمصيرية فانها تؤدي وظيفة اخرى أساسية وهي انجاز مهام قومية ووطنية كقوة رديفة ومتكاملة مع المؤسسات الأخرى من تشريعية وتنفيذية ونضاليه.

ان مجتمعنا الكردستاني احوج ما يكون اليوم الى مثل هذه المبادرات والنشاطات النوعية فالطبقات والشرائح الأجتماعية وخاصة قطاع الشبيبه والجيل الجديد بأمس الحاجة الى المبادرات الجديدة لان البنى الحزبية القديمة السائدة بنظمها وقواعدها واساليبها لاتفي تماماً بحاجات الناشئه الجديدة في القرن الحادي والعشرين التي تعيش في اجواء العولمة وتتلقف الأخبار عبر الأنترنيت والفضائيات وتعجز هذه البنى عن اداء وظيفتها السابقه حيال الوطن والمجتمع بصورة كامله ولابد في الحالة هذه من طرق جديدة ووسائل جديده ولغة جديده وخطاب جديد وردائف مستحدثه من اجل التمكن من ايصال الصوت الى اوسع الأوساط الشعبية واشراكها واستنهاضها لتحمل المسؤولية في تقرير مصيرها والمساهمة في تنظيم حاضرها ورسم مستقبلها والأستعداد للدفاع عن حقوقها . وهذا بحد ذاته دعم واسناد لنضل الأحزاب القومية الديموقراطية في تحقيق اهدافها التي تناضل من اجلها منذ عقود وقدمت في سبيل ذلك مئات الآلاف من الشهداء وانجزت العديد من المهام والمكاسب .

الفدرالية المنشودة كردستانية وليست "عرقية "

أطلت علينا وسائل اعلام الانظمة الاستبداية ببدعة دعائية جديدة أفرزتها ماكينتها خلال الاشهر الاخيرة وتحيداً بعد ان طرح شعب كردستان العراق مشروعة في الفدرالية على صعيدي العراق والمنطقة الكردية، وهذا المصطلح (البدعة الموصوف بالفدرالية-العرقية) هو من آخر ابتكارات انظمة الجوار العراقي وبقايا نظام البعث المقبور و(فتاوي) مجموعات وافراد ومنابر الاسلام السياسي الاصولي الذين يشكلون سوية (الشوفينية الجديدة) شوفينية القرن الحادي والعشرين. شوفينية الثقافة الـ(بن لادن)ية ما بعد احداث سبتمبر 2001، لقد ظهر هذا التحالف (الجديد) بداية في ساحات افغانستان ولبنان ودول البلقان ويوغسلافيا السابقة والشيشان والفليبين واندونيسيا واختلطت اهدافها بين صيانه الانظمة الشمولية من السقوط والجهاد واسلمة الآخر وتعريبه وكان يقاد في البداية من جانب انظمة ملكية متخلفة وتيوقراطية ثم تغيرت المعادلة وتبدلت الصداقات والعداوات الا ان انتقلت قيادة هذا التحالف (الشرير) للانظمة الجمهورية الاستبدادية (العلمانية). نعود الى مصطلح (الفدرالية العرقية) الذي يطلق على سبيل تشويه المطلب الكردي العادل وربط الحقوق الكردية بتقسيم العراق وباثارة النعرة العنصرية (لكأن نظام صدام لم يمارس العنصرية طيلة عقود ضد الاكراد) وذلك أمام حقيقة المشروع الكردي الداعي الى فدرالية عراقية ثنائية القومية (عربية- كردية) بدلا من فدراليات تقسيم البلد وحتى المدن والمحافظات والاقضية، أو فدرالية الطوائف المضرة بوحدة شعب العراق والوطن العراقي، فالمشروع الكردي هو تطوير للمشروع الوطني الذي يؤمن به الغالبية وليس بديلاً عنه وتحاول قوى داخلية وخارجية تقسيم البلد واضعافه.

تعريف الفدرالية الكردية :

عند القول بالفدرالية القومية فالمقصود هو اختيار هذا الشكل من الحل على اساس حقوق قومية وليس غير ذلك خاصة وان هناك اشكال عديده من النظم الفدراليه في بلدان ومناطق مختلفة فهناك فدرالية الطوائف ، وفدرالية المناطق ، وفدرالية النقابات وفدرالية الحركات الطلابية أو المنظمات السياسية والاجتماعية أو المؤسسات الثقافية . ومما لاشك فيه أن الاولوية في جميع انحاء العالم وحسب مبادئ الامم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان للفدرالية على اسس الحقوق القومية المتساوية بديلاً عن استغلال قومية لاخرى وتسلط القومية السائده على الاقل منها عدداً .

من جهة اخرى وبمجرد معرفة مضمون الفدرالية الكردستانية التي يطالب ويتمسك بها الاكراد وحركتهم السياسية والمطروحة كمشروع متكامل على الساحة العراقية وعلى مجلس الحكم الانتقالي والادارة المدنية والمنشور في وسائل الاعلام والداعي في عدد من بنوده الى احترام ارادة القوميات –

الكردستانية – الاخرى من تركمان وكلدان واشوريين حسب ارادة ابنائها في تقرير مصيرهم ، ان قراءة نصوص المشروع ومتابعة تصريحات ومواقف المسؤولين الاكراد في كردستان والبرامج التلفزيونية واقوال الصحافة تكفي للقول بأن الفدرالية المنشودة هي كردستانية الاطار وتعددية المضمون وقومية الحقوق الشاملة للكرد والقوميات الاخرى وديموقراطية المفهوم والخطاب ، وبذلك هي ابعد ما تكون عن – العرقية – أو التعصب القومي بل منافيا للشوفينية الشمولية وعلى النقيض من مفاهيم التعصب لقومية دون اخرى وعنصر دون آخر ، وما اطارها الكردستانى الا تعريفا جغرافيا لحدودها وسلطتها والارض التي ستقام عليها، ومن هنا. ومن اجل ازالة أي لبس أو غموض وقطع الطريق على الذين يحاولون (الاصطياد في المياه العكرة) واصحاب التهم الجاهزة فان النظام المطلوب تحقيقه لحل مسألة القوميات غير العربية في العراق والتي تستوطن كردستان جدير بأن يطلق عليه اسم الفدرالية الكردستانية الجيو – سياسية على اساس الحقوق القومية المشروعة واختصاراً الفدرالية الكردستانية .

اما تسمية الفدرالية – العرقية – التي اخترعها اعلام الانظمة الشوفينية الاستبدادية والمقصود منها التعصب العرقي وممارسة الشوفينية تجاه قوميات واعراق اخرى أو التشبث بعلاقات الدم والنسب ونبذ الآخرين لاسباب قومية أو القيام باعمال التطهير العرقي أو تهجير السكان الاصليين من الاقليات المغلوبه على امرها أو استغلال السلطة والجيش والامن والمال لاذلال واباده الشعوب الاخرى فهي بعيدة كل البعد عن مبادئ واهداف وممارسات شعب كردستان بل انها كانت ومازالت من تقديمات وسلوك وخطط نفس الاطراف التي تشكك بالفدرالية الكردستانية وهنا وجه الغرابة والمفارقه .

المشروع الكردي نقيض العنصرية والعرقية :

مطلب الفدرالية الكردستانية كمشروع قومي ووطني وديموقراطي يشكل نقيضاً للعرقية العنصرية وجاء رداً على الموقف الشوفيني المنطلق اصلاً من مفاهيم عرقية لالغاء الاخر الكردي . المشروع الكردستاني في الفدرالية المطروح الآن والذي يعبر عن معاناة وتجارب عقود من الكفاح القومي الديموقراطي هو بمثابه برنامج للسلام القومي والتعايش بين القوميات على اساس المساواة ورؤية وقبول البعض وتكريس المشاركة العادلة بين القوميتين الرئيستين وازاحة تسلط القومية السائده واستغلال لها عبر طبقلت وفئات محدده قد تشكل جزءً صغيراً من التكوين المجتمعي لديها ولكن تحكم باسمها قومياً وبرنامجاً .

المشروع الكردستاني جاء ليصحح خطأ تاريخيا حدث منذ ما يقارب القرن واساء هذا الخطأ بالدرجة الاولى الى القومية العربية ولاشك ان التراجع عن الخطأ فضيله حتى لو حصل متأخرا فالدولة العراقية أو سورية قامتا على اساس عربي صرف بتجاهل الشعب الكردي، وكرستا فهماً يستند في كل

شئ على العرق فعدم مساواة الكرد بالعرب يتم على اساس عرقي، وحرمان الاكراد من حقوقهم يحصل على اساس عرقي ، وتحريم الاكراد من مواقع القرار والحكم يتم على اساس عرقي والتطهير العرقي وتغيير التركيب الديموغرافي حصل ويحصل بنظرة عرقية ويوضع الدستور والقوانين على اساس عرقي وفوق كل ذلك يطعنون الفدرالية الكردستانية بالعرقية والعنصرية .

يقولون أن العراق جزءً من الوطن العربي والشعب العراقي جزء من الامة العربية، وعندما يصحح الكرد هذا الحكم الظالم وغير الدقيق والبعيد عن الاساس التاريخي والجغرافي ويعلن عن وجوده كقومية متمايزه لاترفض التعايش مع العرب كاتحاد اختياري ومصير مشترك وشراكة حقيقية في عراق ديموقراطي تعددي فدرالي حر، يتهمونه بالعرقية والانعزالية القومية .

الانظمة الشوفينية تضع كل عناوينها على اساس قومي صرف من الدستور الى النشيد الى العلم الى اللغة الرسمية الوحيدة الى تعريف المواطن الى مناهج التربية والتعليم وترفق ذلك بقوانين وخطط تقود الى اشكال من التطهير العرقي وتعريب الارض والبشر والاسماء والغاء الثقافات الاخرى – الكردية خاصة – أي انها تعمل على – تطبيع – مفاهيمها السياسية العنصرية واخراجها بمراسيم وقوانين لايمكن الجدال حولها أو المس بشرعيتها . ليس ذلك فحسب بل أن ادواتها في تطبيق ذلك هي اجهزة الامن المتعددة الاسماء والاختصاصات ومن بينها دوائر تقتصر مهامها على تجهيز قوائم اسماء عربية لاطلاقها على الولادات الجديدة في المناطق والمحافظات ، أما اجهزة الاعلام فهي مسيرة ومغلقة وتحولت بمرور الزمن الى اجهزة امنية للمراقبة والشطب ووضع الخطوط الحمر ومنع نشر أي شيء يدل على الوجود الكردي حتى لوكان ذلك اغنية فولكلورية أو رقصة شعبيه .

في هذه الحالة ولدى مقارنه من يخرج – عرقياً – ومن هو الديموقراطي الانساني، واية ثقافة لدى الطرفين المتقابلين تدعو الى العدل والمساواة والتسامح والتعددية والعيش المشترك واي خطاب منهما يستند الى مبادئ الشراكة والاتحاد الطوعي والتضامن الوطني ونبذ العنف والاقتتال وازالة آثار الشوفينية والعنصرية والتمييز القومي .

يتوقف على نجاح أو تعثر المشروع الكردي للسلام وخاصة مشروع الفدرالية الكردستانية ومصير الديموقراطية في العراق الجديد، ومستقبل التغيير المنشود في منطقة الشرق الاوسط وكل آمال وطموحات شعوب المنطقة في الانتقال الى بديل مناسب في المرحلة الجديدة في تاريخ شعوبها الخالية من استغلال الانسان للانسان والارهاب والاضطهاد القومي والظلم الاجتماعي.

الوثائق

- مقال السيد مسعود البارزاني حول الفدرالية
- مقال السيد جلال الطالباني حول الفدرالية
- قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية

مسعود البارزاني في مقال حول مستقبل العراق:

الاتحاد الاختياري في عراق فدرالي موحد ليس حلا للقضية الكوردية وحدها، بل هو حل لقضية العراق أيضا

2003/11/22

نشرت صحيفة (خه بات) لسان حال الحزب الديمقراطي الكوردستاني التي تصدر باللغة الكوردية في أربيل مقالا للسيد مسعود البارزاني في عددها الصادر يوم الخميس الماضي تحدث فيه عن الفدرالية كحل جذري لعراق المستقبل وهذا نص المقال المترجم في جريدة التأخي : منذ فترة وأنا أشعر بالقلق وعدم الارتياح أزاء مسألة الفدرالية ومستقبل العراق والكورد، لذا وجدت انه من الضروري أن أطرح هذا المقال وجهة نظري وفهمي الشخصي حول كيفية معالجة القضية وكذلك تجاه بناء عراق ديمقراطي برلماني فدرالي وتعددي حزبي ويسرني أيضا نشر الملاحظات التي تطرح من الجهات والاشخاص حول وجهة نظري هذه، من أجل أن نتوصل جميعا الى قناعة مشتركة.

مسعود البارزاني

أن القضية الكوردية هي ليست قضية مواطنة فحسب، كي تعالج في جو ديمقراطي من قبل ممثلي هذه الجهة أو نيابة عنها. بل أن قضية الكورد، هي مسألة سياسية ووطنية وقومية، حيث تم بعد الحرب العالمية الاولى تقسيم وطنه (كوردستان) دون ارادته على بعض الدول وكانت النتيجة أن ألحق بالعراق الجزء الذي يسمى الآن (كوردستان العراق).

وطوال هذه الفترة حاولت حكومات بغداد المتعاقبة، أي حكومة كانت، ابادة الكورد بأبشع الوسائل الوحشية وحاولت تشويه ديموغرافيا كوردستان وهضم مطاليب الشعب الكوردي بشكل عنصري

واستمرت في الحفاظ على سلطتها بقوة الحديد والنار دون أن تضع أي اعتبار للأمة الكوردية ذات التآريخ والحضارة والأرض، أو حتى مراعاة التوصيات التي أشير اليها أثناء عملية الاحاق.

ان سلطات بغداد وقبل وصولها الى دفة الحكم، كانت ترفع شعارات الحرية وتتعهد للكورد ولكن حال وصولها الى كرسي الحكم فأنها تتراجع عن وعودها وشعاراتها وتظهر العداء له أو الأصح تقوم بابادته، وعلى امتداد تأريخ نشوء العراق تعرض الكورد الى غدر لايقاس، ولم يسمح له بأي شكل من الأشكال أن يتصرف كمشارك في هذا الوطن أ, أن يلعب دور مواطن من الدرجة الاولى، وازدادت تلك المظالم والغدر يوما بعد يوم الى أن وصلت الى الحد الذي لم يعد فيه أن يتحمل هذا الشعب الصامد الغدر، لذا استطاع الدفاع عن وجوده وأرضه بهمة الابناء المخلصين والغيارى وأن يشرع بتفجير أعظم ثورة في تأريخه المجيد، ألا وهي ثورة أيلول العظيمة والتي تميزت عن الثورات والانتفاضات الكوردية السابقة، كونها ثورة شاملة. واذا ما نظرنا الى هذه الثورة العظيمة بمنظار العصر،لاستطعنا القول انها كانت ثورة عظيمة ظاهرة المعالم، منحت شعب كوردستان ايمانا وحياة جديدة، وكانت أهدافها زاضحة جدا، ولها خطاب سياسي موحد في كوردستان يعبر عن آلام وآمال وارادة عموم شعب كوردستان وليس محددا بمنطقة ضيقة.

أن عظمة ثورة أيلول، فضلا عن كونها تحولا كبيرا في تأريخ شعبنا، تتجلى في انها تمكنت من جمع معظم جماهير مناطق كوردستان على اختلاف أديانها ومذاهبها وقومياتها، تحت مظلة الثورة. في الحقيقة أن الشعب الكوردي، قدم الكثير من الدماء في تلك الثورة وتحمل المشاق الكثيرة من أجل تحقيق حقوقه، كان ضعار تلك الفترة هو الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكوردستان، لأن الثورة كانت تؤمن بأن الديمقراطية هي الطريق الوحيد لضمان الحقوق المشروطة للشعب الكوردي، ولا نجانب الصواب حين نقول بأن القائد القومي مصطفى البارزاني تمكن بحكمته وقدرته من أن ينقل الثورة من مرحلة الى مرحلة اخرى، الى أن وصلت الى تحقيق مكسب عظيم للكورد في علم 1970، مكسب لامثيل له في تأريخ شعب كوردستان (اتفاقية 11آذار1970). ولكن بسبب عدم ايمان النظام الالتزام أصلا بالأتفاقية وتوقيعه عليها تحت ضغوطات عيدة داخل حزب البعث، هذا علاوة على كل المميزات والعوامل الايجابية لثورة أيلول وفضائها الواسع، مما دفع بجميع الاطراف ومعها الاطراف الخارجية التي تعمل في القضاء على الثورة ومن ثم حدث ما حدث في انتكاسة عام 1975 (اتفاقية الجزائر). أن حكومة بغداد والدول المشاركة والتي تسببت في الانتكاسة لم تضع في حساباتها الارادة الفولاذية للشعب الكوردي، تلك الارادة التي رسخها البارزاني الخالد طوال حياته في قلوب ونفوس كل فرد كوردي. ولم تمض فترة حتى هب الشعب المناضل لتفجير ثورة كولان كأمتداد متمم لثورة أيلول. خلال ثورة كولان تعرض الشعب الكوردي الى كارثتين مفجعتين، احدهما فاجعة حلبجة والاخرى كارثة الأنفال، ومن

المؤسف أن دول العالم لم تحرك حيالها ساكنا، أتذكر بعد كارثة حلبجة وفي احدى سفراتي الى خارج الوطن بذلت جهودا من أجل ايجاد موقف عالمي مناهض للكارثة ولم أجد في محاولاتي تلك أي تجاوب منهم، ولم تبد أية دولة استعدادها لتصبح طرفا وفي النتيجة تم غض النظر عنها.

ان الحرب العراقية – الايرانية وبعدها حرب الكويت، كانتا عاملين رئيسيين في خلق وضع مناسب للكورد، حيث انه في ربيع عام 1991 انتفض الشعب وحقق الحرية، هنا يجب أن نشكر مواقف كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وتركيا وكذلك فرنسا في الفترة التي شاركت فيها وتمكنت جميعها من حماية شعبنا خلال الـ(12) سنة المنصرمة، وأثبت اشعب عمليا اذا ما سنحت له الفرصة فانه يتمكن من ادارة دفة اموره بصورة منظمة. ان المحافظة على التوازن خلال السنوات الـ(12) الماضية لم تكن أمرا سهلا بل كانت صعبة ومعرقلة. كانت قوات النظام قؤيبة جدا من حدود المناطق المحررة آنذاك. فان أية حركة من قواته كانت تسبب القلق لشعبنا وكانت الدول المشاركة في حماية شعبنا تؤكد بأنه لايجوز لنا التصدي لها بأي شكل من الأشكال، حتى وان شنت هي الهجوم لأنها سترد عليها في الوقت المناسب، واذا ما حدث أمر لا سمح الله فأن شعبنا كان سيتعرض الى كارثة أخرى كالهجرة المليونية عالم 1991، لذا كان تيحتم علينا الاحتفاظ بالتوازن لمصلحة شعبنا ولم يكن الأمر سهلا. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة وقرار التحالف بأسقاط النظام السابق وبعد الاطمئنان بأنهم سوف لايتركوننا في منتصف الطريق كما حدث سابقا، شارك الحزب الديمقراطي الكوردستاني بكل ثقله في تحرير العراق، وقدمنا من أجل ذلك تضحيات ودماء كثيرة وأقولها بكل فخر ان تحرير محافظتي الموصل وكركوك يرجع بشكل اساسي الى بيشمه ركه كوردستان. ان الغاية من تحرير العراق ومشاركة بيشمه ركه كوردستان لم تكن اسقاط النظام البعثي فقط بل كان ايضا لضمان حقوق الشعب الكوردستاني وكان هناك اتفاق واصح وصريح على الخطوط الاساسية لعراق المستقبل، لذلك على أي طرف هدفه توحيد العراق، الالتزام بهذه الخطوط الرئيسية. ويجب أن يحافظ على خصوصية اقليم كوردستان أرضا وقومية وشعبا.

ان الوضع الآن يختلف عن الاوضاع السابقة ةلاسيما ان الكورد استطاعوا تحقيق النجاح في ادارة شؤونهم وتأسيس العديد من مؤسسات المجتمع المدني ومنها البرلمان والحكومة اللذان يعدان مكسبين كبيرين. ان الكورد اليوم وبكل طاقته يعتبر هذه المكاسب الكبيرة ملكا له تحققت بفضل دماء أبنائه الأوفياء، ومستعد لأن يقدم التضحيات الغالية من أجل المحافظة عليها وتأمين حياة رغيدة لمستقبل أبنائه بعيدا عن الكوارث والذكريات الأليمة، ان الوضع الحالي للكورد ليس كثيرا بحقه، بل انه من حقوقه المشروعة ويستند على مباديء حقتقرير المصير والذي هو جزء من قواعد القانون الدولي. ان الكورد بعد 12 عاما من الحكم بعيدا عن حكومة بغداد لن يقبلوا بأقل من وضعهم هذا، ويطمحون الى

اعادة ضم المناطق الكوردية الاخرى الى اقليم كوردستان والتي كانت قبل تحرير العراق خاضعة للتغيير الديموغرافي من قبل السلطة المركزية، ان الذين يهتمون بمسألة عراق موحد، عليهم أن يعرفوا جيدا بأنه من الصعب عليهم اقناع الشعب الكوردي بعد كل هذه الكوارث والمآسي والتشرد بالبقاء محرومين مهضومي الحقوق ضمن اطار العراق ويتطلب هذا من الاخوة العرب احترام القرار الكوردي وعدم التردد حيال أي حق من حقوق الكورد في اطار العراق.

أقصد بهذا التعبير هو ان هناك حاليا بعض الأطراف العراقية والأجنبية، الى حد ما، تتحدث عن فدرالية المحافظات المرفوضة من قبل الكورد، لأن الشعب الكوردي على مدى تأريخه لم يناضل من أجل فصل المحافظات الكوردية عن بعضها، بل ناضل من أجل حماية حدود كوردستان التأريخية وليس تفكيكها، اما وفق مشروع فدرالية المحافظات فأن مكتسبات الكورد في عام 1970 كانت أكثر مما ينادي به الآن.

ان حل القضية العراقية يجب أن يكون بمعزل عن القضية الكوردية، ان الشعب الكوردي صاحب القضية يرى بأن الفدرالية هي الحل الأمثل لقضيته، لذا على كل حكومة مستقبلية تجنب الأخطاء القاتلة التي وقعت فيها الحكومات المتعاقبة في بغداد سابقا وأن لاتهمل أرادة الشعب الكوردي، لأنها ارادة منبثقة من قوة لامتناهية ولا تسمح بأي شكل كان باهمال ارادتها التي لا تنفصل عن ارادة برلمان كوردستان أبدا. لذا بأن احترام هذه الارادة وقبول فكرة الاتحاد الاختياري بين الشعب العربي والكوردي في عراق موحد او الحل ليس فقط للقضية الكوردية بل للقضية العراقية أيضا،ان الفدرالية التي يطالب بها الكورد والتيأقر بها برلمان كوردستان، هي فدرالية سياسية بمعناها الجغرافي والقومي، يكون للكورد فيها الحق في ادارة شؤون اقليمهم وممارسة سلطتهم ومسؤولياتهم مع ضمان جميع حقوق الاخوة التركمان والكلد وآشوريين وكافة الحريات المذهبية والدينية، وذلك وفق الدستور المحلي للاقليم ودستور الدولة المركزي، وهذا يسمح للشعب الكوردي عمليا المشاركة في اتخاذ القرار السياسي ليس ضمن اقليمه فقط بل على صعيد الدولة الفدرالية العراقية كاملة .وعندما نتحدث عن الفدرالية يجب أن لا ننسى مشكلة كركوك والمناطق الاخرى المحررة حديثا من معظم آثار التغير الديموغرافي والترحيل لأن تلك المدن والقصبات كانت سابقا من الهموم الرئيسية للكورد ولاتزال . وان الكورد اذ يطالبون بها وخاصة كركوك ليست لأنها مدينة نفطية، كما تدعي بعض الأطراف، بل لأن هذه المدن والقصبات جزء مهم من تأريخ الكوردوهي ضمن الحدود الادارية والجغرافية لكوردستان، وقد تعرضت عبر تأريخ الدولة العراقية الى شتى أنواع سياسات التعريب والترحيل القسري والتطهير العرقي وخاصة بعد اتفاقية (11) آذار للحكم الذاتي، وان هذه السياسة كانت أحد العوامل في اشعال الحرب العالمية الثانية عام 1974 وخلاصة القول أن الحفاظ على الاخوة الكوردية – العربية يهمنا كثيرا ويسعدنا المحافظة

على القيم المشتركة بينهما كهدف رئيس، وان الوضع المستقبلي للعراق يتطلب مشاركة الكورد والعرب فيه مع التعايش الاختياري بينهام والذي تراعي فيه خصوصية شعب كوردستان، وينبغي عدم التفكير بأي شكل من الأشكال في فرض صيغة غير مقبولة على الشعب الكوردستاني، لأنها بالتأكيد تؤدى الى نتائج غير مرضية، ولا نحبذ أن يلجأ الكورد الى خيارات أخرى. نحن ندافع بكل طاقاتنا عن عراق موحد، شريطة أن يكون عراقا ديموقراطيا برلمانيا فدراليا.

كردستان.. فيدرالية عملاقة.. ولا مجال لمناطحتها

جلال الطالباني

الفيدرالية الموجودة في كردستان التي يطالب شعب كردستان بتوسيعها حتى تشمل جميع مناطق كردستان (وليس جميع الاكراد) وفق الاتفاق العتيد القاضي بأن الفيدرالية تشمل المناطق ذات الاكثرية، كما في قانون الحكم الذاتي الصادر عام 1974 في بغداد. فالعراق الرسمي اقر الحكم الذاتي لمنطقة كردستان وليس للاكراد على ان تشمل كردستان جميع المناطق ذات الاكثرية الكردية ونال هذاالقرار الرسمي العراقي التأييد الشعبي، حيث ايدته الاحزاب العراقية كافة بما فيها. الاحزاب المعارضة من عربية وكردستانية ونال التأييد العربي الذي استهله القائد العربي الخالد جمال عبد الناصر ببرقيته المشهورة التي ارسلها لرئيس الجمهورية العراقية مهنئا ومباركا ومؤيدا لبيان آذار الذي تضمن الاعتراف بالحكم الذاتي وبكون الشعب العراقي يتألف من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية وباقرار حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي.

كما نال الحكم الذاتي تأييد المؤتمر القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة الرئيس الخالد حافظ الأسد، وذلك رغم معارضة اليمين البعثي قبل الحركة التصحيحية. ونال كذلك مباركة ليبيا التي يناديقائد ثورتها الاخ القائد معمر القذافي باستمرار بحق الشعب الكردستاني في كردستان مستقلة وموحدة ولم يتخلف حزب تقدمي عربي ومنظمة تحريرية فلسطينية من تأييد بيان آذار في حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي. ونال التأييد الدولي ايضا حيث بارك الاتحاد السوفياتي وجميع دول اوروبا الشرقية هذا الاتفاق وحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي. ونال كذلك تأييد الاحزاب الشيوعية والاشتراكية والعمالية وتأييد الدول الاوروبية كلها وكذلك الولايات المتحدة الأميركية. وصدر قانون الحكم الذاتي في 11/ آذار / 1974 ورغم نواقصه العديدة فقد اكد الحقائق التالية بقانون رسمي من ((مجلس قيادة الثورة)) :

1- وجود منطقة كردستان للحكم الذاتي، أي وجود كيان كردستاني يتمتع بالحكم الذاتي ضمن العراق الواحد. تتألف من محافظات دهوك واربيل والسليمانية .استثنيت منها مناطق كردستانية عديدة.

2- تأليف مجلس تشريعي لمنطقة كردستان وكان ذلك بمثابة مجلس نيابي يجب ان ينتخب لمنطقة كردستان.

3- ولكن الخلاف بين الشعب الكردي والحكومة البعثية ظل قائما حول حدود منطقة كردستان وصلاحيات الحكم الذاتي. وكان الخلاف الرئيسي حول كركوك وخانقين، اذ اعلن نائب الرئيس العراقي صدام حسين الاستعداد لتقسيم كركوك وفق نهر (خاصة) المار بوسط كركوك ولكن الجانب

الكردي رفض هذا الاقتراح طالبا العمل باحصاء 1957 حول كركوك تنفيذا لقانون الحكومة، الذي نص على ان كردستان ذات الحكم الذاتي تتضمن جميع المناطق ذات الاغلبية الكردية، وكان الاحصاء في كركوك عام 1957 قد بين حقيقة كون الكرد اكثرية في محافظة كركوك، اذ كان عدد الكرد 187593 وعدد التركمان 83371 شخصا ولكن رغم الخلافات فقد تكوّن واقع جديد هو الوجود الرسمي لمنطقة الحكم الذاتي لكردستان، أي وجود كيان رسمي كردستاني ذي حكم ذاتي ضمن العراق الموحد.

هذه الحقيقة المعروفة تتعرض الآن للجهل او التجاهل من قبل البعض، وخاصة المعارضين للفيدرالية، لذلك يجب تكرار بيانها وذكرها باستمرار لعل الذكرى تنفع المؤمنين. اذن فان المطالبة بالفيدرالية لا تبدأ من الصفر، بل من حقيقة واقعة معترف بها رسميا عراقيا وشعبيا، عراقيا وعربيا ودوليا على نطاق الحكومات والاحزاب والهيئات. وتبلورت هذه المطالبة في قرار المجلس الوطنيالكردستاني الذي اتخذه بالاجماع في وقت كانت كردستان خالية من سطوة ونفوذ ووجود الحكومة العراقية، وكانت تعيش حالة الاستقلال، استقلال الامر الواقع، مما على حقيقتين هما :

1- تمسك الشعب الكردستاني بالوحدة الوطنية العراقية الحقيقية القائمة على اسس الديمقراطية والفيدرالية.

2- الاصرار على البقاء ضمن العراق الموحد وتنظيم العلاقة مع المركز على اساس الفيدرالية التي تعطي حقوق السيادة للحكومة المركزية وما عداه لمنطقة كردستان الفيدرالية. وحقوق السيادة تشمل رئاسةالدولة، القوات المسلحة، العلاقات الخارجية، المالية العامة، التجارة الخارجية، الثروات الوطنية كالنفط والغاز والعملة والبنك المركزيي.

وقد مارس شعب كردستان خلال فترة تزيد عن 12 عاما حقوق الفيدرالية وحقق نجاحات كبيرة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها. فقد اعاد بناء آلافالقرى التي هدمتها الدكتاتورية وتمت اعادتها الى الفلاحين اصحابها الشرعيين وشرعت في اعادة المدن القصبات المهدمة، وخاصة حلبجة التي تعرضت لقصف بالاسلحة الكيماوية، مما ادى الى مقتل وجرح الآلاف من سكانها المسالمين الآمنين، وبينجوين وجوارتا وقلعة دزة وجومان وكلالة وميركة سور وبلة وشيروانة وغيرها من القصبات الكردية .

ونظم الادارات وقوات الشرطة والأمن العام لخلق استقرار مشهود في كردستان وتمشية امور الناس ومعاملاتهم وخدمة مصالحهم. وتم تأسيس جامعة دهوك وجامعة كويسنجق واحياء جامعةالسليمانية مجددا التي الغتها الدكتاتورية انتقاما من مدينة السليمانية المناضلة، وقد تم انشاء

عشرات المعاهد الفنية والتكنيكية والتعليمية في عموم كردستان العراق، ونود تقديم بعض الارقام في المجال الصحي وتطوره خلال 12 عاما من حكم الاقليم في منطقة السليمانية:

1- كان عدد الاطباء عام 1991 أي بعد سبعين عاما من الحكم المركزي 178 طبيبا والآن العدد هو 1125 طبيبا. وبنت الحكومة المركزية خلال سبعين عاما 35 مركزا صحيا، والآن يوجد 462 مركزا صحيا ومقابل 7 مستشفيات في العهد القديم توجد 27 مستشفى ويوجد الآن 13200 مضمد وممرضة وموظف صحي وموظف اداري مقابل 3220 موظفا سابقا، وهكذا نرى الفرق الشاسع بين ما قدمته حكومة الاقليم في منطقة السليمانية خلال 12 عاما وما قدمته الحكومات العراقية خلال سبعين عاما للمنطقة.

ونجد نفس التطور في منطقتي دهوك واربيل ايضا، ومن الناحية التعليمية فقد بنت الحكومات العراقية المتعاقبة خلال سبعين عاما في منطقة حكومة اقليم كردستان (السليمانية) 404 مدارس ابتدائية ومتوسطة وثانوية والغت جامعة السليمانية. اما الآن فتوجد في المنطقة 1980 مدرسة من روضة. (ابتدائية-متوسطة-ثانوية-اعدادية-معاهد)، عدد الطلبة فيها 412371 بينما كان العدد في عام 1991 (220886) طالبا وعدد المعلمين والمدرسين فيها 22486 فيما كان العدد عام 1991 (7170) معلما ومدرسا وهي اعداد تعتبر ضعف الاعداد القديمة. كما اعيد انشاء جامعة السليمانية التي تعتبر الآنباعتراف الجميع بما فيه اليونسكو والجامعات الاوروبية والأميركية الزائرة، احسن واحدث جامعة في العراق كله تملك الجامعة 20 كلية فروعها 64 وعدد اساتذتها 406 وعدد الطلبة فيها 7966 طالبا، لها اقسام داخلية مجانية لثلاثة آلاف طالب وطالبة، علما بأن كل طالب وطالبة يتسلم راتبا شهريا مناسبا. وتملك مئات الكومبيوترات وشبكة الإنترنت الحديثة. وتوجد 6 معاهد تكنيكية لها 30 فرعا، عدد اساتذتها 53 وعدد طلابها 2168 واقسامها الداخلية تسع 672 طالبا وطالبة، نلفت انظار القارئ الى ان ما ذكرناه هو احصاء عام 2002 - 2003 الدراسية. اما العام 2003-2004 الدراسي فهناك يقين بتقدم وتطور وزيادة في جميع المجالات، واذا كان التعليم والصحة نموذجين للتطور والتقدم والفرق الشاسع بين العهد الدكتاتوري والرجعي العراقي وعهد الحكومة الاقليمية في كردستان، فان مثل هذا التقدم والتطور موجودان ومحسوسان في جميع مجالات التطور العمراني والطرق والمواصلات والتلفونات والجوالات والتجارة والاقتصاد الحر والازدهار الثقافي والاقتصادي والخ. كل ذلك يبرهن ضرورة تمتع الشعب الكردي بالفيدرالية (الاتحادية) كشرط ضروري للتقدم والتطور الاجتماعي والثقافي والسياسي والعلمي والصحي ايضا. كما اعادت حكومتنا الاقليمية تشغيل المعامل القليلة الموجودة في كردستان التي حاولت السياسة الشوفينية والتمييز القومي حرمان كردستان منها، ضمن مجموع مئات المعامل توجد في كردستان اقل من عشرة معامل، وفي كردستان المحررة ازدهرت

الحياة السياسية والحزبية، حيث يتمتع الجميع بالحريات الديمقراطية وحيث ضمنت للجميع النشر والتنظيم والاعلام وحق تملك الراديو والتلفزيون وحتى الميليشيات، ونشطت التجارة والاعمال العمرانية على اساس الاقتصاد الحر وبمساعدة تشجيعية من حكومة الاقليم. فازدهرت المشاريع الصناعية الصغيرة وحركة البناء والعمران، واعيدت الحياة الى الريف الذي دمره صدام حسين كاملا، حيث دمرت واحرقت القرىوالمزارع ونهبت ملايين الاغنام والمواشي ومنعت الزراعة. فتم بناء القسم الاكبر من القرى واعادة الحياة الزراعية اليها وتزويد الكثير منها بالكهرباء والمشاريع الاروائية والصحية وعادت الثروة الحيوانية فتجاوزت اعدادها قبل النهب الحكومي ذريعة الانفالات، وغدت مدينة السليمانية من اجمل وانظف المدن العراقية. كل هذه الحقائق تبرهن مضار الدكتاتورية وفوائد الديمقراطية ومنها الادارة (الفيدراليةالاتحادية) وتحسنت حياة المواطنين وزادت الرواتب بنسبة كبيرة وتحسنت اوضاع الكسبة والعمال الذين لم يعودوا يعانون من البطالة، وتطورت حقوق المرأة، اذ اقر بحقها المتساوي مع الرجل وفتحت المجالات امامها فأصبحت وزيرة ووكيلة وزارة ومديرة معمل وقائمقامة وحاكمة في المحاكم. وصدر قانون منع تعدد الزوجات والغي ما سمي بقانون الشرف، حيث كان يبيح قتل النساء من قبل ذويهن من دون محاكمة عادلة. وتوسعت وتقدمت الحركة الرياضية في كردستان، حيث نشطت النوادي والفرق الرياضية التي تنال الدعم المادي من حكومة الاقليم واقيمت لها الابنية في عدة مدن، اما النواحي السياسية والثقافية فقد تمتعت بالحريات التامة، حيث تعمل الاحزاب كافة بحرية مطلقة وحيث تشكلت المنظمات الديمقراطية التي تمارس فعالياتها بحرية تامة وصدرت الصحف والمجلات بالعشرات من دون رقابة وبحرية تامة وتأسست المؤسسات الثقافية كمؤسسة سردم وكلاويزي نوي في السليمانية ومؤسسات لالش وغيرها في اربيل ودهوك وتوسعت الحركة الأدبية والفنية والمسرحية في كردستان. وتأسست فيها محطات تلفزيون محلية ووطنية وعالمية بجانب العديد من المحطات الاذاعية التابعة لجميع الاحزاب والمنظمات، وباختصار اصبحت كردستان واحة للحرية والديمقراطية وازدهرت وتطورت في جميع نواحي الحياة بحيث تصلح نموذجا للعراق الديمقراطي الجديد وهذه حقيقة يقر بها الجميع وكل من يزور كردستان .

اذن فهذه التجربة الديمقراطية الرائدة- للفيدرالية الديمقراطية الكردستانية- تستحق التأييد والتشجيع والتبريك من جميع الخيرين في العراق ومن جميع محبي الحرية والديمقراطية في العراق والمنطقة. لكن هناك بعض الجهلة والمتجاهلين لحقائق الحياة والمتأثرين بالأفكار الشوفينية المعادية للشعب الكردي يريدون هدم هذه التجربة الديمقراطية بدل تعميمها في العراق وانضاجها وتطويرها اكثر فأكثر.

وهم دعاة معاداة الفيدرالية في العراق كله ناهيك من كردستان، وهم بذلك ينطحون برؤوسهم صخور جبال كردستان ويعارضون التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ويعملون على نشر العداوة والبغضاء بين الكرد والعرب، خصوصا بين الكرد والعرب المعادين لحقوقهم في الديمقراطية والفيدرالية.

وهم يريدون عبثا اعادة عجلة التاريخ الى الوراء وفرض الظلام على المجتمع المنور بنور الحرية والديمقراطية الفيدرالية. انهم يريدون غصب مكاسب شعب كردستان وسلبه حقوقه المكتسبة وهدم ما بناه من تقدم وحضارة ومجتمع مدني حديث. وبئس ما يطمحون ومحال ما يأملون.

ونريد ان نوثق مقالتنا بنص القرار الذي اصدره مؤتمر المعارضة العراقية في لندن بالاجماع وبتأييد في ما بعد من الحكومتين الأميركية والبريطانية والاشتراكية الدولية:

عاشرا: الفيدرالية وحل القضية الكردية

عند دراسة القضية الكردية وسبل الحل المنشود لها اكد المؤتمر حقيقة التنوع والتعدد في تركيبة المجتمع العراقي القومية والمذهبية والسياسية، واجمع على اهمية تعزيز وترسيخ الوحدة الوطنية الطوعية بتحقيق المساواة التامة بين جميع المواطنين، آخذين بنظر الاعتبار ما أقره مؤتمر صلاح الدين والاجتماعات الاخرى للمعارضة العراقية والخطاب السياسي للقاء قيادة المعارضة في واشنطن في آب 2002، وتبنى المجلس الوطني لكردستان العراق مشروعا فيدراليا متكاملا في جلسته المنعقدة بتاريخ 7 / تشرين الثاني/ 1992، عبر المؤتمر عن احترامه لشعب كردستان وارادته الحرة في اختيار الصيغة المناسبة للشراكة مع ابناء الوطن الواحد. وتوقف المؤتمر عند تجارب النظام الفيدرالي واعتبره يمثل صيغة مناسبة لحكم العراق ينبغي الاستناد اليها كأساس لحل المشكلة الكردية في اطار المؤسسات الدستورية العراقية بعد القضاء على نظام صدام الدكتاتوري واحداث التغيير المنشود وفي هذا الصدد اكد المؤتمر حرصه على وحدة العراق والتعايش بين قومياته على اساس الاتحاد الاختياري. وشدد الاجتماع على تلبية المطامح المشروعة والعادلة لشعب كردستان وتصفية جميع مظاهر الاضطهاد والقمع على اساس المبدأ القانوني الدولي الذي يقر حقه في تقرير المصير وتأكيد روح الاخوة والاتحاد والشراكة في الوطن.

ختاما نقول ان الفيدرالية شوهت وحرمت من قبل العنصريين عمدا. فالفيدرالية تعني الاتحادية ـ المانيا الفيدرالية ـ تترجم الى المانيا الاتحادية. والفيدرالية بهذا المعنى هو اتحاد لا تقسيم، ولكنه اتحاد اختياري طوعي، اتحاد ديمقراطي يحترم ارادة الناس وحقهم في حكم مناطقهم المتميزة بخصوصيتها.

والفيدرالية تاريخيا جاءت لتوحيد الاقاليم التابعة لأمة واحدة كألمانيا او لتوحيد اقاليم تسكنها قوميات متمايزة كما في كندا وسويسرا، او لتوحيد اقاليم ذات خصوصيات معينة، كما في الهند وباكستان واستراليا. اذن فالفيدرالية توحيدية وليست تقسيمية.الفيدرالية ممارسة ديمقراطية لاشراك الناس جميعا في حكم بلادهم، وكذلك لاعطائهم حرية اختيار حكامهم وادارة مناطقهم الخاصة. والفيدرالية هي توزيع للصلاحيات بين المركز والاقاليم وهي بذلك تنهي المركزية المفرطة التي تجمع الصلاحيات كلها في يد المركز بما يشبه الدكتاتورية والاحتكار والانحصار للسلطات وحقوق الادارة وغيرها. خيرا الفيدرالية هي الممارسة العصرية والحضارية لحكم الدولة الواحدة ذات الاقاليم المتمايزة او القوميات المتنوعة، وبالتالي فإن الشوفينيين يتجاهلون هذه الحقائق الواضحة ليجعلوا من الفيدرالية (الاتحادية) بعبعا مخيفا للناس السذج والبسطاء ولخداعهم وتسميم اذهانهم فقط.

((بســم اللـــه الـرحـــمن الرحـــيم))

قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية

الديباجة:

ان الشعب العراقي الساعي الى استرداد حريته التي صادرها النظام الاستبدادي السابق. هذا الشعب الرافض للعنف والاكراه بكل اشكالهما. وبوجه خاص عند استخدامهما كأسلوب من أساليب الحكم. قد صمم على أن يظل شعبا حرا يسوسه حكم القانون وهو يؤكد اليوم احترامه للقانون الدولي لاسيما وهو من مؤسسي الامم المتحدة؛ عاملا على استعادة مكانه الشرعي بين الامم، وساعيا في الوقت نفسه الى الحفاظ على وحدة وطنه بروح الاخوة والتآزر، ولغرض رسم الملامح لمستقبل العراق الجديد. ووضع آلية تهدف فيما تهدف الى ازالة آثار السياسات والممارسات العنصرية والطائفية ومعالجة المشاكل المرحلية فقد اقر هذا القانون شؤون العراق خلال المرحلة الانتقالية الى حين قيام حكومة منتخبة تعمل في ظل دستور شرعي دائم سعيا لتحقيق ديمقراطية كاملة

الباب الاول:

المبادىء الاساسية

أ- يسمى هذا القانون (قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية). وتعني عبارة (هذا القانون) اينما وردت في هذا التشريع (قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

ب- ان الاشارة للمذكر في هذا القانون يشمل المؤنث ايضا.

ج- تعتبر ديباجة هذا القانون جزءا لا يتجزأ منه .

المادة الثانية:

أ- ان عبارة (المرحلة الانتقالية) تعني المرحلة التي تبدأ من 30 حزيران 2004 حتى تشكيل حكومة عراقية منتخبة بموجب دستور دائم كما ينص عليه هذا القانون وذلك في موعد اقصاه 31 كانون الاول 2005. الا في حالة تطبيق المادة 61 من هذا القانون.

ب- ان المرحلة الانتقالية تتألف من فقرتين :

1- تبدأ الفترة الاولى بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة كاملة تتولى السلطة في 30 حزيران 2004. وستتألف هذه الحكومة وفق عملية تداول واسعة النطاق بتشاور شرائح المجتمع العراقي يقوم

بها مجلس الحكم وسلطة الائتلاف ويمكن التشاور مع الامم المتحدة بذلك. ان هذه الحكومة ستمارس السلطة بموجب هذا القانون، وبضمنها المبادىء والحقوق الاساسية المنصوص عليها في هذا القانون، وملحق يتفق عليه ويصدر قبل بداية المرحلة الانتقالية ويكون جزءا لا يتجزأ من هذا القانون.

2- تبدأ الفترة الثانية بعد تأليف الحكومة العراقية والتي تتم بعد اجراء الانتخابات للجمعية الوطنية كما منصوص عليه في هذا القانون، على ان لا تتاخر هذه الانتخابات ان امكن عن 31 كانون الاول 2004 وعلى كل حال قبل 31 كانون الثاني 2005. تنتهي المرحلة الثانية عند تأليف حكومة عراقية وفقا لدستور دائم.

المادة الثالثة:

أ- ان هذا القانون يعد القانون الاعلى للبلاد ويكون ملزما في انحاء العراق كافة، وبدون استثناء. ولا يجوز تعديل هذا القانون الا بأكثرية ثلاثة ارباع اعضاء الجمعية الوطنية. واجماع مجلس الرئاسة. كما لا يجوز اجراء أي تعديل عليه من شأنه ان ينتقص بأي شكل من الاشكال حقوق الشعب العراقي المذكورة في الباب الثاني او ان يمدد امد المرحلة الانتقالية الى ما بعد المدد المذكورة في هذا القانون. او يؤخر اجراء الانتخابات لجمعية جديدة او يقلل من سلطات الاقاليم والمحافظات او من شأنه أن يؤثر علىلا الاسلام او غيره من الاديان والطوائف وشعائرها.

ب- ان أي نص قانوني يخالف هذا القانون يعد باطلا.

ج- ينتهي سريان نفاذ هذا القانون عند تشكيل حكومة منتخبة وفقا لدستور دائم.

المادة الرابعة:

نظام في العراق جمهوري اتحادي (فيدرالي)، ديمقراطي، تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الاقليمية والمحافظات والبلديات والادارات المحلية. ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الاصل او العراق او الاثنية او القومية او المذهب.

المادة الخامسة:

تخضع القوات المسلحة العراقية للسيطرة المدنية للحكومة العراقية الانتقالية وذلك وفق ما جاء في البابين الثالث والخامس من هذا القانون.

المادة السادسة:

تتخذ الحكومة العراقية الانتقالية خطوات فعالة لانهاء آثار الاعمال القمعية التي قام بها النظام السابق والتي نشأت عن التشريد القسري واسقاط الجنسية ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة والفصل من الوظيفة الحكومية لأسباب سياسية او عنصرية او طائفية.

المادة السابعة:

1) الاسلام دين الدولة الرسمي ويعد مصدرا للتشريع ولا يجوز سن قانون خلال المرحلة الانتقالية يتعارض مع ثوابت الاسلام المجمع عليها ولا مع مبادىء الديمقراطية والحقوق الواردة في الباب الثاني من هذا القانون، ويحترم هذا القانون الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، ويضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية.

2) العراق متعدد القوميات والشعب العربي فيه جزء لا يتجزأ من الامة العربية.

المادة الثامنة:

يحدد علم الدولة ونشيدها وشعارها بقانون.

المادة التاسعة:

اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق. ويضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم بلغة الام كالتركمانية او السريانية او الارمنية في المؤوسات التعليمية الحكومية وفق الضوابط التربوية أو بأية لغة اخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة. يحدد نطاق المصطلح (لغة رسمية) وكيفية تطبيق احكام هذه المادة بقانون والذي يشمل:

1- اصدار الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية باللغتين) .

2- التكلم والمخاطبة والتعبير في المجالات الرسمية كالجمعية الوطنية، ومجلس الوزراء، والمحاكم، والمؤتمرات الرسمية بأي من اللغتين.

3- الاعتراف بالوثائق الرسمية والمراسلات باللغتين واصدار الوثائق الرسمية بها. 4- فتح مدارس باللغتين وفق الضوابط التربوية.

5- أية مجالات اخرى يحتمها كمبدا المساواة مثل الاوراق النقدية، وجوازات السفر، والطوابع.

6- تستخدم المؤسسات والاجهزة الاتحادية في اقليم كردستان اللغتين.

الباب الثاني:

الحقوق الاساسية:

المادة العاشرة:

تعبيرا عن سيادة الشعب العراقي وارادته الحرة يقوم ممثلوه بتشكيل الهياكل الحكومية لدولة العراق. وعلى الحكومية العراقية الانتقالية وحكومات الاقاليم والمحافظات والبلديات والادارات المحلية، ان تحترم حقوق الشعب العراقي بما فيها الحقوق المذكورة في هذا الباب.

المادة الحادية عشرة:

أ) كل من يحمل الجنسية العراقية يعد مواطنا عراقيا وتعطيه مواطنته كافة الحقوق والواجبات التي ينص عليها هذا القانون وتكون مواطنته أساسا لعلاقته بالوطن والدولة.

ب) لا يجوز اسقاط الجنسية العراقية عن العراقي ولا يجوز. ويستثنى المواطن المتجنس الذي يثبت عليه في محاكمة انه اورد في طلبه للتجنس معلومات جوهرية كاذبة تم منحه الجنسية استنادا اليها.

ج) يحق للعراقي أن يحمل اكثر من جنسية واحدة، وان العراقي الذي اسقطت عنه جنسيته العراقية بسبب اكتساب جنسية اخرى يعد عراقيا.

د) يحق للعراقي ممن اسقطت عنه الجنسية العراقية لأسباب سياسية او دينية او عنصرية او طائفية ان يستعيدها.

هـ) يلغى قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 666 لسنة 1980) و (على الجمعية الوطنية اصدار القوانين الخاصة بالجنسية والتجنس والمتفقة مع احكام هذا القانون

ز) تنظر المحاكم في كل المنازعات التي تنشأ عن تطبيق الاحكام الخاصة بالجنسية.

المادة الثانية عشرة:

العراقيون كافة متساوون في حقوقهم بصرف النظر عن الجنس او الرأي او المعتقد او القومية او الدين او المذهب او الاصل. وهم سواء امام القانون. ويمنع التمييز ضد المواطن العراقي على أساس جنسه او قوميته او ديانته او اصله. ولهم الحق بالامن الشخصي وبالحياة والحرية. ولا يجوز حرمان أي احد من حياته او حريته الا وفقا لاجراءات قانونية. ان الجميع سواسية امام القضاء

المادة الثالثة عشرة:

1) الحريات العامة والخاصة مصانة

ب) الحق بحرية التعبير مصان.

ج) ان الحق بحرية الاجتماع السلمي وبحرية الانتماء في جمعيات هو حق مضمون. كما ان الحق بحرية تشكيل النقابات والاحزاب والانضمام وفقا للقانون، هو حق مضمون

د) للعراقي الحق بحرية التنقل في انحاء العراق كافة. وله الحق بحرية السفر الى خارجه وبالعودة اليه.

هـ) للعراقي الحق بالتظاهر والاضراب سلميا وفقا للقانون

و) للعراقي الحق بحرية الفكر والضمير والعقيدة الدينية وممارسة شعائرها ويحرم الاكراه بشانها

ز) تحرم العبودية وتجارة العبيد والعمل القسري والخدمة الاجبارية (اعمال السخرة. ح) للعراقي الحق بخصوصية حياته الخاصة

المادة الرابعة عشرة:

للفرد الحق بالامن والتعليم والعناية الصحية والضمان الاجتماعي، وعلى الدولة العراقية ووحداتها الحكومية وبضمنها الاقاليم والمحافظات والبلديات والادارات المحلية، بحدود مواردها ومع الاخذبالاعتبار الحاجات الحيوية الاخرى ان تسعى لتوفير الرفاه وفرص العمل للشعب

المادة الخامسة عشرة:

أ) لا يكون لأي من احكام القانون المدني اثر رجعي الا اذا ورد فيه نص بذلك. لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون ساري المفعول عند ارتكاب الجريمة.

ب) لا يجوز انتهاك حرمة المساكن الخاصة من قبل الشرطة او المحققين او السلطات الحكومية الاخرى، سواء كانت هذه السلطات تابعة للحكومة الاتحادية او الاقليمية، او المحافظات والبلديات والادارت المحلية، الا اذا اصدر قاض او قاضي تحقيق حسب القانون المرعي اذنا بالتفتيش بناء على معلومات ادلى بها شخص اقسم يمينا وهو يعلم ان اليمين الكاذب يعرضه للعقاب. ان ظروفا ملحة للغاية، كما تقرره محكمة ذات اختصاص، قد تبرر اجراء التفتش بلا اذن. ولكن يجب عدم التوسع في تفسير مثل هذه الظروف الملحة، وفي حالة اجراء تفتيش بلا اذن عند عدم وجود ظرف ملح للغاية فان الادلة او القرائن التي يعثر عليها في مثل هذا التفتيش لا يعتد بها بشأن تهمة جنائية. الا اذا قررت المحكمة ان الذي قام بالتفتيش بلا اذن كان يعتقد بشكل مقبول وبحسن نية ان التفتيش موافق للقانون.

ج) لا يجوز اعتقال احد او حجزه خلافا للقانون. ولا يجوز احتجازه بسبب معتقدات سياسية او دينية.

د) يضمن للجميع الحق بمحاكمة عادلة وعلنية في محكمة مستقلة وغير متحيزة سواء ان كانت المحاكمة مدنية او جنائية. ان اشعارا بالمحاكمة واساسها القانوني يجب ان يوفر للمتهم بلا تأخير.

هـ) المتهم بريء حتى تثبت ادانته بموجب القانون. وله الحق كذلك بتوكيل محام مستقل وذي دراية. وبأن يلزم الصمت ولا يجوز اكراهه على الادلاء بأقواله لأي سبب من الاسباب. وان يشارك في التحضير لدفاعه. وان يستدعي شهودا ويناقشهم ويطلب من القاضي القيام بذلك. يجب تبليغ الشخص عند اعتقاله بهذه الحقوق.

و) ان الحق بمحاكمة له وسريعة وعلنية حق مضمون.

ز) لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف او الاعتقال حق الرجوع الى محكمة لكي تفصل دون ابطاء في قانونية توقيفه او اعتقاله وتأمر بالافراج عنه اذا كان ذلك قد جرى بشكل غير قانوني.

ح) لا يجوز محاكمة المتهم بالتهمة ذاتها مرة اخرى بعد تبرئته منها.

ط) لا يجوز محاكمة المدني امام محكمة عسكرية. ولا يجوز انشاء محاكم خاصة او استثنائية.

ي) يحرم التعذيب بكل اشكاله، الجسدية والنفسية وفي كل الاحوال. كما يحرم التعامل القاسي المهين وغير الانساني .ولا يقبل كدليل في المحكمة أي اعتراف انتزع بالاكراه او التعذيب او التهديد لأي سببكان وفي أي من الاجراءات الجنائية الاخرى.

المادة السادسة عشرة:

أ) للاموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن.

ب) الملكية الخاصة مصونة فلا يمنع احد من التصرف في ملكه الا في حدود القانون، ولا ينزع عن احد ملكه الا لأغراض المنفعة العامة في الاحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا وسريعا.

ج) للمواطن العراقي الحق الكامل غير المشروط بالتملك في كافة انحاء العراق بلا قيود.

المادة السابعة عشرة:

لا يجوز حيازة او حمل السلاح او شرائه او بيعه الا باجازة تصدر وفقا للقانون.

المادة الثامنة عشرة:

لا ضريبة ولا رسم الا بقانون.

المادة التاسعة عشرة:

لايجوز تسليم اللاجىء السياسي الذي منح حق اللجوء وفقا لقانون نافذ، ولا يجوز اعادته قسرا الى البلد فر منه.

المادة العشرون:

أ) لكل عراقي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب ان يرشح نفسه للانتخابات ويدلي بصوته بسرية في انتخابات حرة، مفتوحة، عادلة، تنافسية ودورية.

ب) لا يجوز التمييز ضد أي عراقي لاغراض التصويت في الانتخابات على أساس الجنس او الدين او المذهب او العرق او المعتقد او القومية او اللغة او الثروة او المعرفة بالقراءة والكتابة

المادة الحادية والعشرون:

لا يجوز للحكومة العراقية الانتقالية او حكومات وادارات الاقاليم والمحافظات والبلديات او الادارات المحلية ان تتدخل في حق الشعب العراقي في تطوير مؤسسات المجتمع المدني سواء كان ذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الدولية او بأي شكل آخر.

المادة الثانية والعشرون:

اذا قام مسؤول في أية دائرة حكومية سواء في الحكومة الاتحادية او حكومات الاقاليم او ادارات المحافظات والبلديات والادارات المحلية، خلال قيامه بعمله بتجريد شخص او جماعة من الحقوق التيضمنها هذا القانون او اية قوانين عراقية سارية المفعول. يكون لهذا الشخص او تلك الجماعة الحق بالادعاء ضد ذلك المسؤول للتعويض عن الاضرار التي سببها هذا التجريد ولتثبيت الحق ولابتغاء اية وسيلة قانونية اخرى. اما اذا قررت المحكمة ان ذلك المسؤول قد تصرف بحسن نية بدرجة مقبولة معتقدا ان عمله كان متفقا مع القانون فلا يترتب عليه دفع التعويض.

المادة الثالثة والعشرون:

يجب ان لا يفسر تعداد الحقوق المذكورة آنفا بأنها الحقوق الوحيدة التي يتمتع بها ابناء الشعب العراقي، فهم يتمتعون بكل الحقوق اللائقة بشعب حر له كرامته الانسانية وبضمنها الحقوق المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية وغيرها من وثائق القانون الدولي التي وقعها العراق او انضم اليها، او غيرها التي تعد ملزمة له وفقا للقانون الدولي. ويتمتع غير العراقيين في داخل العراق بكل الحقوق الانسانية التي لا تتعارض مع وضعهم باعتبارهم من غير المواطنين.

الباب الثالث :

الحكومية العراقية الانتقالية:

المادة الرابعة والعشرون:

أ) تتألف الحكومية العراقية الانتقالية والمشار اليها ايضا في هذا القانون بالحكومة الاتحادية من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة، ومجلس الوزراء وبضمنه رئيس الوزراء، والسلطة القضائية.

ب) تكون السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية منفصلة ومستقلة الواحدة عن الاخرى.

ج) لا يتمتع أي مسؤول او موظف في الحكومية العراقية الانتقالية بالحصانة عن افعال جنائية يرتكبها خلال قيامه بوظيفته

المادة الخامسة والعشرون:

تختص الحكومية العراقية الانتقالية بالشؤون التالية حصرا:

أ) رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي. والتفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوقيع عليها وابرامها. ورسم السياسة الاقتصادية والتجارية الخارجية وسياسات الاقتراض السيادي.

ب) وضع وتنفيذ سياسة الامن الوطني. بما في ذلك انشاء قوات مسلحة وادامتها لتأمين وحماية وضمان أمن حدود البلاد والدفاع عن العراق.

ج) رسم السياسة المالية، واصدار العملة، وتنظيم الكمارك، وتنظيم السياسة التجارية عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق، ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وانشاء بنك وادارته.

د) تنظيم امور المقاييس والاوزان ورسم السياسة العامة للاجور.

هـ) ادارة الثروات الطبيعية للعراق والتي تعود لجميع أبناء الاقاليم والمحافظات في العراق بالتشاور مع حكومات وادارات هذه الاقاليم والمحافظات. توزع الواردات الناتجة عن هذه الثروات عن طريق الميزانية العامة وبشكل منصف، يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، مع الاخذ بنظر الاعتبار المناطق التي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق، ومعالجة مشاكلها بشكل ايجابي، واحتياجاتها ودرجة التطور في المناطق المختلفة من البلاد.

و) تنظيم امور الجنسية العراقية والهجرة واللجوء.

ز) تنظيم سياسة الاتصالات.

المادة السادسة والعشرون:

أ) ستبقى القوانين النافذة في العراق في 30 حزيران 2004 سارية المفعول. الا اذا نص هذا القانون على خلاف ذلك والى أن تقوم الحكومية العراقية الانتقالية بالغائها او تعديلها وفقا لهذا القانون.

ب) التشريعات الصاتدرة من قبل السلطة التشريعية الاتحادية ستعلو على أية تشريعات اخرى صادرة من قبل أية سلطة تشريعية اخرى وذلك في حالة التعارض بينهما، باستثناء ما نص عليه في المادة 54 (ب) من هذا القانون.

ج) ان القوانين والانظمة والاوامر والتعليمات الصادرة من سلطة الائتلاف المؤقتة بناءا على سلطتها بموجب القانون الدولي تبقى نافذة المفعول الى حين الغائها او تعديلها بتشريع يصدر حسب الاصول ويكون لهذا التشريع قوة القانون.

المادة السابعة والعشرون:

أ) تتألف القوات المسلحة العراقية من عناصر الوحدات ووحدات الاحتياط، وغرض هذه القوات هو الدفاع عن العراق.

ب) لا يجوز تشكيل قوات مسلحة وميليشيات ليست خاضعة مباشرة لامرة القيادة للحكومة العراقية الانتقالية الا بموجب قانون اتحادي.

ج) لا يجوز للقوات العراقية المسلحة وافرادها. وبضمنهم العسكريين العاملين في وزارة او اية دوائر او منظمات تابعة لها. الترشيح في انتخابات لاشغال مراكز سياسية. ولا يجوز لهم القيام بحملات انتخابية لصالح مرشحين فيها ولا المشاركة في غير ذلك من الاعمال التي تمنعها أنظمة وزارة الدفاع. ويشمل عدم الجواز هذا انشطة اولئك الافراد المذكورين آنفا التي يقومون بها بصفتهم الشخصية او الوظيفية. وليس في هذه المادة ما يحد من حق هؤلاء الافراد بالتصويت في الانتخابات.

د) تقوم دائرة الاستخبارات العراقية بجمع المعلومات وتقييم التهديدات الموجهة للامن الوطني وبتقديم المشورة للحكومة العراقية. وتكون هذه الدائرة تحت السيطرة المدنية وتخضع للرقابة من الهيئة التشريعية وتعمل وفق القانون وبموجب مبادىء حقوق الانسان المعترف بها.

هـ) تحترم الحكومية العراقية الانتقالية وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وانتاج واستخدام الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وبمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وانتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وانظمة للايصال.

المادة الثامنة والعشرون:

أ) ان أعضاء الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء بضمنه رئيس الوزراء، والقضاة في المحاكم لا يجوز تعيينهم في أية وظيفة اخرى داخل الحكومة او خارجها. ان عضو الجمعية الوطنية الذي يصبح عضوا في مجلس الرئاسة او في مجلس الوزراء يعتبر مستقبلا من عضوية الجمعية الوطنية.

ب) لا يجوز بأي حال من الاحوال أن يكون المنتسب للقوات المسلحة عضوا في الجمعية الوطنية، او وزيرا او رئيسا للوزراء او عضوا في مجلس الرئاسة قبل مضي ثمانية عشر شهرا على استقالته منالقوات المسلحة او احالته على التقاعد منها.

المادة التاسعة والعشرون:

حال تولي الحكومية العراقية المؤقتة للسلطة الكاملة وفق الفقرة (ب - 1) من (المادة الثانية اعلاه) تحل سلطة الائتلاف المؤقتة وينتهي عمل مجلس الحكم.

الباب الرابع

السلطة التشريعية الانتقالية:

المادة الثلاثون:

أ) يكون لدولة العراق خلال المرحلة الانتقالية سلطة تشريعية تعرف باسم الجمعية الوطنية ومهمتها الرئيسية هي تشريع القوانين والرقابة على عمل السلطة التنفيذية. ب) تصدر القوانين باسم شعب العراق، وتنشر القوانين والانظمة والتعليمات المتعلقة بهما في الجريدة الرسمية ويعمل بها تاريخ

نشرها، ما لم ينص فيها على خلاف ذلك. ج) تنتخب الجمعية الوطنية طبقا لقانون الانتخابات وقانون الاحزاب السياسية. ويستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة للنساء لا تقل عن الربع من اعضاء الجمعية الوطنية وتحقيق تمثيل عادل لجماعات العراق كافة وبضمنها التركمان والكلدوآشوريين والآخرين.

د) تجري انتخابات الجمعية الوطنية ان امكن قبل 31 كانون اول 2004 او في موعد اقصاه 31 كانون الثاني 2005 .

المادة الحادية الثلاثون:

أ) تتألف الجمعية الوطنية من 275 عضوا. وتقوم بسن القانون الذي يعالج استبدال اعضائها في حالة الاستقالة او الاقالة او الوفاة.

ب) يجب ان تتوفر في المرشح للجمعية الوطنية الشروط التالية:

1- ان يكون عراقيا لا يقل عمره عن ثلاثين سنة.

2- الا يكون عضوا في حزب البعث المنحل بدرجة عضو فرقة او اعلى الا اذا استثني حسب القواعد القانونية.

3- اذا كان في الماضي عضوا في حزب البعث المنحل بدرجة عضو عامل يجب عليه ان يوقع وثيقة براءة من حزب البعث يتبرأ فيها من كافة ارتباطاته السابقة قبل ان يحق ان يكون مرشحا، وأن يقسم على عدم التعامل والارتباط بمنظمات حزب البعث. واذا ثبت في محاكمة انه كان قد كذب او تحايل بهذا الشأن فأنه يفقد مقعده في الجمعية الوطنية.

4- ألا يكون من منتسبي الاجهزة القمعية السابقة او ممن أسهم أو شارك في اضطهاد المواطنين.

5- ألا يكون قد أثرى بشكل غير مشروع على حساب الوطن والمال العام.

6- ألا يكون محكوما عليه بجريمة مخلة بالشرف، وأن يكون معروفا بالسيرة الحسنة.

7- ان يكون حاملا لشهادة الدراسة الثانوية او ما يعادلها على الاقل.

8- ألا يكون عضوا في القوات المسلحة عند الترشيح.

المادة الثانية والثلاثون:

أ) تضع هذه الجمعية الوطنية نظاما داخليا لها،وتعقد جلساتها علنيا الا اذا تطلبت الظروف غير ذلك وفقا لنظامها الداخلي. يترأس الجلسة الاولى للجمعية اكبر الاعضاء سنا.

ب) تنتخب الجمعية الوطنية من بين أعضائها، رئيسا ونائبين للرئيس لها. يصبح رئيس الجمعية الوطنية من يحصل على اكثر الاصوات لذلك المنصب. والنائب الاول هو الذي يليه بعدد الاصوات والنائب الثاني يلي النائب الاول بعدد الاصوات، للرئيس ان يصوت على أية قضية ولكنه لا يشترك في النقاش الا عندما يتنازل بصورة مؤقتة عن رئاسة الجلسة قبل تحدثه حول القضية مباشرة.

ج) لا يجري التصويت على مشروع قانون في الجمعية الوطنية الا بعد قراءته مرتين في جلسة اعتيادية للجمعية، على ان يفصل بين القراءتين يومان في الاقل. وذلك بعد يدرج مشروع القانون على جدول اعمال الجلسة التصويت بأربعة أيام في القل.

المادة الثالثة والثلاثون:

أ) تكون اجتماعات الجمعية الوطنية علنية وتسجل محاضر اجتماعاتها وتنشر. ويسجل تصويت كل عضو من أعضاء الجمعية الوطنية ويعلن ذلك. وتتخذ القرارات الجمعية الوطنية بالاغلبية البسيطة الا اذا نص هذا القانون على غير ذلك.

ب) على الجمعية الوطنية أن تنظر في مشاريع القوانين المقترحة من قبل مجلس الوزراء، بما في ذلك مشاريع قوانين الميزانية.

ج) لمجلس الوزراء وحده تقديم مشروع الميزانية العامة. وللجمعية الوطنية اجراء المناقلة بين ابواب الميزانية وتخفيض مجمل الميزانية العامة، ولها ايضا تقترح على مجلس الوزراء زيادة اجمالي مبلغ النفقات عند الضرورة.

د) لأعضاء الجمعية الوطنية الحق باقتراح مشاريع قوانين وفق النظام الداخلي الذي تضعه هذه الجمعية.

هـ) لا يجوز ارسال قوات عراقية مسلحة الى خارج العراق وان كان ذلك لغرض الدفاع ضد عدوان خارجي الا بموافقة الجمعية الوطنية، وبطلب من مجلس الرئاسة.

و) للجمعية الوطنية وحدها سلطة ابرام المعاهدات والاتفاقيات.

ز) يتضمن عمل الرقابة الذي تقوم به الجمعية الوطنية ولجانها حق استجواب المسؤولين التنفيذيين، بمن فيهم اعضاء مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء وبضمنهم رئيس الوزراء وأي مسؤول آخر أقل مرتبة في السلطة التنفيذية، ويشمل هذا حق التحقيق وطلب المعلومات واصدار الاوامر بحضور اشخاص للمثول امامها.

المادة الرابعة والثلاثون:

يتمتع عضو الجمعية الوطنية بالحصانة عما يدلي به أثناء انعقاد جلسلت الجمعية، ولا يتعرض العضو للمقاضاة أمام المحاكم بشأن ذلك، ومع لا يجوز القاء القبض عليه خلال انعقاد جلسات الجمعية الوطنية الا اذا كان هذا العضو متهما بجريمة ووافقت الجمعية الوطنية على رفع الحصانة عنه او اذا ضبط هذا العضو متلبسا بالجرم المشهود في جناية.

الباب الخامس

السلطة التنفينية الانتقالية:

المادة الخامسة والثلاثون:

تتكون السلطة التنفينية في المرحلة الانتقالية من مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ورئيسه.

المادة السادسة والثلاثون:

أ) تنتخب الجمعية الوطنية رئيسا للدولة ونائبين له يشكلون مجلس الرئاسة التي تكون وظيفتها تمثيل سيادة العراق والاشراف على شؤون البلاد العليا. يتم انتخاب مجلس الرئاسة بقائمة واحدة وبأغلبية ثلثي اصوات الاعضاء. وللجمعية الوطنية صلاحية اقالة أي عضو من اعضاء مجلس الرئاسة باغلبية ثلاثة ارباع اصوات اعضائها لعدم الكفاءة او النزاهة وفي حالة وجود شاغر في الرئاسة تنتخب الجمعية الوطنية بثلثي اعضائها بديلا له لملئ هذا الشاغر.

ب) يشترط في اعضاء مجلس الرئاسة ان تتوفر فيهم نفس الشروط الخاصة باعضاء الجمعية الوطنية مع ملاحظة مايلي:

1-ان تبلغ اعمارهم اربعين عاما على الاقل.

2- ان يتمتعوا بالسمعة الحسنة والنزاهة والاستقامة.

3- ان يكون قد ترك الحزب البائد قبل سقوطه بعشر سنوات على الاقل، اذا كان عضوا في حزب البعث المنحل.

4- الا يكون قد شارك في قمع الانتفاضة عام 1991 والانفال ولم يقترف جريمة بحق الشعب العراقي.

ج) يتخذ مجلس الرئاسة قراراته بالاجماع، ولا يجوز لاعضائه انابة اخرين عنهم.

المادة السابعة والثلاثون:

يمكن لمجلس الرئاسة نقض أي تشريع تصدره الجمعية الوطنية. على ان يتم ذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغ مجلس الرئاسة من قبل رئيس الجمعية باقرار ذلك التشريع. وفي حالة النقض يعادالتشريع الى الجمعية الوطنية التي لها ان تقر التشريع مجددا بأغلبية الثلثين غير قابلة للنقض خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما.

المادة الثامنة والثلاثون:

أ) يقوم مجلس الرئاسة بتسمية رئيس للوزراء بالاجماع، واعضاء مجلس الوزراء بناء على توصية من رئيس الوزراء. يسعى رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بعد ذلك للحصول على تصويت بالثقة بالاغلبية المطلقة من الجمعية الوطنية قبل البدء بعملهم كحكومة .لمجلس الرئاسة الاتفاق على مرشح لمنصب رئيس الوزراء في غضون اسبوعين، وفي حالة اخفاقه تعود مسؤولية تسمية رئيس الوزراء للجمعية الوطنية. في هذه الحالة يجب ان تصدق الجمعية الوطنية على تسميته بأغلبية الثلثين. واذا تعذر على رئيس الوزراء ترشيح مجلس وزرائه خلال شهر يقوم مجلس الرئاسة بتسمية رئيس وزراء اخر.

ب) - يجب ان تكون مؤهلات رئيس الوزراء هي المؤهلات ذاتها التي يجب ان تتوفر في اعضاء مجلس الرئاسة، عدا ان عمره يجب الا يقل عن خمسة وثلاثين سنة عند توليه منصبه.

المادة التاسعة والثلاثون:

أ) يقوم مجلس الوزراء بموافقة مجلس الرئاسة بتعيين ممثلين لغرض التفاوض على عقد معاهدات واتفاقيات دولية. ويقوم مجلس الرئاسة بالتوصية باصدار قانون من الجمعية الوطنية للمصادقة على هذه المعاهدات والاتفاقيات.

ب) يقوم مجلس الرئاسة بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة العراقية للاغراض التشريفية والاحتفالية فقط، ولن يكون له سلطة قيادة وله الحق في الاطلاع، والاستفسار واعطاء المشورة. وستسري القيادة الفعلية في الامور العسكرية، عملياتيا، من رئيس الوزراء، فوزير الدفاع، فتسلسل القيادة العسكرية للقوات المسلحة العراقية.

ج) يقوم مجلس الرئاسة، كما هو مفصل في الباب السادس، بتعيين رئيس واعضاء المحكمة العليا بناء على توصية من مجلس القضاء الاعلى.

د) يقوم مجلس الوزراء بتعيين المدير العام لدائرة الاستخبارات العامة وكذلك بتعيين كبار الضباط في القوات المسلحة العراقية من رتبة عميد فما فوق. وتكون هذه التعيينات خاضعة لمصادقة الجمعية الوطنية بالاغلبية البسيطة لاعضائها الحاضرين.

المادة الاربعون:

أ) يكون رئيس الوزراء والوزراء مسؤولين امام الجمعية الوطنية .ولهذه الجمعية الحق بسحب الثقة سواء من رئيس الوزراء او الوزراء مجتمعين او منفردين. وفي حالة سحب الثقة من رئيس الوزراء تنحل الوزارة باسرها وتصبح المادة (40 ب) ادناه نافذة.

ب) في حالة التصويت بعدم الثقة بمجلس الوزراء باسره يظل رئيس الوزراء والوزراء في مناصبهم لمزاولة اعمالهم مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما. الى حين تشكيل مجلس الوزراء الجديد وفق المادة 38 اعلاه.

المادة الحادية والاربعون:

يزاول رئيس الوزراء مسؤولياته اليومية لادارة الحكومة. ويجوز له اقالة الوزراء بموافقة اغلبية مطلقة من الجمعية الوطنية. ويمكن لمجلس الرئاسة بتوصية من هيئة النزاهة العامة بعد مراعاة الاجراءات القانونية ان تقيل عضوا من مجلس الوزراء، بما فيه رئيس الوزراء.

المادة الثانية والاربعون:

يقوم مجلس الوزراء بوضع نظام داخلي لعمله واصدار الانظمة والتعليمات الضرورية لتنفيذ القوانين. وله كذلك اقتراح مشاريع قوانين للجمعية الوطنية. ولكل وزارة حسب اختصاصها ترشيح وكلاء الوزارات والسفراء وباقي موظفي الدرجات الخاصة، وبعد موافقة مجلس الوزراء على هذه الترشيحات ترفع الى مجلس الرئاسة لاقرارها. تتخذ قرارات مجلس الوزراء كافة بالاغلبية البسيطة لاعضائها الحاضرين.

الباب السادس

السلطة القضائية الاتحادية:

المادة الثالثة والاربعون:

أ) - القضاء مستقل، ولا يدار باي شكل من الاشكال من السلطة التنفيذية وبضمنها وزارة العدل. ويتمتع القضاء بالصلاحية التامة حصرا لتقرير براءة المتهم او ادانته وفقا للقانون من دون تدخل السلطتين التشريعية او التنفيذية.

ب) يبقى القضاة العاملون في مناصبهم في 1 تموز 2004 الا اذا جرى الاستغناء عنهم وفق هذا القانون.

ج) تضع الجمعية الوطنية ميزانية مستقلة ووافية للقضاء.

د) تبت محاكم اتحادية في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية. ويكون تأسيس هذه المحاكم من اختصاص الحكومة الاتحادية حصرا. سيكون تأسيس هذه المحاكم في الاقاليم بالتشاور مع رؤساء مجالس القضاء في الاقاليم وتكون الاولوية لتعيين القضاة في تلك المحاكم او نقلهم اليها هي للقضاة المقيمين في الاقليم.

المادة الرابعة والاربعون:

أ) - يجري تشكيل محكمة في العراق بقانون وتسمى المحكمة الاتحادية العليا.

ب) اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا:

1- الاختصاص الحصري والاصيل في الدعاوى بين الحكومة العراقية الانتقالية وحكومات الاقاليم وادارات المحافظات والبلديات والادارات المحلية.

2- الاختصاص الحصري والاصيل. وبناء على دعوى من مدع. او بناء على احالة من محكمة اخرى. في دعاوى بان قانونا او نظاما او تعليمات صادرة عن الحكومة الاتحادية او الحكومات الاقليمية او ادارات المحافظات والبلديات والادارات المحلية لا تتفق مع هذا القانون.

3- تحدد الصلاحية الاستئنافية التقديرية للمحكمة العليا الاتحادية بقانون اتحادي. ج) اذا قررت المحكمة العليا الاتحادية ان قانونا او نظاما او تعليمات او اجراء جرى الطعن به انه غير متفق مع هذا القانون فيعتبر ملغيا.

د) تضع المحكمة العليا الاتحادية نظاما لها بالاجراءات اللازمة لرفع الدعاوى وللسماح للمحاميين بالترافع امامها وتقوم بنشره. وتتخذ قراراتها بالاغلبية البسيطة ما عدا القرارات بخصوص الدعاوى المنصوص عليها في المادة 44 (ب) 1 التي يجب ان تكون باغلبية الثلثين، وتكون ملزمة. ولها مطلق السلطة بتنفيذ قراراتها بضمن ذلك صلاحية اصدار قرار بازدراء المحكمة وما يترتب على ذلك من اجراءات.

هـ) تتكون المحكمة العليا الاتحادية من تسعة اعضاء. ويقوم مجلس القضاء الاعلى اوليا وبالتشاور مع المجالس القضائية للاقاليم بترشيح ما لا يقل عن ثمانية عشر الى سبعة وعشرين فردا لغرض ملء الشواغر في المحكمة المذكورة، ويقوم بالطريقة نفسها فيما بعد بترشيح ثلاثة اعضاء لكل شاغر لاحق يحصل بسبب الوفاة او الاستقالة او العزل. ويقوم مجلس الرئاسة بتعيين اعضاء هذه المحكمة وتسمية احدهم رئيسا لها. وفي حالة رفض أي تعيين يرشح مجلس القضاء الاعلى مجموعة جديدة من ثلاثة مرشحين.

المادة الخامسة والاربعون:

يتم انشاء مجلس اعلى للقضاء ويتولى دور مجلس القضاة. يشرف المجلس الاعلى للقضاء على القضاء الاتحادي ويدير ميزانية المجلس، يتشكل هذا المجلس من رئيس المحكمة الاتحادية العليا، رئيس ونواب محكمة التمييز الاتحادية، ورؤساء محاكم الاستئناف الاتحادية، ورئيس كل محكمة اقليمية للتمييز ونائبيه. يترأس رئيس المحكمة الاتحادية العليا المجلس الاعلى للقضاء وفي حال غيابه يترأس المجلس رئيس محكمة التمييز الاتحادية.

المادة السادسة والاربعون:

أ) يتضمن الجهاز القضائي الاتحادي المحاكم الموجودة خارج اقليم كردستان بما في ذلك محاكم الدرجة الاولى والمحكمة الجنائية المختصة، ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز التي هي اخر درجات المحاكم باستثناء ما نصت عليه المادة 44 من هذا القانون. ويمكن اقامة محاكم اتحادية اضافية اخرى بالقانون ويجري تعيين قضاة هذه المحاكم من قبل المجلس الاعلى للقضاء. ان هذا القانون يحفظ المؤهلات اللازمة لتعيين القضاة والتي يحددها القانون.

ب) ان قرارات المحاكم الاقليمية والمحلية بما في ذلك محاكم اقليم كردستان تعتبر قطعية ولكنها تخضع لمراجعة القضاء الاتحادي اذا كانت تتعارض مع هذا القانون او أي قانون اتحادي. تحدد اجراءات المراجعة هذه بقانون.

المادة السابعة والاربعون:

لايجوز عزل القاضي او عضو مجلس القضاء الاعلى الا اذا ادين بجريمة مخلة بالشرف او بالفساد او اذا اصيب بعجز دائم. ويكون العزل بتوصية من مجلس القضاء الاعلى وبقرار من مجلس الوزراء وبموافقة مجلس الرئاسة. ينفذ العزل حال صدور هذه الموافقة. ان القاضي الذي يتهم بما ذكر اعلاه يوقف عن عمله في القضاء الى حين البت في قضيته الناشئة عما ورد ذكره في هذه المادة. لا يجوز تخفيض راتب القاضي او ايقاف صرفه لاي سبب من الاسباب خلال مدة خدمته.

الباب السابع

المحكمة المختصة والهيئات الوطنية:

المادة الثامنة والاربعون:

أ) ان قانون تأسيس المحكمة الجنائية المختصة الصادر في 2003/12/10 . يعد مصدقا عليه وهو يحدد حصرا اختصاصها واجراءاتها، دون الاخذ بنظر الاعتبار النصوص الواردة في هذا القانون.

ب) ليس لاية محكمة اخرى اختصاص في النظر بالقضايا التي هي من صلاحية المحكمة الجنائية المختصة، الا بقدر ما نص عليه في قانون تأسيس المحكمة الجنائية المختصة.

ج)- يجري تعيين قضاة المحكمة الجنائية المختصة وفق النصوص الواردة في قانون تأسيسها.

المادة التاسعة والاربعون:

أ) ان تأسيس الهيئات الوطنية مثل الهيئة الوطنية للنزاهة العامة والهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية والهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث، يعد مصدقا عليه، كما يعد مصدقا على تأسيس الهيئات المشكلة بعد نفاذ هذا القانون. ويستمر اعضاء هذه الهيئات الوطنية بعملهم بعد نفاذ هذا القانون. مع مراعاة ما ورد في المادة 51.

ب) يجري تعيين اعضاء الهيئات الوطنية بموجب القانون.

المادة الخمسون:

تؤسس الحكومة العراقية الانتقالية هيئة وطنية لحقوق الانسان لغرض تنفيذ التعهدات الخاصة بالحقوق الموضحة في هذا القانون، وللنظر في شكاوى متعلقة بانتهاكات حقوق الانسان. تؤسس هذه الهيئة وفقا لمبادىء باريس الصادرة عن الامم المتحدة والخاصة بمسؤوليات المؤسسات الوطنية. وتضم هذه الهيئة مكتبا للتحقيق في الشكاوى. ولهذا المكتب صلاحية التحقيق بمبادرة منه او بشكوى ترفع اليه. في أي ادعاء بان تصرفات السلطات الحكومية تجري بغير وجه حق وخلافا للقانون.

المادة الحادية والخمسون:

لا يجوز توظيف أي عضو من اعضاء المحكمة المختصة او أي هيئة تؤسسها الحكومة الاتحادية باي صفة اخرى كانت في جهاز الحكومة او خارجها. ويسري هذا المنع دون تحديد سواء في السلطة التنفيذية. او التشريعية. او القضائية للحكومة الانتقالية العراقية. ولكن يجوز لاعضاء المحكمة المختصة تعليق عملهم في دوائر اخرى خلال عملهم في المحكمة المذكورة.

الباب الثامن

الاقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية:

المادة الثانية والخمسون:

يؤسس تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية. ذلك التركيز الذي جعل من الممكن استمرار عقود الاستبداد والاضطهاد في ظلم النظلم السابق. ان هذا النظام

سيشجع على ممارسة السلطة المحلية من قبل المسؤولين المحليين في كل اقليم ومحافظة. ما يخلق عراقا موحدا يشارك فيه المواطن مشاركة فاعلة في شؤون الحكم ويضمن له حقوقه ويجعله متحررا من التسلط.

المادة الثالثة والخمسون:

أ) يعترف بحكومة اقليم كردستان بصفتها الحكومة الرسمية للاراضي التي كانت تدار من قبل الحكومة المذكورة في 19 آذار 2003 الواقعة في محافظات دهوك واربيل والسليمانية وكركوك وديالى ونينوى. ان مصطلح "حكومة اقليم كردستان" الوارد في هذا القانون يعني المجلس الوطني الكردستاني. ومجلس وزراء كردستان والسلطة الاقليمية في اقليم كردستان.

ب) تبقى حدود المحافظات الثمانية عشر بدون تبديل خلال المرحلة الانتقالية.

ج) يحق للمحافظات خارج اقليم كردستان، فيما عدا بغداد وكركوك، تشكيل اقاليم فيما بينها، وللحكومة العراقية المؤقتة ان تقترح آليات لتشكيل هذه الاقاليم، على ان تطرح على الجمعية الوطنية المنتخبة للنظر فيها واقرارها يجب الحصول بالاضافة الى موافقة الجمعية الوطنية على أي تشريع خاص بتشكيل اقليم جديد على موافقة اهالي المحافظات المعنية بواسطة استفتاء.

د) يضمن هذا القانون الحقوق الادارية والثقافية والسياسية للتركمان والكلدو آشوريين والمواطنين الاخرين كافة.

المادة الرابعة والخمسون:

أ) تستمر حكومة اقليم كردستان في مزاولة اعمالها الحالية طوال المرحلة الانتقالية. الا ما يتعلق بالقضايا التي تقع ضمن الاختصاص الحصري للحكومة الاتحادية كما ينص عليه هذا القانون. ويتم تمويل هذه الوظائف من قبل الحكومة الاتحادية تماشيا مع الممارسة الجاري بها العمل ووفقا للمادة 25 (هـ) من هذا القانون. تحتفظ حكومة اقليم كردستان بالسيطرة الاقليمية على الامن الداخلي وقوات الشرطة، ويكون لها الحق في فرض الضرائب والرسوم داخل اقليم كردستان.

ب) فيما يتعلق بتطبيق القوانين الاتحادية في اقليم كردستان، يسمح للمجلس الوطني الكردستاني بتعديل تنفيذ أي من تلك القوانين داخل منطقة كردستان، ولكن في ما يتعلق فقط بالامور التي ليست مما هو منصوص عليه في المادة 25 وفي المادة((44) د) من هذا القانون التي تقع ضمن الاختصاص الحصري للحكومة الاتحادية حصرا.

المادة الخامسة والخمسون:

أ) يحق لكل محافظة تشكيل مجلس محافظة وتسمية محافظ، وتشكيل مجالس بلدية ومحلية. ولا يتم اقالة أي عضو في حكومة اقليم. او أي محافظ او عضو في أي من مجالس المحافظة او البلدية او المحلية على يد الحكومة الاتحادية او على يد احد مسؤوليها، الا اذا ادين من قبل محكمة ذات اختصاص بجريمة وفقا للقانون. كما لا يجوز لحكومة اقليم عزل محافظ او عضو من اعضاء أي من مجالس المحافظة او البلدية او المحلية، ولا يكون أي محافظ، او أي عضو في مجالس المحافظة او البلدية او المحلية خاضعا لسيطرة الحكومة الاتحادية. الا بقدر ما يتعلق الامر بالصلاحيات المبينة في المادة 25 والمادة 43 (د) اعلاه.

ب) يظل المحافظون واعضاء مجالس المحافظات، الذين يشغلون مناصبهم كما في الاول من تموز 2004، بموجب نص قانون الحكم المحلي الذي يتوقع اصداره، لحين اجراء انتخابات حرة مباشرة كاملة تتم بموجب قانون، الا اذا تنازل احد هؤلاء عن منصبه طواعية او عزل منه قبل ذلك التاريخ لادانته بجريمة مخلة بالشرف او بجريمة تتعلق بالفساد او لاصابته بعجز دائم او الذي اقيل طبقا للقانون المذكور اعلاه. وعند عزل المحافظ او رئيس البلدية او عضو من اعضاء المجالس، فان للمجلس ذي العلاقة ان يتلقى الطلبات من أي شخص مؤهل مقيم في المحافظة لاشغال العضوية، اما شروط التأهيل فهي ذاتها المنصوص عليها في المادة 33 لعضوية الجمعية الوطنية. ان على المرشح الجديد ان يحصل على اغلبية الاصوات في المجلس لكي يشغل المقعد الشاغر.

المادة السادسة والخمسون:

أ) تساعد مجالس المحافظات الحكومة الاتحادية في تنسيق عمليات الوزارة الاتحادية الجارية داخل المحافظة. بما في ذلك مراجعة خطط الوزارة السنوية وميزانياتها بشأن الانشطة الجارية في المحافظة نفسها. يجري تمويل مجالس المحافظات من الميزانية العامة للدولة. ولهذه المجالس الصلاحية كذلك بزيادة ايراداتها بشكل مستقل عن طريق فرض الضرائب والرسوم، وتنظيم عمليات ادارة المحافظة، والمبادرة بانشاء مشروعات وتنفيذها على مستوى المحافظة وحدها او بالمشاركة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والقيام بانشطة اخرى طالما كانت تتماشى مع القوانين الاتحادية.

ب) تساعد مجالس الاقضية والنواحي وغيرها من المجالس ذات العلاقة في اداء مسؤوليات الحكومة الاتحادية وتقديم الخدمات العامة وذلك بمراجعة خطط الوزارة الاتحادية في الاماكن المذكورة والتأكد من انها تلبي الحاجات والمصالح المحلية بشكل سليم. وتحديد متطلبات الميزانية المحلية من خلال اجراءات الموازنة العامة وجمع الايرادات المحلية وجباية الضرائب والرسوم والحفاظ عليها، وتنظيم عمليات الادارة المحلية والمبادرة بانشاء مشروعات محلية وتنفيذها وحدها او بالمشاركة مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والقيام بانشطة اخرى تتماشى مع القانون.

ج) تتخذ الحكومة الاتحادية كلما كان ذلك عمليا اجراءات لمنح الادارات المحلية والاقليمية والمحافظات سلطات اضافية وبشكل منهجي. سيتم تنظيم الوحدات الاقليمية وادارات المحافظات، بما فيها حكومة اقليم كردستان، على اساس مبدأ اللامركزية ومنح السلطات للادارات البلدية والمحلية.

المادة السابعة والخمسون:

أ) ان جميع الصلاحيات التي لا تعود حصرا للحكومة العراقية الانتقالية يجوز ممارستها من قبل حكومات الاقاليم والمحافظات وذلك باسرع ما يمكن. وبعد تأسيس المؤسسات الحكومية المناسبة.

ب) ستجري الانتخابات لمجالس المحافظات في ارجاء العراق كافة، وللمجلس الوطني الكردستاني في نفس موعد اجراء انتخابات في موعد لا يتجاوز 31/ كانون الثاني/ 2005.

المادة الثامنة والخمسون:

أ) تقوم الحكومة العراقية الانتقالية ولا سيما الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه السرعة، باتخاذ تدابير، من اجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة بضمنها كركوك، من خلال ترحيل ونفي الافراد من اماكن سكناهم، ومن خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الافراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان السكان من العمل، ومن خلال تصحيح القومية. ولمعالجة هذا الظلم، على الحكومة الانتقالية العراقية اتخاذ الخطوات التالية:

1- فيما يتعلق بالمقيمين المرحلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين، وانسجاما مع قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، والاجراءات القانونية الاخرى، على الحكومة القيام خلال فترة معقولة، باعادة المقيمين الى منازلهم وممتلكاتهم، واذا تعذر ذلك على الحكومة تعويضهم تعويضا عادلا.

2- بشأن الافراد الذين تم نقلهم الى مناطق واراض معينة، وعلى الحكومة البت في امرهم حسب المادة 10 من قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، لضمان امكانية اعادة توطينهم، او لضمان امكانية تلقي تعويضات من الدولة، او امكانية تسلمهم لاراض جديدة من الدولة قرب مقر اقامتهم في المحافظة التي قدموا منها، او امكانية تلقيهم تعويضا عن تكاليف انتقالهم الى تلك المناطق.

3- بخصوص الاشخاص الذين حرموا من التوظيف او من وسائل معيشية اخرى لغرض اجبارهم على الهجرة من اماكن اقامتهم في الاقاليم والاراضي، على الحكومة ان تشجع توفير فرص عمل جديدة لهم في تلك المناطق والاراضي.

4- اما بخصوص تصحيح القومية فعلى الحكومة الغاء جميع القرارات ذات الصلة، والسماح للاشخاص المتضررين، بالحق في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي بدون اكراه او ضغط.

ب) لقد تلاعب النظام السابق ايضا بالحدود الادارية وغيرها بغية تحقيق اهداف سياسية. على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات الى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة. وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقة بالاجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد وبالاجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات. وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموافقة على محكم، فعلى مجلس الرئاسة ان تطلب من الامين العام للامم المتحدة تعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب. ج) تؤجل التسوية النهائية للاراضي المتنازع عليها، ومن ضمنها كركوك، الى حين استكمال الاجراءات اعلاه، واجراء احصاء سكاني عادل وشفاف والى حين المصادقة على الدستور الدائم. يجب ان تتم هذه التسوية بشكل يتفق مع مبادىء العدالة، اخذا بنظر الاعتبار ارادة سكان تلك الاراضي.

الباب التاسع

المرحلة ما بعد الانتقالية:

المادة التاسعة والخمسون:

أ) سيحتوي الدستور الدائم على ضمانات تؤكد ان القوات المسلحة العراقية سوف لن تستخدم مجددا لارهاب الشعب العراقي او قمعه.

ب) تماشيا مع مكانة العراق كدولة ذات سيادة ورغبتها بالمساهمة مع دول اخرى في حفظ الامن والسلم ومكافحة الارهاب خلال المرحلة الانتقالية ستكون القوات المسلحة العراقية مشاركا رئيسيا في

القوة المتعددة الجنسيات العاملة في العراق تحت قيادة موحدة وفقا لقرار مجلس الامن رقم 1511 لسنة 2003 واية قرارات اخرى لاحقة وذلك الى حين المصادقة على الدستور الدائم وانتخاب حكومة جديدة وفقا لهذا الدستور.

ج) حال استلامها السلطة وتماشيا مع مكانة العراق كدولة ذات سيادة، ستكون للحكومة العراقية الانتقالية الصلاحية لعقد الاتفاقيات الدولية الملزمة بخصوص نشاطات القوة المتعددة الجنسيات العاملة في العراق تحت قيادة موحدة. وطبقا لشروط قرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم 1511 لسنة 2003. واي قرارات لاحقة صادرة عن مجلس الامن ذات العلاقة. لن يؤثر أي شيء في هذا القانون على الحقوق والالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقيات او المترتبة على قرار مجلس الامن المرقم 1511 لسنة 2003 او اية قرارات اخرى لاحقة لمجلس الامن بهذا الشأن والتي ستحكم اعمال القوة المتعددة الجنسيات الى حين دخول هذه الاتفاقيات حيز التنفيذ.

المادة الستون:

على الجمعية الوطنية كتابة مسودة للدستور الدائم للعراق. وستقوم هذه الجمعية باداء هذه المسؤولية بطرق منها تشجيع المناقشات بشأن الدستور بواسطة اجتماعات عامة علنية ودورية في كل انحاءالعراق وعبر وسائل الاعلام، واستلام المقترحات من مواطني العراق اثناء قيامها عملية كتابة الدستور.

المادة الواحدة والستون:

أ) على الجمعية الوطنية كتابة المسودة للدستور الدائم في موعد اقصاه 15 اب 2005.

ب) تعرض مسودة الدستور الدائم على الشعب العراقي للموافقة عليه باستفتاء عام. وفي الفترة التي تسبق اجراء الاستفتاء، تنشر مسودة الدستور وتوزع بصورة واسعة لتشجيع اجراء نقاش عام بين ابناء الشعب بشأنها.

ج) يكون الاستفتاء العام ناجحا، ومسودة الدستور مصادقا عليها، عند موافقة اكثرية الناخبين في العراق، واذا لم يرفضها ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات او اكثر.

د) عند الموافقة على الدستور الدائم بالاستفتاء، تجري الانتخابات لحكومة دائمة في موعد اقصاه 15 كانون الاول 2005، وتتولى الحكومة الجديدة مهامها في موعد اقصاه 31 كانون الاول.

هـ) اذا رفض الاستفتاء مسودة الدستور الدائم، تحل الجمعية الوطنية. وتجري الانتخابات لجمعية وطنية جديدة في موعد اقصاه 15 كانون الاول 2005 . ان الجمعية الوطنية والحكومة العراقية الانتقاليةالجديدتين ستتوليان عندئذ مهامهما في موعد اقصاه 31 كانون الاول 2005 . وستستمران في العمل وفقا لهذا القانون، الا ان المواعيد النهائية لصياغة المسودة الجديدة قد تتغير من اجل وضع دستور دائم لمدة لا تتجاوز سنة واحدة. وسيعهد للجمعية الوطنية الجديدة كتابة مسودة لدستور دائم اخر.

و) عند الضرورة، يجوز لرئيس الجمعية الوطنية وبموافقتها باغلبية اصوات الاعضاء ان يؤكد لمجلس الرئاسة، في مدة اقصاها 1 آب 2005، ان هناك حاجة لوقت اضافي لاكمال كتابة مسودة الدستور. ويقوم مجلس الرئاسة عندئذ بتمديد المدة لكتابة مسودة الدستور لستة اشهر فقط ولا يجوز تمديد هذه المدة مرة اخرى. ز) اذا لم تستكمل الجمعية الوطنية كتابة مسودة الدستور الدائم بحلول الخامس عشر من شهر اب 2005، ولم تطلب تمديد المدة المذكورة في المادة 60 (د) اعلاه، عندئذ يطبق نص المادة 60 (ج) اعلاه.

المادة الثانية والستون:

يظل هذا القانون نافذا الى حين صدور الدستور الدائم وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة بموجبه.